حقائق لبنانية

من ١٠ آب سنة ١٨٩٠ الى ٢٠ ايلول ١٩٤٣

« ... ولكن ليكن كلامكم نعم نعم، ولا لا، وما زاد على ذلك فهو من الشرير »

(انجيل متى ٥، ٣٧)

الجزء الاول

طبع من هذا الكتاب :

ثلاث نسخ مرقمة بحرف ا

وست وتسعون نسخة مرقمة من ٤ الى ٩٩

منشورات « اوراق لبنانية »

اهداء

الى روح والديّ

الى رفيقة حياتي

الى اولادي واحفادي واخوتي

الى الشعب اللبناني

بشاره خليل الخوري

تقديم

للاستاذ الكبير اميل خوري

المذكرات السياسية التي استقبلها الناس في اعقاب الحربين العالميتين اتى واضعوها، مقتضبين او مستفيضين، على ذكر لبنان والبلاد العربية ولكنهم لم ينظروا من امورها الى شيء الا من زاويتهم الوطنية الخاصة ولم يعالجوا شؤونها الا في ضوء مصلحة بلادهم ونزعاتها السياسية . ولم تخرج المطابع العربية حتى اليوم مذكرات سياسية لرجل دولة لبناني او عربي يضع الامور في نصابها ويعيد الحقائق الى قواعدها ويزن ما جرى بميزان لبناني خاص او عربي عام . وكان هذا فراغاً وثغرة في مكتبتنا، فجاء الرئيس الشيخ بشاره الخوري، لواء الرعيل الذي عبّد للبنان سبيل الاستقلال والسيادة ثم اورده مناهلهما، يملأ الفراغ ويسد الثغرة اذ يضع شهادته بين يدي التاريخ راوياً ما حضره من احداث وحفظه من احاديث ومستعيناً بما اكتنزه من وثائق ترتد عنها الشبهات ومحاضر تأخذ الطريق على كل لبس .

والجزء الاول من مذكرات الشيخ الرئيس يتناول زمناً كنت في القسم الاكبر منه بعيداً عن وطني فلم اقف من اخبار احداثه وتطوراته الا على النذر الذي كنت اقرأه في حقل «اخبار المستعمرات» من حقول كبريات الصحف في البلاد التي كنت اجوس خلالها، ويشهد الله اني ما كنت اجد في ما اقرأ الا ما يحزّ في نفسي ويستحثني على مجاهدة عقدة النقص

التي ما استعصت يوماً على احد كما كانت تستعصي على من يحمل في البلاد المستقلة ذات السيادة جواز سفر صادراً عن سلطة اجنبية محتلة . واصدق الاخبار عن لبنان كنت استقيها في باريس كلما عدت اليها ، وكان لي في محافلها السياسية والصحفية وفي اوساط وزارة الخارجية بالذات اصدقاء اقف منهم على نواحي الضلال ومواطن الصواب في ما يقوم به اللبنانيون او ما يفعله ممثلو الانتداب . اما الشعب الفرنسي فكان فئتين ، العامة التي لا تميز بين لبنان وألبانيا ، والخاصة التي لا تعرف عنا سوى اننا سكان مستعمرة فرنسية . وما زال كلام وزير راديكالي من اصدقائي كنت اقول له ان ليس من حق حكومته ان تعمد في « بلد الانتداب » الى اساليب الحكم في المستعمرات ، يطرق مسمعي عبر السنين . قال عفا الله عنه : « ان كلمة انتداب لا تفيد شيئاً مما تظن ، وما هي الا اصطلاح سياسي حديث توافقت عليه الدول المنتصرة في وقت معين ولسبب معين . ان لبنان بلد وضعه النصر في يدنا فلنا ان نطبق فيه الاساليب التي تؤمن له العدل والراحة . ونحن ادرى من سوانا بما هو العدل وما هي الراحة » .

هنا يتجلى فضل الرعيل الذي جاهد الانتداب سواء بالتجهم وعدم التعاون او باللين والتعاون عملاً بقاعدة « خذ وطالب » . ولو جاز لي ان اضيف سطراً الى ما في مذكرات الرئيس لادليت في هذا المقام ، بعد شهادته ، بشهادة خاصة للذي لقي وجه ربه ، علي رياض الصلح ، رفيقي من مشارف الشباب الى مشارف الكهولة اي طوال سني الامل المفقود .

فضل هذا الرعيل اعمق وابعد مما تعارف عليه الناس ، فليس صحيحاً ان رجاله استعادوا لوطنهم استقلالاً سليباً . والصحيح انهم جعلوه مستقلاً لاول مرة في تاريخه بما لكلمة الاستقلال من مفاهيم . فلبنان لم يلج باب الاستقلال قبل سنة ١٩٤٣ ، ولم يستكمل اسباب السيادة الا في العام الثاني بعد تلك السنة . والقول بانه كان مستقلاً ذا سيادة قبل ذلك الوقت بقليل او بكثير تنفيه الحقائق التاريخية .

وقد اكون ابعد الناس عن الظن بان ليس في اللبنانيين اليوم من يتنكر للاستقلال ويندم على ما سبقه ، او يود لو استبدل به سواه ولكني في الوقت ذاته اشد الناس رغبة في ان يكون مواطنيّ ، على ما بين هذا الفريق وذاك او بين هذه العشيرة وتلك ، من تباعد في الرغبات او خلاف في الاراء ، مجمعين على الاعتراف بفضل الرعيل الاول ، وفي طليعته صاحب هذه المذكرات . والاعتراف بالفضل دين النفوس الكبيرة . ولا اعني ان الذين لا يعترفون به يشكون شيئاً من الصغر في النفس فنفوسهم لا تختلف عن سواها في حب الحرية والحرص على الكرامة ولكنها لم تنظف بعد من الرواسب التي تركها الحكم العثماني وما رافق هذا الحكم من ظلم وتفرقة بين دين ودين وعشيرة وعشيرة ، وحجب نور العلم عن الناس ودفعهم للتنافر والتكايد او للتقاتل والتذابح ، وبالتالي للبحث خارج حدود السلطنة عمن يبسط عليهم حمايته ويصون حقوقهم وارواحهم .

هنا نفوس لم تبرأ لان الاثر الذي اوجده العثمانيون وتعهدوه سنة بعد سنة ، بل يوماً بعد يوم ، استعصى الى حد بعيد . وهناك من لا يريدون ان تبرأ النفوس وتنظف لان الرواسب تكوّن قاعدة لعملهم السياسي ، ولذلك تراهم كلما ادرك العفاء الاثر يصدونه عنه بالقول او بالفعل حفاظاً على ما جنوه من وجوده من مزايا سياسية واجتماعية .

اضف الى هذا اننا شعب نازل على الشطآن المتخلّفة من البحر المتوسط اي من منطقة عرفت منذ فجر التاريخ بان اهلها يقدّمون العاطفة على الفكر والمصلحة على المبدأ ، يعبدون الآلهة ثم يضربونها ويحطمونها ، ويضطهدون الانبياء والمرسلين ثم يرفعونهم الى جوار الخالق ويدينون بما جاؤوا به . وكما ان بعض النفوس لم تنظف بعد من الرواسب العثمانية فهي لم تبرأ تماماً من الوثنية ، والدليل على ذلك انها دائمة البحث عن رجل تتجسم فيه عنعناتها وشهواتها ، فاذا وجدته رفعته الى مصاف الاولياء

والقديسين ومشت وراءه على غير هدى او تحجرت حوله الى ان تتبين انه استغلها وجعلها مطايا لاطماعه واغراضه فتنقلب عليه وتنفضّ عنه ثم تجدّ في البحث عن رجل غيره يجيد اللعب بالشهوات والاتجار بالخزعبلات والترهات فتضع زمامها بين يديه .

ومردّ هذا ، من ناحية ، الى نقص العلم ، فنحن على جانب لا يستهان به من التخلف . وهذه حقيقة لن ينال منها استعدادنا الفطري للغرور ، ومردّه من ناحية اخرى الى ضعف التربية الوطنية والسياسية ، فلبنان في الواقع مجموعة عشائر وطوائف باعد بينها العثمانيون ولم ينحنِ الانتداب على امرها ، ولم تحالف الحظوظ حكمها الوطني الاستقلالي الاول في سعيه الى استكمال توحيدها .

ونقص العلم الذي نحن فيه من حيث لا ندري او من حيث ندري ولا نعترف ، وضعف التربية من الناحيتين اللتين ذكرت لا نتحمل تبعتهما . ومردّ التبعة الى من كانت مصائرنا في ايديهم منذ الفتح العثماني حتى نهاية الانتداب . فالعثمانيون عاملوا الناس من اقاصي البلاد الناطقة بالضاد الى اقاصيها معاملة السائمة . كان لهم منها المال والجند ولم يكن لها منهم سوى ما يزيدها تخلفاً وتفككاً وفقراً . والطائفية التي يشكو منها الناس ، باستثناء النفر الذين يستغلونها ، هم الذين اوجدوها وجعلوها اسلوباً من اساليب الحكم لا في هذه البلاد فحسب بل في جميع مناطق سلطنتهم الواسعة ، فالارمن والروم لم يكونوا اوفر حظاً من اهل الاقاليم العربية . وجاء الانتداب ، وكان مبرره وكانت مهمته الاخذ بيد المنتدَب عليهم وتهيئتهم لممارسة الاستقلال على اسس وطنية وسياسية تقدمية ، فجعله اربابه وسيلة لتركيز سلطانهم وتوسيع مدى اقتصادهم .

ولما كان نصف الناس في لبنان راغبين عنه لانه جاء على كره منهم فقد اتخذ النصف الآخر ومن انضم اليه من مغامرين ووصوليين انحنوا للامر الواقع ليأسهم من التحرر منه ، عوناً له على ذلك النصف فكانوا

ركيزة لنفوذه وقاهرة لعمله . وهكذا كانت سياسة الانتداب امتداداً للسياسة العثمانية على ما بين حضارة رجاله واستعدادهم وتخلّف العثمانيين وجمودهم من بون شاسع . وعدم اجماع اللبنانيين على رفض الانتداب او قبوله لم يكن سببه الا ما خلقه العثمانيون ايام حكمهم وما زرعوه من تباعد وكره وعدم ثقة فصرنا اذا قال احد النصفين : نَعَم ، ظن النصف الثاني ان مصلحته وسلامته في ان يقول لا .

واخشى ان يفهم القارىء من قولي هذا اني اضع على صعيد واحد الحكم العثماني والانتداب . وهذا من ابعد الامور عن فكري . واذا كنت لا اعترف للعثمانيين بفضل واردّ اليهم تبعة النقص الذي ما زلنا نعانيه ونتململ منه فلا اكون منصفاً اذا لم اعترف بان الانتداب فتح باب العلم على مصراعيه ورفع لواء المعرفة والثقافة وأوجد في بلدنا قضاء ودركاً وهيأ له جيشاً ودرّب ادارة .

والشوط من حياة لبنان الذي يبدأ عند نهاية الحرب العالمية الاولى وينتهي في غضون الحرب العالمية الثانية لشوط يبدو لنا اليوم طويلاً لانا الفنا السرعة وبعُد بنا العلم عن عهد الاسفار البحرية والبرية ورأيناه يصافح وجه القمر . ولكنه في الحقيقة كان في حياتنا شوطاً قصيراً لم يُتح لغيرنا من المغلوبين على أمرهم ان يقطعوه بمثل السرعة التي بلغنا بها آخره . وليس في تاريخ الشعوب المستعمَرة او التي اختارت الانتداب او نكبت به ذكر لشعب استكمل اسباب الاستقلال وجلا عنه الاجنبي في مدة لا تزيد كثيراً عن ربع القرن . وتلك نعمة رأس واجباتنا ان لا ننساها او نكفر بها او ننتقص شيئاً من فضل الذين كان لهم يد فيها ، من مواطنين عملوا لوجه الوطن والكرامة وأجانب شدوا ازر المواطنين لغاية في النفس ابى الله ان يحققها .

وما الجزء الاول من هذه المذكرات الا عرض سريع لما توالى على لبنان وما عاناه او ما قام به اللبنانيون في هذا الشوط قبل ان يبتسم

لهم الدهر ويتلألأ نجم الامل في ليالي الحرب المظلمة . وأراد الشيخ الرئيس ان تكون فاتحته لمحة في حياة لبنان ايام الحكم الذاتي الجزئي اي في عهد المتصرفية . ولا ادري سبب رجوعه الى هذا العهد القريب البعيد والناس لا ينتظرون منه رأياً في واصا باشا ومن جاء بعده من متصرفين ولا وصفاً لحياة الموظفين في بعبدا وبيت الدين ، بل يتوقون الى الوقوف على خفايا العهد الانتدابي وما تخلل السنوات الاخيرة منه من محاولات ومساع في سبيل الاستقلال وهو ، في هذا ، المرجع الذي يُرحل اليه والمؤرخ الذي لا يبارى لانه وقف بفعل عمله السياسي كرئيس وزارة وزعيم معارضة وبحكم مركزه كرئيس للجمهورية المستقلة الاولى على ما خفي عن الناس حتى عن الذين ادّعوا بالامس وما زالوا يدّعون اليوم انهم كانوا له شركاء او مستشارين في التخطيط والتوجيه والتقرير لرفع لبنان الى حيث هو .

ولعل الدافع للكتابة عن العهد المتصرفي عاطفة بنويّة مشرّفة فرضت على الرجل الكبير احياء ذكرى الوالد فلبّاها . غير اني تلمست حافزاً آخر وهو رغبته في الافضاء بما طبعه ذلك العهد على صفحات نفسه من آيات حب لبنان والاخلاص للبنان والاستمساك بما كان للبنان من طابع خاص يرتد عنه شيء غير قليل من مظالم الغريب . فاذا لم اكن على ضلال فهنا سر انطلاقه من التعاون الاول مع الانتداب الى المطالبة بالاستقلال ، وهنا مصدر فكرة التلاقي بينه وبين رئيس وزرائه الاول .

وللقارىء ان يخرج من هذه الذكريات بنصيبه من العظات والعبر . ولقد وجدتها كثيرة فيها . ولن اذكر منها سوى ان اللبنانيين في هذا العهد الجمهوري الواسع لم يبدّل الله شيئاً كثيراً مما كانوا عليه في العهد المتصرفي الضيّق ، فكثيرون منهم اليوم ، كما كانت كثرتهم بالامس ، طلاب وظائف وحظوة يسعون الى الوظيفة ويرون التربع فيها غاية الغايات وسدرة المنتهى ، وفي سبيلها يكيد بعضهم لبعض ، ولا يرتدع عن وسيلة

من وسائل النكاية ، يصغر عند الكبير ويكبر امام الصغير ، وتستهويه مظاهر السلطة وما يرافقها وما يستنبطه بعض رجالها من موارد تقضي على الفاقة القديمة او تضاعف الثروة الحديثة .

على ان عبرة العبر التي تتجلى في بعض الصفحات الخاصة بالعهد المتصرفي هي في ما كان للحكم من هيبة . وهنا ، وهنا فقط ، يرى القارىء ان شيئاً اساسياً في لبنان قد تغير . فالحكم الاستقلالي ، على ما كان وما زال بيده من وسائل بأس لا تعدّ قوة المتصرفين شيئاً بالنسبة اليها ، ليس له في نفوس الناس تلك الهيبة التي كانت للمتصرف والتي كانت تجعل الموظف وهو في الكنيسة ، على ما رواه الشيخ ، يشيح بوجهه عمن فرض عليه الدين ان يكون قبلته ليعلّق نظره بالباشا املاً بالتفاتة تطمئنه وتغيظ الآخرين . ومردّ هذا في رأيي الى القوانين والمراسيم التي وضعها الحكام في اعقاب الاستقلال فحدّت من سلطانهم وضيقت عليهم ما كان للمتصرفين من ارادة لا تردّ في العزل والتعيين والاقصاء والتقريب . ومما لا شك فيه ان الحكم الذي يستبق الزمن ويسرف في اعطاء ضمانات لا توازن بينها وبين حقائق الواقع يفقد في المجتمعات الخشنة شيئاً غير قليل من هيبته ، لان المجتمع الخشن يضع مفاعيل السلطة فوق مزايا ومؤهلات صاحبها . وضعف هيبة الحكم يرافقه ويتبعه بالطبع انحدار في هيبة القانون . ومن هنا ينبع عدم الاستقرار فتشتد سواعد المغامرين والمتاجرين ويبدأ إعراض الرعية ويتهيأ الجو في آخر المطاف للكبت او للفوضى .

ويذهب صاحب المذكرات بالقارىء من عالم الى عالم اذ ينتقل من المتصرفية الى الانتداب فيعطي عنه صوراً او مجموعة من الصور انطبعت على صفحات ضميره فرسمها قلمه المبدع رسماً صادقاً لم يُطمس فيه عيب او يُهمل شيء من خطوط الضعف والتخاذل او القوة والثبات فجاءت تعبيراً صحيحاً عما في صدره من عطف على هذا ونفور من ذاك . وارفق هذه الصور بما يفسرها تاركاً للقارىء ان يخرج من هذا التفسير بالنتائج

التي يفرضها المنطق او تريدها العاطفة . ولا اظنه الا على اوسع علم بان للمنطق في لبنان حظوظاً اقل جداً من حظوظ العاطفة او الشهوة .

وهذه الصور موضعية لا تكشف من الانتداب الا عن وضعه وممارسته ولا أثر فيها وفي تفاسيرها لخفايا تكوين هذا الوجه الجديد للاستعمار وللملابسات والمساومات التي سبقت ورافقت تكوينه في اجتماعات الحلفاء بباريس او في مؤتمر سان ريمو . ولا مجال للقول ان هذا يشكل نقصاً فالمذكرات لا يطلب منها الا ان تكون تاريخاً للاحداث والانقلابات التي عاش منها واضعها في الصميم او كانت له اليد الطولى في التمهيد لها ووقوعها .

وفي هذا القسم الانتدابي تنمو شخصية الرجل الكبير كمحام فقاضٍ فنائب فوزير ، ثم تتبلور في زعامة المعارضة ورئاسة الوزارة وقيادة حزب سياسي كان له شأنه في مرحلة من مراحل الحياة اللبنانية ، ثم تتضخم هذه الشخصية في الصفحات الاخيرة من هذا الجزء الاول وتدخل عالم التاريخ اللبناني من اوسع أبوابه كرئيس للجمهورية المستقلة الاولى ورجل دولة .

وهنا ترقى المذكرات الى المستوى العالي ، مستوى التوجيه والتقرير والتنفيذ ، وتنتقل من صعيد العمل الشخصي والحزبي الى صعيد العمل العام ، صعيد التبعات ووضع السياسة وتركيز قواعد الدولة في بلد لا أثر فيه لفكرة الدولة ، ومحاولة خلق وطن حيث لا وطن . ولهذا كان الميثاق . ولبنان لن يكون وطناً ولن تقوم فيه دولة بالمعنى الصحيح الا على أساس الميثاق الذي توافق صاحب المذكرات ورياض الصلح على مبادئه . هذا وريد لبنان وضمان وجوده وبقائه . ولن يجد اللبنانيون في سواه سياجاً لكيانهم . وعدوّ لبنان وكيانه هو هذا وذاك من الغرباء والاجانب ، وهو ايضاً اللبناني الذي لا يدين بهذا الميثاق ولا يصونه عن المغامرات والمؤامرات والمتاجرات ، اللبناني الذي

تدفعه شهواته ومطامعه الى البحث خارج بلده عن رائد له في عمـــله وقاعدة لسياسته او عن مورد تنهل منه هذه السياسة .

ومن نكد الدنيا على لبنان ان ميثاقه ضعفت ركائزه وافقدته الاحداث شيئاً غير قليل من مادّته . وأهله الآن ، بعد الذي حل به ، فريقان ، فريق يعض الاصابع ندماً على ما فات وما نزل من خسارة ويصبُّ اللعنة تارة على هذا وتارة على ذاك ممن يظن انهم كانوا السبب في التردّي ، وفريق لا تؤلمه الخسارة الا بمقدار ولا يبكي على ما فات بل ينتحب على بلد كان يجب ان يبقى في هذا الشرق غرة البلدان .

لبنان لا يستحق هذا . استجمع له الله أسباب الجمال فشوّهت وجهه الجهالة والبدائية . ولن يستقيم له امر وتتوطد اوتاد الا بالرجـــوع الى روح سنة ١٩٤٣ ، الى الميثاق والايمان به . وحسب صاحب المذكرات ان اسمه في تاريخ لبنان كان وسيبقى غير منفصل عن هذه الشرعة الحياتية التي تضمن الوجود وتؤمن الاستقرار اكثر من كل دستور وقانون .

ان رئاسة صاحب المذكرات كان فيها ، بعد الميثاق ، الكثير مــــن وجوه الخير . وكلما سمعت الناس يقولون انها كانت في حياة لبنان الحديث عهداً ذهبياً لا ارى في قولهم جنوحاً ، ان لم يكن عن الحقيقة كلها ، فعن شيء كثير منها . وهذا لا يعني اني لا اجد عليها مأخذاً او مآخذ فالرجل الذي لا مأخذ عليه او لا عيب في عمل من اعماله او ضعف في موقف من مواقفه لا يكون رجلاً بل نبياً من الانبياء او ولياً من الاولياء ، اي مخلوقاً تحت الله وفوق البشر . ولكن من حق هذه الرئاسة على المنصف ان يقول ان القسم الاكبر من المآخذ ، وقد اختلف الناس في تفسيره ، يجب الاّ يسأل عنه الا الذين كانوا ذوي حظوة ، فهم الذين استثاروا الرئاسة حيناً واستلينوها احياناً تحقيقاً لما كان لهم من مطامع واهداف او ما كانوا يسعون اليه من وهم يقال له « شعبية » ، وهم الذين هزوا اكثر من مرة اركان العدالة فظاهروا باطلاً على

حق وضلالاً على صواب ، على جهل من الرئاسة . وتؤلمني الاشارة الى هذا . وكفى الرجل الكبير ما لقيه من عقوق الذين استغلوا العطف واستثمروا الثقة .

والكلام عن ادب صاحب المذكرات ولغته يتخطى مؤهلاتي ويجاوز حدود استعدادي . ولكني اريد ان اقول إني وجدت في هذا الجزء الاول بالذات ، بين الصفحة الاولى منه والصفحات التي تليها ، تفاوتاً في البيان ، فما كتبه عن القرية اللبنانية يمت باكثر من سبب الى لغة الائمة . وما اظنه مال في الصفحات الاخرى عن هذا المستوى العالي الا لانه تعمّد السهولة ليفهمه كل من يقرأ . فمذكراته ليست وقفاً على كبار الادباء بل هي ، كما يقول في الاهداء ، للشعب اللبناني .

ا . خ

الطفولة

لمحة عن متصرفية جبل لبنان

الضيعة :

بيت الدين وبعبدا وجوارهما هي الضيع الاولى التي الفتها عيناي وعلقها فؤادي . شدّني اليها جهاز من خيوط لاسلكية تفوق متانة الكبل الذي يربط السفينة الى مرساها ، شغفت بها وكان لها حناني واليها حنيني ، يغرقني مرآها في نشوة ، وتعاودني ذكراها في غفوة ، يطربني حديثها او حديث عنها ، حاضرة في ناظري أعرجتُ على كثبانها ام جالت في خاطري وانا بعيد عنها .

شبتُ انا وهي لم تشب ، وما شاب هواها في نفسي ، شبت انا وهي على شبابها ، لم تزل مرابعها خضراً واشجارها نضرة وازهارها فواحة ، وثمارها شهية الطعم حلوة المذاق ، وماؤها عذباً سلسبيلاً ، تشرق عليها الشمس من حيث اعتادت فيغمرها النور ، وتغيب عنها في المكان المرصود فينزل عليها من النجوم لمعان غير منظور .

لكل شبر من ترابها حكاية ، ولكل قطرة ماء من ينبوعها نغمة ، ولكل حجر من احجارها حديث ، ولكل غصن من اغصانها نجوى .

ايتها القرى الجميلة ، هل تعرفينني شيخاً بعد عرفاني فتياً ؟ انا على

العهد مقيم وعلى الحب باق ، اذكر كل واحدة من بقاعك ومن ثناياك وحناياك ، ها هي ساحتك التي شهدت العاب الطفولة والصبا ، وكانت مسرحاً للاراجيح ولمباريات « تربيع » الجرس و « قيمة » الجرن والمحل وفقس البيض ، ها هي كنيستك التي حملتُ البخور الى مذبحها وحرمت التلحين فيها لعدم اجادتي النغم ، ها هي خروبتك الباسقة التي اظلت جبيني الناضح بالعرق ، هـا هو الشلال يهدر في الوادي ، والقناة التي حملت اساطيلنا الكرتونية وذاقت من حجارتنا ما ذاقت ، وغرفنا في كوب يدينا من مائها الزلال ، فكان نهلة بالفم وانعاشة للروح .

بيت الدين وبعبدا وجوارهما حببت الي الضيعة اللبنانية ، أتشامخت دورها في رأس الجبل ام تواضعت مساكنها في سفح الوادي ، أخصبة كانت ام قاحلة ، أأطلت على البحر ام غرقت في الوهاد واحاطت بها الروابي من كل جانب .

سرّحت فؤادي حيث شاء القدر ، ونقلت خطوي حيث قادتني العناية ، والقيت رحلي في « الجون » الهادىء ، قدماه على اليم الازرق ووساده الجبل الاخضر ، نفسي مرتاحة فيه ، وقلبي مطمئن اليه ، استحضر المـاضي فيحضرني .

* * *

ولدت جسماً في ارض الولاية[1] وروحاً في متصرفية جبل لبنان . ومنذ ان تفتحت عيناي على هذه الدنيا وانا واجد نفسي في محيط الموظفين اللبنانيين وفي جو السياسة اللبنانية ، وما بلغت سن الرشد حتى كانت اخبار حكومة لبنان تملأ اذني ، فحفظت الكثير مما قص علي منها ، ووقفت بنفسي على الشؤون الاخرى التي سأسردها لماماً . وليس في نيتي تأريخ عهد متصرفية جبل لبنان بل الدلالة على الامثولات التي تلقنتها ،

(١) – في بيروت، في ١٠ من آب سنة ١٨٩٠

والتي حفظتها، من مشاهداتي في هذا العالم القائم بذاته، اي لبنان في عهد نظامه الاساسي .

في ذلك الحين كان السلطان يدعى : « ظل الله على الارض »، والوالي يدعى : « ملاذ الولاية »، ويلقب متصرف لبنان بـ : « دولة افندينا » او « افندينا » او « الباشا » او « المخدوم المعظم » .

كان والدي آنذاك رئيساً للقلم العربي في المتصرفية في عهد واصا باشا ومصطافاً في بيت الدين بحكم الوظيفة، فخف عند تلقيه خبر ولادتي الى المدينة ليطمئن الى صحة زوجته ويشاهد ابنه البكر الذي اعطي، على مجرى العادة، اسم الجد تيمناً .

آخر عهد واصا باشا :

كان قد مضى على ولاية المتصرف واصا باشا ثماني سنوات، اقصى خلالها تباعاً كبار الموظفين الذين كان والدي على غرضهم والذين تعينوا في ايام سلفه رستم باشا، منهم الامير مصطفى ارسلان واسكندر بك التويني وتامر بك الملاط والامير مالك نجيب شهاب وسواهم، وتربع في المراكز الرئيسية نسيب بك جنبلاط قائمقام على الشوف ونصيف بك الريس رئيساً للقلم التركي وسواهما في المناصب الرئيسية الاخرى .

ولكن ذلك التدبير لم يكن قد تناول والدي بعد على رغم من صلته الوثيقة بهم . وقد يكون سبب بقائه مدة من الزمن بعد رفقائه المذكورين انه لم يكن حزبياً عنيفاً ولم يكن غرضه اعمى، وكان مخلصاً لواجبات وظيفته مع المحافظة التامة على صداقاته، اضف الى ذلك صفاته الشخصية والمؤهلات الخاصة التي يتمتع بها واتقانه اللغة العربية وخبرته الواسعة، مما جعل المتصرف يمنحه ثقته ويبقيه في رئاسة القلم العربي فلا يصغي الى حملات البطانة عليه، وعلى رأسها كپليان افندي صهر واصا باشا. ولم يكن لتلك الحملات من سبب الا ان شغور مركز

عال يفتح امام كپليان افندي باباً من الرزق لا يستهان به . ولذلك كان والدي دائم القلق على مركزه، وصار ينتظر من يوم الى آخر ان يحل به ما حل بزملائه، ولا سيما والاقصاء عن الوظيفة لا يحتاج في عهد النظام الاساسي للبنان الا الى أمر يصدر من المتصرف بالاقالة دون حاجة الى تعليل الا بكلمة « موجبنجه »، وهي تركية معناها : « بموجب الايجاب » .

واضطر الوالد لان يطلب من واصا باشا تمديد اجازته ليبقى معنا في بيروت بضعة أيام . وبلغ سروره منتهاه حين تسلم بواسطة مدير بريد متصرفية لبنان الرسمي في بيروت كتاباً بخط المتصرف باللغة الفرنسية يهنئه بالمولود الجديد، وبعض ما ورد فيه : « خذ الوقت الكافي للاهتمام بعقيلتك وابنك وعد متى أمكنك ذلك » . ومثل هذه العبارة كان بمثابة « فرمان » يرسخ الموظف في وظيفته، غير انه لم يخدم الوالد اكثر من ستة اشهر لان الحملات المتكررة وحفنة من الذهب قضت على منصبه، فصدر الامر المنتظر باقالته من رئاسة القلم العربي وبتعيين ابن خاله حبيب بك السعد (الخوري) مدير الجرد الجنوبي (رشميا) خلفاً له .

تقبّل الوالد هذه الاقالة بكثير من المرارة، وكثير من الجلد وطول الاناة، واستفاد من الراحة الاجبارية وسافر الى حيفا في زيارة حميه سليم نصرالله الخوري، فأحسن العم وفادة الصهر وأنزله على الرحب والسعة في قصره، وبذل كل ما في وسعه لابقائه في داره يساعده على أشغاله الواسعة لقاء مال جزيل يفوق أضعاف مرتبه الحكومي، الا ان الوالد اعتذر عن عدم القبول وآثر الرجوع الى لبنان في انتظار تبدل الظروف وأملاً بالعودة الى الوظيفة بعد تغيير الحاكم .

توفي واصا باشا في حزيران ١٨٩٢ قبل نهاية ولايته بأشهر معدودة ودفن في الحازمية بمدافن المتصرفين وعائلاتهم بجوار زوجته الاولى وابنته وأسدل الستار على عهد لم يشرف لبنان، وامتاز بالرشوة وفقدان جزء

من الامتيازات اللبنانية بادخال تنظيم المحاكم العثمانية على النظام العدلي اللبناني[1] .

عهد نعوم باشا :

وما لبث ان اجتمع سفراء الدول في استانة واتفقوا على اقتراح تعيين نعوم افندي توتنجي مستشار وزارة الخارجية حاكماً على لبنان ، ونعوم افندي حلبي الاصل لاتيني المذهب ، هو صهر لفرنكو باشا الحاكم الثاني على لبنان ، فقبل الباب العالي تعيينه ورفعه الى رتبة وزير فصار « صاحب الدولة نعوم باشا » وصدر الفرمان الشاهاني بتوليته حاكماً على متصرفية جبل لبنان لمدة خمس سنوات ، ووصل الى ثغر بيروت في منتصف تشرين الاول ١٨٩٢ وتسلم مهام وظيفته ، وبعد تلاوة الفرمان السلطاني بحفلة رسمية في باحة سراية بعبدا ، اصدر امره « بعد الاتكال عليه تعالى » بحل مجلس الادارة ، مستنداً في هذا العمل الخطير الى تفويض شفوي من الصدر الاعظم رغبة باصلاح الحال ، بعد ان بلغ استانة ما بلغها من الشكاوى على ادارة واصا باشا واعوانه واخصهم نسيبه كپليان افندي .

وانقلبت سياسة الجبل رأساً على عقب ، ورجعت كفة الموظفين الذين ابعدوا عن مناصبهم في العهد السابق ، فعاد الامير مصطفى ارسلان الى قائمقامية الشوف وجاء سليم بك عمون رئيساً للقلم العربي وعين الوالد رئيساً لدائرة استئناف الحقوق ، وبعد شهرين من هذا التعيين جرى « بجايش » اي تبادل بالوظيفة بين سليم عمون والوالد الذي رجع الى رئاسة القلم العربي في اوائل عام ١٨٩٣ ، واقيل نسيب بك جنبلاط

(١) — كان القضاء في لبنان، على درجته الاولى، مناطاً بقاض ونائب قاض في مراكز الاقضية مرجعها مجلس المحاكمة الكبير في المركز المتصرفي . اما التنظيم الجديد فانشأ محكمة بدائية في كل قضاء مرجعها محكمتان استئنافيتان للحقوق والجزاء، في المركز المتصرفي، مع حق مراجعة محكمة التمييز العليا في استانة بشأن احكامها .

وحبيب بك السعد من وظيفتهما « بموجب الايجاب » ايضاً ، واقيل نصيف بك الريس من رئاسة القلم التركي وحل محله بهيج بك وهو تركي الجنسية ، وعين اسكندر بك التويني ترجماناً اولاً للمتصرفية ، وتم انتخاب المجلس الاداري الجديد باقتراع مشايخ القرى وهم المنتخبون من الاهالي ، وبهم دون سواهم ، كان ينحصر حق الانتخاب وفقاً لنظام لبنان .

انفتحت اذناي على تلك الاحاديث كما قلت وانا في السابعة من عمري فتمكنت من ذاكرتي ، كما حفظت غيرها من حوادث لبنان ايام « حركة » سنتي ١٨٤٠ و ١٨٤٥ ، وتشكيل القائمقاميتين وتعيين جدي الشيخ بشاره قاضياً للنصارى في قائمقامية الدروز ، ثم تعيينه عضواً في مجلس المحاكمات الكبير ، وكذلك سمعت الكثير عن « حركة » ١٨٦٠ والحملة العسكرية الفرنسية التي عقبتها الى لبنان ، وعن النظام الموقت الذي وضع للجبل سنة ١٨٦١ وكيف استبدل به النظام النهائي (البروتوكول) سنة ١٨٦٤ وهو النظام الذي صرنا نعيش في ظله ، فاستتب الامن ورجع السكون يخيم على الديار وتصافت القلوب ونبذت الاحقاد . وكثيراً ما كان والدي واصدقاؤه يشكرون الله على النعمة التي يعيش فيها اللبنانيون في ذاك الحين ، تلك النعمة التي صار يحسدهم عليها ابناء الولاية المجاورة بسبب الاعفاء من التكاليف العسكرية وبسبب ضآلة الضرائب المفروضة ، ناهيك بتوفر الحرية النسبية التي يرتع فيها ابناء الجبل حتى صح القول المأثور : « نيّال من لو مرقد عنزه في جبل لبنان » .

وكان اولئك الموظفون الكبار يبحثون في ما بينهم وانا اصغي اليهم بنود النظام الاساسي وصلاحيات الحكم اللبناني .

ويشير اهم تلك البنود الى ما يلي :

اولاً ، يتولى ادارة جبل لبنان متصرف مسيحي تنصبه الدولة العلية ، ويكون مرجعه الباب العالي رأساً . . . ويكون على عهدته القيام بجميع خطط الادارة الإجرائية .

ثانياً ، ينبغي ان يكون للجبل كله مجلس ادارة كبير مؤلف من اثني عشر عضواً (يلي التوزيع على الطوائف) .

ثالثاً ، ينبغي ان ينقسم جبل لبنان الى سبعة قضاوات (يتبع تحديد كل منها) وتنقسم القضاوات الى نواح .

رابعاً ، تقرر أمر المساواة بين الجميع في شمول احكام القانون والغاء الامتيازات العائدة لاعيان البلاد ، خصوصاً ذوي المقاطعات .

خامساً ، يكون في الجبل ثلاث محاكم ذات درجة أولى ، يقوم بكل منها حاكم ووكيل . . . ويكون في مركز المتصرفية مركز محاكمة كبير يتألف من ستة حكام ينتخبهم المتصرف ويعينهم من الطوائف الست الخ . . .

ان الحكام ينصبهم المتصرفون ، واما اعضاء مجلس الادارة فانهم ينتخبون بمعرفة مشايخ القرى ، كما ان انتخاب الشيخ يكون بمعرفة أهل القرية الخ . . . الخ . . .

كانت تلك الاحاديث تسقط في ارض خصبة فأشعر بلذة عند الاستماع الى زوارنا الكثر يتجاذبونها ، واخذت عيناي تتفتحان على المشاهد اللبنانية ولا يحول بيني وبينها الا الساعات القليلة التي كنت اقضيها كل يوم في مدرسة راهبات المحبة في راس بيروت حيث تلقنت اصول التهجئة ، ثم القراءة في اللغتين العربية والفرنسية وبعض اصول التعليم المسيحي على المعلمة « فيلومينا » ، وكانت قصيرة القامة محناة الظهر سريعة الغضب ، كثيراً ما تستعمل « المسطرة » للضرب على ايدي التلاميذ الصغار : « افتح يدك يا كسلان » ، وانا منهم ، لا يشفع بي ان والدي موظف كبير وان عمي الخوري لويس كاهن رعية راس بيروت ، ولم يخلصني من جورها الا انتقالنا من بيروت الى بعبدا بحكم الظروف الآتية :

سكن نعوم باشا اولاً في راس بيروت ما يقارب اربع سنوات فتمكن الوالد من البقاء في البيت الذي كنا نسكنه في ذلك الحي . ولم يكن بعيداً عن بيت المتصرف ، وكثيراً ما كان يرسل في طلبه في أيام العطلة لتصريف الاشغال المستعجلة واصدار الاوامر الى القائممقاميات في الحوادث الطارئة .

كان يقوم على حراسة دار الحاكم فصيلة من الجند اللبناني من فرقة الفرسان (الخيالة) ترتدي ملابس الجنود الفرنسيين المعروفين بـ « الزواف » ، اي الكوبران والسروال الاحمرين ، ومعظمهم من العمالقة المفتولي السواعد يمتازون بالشجاعة والتهذيب ، ويتناوب على خدمة المتصرف الرسمية « ياوران » (مرافقان) من رتبة « يوزباشي » اي نقيب .

وكان المتصرف يتوجه الى بعبدا يومياً ، ما عدا يومي العطلة اي الجمعة والاحد ، يواكبه اثنان من الخيالة حاملي البنادق أمام العربة و « ياور » وراءها شاهراً سيفه ، وقد يتضاعف عدد الخيالة او يزيد على ضعفيه في الاحتفالات الرسمية دون ان يزيد عدد المرافقين على الاثنين .

وكان الموظفون القاطنون في بيروت يسبقون المتصرف الى بعبدا في عربات يستأجرونها فيصلون اليها عادة عند الساعة التاسعة ، واما الحاكم فيصل اليها قرب الظهر .

وعندما يطل موكب الحاكم في أول طلعة السراية ينفخ في « البرزان » (البوق) ويصطف الجنود في الساحة الخارجية (الميدان) ويرفع العلم العثماني على الصاري ويقدم السلاح اكباراً للحاكم ، فيحيي هذا الجند ويصعد السلم بكثير من التؤدة والمهابة ويرد التحية على الموظفين الذين يقفون في الرواق للتمتع بنظرة منه قد تكون التفاتة ثمينة ، وكم وقفت انا وراء زجاج باب القلم العربي لأراه ماراً امامي دون ان يراني !

كانت هيبة الحاكم تملأ البلاد من ادناها الى اقصاها .

انتقالنا من بيروت الى سبنيه :

تعب نعوم باشا من التنقل في ايام الشتاء ، فقرر ان يسكن بقرب سراية بعبدا وانتقل الى بيت عبدالله الشدياق في حدت بيروت ، واضطر الوالد لأن ينتقل الى سبنيه ليظل عـلى مقربة من ولي الامر ، فاستأجر بيت الحاج احمد الحموي وهو السني الوحيد الذي يملك عقاراً هناك . وبقينا في ذلك البيت ما يقارب عشرين سنة .

واتيح لي ولأخي فؤاد حظ التعرف بابن المتصرف سعيد نعوم بعد انتقالنا الى سبنيه اذ استصحبنا الوالد يوماً من الايام الى بيت المتصرف فاحسن سعيد وفادتنا وقدمنا الى والده ووالدته وكان نعوم باشا ذا هيبة ووقار ، وزوجته ماري ابنة فرنكو باشا جميلة الُخلق والَخلق . وبقي لهذه الزيارة تأثيرها في ذاكرتنا .

الاصطياف في بيت الدين :

كان مركز المتصرفية ينتقل الى بيت الدين في فصل الصيف فيحل المتصرف في قصر الامير بشير الشهابي ويسكن الموظفون في البيوت التي يستأجرونها لمدة اربعة اشهر . ونسكن بيتاً في اعلى القرية .

كانت بيت الدين تضم شتات الموظفين جميعاً لان من يقطن منهم بيروت شتاء يضطر الى سكن بيت الدين صيفاً . وبيوت القرية تطل على القصر وميدانه ، والقصر تاريخ قائم بذاته ، تقوم فيه دوائر فسيحة وحدائق غناء ومياه غزيرة من قناة الصفا ، والموسيقى العسكرية تطرب الاذان بأنغامها صباحاً ومساء ، والجميع يشاهدون « اليوقمه » العسكرية (اي العرض) في الساعة الخامسة بعد ظهر كل يوم .

ونحن بين تلك المشاهد الخلابة ألّفنا فرقة عسكرية تلعب بقيادة سعيد ابن المتصرف الالعاب العسكرية قبل الظهر في حدائق القصر وتركب

الخيل والحمير بعد الظهر في نزهات منظمة حول بيت الدين ، فتعرفنا على جميع القرى والمتنزهات المجاورة .

اما في يوم الاحد فمعظم الموظفين المسيحيين يسمعون القداس في كنيسة مار مارون قرب السراية ، وكان للمتصرف مقعد ومركع خاصان في « الخوروس » ، والجميع يقفون احتراماً له عند دخوله الكنيسة ، والكاهن الخوري حنا البتديني يبخره فيتجه المتصرف بنظره نحو المذبح ويتجه الموظفون بانظارهم نحو الحاكم (فكأنه هو يعبد الله وكأن الموظفين يعبدونه ، كما كان يقال عن ملوك فرنسا !) .

سلطة المتصرف :

ذلك ان المتصرف هو « الكل في الكل » ، فرئيس مجلس الادارة ليس الا وكيلاً عنه في ادارة الجلسات واتخاذ القرارات ، وكذلك النائب العام العدلي . كما ان مضابط مجلس الادارة واحكام المحاكم لا تصبح نافذة الا اذا اقترنت بمصادقته ، فيوقع امضاءه عليها تحت كلمة « موجبنجه » . ولا يحق لأحد من الموظفين الاداريين ان يوقع على معاملة ما بامضائه بل جل عملهم ان يعدّوا « البوسطة » طوال النهار وعند المساء يدخل الواحد منهم بعد الآخر غرفة الحاكم فيعرض عليه جميع المعاملات والاوراق ليوقع عليها ويمهرها بخاتمه . وفي بعض الاحيان يسلم خاتمه الى الموظف الكبير الذي يثق به ويجيز له مهر الاوراق بحضوره بعد ان يكون قد لخص له فحوى المعاملة او الأمر الصادر .

وكان الحاكم يولي ويقيل جميع الموظفين حسب « الاستنساب » غير ان الباب العالي احتفظ لنفسه بتعيين « المحاسبجي » التركي الجنسية بأمر سلطاني ، بحجة ان الدولة العثمانية ضامنة عجز الخزينة اللبنانية فيما اذا زادت المصارفات على سبعة آلاف « كيس » [1] ، فيكون مجموع الموازنة خمسة

(١) — الكيس : خمس ليرات عثمانية ذهباً

وثلاثين الف ليرة عثمانية . ولكن الدولة لم تدفع في الواقع قرشاً واحداً تسديداً لعجزٍ ما، لان الحكومة اللبنانية كانت تسد العجز بضريبتي الاعناق والارزاق الاساسيتين النظاميتين، وبواسطة رسوم مختلفة على الماعز واجازات السفر وحمل السلاح والربع المجيدي لانشاء الطرقات وما شابه . فأصبح المدخول يفيض على المصروف . وقد ساعد الفائض على القيام بالاعمال العمرانية التي انحصرت بشق الطرقات وبناء الجسور .

وكان اللبنانيون يحتجون على بعض تلك الضرائب ويدفعونها في آن واحد ، ولم يجمعوا الا على امتناعهم عن دفع رسم « التمغة » على المعاملات العدلية والادارية لانها تعود الى الباب العالي مباشرة . فصدر الأمر السلطاني باعفائهم منها .

وعلى ذكر اجازات السفر نشير الى اقبال الشباب اللبناني على الهجرة في ايام المتصرفية حتى ان الشركة البحرية المعروفة بـ « البرنس لاين » فتحت مكتباً في المركز المتصرفي لتسهيل الحصول على الجوازات ، وبذلك زاد مدخول الخزينة بينا راح عدد السكان ينقص منذ ان يصل « الناولون » الى الشبان من اقربائهم في المغترب . ولم يخطر على بال احد في ذاك الحين ان هؤلاء اللبنانيين المتواضعين سينشئون للبنان وطناً بل اوطاناً عبر البحار .

وكان الباب العالي يتدخل ايضاً في تعيين اميرالاي الجند اللبناني والبكباشيين الذين يعاونانه ، فيقترح المتصرف اسماءهم على الصدر الاعظم [١] فيكتب فرمان ، اي رقيم سلطاني ، بتعيينهم يسلم لهم في حفلة رسمية قبل ان يتسلموا وظائفهم .

الوظائف :

اما الوظائف ، الكبرى منها والصغرى ، فموزعة منذ القديم بين

(١) — لان الصدارة العظمى كانت المرجع لمتصرفية لبنان، والمخابرة تجري معها مباشرة «دوغرودن دوغرويه»

الطوائف : فوكيل رئيس مجلس الادراة مثلاً ماروني ، والمحاسبه جي سني تركي ، ورئيس دائرة الجزاء درزي ، ورئيس دائرة الحقـــوق ماروني ، والاميرالاي ماروني ، واحد البكباشيين درزي ، والاخر ماروني ، وترجمان المتصرفية او رئيس القلم التركي روم ارثوذكسي ، ورئيس قلم الاوراق كاثوليكي ، وهكذا دواليك الى سائر الموظفين المركزيين وضباط الجندرمة والقائمقامين ومديري النواحي واعضاء المحاكم الاستئنافية والبدائية وكتبتها . ولم يشذ عن هذه القاعدة الا مكتب الهندسة باعتبار انه فني .

وجعلت الوظائف الكبرى وقفاً على العائلات الكبيرة في البلاد ، الا ما ندر ، وذلك أثر من الاقطاعية العملية بعد ان زالت رسمياً بحكم النظام الاساسي . والوظيفة آنذاك كل شيء ، فهي مطمح الانظار ومصدر النفوذ والوجاهة ، يتناحر في سبيل الوصول اليها ابناء البيت الواحد والاصدقاء ، ويتهالكون للفوز بها ، فكانت سبباً للخصومات ، ومدعاة لانفاق المال ، وكم من بيت لبناني رفيع الشان زعزعت كيانه واضعفت او هدت اركانه ، وكم ساعد التزاحم عليها تحكم المتصرف بالبيوتات اللبنانية والتصرف بشؤون اللبنانيين على هواه دون رادع يردع .

هذا مع العلم ان نعوم باشا كان من الحكام المتازين باخلاقهم والمعتدلين بتصرفهم ، عرف لبنان في ايامه استقراراً قلما عرفه في تاريخ المتصرفية . وصحيح ان نعوماً لم يكن حازماً « سربستاً » كرستم باشا الا انه لم يكن متردداً كعمه فرنكو باشا . وقد امتاز بنزاهته فاختلف عهده عن عهد سلفه واصا باشا ولم يعـــد من متاجرة بالوظائف، وبقي معظم الموظفين الكبار في مراكزهم طوال مدة ولايته .

كان المقربون اليه قليلين ، منهم المرحوم والدي . ولا شك ان اقربهم هو اسكندر بك التويني الذي لعب دوراً مهماً في تلك المدة . وقد اثار نفوذه حفيظة الكثيرين فاضطر نعوم باشا لان يبعده بعض الوقت عن

ممارسة الوظيفة فسكن في المعاملتين بعيداً عن كل مداخلة سياسية حتى هدأت الحملة عليه فعاد الى وظيفته معززاً مكرماً .

وفي طليعة من لعبوا دوراً مرموقاً في تلك الاونة الامير مصطفى ارسلان الذي ظلّ في قائمقامية الشوف عشر سنوات بدون انقطاع ، وجمع بين نفـوذه كزعيم درزي ورئيس اليزبكيين وبين نفوذ الوظيفة فلمع نجمه ، وكانت له ثروة محترمة وان هي لا تقاس بثروة نسيب بك جنبلاط . وبيت جنبلاط في ذاك الحين يملكون الارض في قضاءَي الشوف وجزين « من فقش الموج الى مرمى التلج » .

وانبسطت زعامة الامير مصطفى حتى صار كثيرون من الدروز الذين ينتمون الى الحزب اليزبكي يقبلون يده ، وعلامة رضاه ان يمد راحته للمحظوظين من جماعته حتى يقبلوها . وله ملاذ وسند في استانة بشخص عزت باشا العابد الدمشقي الاصل . وقد استحصل له من مقام السلطنة على رتبة « بالا » وهي دون رتبة الوزارة بدرجة واحدة . وكان مركز قائمقاميته قريباً من مركز المتصرفية في الشويفات شتاءً وفي بعقلين صيفاً ، فهو دائم الاتصال بالمركز الرئيسي . واذكر انه كان يحضر لتهنئة المتصرف بعيد الجلوس الحميدي في اول ايلول من كل عام وأمام عربته خيّال نظامي شاهراً سيفه ، وقد اعطى الامير نفسه هـذه الميزة غير القانونية ولم ينازعه أحد بشأنها بسبب رضى الحاكم عليه .

اما الوالد فكان الموظف الامين الذي يعتبره نعوم باشا ويستمع الى آرائه في المشاكل العديدة لانه معتدل مثله ، لا يبدي الا الرأي المصيب سواء أكان لاصدقائه ام عليهم . وكثيراً ما سمعت الامير مصطفى في مكتب القلم العربي يجادله في وجهة نظره ويعود فيقتنع منه بقوة الحجة التي امتاز بها الوالد ، وبقي رأيه لدى الأمير محترماً حتى بعد اقالته من قائمقامية الشوف اذ خلفه الأمير توفيق مجيد ارسلان ، وكان الاثنان على خصام شديد . وقد رأيت بعيني الأمير مصطفى يحضر الى سراية

بيت الدين مستشيطاً غيظاً ليقدّم الى المتصرف بواسطة الوالد عريضة شكوى موقعة من احدى نساء الدروز على القائم مقام الامير توفيق بسبب حيف تدعيـه ، فبعد ان قرأ الوالد العريضة وأمعن النظر في مضمونها أرجعها للأمير مصطفى قائلاً : « هذه لغيرك يا أمير » ، فسكن غضبه وقال : « الحق معك ، ان الرجال عند اغراضها نساء » .

وكان نسيب بك جنبلاط زعيم الحزب الجنبلاطي ، وهو الرجل المسالم، منافساً للامير مصطفى ، وتولى قائمقامية الشوف في عهد واصا باشا ومظفر باشا . وكثيراً ما كان يتردد على والدي في مكتب القلم العربي على رغم من الصداقة المعروفة التي تربط الوالد بالامير الارسلاني وباسرته

كان رئيس مجلس الادارة في عهد نعوم باشا الامير أفندي شهاب ، الا انه لم يلعب دوراً ملحوظاً في تلك الايام واكتفى بوجاهة المركز والمعاش الشهري العريض الذي يتقاضاه ، وهو اضخم مرتب وقدره خمس وثلاثون ليرة عثمانية ذهباً ، بينما مرتبات الرؤساء الآخرين تتراوح بين خمس عشرة ليرة وخمس وعشرين ليرة . اما مرتب المتصرف فيبلغ مع الضمائم مـا يقرب من ثلاثماية ليرة عثمانية شهرياً .

لمع بين اعضاء مجلس الادارة يوسف افندي الزغزغي عضو المتن الماروني لانه كان صديقاً للنافذين في ذلك العهد ولأنه اقنع ناخبيه بان يدفعوا « نصف مجيدي » ضريبة طرق بينما اهالي الاقضية الاخرى لا يدفعون الا « ربع مجيدي » ، فتمكن بهـذه الطريقة من انشاء الدروب العمرانية في المتن ، فوصل القرى بعضها ببعض بواسطة شبكة واسعة جداً . اما العضو السني الشيخ عمر الخطيب فاكتفى بمركز الشرف عن يمين رئيس المجلس لانه يمثل الطائفة التي لها الاكثرية الساحقة في السلطنة العثمانية . وبرز بين الاعضاء يوسف بك البريدي عضو زحله عن الروم الكاثوليك ، والشيخ جرجس العازار عضو الكورة عن الروم الارثوذكس ، وحمد بك

حماده عضو الشوف عن الدروز وقد عرف بفصاحة اللسان واتقان الكلام وتفخيم الجمل .

كان المتصرف يشرف على المحاكم الاستئنافية والادعاء العام ، ولقد برز فيها قضاة مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة كالامير نجيب شهاب وولده الامير مالك وكسليم داود ثابت وسليم المعوشي وميخائيل عيد البستاني وسليم باز، معرب القوانين الفرنسية وشارحها، والشيخ سعيد حمدان والشيخ يوسف الخطيب والشيخ حبيب لطفالله ونعـوم بركات وولده الياس وسواهم كثيرون لا يمكن تعدادهم ولا عدّ مزاياهم في ضيق هذا المكان .

القوى المسلحة :

واذا القينا نظرة على القوة المسلحة في ذلك العهد رأينا انها تتألف من الف دركي تقريباً ، وتقسم « طابورين » : الاول نظامي مولج بحفظ الامن ومطاردة الاشقياء ومنع التهريب على الحدود وبأشغال المخافر، واما الثاني ف « ضابطية » تعهد اليه الخدمة ضمن مراكز الاقضية لتبليغ المذكرات الادارية والعدلية ولمساعدة مشايخ القرى على جباية الاموال الاميرية .

تولـّى قيادة تلك القوى في ايام نعوم باشا الاميرالاي ملحم بك ابو شقرا خلفا لسليم بك الطرابلسي المشهور بشجاعته ، وملحم بك طويل القامة جميل الطلعة شجاع مقدام ، ذو صوت جهوري « يعطيه مداه » عندما يتولى تعليم الدرك بذاته في بعض الظروف ، والجميع معجبون به . وكنا نطلق عليه لقب « عمو باشا » . وقـد عرف عنه انه يغامر في سبيل الخدمة . ومما اذكره عنه ان الثلج تساقط بكثرة في احدى ليالي كانون على ضهر البيدر فتوقف القطار تحت الثلج وفيه عدد من الركاب يهددهم البرد الشديد بالموت، فما بلغ الخبر مسامع الاميرالاي ملحم بك حتى هبّ من رقاده وامتطى جواده واستصحب عدداً من الخيالة وصعد الى ضهر البيدر « طارحاً الصوت » على اهالي القرى المجاورة فهبّوا الى جرف

الثلج وتكنيسه وانقذوا الركاب . ولما صعد الاميرالاي الى القطار ليرجع الى بعبدا خانته قواه وتفجر الدم من رئتيه بغزارة وسقى الارض حوله حتى كاد يلفظ نفسه الاخير .

توفي ملحم بك وهو في سن الكهولة . عدتـُه وهو في فراشه وقد اعياه المرض فالتفت الي وقال : « دِنْيِت يا عمو باشا » . فخرجت من غرفته والدموع تملأ عيني . وقد دفن في الحازمية بجوار المتصرفين بمشهد مؤثّر ولا يزال قبره هناك .

أما قوة السلطة العثمانية المسلحة في متصرفية جبل لبنان فممثلة بمظهر واحد هو « بولك الخيالة ، اي الدراغون » المعسكرين في ثكنة بيت الدين بالقرب من سراية الامير ، وعددهم لا يقل عن الاربعين ولا يزيـد على الخمسين ويرئسهم يوزباشي يعاونه ضابطان ، وجميعهم لا يتدخلون بشأن من الشؤون اللبنانية . وهم تحت امرة المتصرف مباشرة يستعينهم على اعادة الامن الى نصابه فيما اذا اختل ولم تتمكن القوى اللبنانية من السيطرة على الحالة ، وكان البلوك في ايام معلومة من الاسبوع يشترك بـ « اليوقلمه » العسكرية فيستثير إعجاب الجميع بانتظامه وحسن تدريبه .

وضباط « الدراغون » حريصون على ان لا يمتزج جندهم بالناس خشية الحوادث، ولا اذكر الا حادثاً واحداً وقع بين الدراغون واهالي بيت الدين سببه اختلاف على ملكية بعض الحمام، فأراد الدراغون ان يتعدّوا اوامر رئيسهم ويهجموا على دكاكين القرية فاعترضهم الجنـد اللبناني على طريق الشالوف وردهم الى ثكنتهم وانقضى الحادث بدون اصطدام .

وكان بعض الدراغون ينزلون يوم الجمعة الى دير القمر للصلاة في الجامع الذي بناه فخرالدين المعني، ويستئمّون إماماً يتقاضى معاشاً من صندوق المتصرفية ، ولهم مدفن خاص لا يزال بجوار بيت الدين ، على مقربة من مدفن الاهالي ومن مدفن العساكر الفرنسيين الذين توفاهم الله اثناء حملة سنة ١٨٦٠ — ١٨٦١ .

قناصل الدول :

كان قناصل الدول يلعبون دوراً مهماً لدى المتصرفين، ولا سيما قناصل فرنسا وانكلترا وروسيا لارتباط الطوائف الكبرى بهم . فالموارنة يرجعون الى الفرنسيين، ويرجع الدروز، والجنبلاطيون منهم بنوع خاص، الى الانكليز، واما الروم الارثوذكس فالى الروسيين . وتراجمة القنصليات يلعبون دورهم لاتصال اكثرية الموظفين بالقناصل بواسطتهم ما عدا النذر اليسير الذي يتصل بالقنصل رأساً .

ومن عادة الموظفين اللبنانيين انهم يقصدون بيروت يوم الجمعة صباحاً ويتوزعون على دور القنصليات لعرض خدماتهم على القناصل فيدعم هؤلاء مراكزهم لدى المتصرف .

ومن التراجمة الذين كان لهم نفوذ بارز في عهد نعوم باشا وخلفائه : اسبر افندي شقير ترجمان الانكليز، وفيليب افندي زلزل ترجمان فرنسا، وسليم افندي شحاده ترجمان روسيا . وكان القناصل لا يزورون الحاكم في مكتبه الا قليلاً ولكنهم يزورونه في داره . واما التراجمة فيترددون الى مكاتب الموظفين لملاحقة الشؤون التي تهم قنصلياتهم، فيكرمهم هؤلاء و « يراعون خاطرهم » ويدعونهم احياناً لتناول الطعام على مائدتهم .

وللقنصليات تراجمة فخريون يتمتعون بحمايتها ويصيبون الحظوة لديها ووجاهةً لدى مواطنيهم .

وكان المتصرف يدعو بعض القناصل من حين الى آخر لتمضية ايام قصيرة في ضيافته بقصر بيت الدين، ولا تسل عن الاكرام الذي يحيطهم به اثناء اقامتهم لديه . ويشترك الموظفون الكبار في هذا التكريم فيعدون انفسهم سعداء فيما اذا قبل القنصل دعوتهم الى الطعام (باذن المتصرف طبعاً) وكم من مركز ثابت زعزعته زيارة قنصل، او من مركز مزعزع ثبّتته زيارة قنصل . إلاّ ان تلك اللياقة البالغة تجاه القناصل لم تمنع من

حدوث مشاكل واختلافات بين الحاكم والبعض منهم بسبب تجاوز هؤلاء حدود وظائفهم، او بسبب تدخلهم بصورة غير مشروعة في بعض الشؤون الداخلية .

ولم يكن من قناصل معتمدين لدى حكومة الجبل، فمركزهم الرسمي في بيروت لدى الوالي اما معظم عملهم ففي لبنان لان علائقهم بوالي بيروت تقتصر على الرسميات والتجاريات، اما « بتعهم » السياسي فميدانه الجبل .

ويجدر القول ان والدي اقتصر في علائقه مع قنصلية فرنسا على الرسميات، فلم يكن في عداد المتهافتين عليها . . .

رؤساء الدين :

اما رؤساء الدين المسيحيون منهم، والموارنة خاصة، فقد لعبوا دوراً مرموقاً في السياسة اللبنانية ايام المتصرفية .

كان عدد ابناء الطائفة السنية قليلاً، ومعظمهم في اقليم الخروب وساحل بيروت . ولهم حقوقهم بالتمثيل في مجلس الادارة ودائرتي الحقوق والجزاء الاستئنافيتين وبعض الوظائف الاخرى، وظلُّ الدولة العثمانية يمد لهم بساطاً من الراحة والطمأنينة . وما يقال عنهم يقال عن الطائفة الشيعية . والطائفتان مخلصتان تمام الاخلاص للوضع اللبناني، وذلك ان الراحة واليسر مضمونان لهما ضمنه . اما الطائفة الدرزية فأكثر عدداً منهما، وهي ركن من اركان الاستقلال الذاتي الذي تمتع به لبنان في عهد النظام . غير ان وجود الاقطاعية عندهم ونفوذ العائلات الكبرى، وعائلتي ارسلان وجنبلاط خاصة، حالا الى حدٍ ما دون تدخل شيخي العقل وقاضي المذهب في السياسة . وقائمقام الشوف يسيطر على انتخاب مشايخ العقل . وهؤلاء بحكم التقليد شيخان، احدهما يزبكي والآخر جنبلاطي . وبقيت الحالة مدة طويلة على هذا النمط، فالشيخ محمد حماده (اليزبكي) في بعقلين والشيخ حسين طليع (الجنبلاطي) في جديدة المختارة، وتقتصر مهمة الاثنين على الشؤون الدينية، الا ان الشيخ محمداً

حماده تمتع بعطف الامير مصطفى ارسلان في عهد نعوم باشا فعُهد اليه بالدعاء للسلطان في عيد الجلوس، وبعد ان يهتف الجنود ثلاثاً « پاد شاهم چوق يشا » كان الشيخ محمد يرفع يديه نحو السماء ويتلو الدعاء التالي :

« يا حنّان يا منّان يا ذا القوة والشان ، احفظ سيدنا ومولانا وولي نعمتنا سلطان البرين وخاقان البحرين ، السلطان ابن السلطان، السلطان عبد الحميد خان ، دام عزّه مدى الدوران » .

ولم تكن الحالة على هذا المنوال في الطوائف المسيحية : فالاكليروس الروم الارثوذكس له تأثير في طائفته بسبب اتصاله الوثيق بقنصل روسيا العام، والاكليروس الملكي الكاثوليكي له اتصال ايضاً بقنصل فرنسا ، اما الاكليروس الماروني وهو يمثل اكبر عدد من اللبنانيين فاستمد نفوذه من سعة املاكه العقارية وكثرة « شركاء » الارض في تلك الامـلاك ، وهو يحكم على ارائهم السياسية المحلية بانتخاب مشايخ الصلح ، وهؤلاء بدورهم ينتخبون اعضاء مجلس الادارة . وكذلك استمد هذا الاكليروس نفوذه من اتصاله بقنصل فرنسا العام ، والجميع يعلمون ما لقناصل الدول الكبرى من تأثير في سياسة الحاكم اللبناني، وبنوع خاص عندما تقارب مدة ولايته من الانتهاء ويسعى لتجديدها لخمس سنوات اخرى . وكثيراً ما كان لرؤساء الدين — ولا سيما الموارنة — الكلمة الفصل بانتخاب اعضاء مجلس الادارة الممثلين لطوائفهم ، او بتعيين الموظفين الكبار .

وندر تبادل الزيارات بين الحاكم والبطاركة ، وما حدث الا في ظروف استثنائية . غير ان علاقة المتصرف بالمطارنة كانت غاية في اللياقة إجمالاً ، خصوصاً في المقام الصيفي . وجرت العادة ان يُدعى المتصرف لحضور حفلة قداس يقيمها مطران الروم الكاثوليك بكرسيه في دير القمر يوم عيد مار الياس ، ويُستقبل استقبالاً رسمياً اذ تحيّيه قوة من الدرك في باحة الكنيسة مع الموسيقى بقيادة معلمها الايطالي الاصل المسيو فنشنسو

اڤوليو مما يزيد الحفلة رونقاً، وبعد القداس يلقي المطران (وهو في ذاك الحين سيادة باسيليوس حجار) خطاباً ترحيبياً ، ويودّعه بالمراسم المقتضاة كلها .

واخبرني والدي ان استانة لم ترض بترشيح السيد الجريجيري بطريركاً على الطائفة الملكية فاوفد نعوم باشا الوالد الى دير المخلّص في صربا لابلاغ المطارنة رأي الحكومة العثمانية بالانتخاب فوجدهم متصلبين برأيهم ايما تصلب، ولما قال لهم ان الفرمان الذي تمنحه السلطة العثمانية للبطريرك بعد انتخابه يصبح تحت البحث فيما لو تمّ الانتخاب كما يرغب المطارنة ، أجابوه بصوت واحد : « لا مانع ، ونحن نريد التخلص من هذا الفرمان اسوة باخواننا الموارنة » . فعاد الوالد ورفع نتيجة مهمته الى المتصرف فأبرق هذا بالواقع الى الصدارة العظمى . وكان ان انتخب الجريجيري بطريركاً (شباط ١٨٩٨) ونال الفرمان السلطاني ايضاً .

وكان المتصرف ومطران الطائفة المارونية لابرشية صيدا وصور يتبادلان الزيارات ، وهو في ذلك الحين سيادة بطرس البستاني ، وكرسيه القصر المعروف بالمقصف في اعالي القرية . وهذا القصر وقناة الصفا الى بيت الدين وقفٌ من الامير بشير للابرشية المذكورة .

والمطران بطرس المشار اليه نُفي في عهد رستم باشا الى القدس لشنّه حملة على المتصرف بسبب الضرائب ، فتدخلت سفارة فرنسا بالامر واعيد المطران الى مركزه باستقبال حافل . وكان حاضر الذهن سريع الخاطر يتمتع بتقدير جميع الموظفين واحترامهم . ويُروى ان نعوم باشا عندما دخـل الكرسي لاول مرة قال له : « مركزك العالي في هذه الدار يا صاحب السيادة، يمكّنك من الاشراف على السراية » . فأجابه المطران : « فوق السراية والكرسي من هو أعلى منا ويُشرف علينا جميعاً » .

ويُروى ايضاً ان احد « المقاديح » اللبنانيين، وكان من غير المرضي عنهم،

شاء ان يتقرب من المطران فقال له : « مصيبتي كبيرة يا سيدنا، فأنا دائماً صوفتي حمرا عندكم» فأجابه المطران : « وما حيلتي يا فلان وانت كل ما باخت بتغطسّها » .

جو عائلي :

تلك الاحاديث كانت تتردد في اوساط الموظفين . وجو المتصرفية عائلي، والموظفون على رغم من النزعات والاغراض، ومن خلافاتهم الظاهرة او الخفية، يجامل بعضهم بعضاً مجاملة فيها الكثير من التسامح . والزيارات متواصلة فيما بينهم، معظمهم يقضي اوقات الفراغ بالتسلية بلعبة « البوكر » ويسمونها « البلوف »، وكان المتصرف يغض نظره في اول الامر عن هذه التسلية البريئة الا انه منع اللعب منعاً باتاً لما بلغه ان الخسائر اصبحت موجعة، وصار الموظفون ينزلون الى بيروت او يتوجهون الى احد مراكز الاصطياف كعاليه او مكين مثلاً فيلعبون لعبة كبيرة من نوع «البكارا» او الفرعون ويخسرون فيها مرتباتهم، فقرر المتصرف منع اللعب تحت طائلة العزل ، ولم يعد احد من الموظفين يجرؤ عليه ، ولو سراً ضمن جدران بيته، لما للمتصرف من هيبة ووقار .

كان الموظفون متمسكين كثيراً باصول اللياقة وحفظ المقامات، فلا « يفشخ» الواحد على الآخر الا بحسب مقامه في الوظيفة . ولا تقدم القهوة في المجالس والبيوت الا بحسب المقام ايضاً . وصادف ان زار الوالد احد الموظفين فقدمت له القهوة باعتباره اكبر الموجودين وظيفة، فنظر الى من حـــوله ورأى الامير سعيد سعد الدين شهاب اليوزباشي في الجندرمة اللبنانية ، وأومأ الى الخادمة أن تقدم له القهوة اولاً ، فما كان من الامير الا ان اومأ الى الخادمة لتقديمها الى معلم الموسيقى اڤوليو افندي القولاغاسي الاعلى منه رتبة ، ولما لحظ الوالد تلك الحركة نادى الخادمة واخـــذ القهوة وقال للامير بلطف : « قمنا تجاهك بهذه اللياقة بصفتك ممثل العائلة

الاولى في لبنان ، اما وقد تغلبت الرتبة عندك على العائلة فحق لنا ان نتقدم عليك وعلى اڤوليو افندي » . وذهبت هذه النكتة مذهب الامثال .

ومن اطرف الاحاديث ما قصه احد الظرفاء في امسية عائلية ، قال :

تخالف شابان في قرية لبنانية وكلاهما قوي البنية مفتول الساعد عزيز النفس ، فتقدم الواحد من الآخر والعينان تقدحان شرراً، واستعانا بسلاح اللسان وتراشقا بقوارص الكلام، وامطر كل منهما دين الآخر بالرجم واللهيب . وتألب أهـــل القرية على الساحة وتأهب كل فريق لنصرة صاحبه ظالماً او مظلوماً، وعلا الضجيج وازداد الصَخَب . وانتقل الخصام من اللسان الى السواعد ، ولم يبق خارج المعركة الا شيخ طاعن بالسن عزّ عليه ان يقتتل ابناء بلدته ولا يدخل بينهم مصلحاً . فانبرى لهذا الجمع الصاخب وصاح بأعلى صوته ولم تنل منه الشيخوخة وقال : « يا عيب الشوم، ماذا يقول عنا المدير، ماذا يقول عنا القائممقام، ماذا يقول عنا المتصرف ، ماذا يقول عنا القناصل ، ماذا تقول عنا الدول » ؟ فابتعد كل فريق عن الآخر وسكتت الضجة ، ودنا الشيخ المصلح من الشابين القويي البنية المفتولي الساعد العزيزي النفس ودفعهما الواحد نحو الآخر، وما انفك عن النصح لهما حتى قبّل احدهما شارب الآخر وتصافيا، وتصافى أهل القرية وعاشوا بالوفاق والوئام بعد الاقتتال والخصام .

قُصّت امامي هذه الحكاية وانا في مطلع الشباب في حلقة ضمّت كبار موظفي متصرفية لبنان ، فضحكوا حتى استلقوا، والتفت اكبرهم الى المحدث وقال له مازحاً : ولماذا ادخل المصلح الدول في «خناقة» القرية ، فأجابه بظرف : لعله اشار الى حماية الدول لنظام لبنان !

فقال والدي : وهل من داع الى الحماية بعد، وقد تصافى الفريقان ؟

قد تكون الكلمة الحكيمة التي سمعتها وانا في مطلع الشباب الشرارة

التي انارت عقلي، او الحبة التي سقطت في الارض الخصبة، فانبتت الميثاق الوطني، بعد سنين .

تجديد ولاية نعوم باشا :

وافق منح الموظفين من المقامرة الفترة التي جددت فيها ولاية نعوم باشا خمس سنوات اخرى(١) فدعا هؤلاء بعضهم بعضاً للاحتفاء بهذه المناسبة وهبطت عليهم رتب متفاوتة من مقام الصدارة فاصاب الوالد منهـا « الرتبة الثانية المتمايزة »، وهي تعطي صاحبها لقب البكوية وحق ارتداء البزّة الرسمية الموشاة بالقصب على الصدر والظهر، وتمنحه حق حمل السيف المذهب حاجبه. ولما كانت هـذه البزة تكلف عشرين ليرة عثمانية ذهباً تقريباً فقد اكتفى الوالد بالبراءة والبكوية ولقب «عزتلو افندم» واستغنى عن البِـزة بالردنغوت المعروفة بـ« الاستنبولين »، بينما راح سواه من الموظفين الاكثر ثراء « يتمخترون » بالملابس المقصّبة البراقة .

وكذلك انعم المتصرف على بعض وجهاء الجبل بهذه المناسبة بـ « البكوية الكذّابية »، وُسميت « كذابية » لانها غير صادرة عن حكومة استانة ، يمنحها الحاكم على الشكل الآتي : يكتب القلم العربي الى قائمقام القضاء امراً يستهله بـ : « شكا فلان بك تعدياً على املاكه، فامنعوا عن املاك البك المشار اليه كل تعدٍّ وافيدونا »، فيصبح الشاكي « بيكاً كذابياً » وهو راضٍ تام الرضى ! وقد منح عدد من وجهاء جزين هذا اللقب بالجملة لمساعدتهم قائمقامهم سليم عمون على شق الطريق بين الصخور التي تعترض وصول العربة الى المدينة فاطلق عليهم الناس لقب « بكاوات المعبور » .

وتوافد على بيت الدين اهالي القرى لتقديم التهنئة بهذا التجديد ، وصارت تصل الى ميدان السراية وتبدأ بالحداء، ومن اقوالهم :

«نعـوم باشا يا ملك   من سطوتك هدّ الفلك

او : جينا من برجا جينا   تنهـني افندينـا

(١) - آب، سنة ١٨٩٧

ونحن رجالك يا نعوم   وانت بسيفك حامينا

او : بارودنا مزيبق جديـد   ورصاصنا بيهري الحديد» الخ . . .

وبعد ذلك تبتدىء « العراضة » ، وهي اطلاق النار بغير انقطاع حتى تنفد الذخيرة، وكان الأمر عسيراً جداً لعدم استعمال المسدسات ولضرورة حشو البواريد او «الجفوته» بالبارود كل طلق او طلقتين، ووضع «الكبسونة» في الديك ، ويقتضي لذلك سرعـة غريبة ومهارة، والمتصرف يطل على تلك « العراضات » من شرفة الميدان ويشكر الوفود بتحية كلها وقار . فتعود الوفود مسرورة بما قامت به، ويستمر الحداء الى ان يبتعد الوفد فتخفت الاصوات رويداً رويداً . وكان السير على الاقدام . والعربة او العربات التي تنقل الوجوه والاعيان تسير امام الجماهير على مهل لتتمكن هذه من اللحاق بها ، ولذلك اقتصرت الوفود الكبيرة والعراضات والحداء على اهالي القرى الشوفية والجزينية . اما القائمقاميات البعيدة فانتدبت عنها وفوداً مختصرة مؤلفة من الوجوه يتقدمها القائمقام ومديرو النواحي، وكان معظم القائمقامين يمتازون بنقل عصا قبضتها مذهبة وبحمل ساعة سلسلتها مذهبة وطويلة . ولكل واحد منهم « منصّب » خيال يضع احتياطاً في جيبه علبة من « كاربونات السودا » يستعين بها رئيسه على هضم الوان الطعام بعد الضيافات العديدة التي تقام على شرفهم في مركز المتصرفية .

واذكر من هؤلاء القائمقامين الامير فايق سعد شهاب والامير حارس فارس شهاب والشيخ رشيد الخازن وحبيب بك البيطار واسعد بك كرم واسعد بك طالب وابرهيم بك مسلم وابرهيم بك ابو خاطر وسليم بك عمون وسليم بك نصيف وانطون بك الخوري والامير شكيب ارسلان الخ . . . وكانوا يفضلون القائمقامية على الوظائف المركزية للحفاظ على نفوذهم المحلي وللافادة من « المحصول » وهو حصة قانونية قدرها اثنان

ونصف في المئة يتقاضونها عن كل مبلغ يُستوفى بواسطة دوائر الاجراء في اقضيتهم .

وكانت حفلات التجديد بهجة لاولاد الموظفين ولابن الحاكم، وقد قمنا معه ومعهم بتمارين عسكرية في حديقة السراية ، واقمنا الزينات واطلقنا السهام النارية، والمتصرف وقرينته يضحكان معنا او منا لمثل هذه التظاهرات البريئة .

في مدرسة القرية :

ما انتهت حفلات التجديد في بيت الدين حتى اضطر الوالد لان يدخلنا مدرسة القرية، «لانني واخي فؤاد طشنا كثيراً» ، والمدرسة في «انطوش»(١) الكنيسة والمعلم خوري الضيعة ، وكان قاسياً جداً فلم يعد يتسنى لنا اللعب الا يوم الاحد بعد سماع القداس . ولما نزلنا الى بعبدا ادخلنا الوالد مدرسة الضيعة وقضينا فيها سنتين . ثم عدنا الى الدرس على معلم خاص جهد في تعليمنا اصول اللغة العربية والاصول الفرنسية واستظهرنا بعض الاشعار القديمة . وكان المعلم يفتخر امام الموظفين الذين يأتون لزيارة الوالد «بمعارفنا» فيطرح علينا الاسئلة في الصرف والنحو . وهذا مثال عن سؤالاته : ما اصل «قال» ? — قال اصلها «قول» الخ... كيف تعرب «زيدٌ وجاريةً في بطن عصفور» ? — زيد مبتدأ، وجا فعل ماضٍ، رية مفعول به الخ ... فيبتسم المعلم ويهنئه الحضور ويسر الوالد .

اما الحفلات الادبية الكبرى فتقام في اول السهرة وهي مباراة شعرية يفتتحها الداعي اليها ببيت من الشعر، مثلاً :

نالت على يدها ما لم تنله يدي   نقشاً على معصم اوهت به جَلَدي

فيجيبه احد ضيوفه ببيت آخر يبتدىء بحرف قافية البيت الاول .

(١) – كلمة يونانية، معناها : البيت القريب من الكنيسة . وهو مسكن الكاهن عادة

ولما كان البيت المنشود ينتهي بحرف دال وجب ان يبدأ البيت التالي بالدال ايضاً، مثلاً :

دار الزمان على دارا وقاتله   وأمَّ كسرى فما آواه إيوانُ

والبيت الثالث :

نام الخليُّون من همٍّ ومن سَقَمٍ   وبتُّ من كثرة الاحزان لم انمِ

الخ . . .

وتنتهي المباراة باعلان الفائز بعد ان يكون قد جرى امتحان آخر يتعلق بنسبة الشعر الى صاحبه .

الامبراطور غليوم في لبنان :

والذي بقي في الذاكرة من تلك الايام مجيء غليوم امبراطور المانيا الى سوريا ولبنان، وقد ركب القطار الحديدي من بيروت الى دمشق، وسيّرت الشركة ثلاثة قطر خاصة ظهرت لنا سريعة جداً بالنسبة الى القطر العادية، وجيء بافراد الجندرمة يحرسون الخط ويقدمون السلاح للامبراطور، وتوقف القطار في عاليه ونزل الضيف الكبير في سرادق أُعدّ له . ومما استلفت الانظار انه تقدم من مدام نعوم باشا وقبّل يدها وصافح المتصرف مصافحة ودية وقبّل وجنة ولده سعيد . ومن جملة ما قاله للمتصرف على مسمع من الجمهور، وعُرّب لهم : «ان والدي زار لبنان يوم كان حموك فرنكو باشا متصرفاً عليه، وانا ازوره يوم انت حاكم عليه، واتمنى ان يزوره ابني ويكون ابنك حاكماً عليه» فترددت هذه العبارات في جميع انحاء الجبل واعتقد الناس انه سوف يُجدد ثانية لنعوم باشا خمس سنوات اخر ولكن خاب الأمل لان التقاليد لم تكن لتجيز التجديد الا مرة واحدة .

المطران الياس الحويك ينتخب بطريركاً :

وبقي في الذاكرة ايضاً انتخاب المطران الياس الحويك بطريركاً على

الطائفة المارونية . وقد قرعت الاجراس ليلة انتخابه في جميع انحاء البلاد، وزينت الكنائس ودور الابرشيات، وتوسم الناس خيراً على يديه .

وداع نعوم باشا :

انتهت ولاية نعوم باشا في اواخر صيف ١٩٠٢ واذكر انه جرى له وداع حافل جداً في منشية دير القمر، وواكبه الموظفون الى هناك فترجل وتقدم منه جميع معاونيه كباراً وصغاراً، وكانوا قبل ان يمد لهم يده ينحنون امامه و « يأخذون البطق » — اي انهم يلمسون طرف سترته احتراماً — ثم يصافحونه . وقد حل ضيفاً لبضعة ايام في عين عنوب على الامير مصطفى ارسلان ريثما تصل الى بيروت الباخرة التي ستنقله الى استانة .

وجرى له وداع آخر على الباخرة الفرنسية اشترك فيه والي بيروت وكبار الموظفين وقناصل الدول وكثيرون من الوجوه، وكنت واخي فؤاد نرافق الوالد والوالدة في ذلك الوداع ودموعنا تنهمر لفراق ابنه سعيد بك .

دخول كلية القديس يوسف :

انهمرت دموعنا ايضاً في ذلك النهار عينه مرة اخرى لاننا دخلنا فيه كلية الاباء اليسوعيين في بيروت فاتجهنا اليها من البحر وخُيّل الينا اننا ندخل سجناً عميقاً، وزادنا حزناً ما لحظناه على الوالد من انشغال البال بسبب تغيير السياسة في لبنان .

المدرسة داخلية والاجازات قليلة وزيارات الاقارب مقنّنة وباوقات محدودة .

انقلبت حياتي رأساً على عقب فانصرفت للدرس بكل قواي . وسهل علي درس الفرنسية ولي بها المام كافٍ، واستسهلت درس اللغة العربية

لسبق لي على رفقائي بقواعد الصرف والنحو، وتبعت براحة برنامج الصف السادس في اللغتين، الا ان رئيس المعهد فرض علي درس اللغتين اللاتينية واليونانية ليزيد في ثقافتي، فوجفت لهذا الاعتناء الفائق بي وتعثرت بالصعوبات حتى منّ الله علي بفتح الذهن فاقالني من عثاري « فمشى الحال »، وصرت اصعد السلم درجة درجة الى ان وصلت الى مركز مرموق في الصف، ثم هبّت رياح مواتية فتحسن الحال في الصفوف التي تلته .

دامت دروسي سبع سنوات متوالية، ومن الحق ان اشهد لاساتذتي بفضلهم، ويا ليت كان بالامكان ان اذكرهم فرداً فرداً لانوّه بالقسط الذي اسهم لي فيه كل منهم في التربية والتعليم . كانوا يحذّروننا من طريقة الآباء اليسوعيين في التهذيب والتدريس فقالوا انهم يدخلون دماغ التلاميذ في قالب واحد، ويَسِمونهم سِمةً خاصة تلازمهم ايام حياتهم كلها، وقالوا انهم يصرفون تلامذتهم عن درس اللغة العربية، ويبعدونهم عن حب بلادهم، وان هؤلاء التلاميذ لا « يطلعون » رجالاً بل آلات تنطق بارائهم . ولكنني تحققت المبالغة في كل ذلك، وبما يتعلق بي بنوع خاص . أجل ان عنايتهم باللغة الفرنسية تفوق كثيراً عنايتهم باللغة العربية إلا انهم اذا تبينوا ميلاً عند احدنا لدرس هذه اللغة انصرفوا بكل ما عندهم من وسائط، وهي كثيرة، لتنمية ميله واوصوا المعلمين بالسهر على هذه الناحية من تثقيف الطلبة، ووجب عليّ الاعتراف بان الفضل يعود لهم، بعد والدي، بتحصيلي اللغة العربية احسن تحصيل وفقاً لتوصياته . وممن لهم جميل عليّ في هذا الباب انطون الجميّل الذي لقنّني آداب اللغة العربية في الصف الثاني وهو غني عن كل تعريف، والاب يوحنا طنوس المعادي من غوما، معلمي في الصف الاول والاخير وهو الشاعر الناثر ومؤلف الروايات المشهورة، وقد اجاز له الاب خليل اده مدير الدروس العربية ان يعطيني دروساً خاصة اكثر من خمس ساعات في الاسبوع لاتمام علومي . والاب خليل اده هو الذي وقف بنفسه على سير دروسي العربية وكان عالماً بأصول اللغة، ولكنه مقلّ في الكتابة والتعبير . وقد صرفني عن

الشعر ووجّهني الى النثر والخطابة وقال لي : سوف تجد لذة فيهما وهما يغنيانك عن الشعر ، واما هذا فزوّد منه ذاكرتك وكفى . فتبعت نصيحته ولم اندم .

اما في الفرنسية فكان المعلمون بوجه الاجمال على كثير من العلم والثقافة ، وقد رزقنا الله في الصف الثاني معلماً يسوعياً اسمه الاب غودار كان قد الف كتاباً مزيناً بالصور عن عبادة العذراء مريم في لبنان ، وهذا الاب مغرم ببلادنا ودعانا لمحاضرات خاصة بسط فيها امامنا ما لقي من التحف والآثار في تنقلاته في جبالنا .

لم يكن اليسوعيون مغرمين بالسلطنة العثمانية فوجهتنا ثقافتهم نحو وطنهم فرنسا ، غير انهم كانوا يعتبرون لبنان وطناً جديراً بالعناية والاهتمام فصار رؤساؤهم يتصلون بحكامه ويريدون ان يسيطر النفوذ الفرنسي عليه باعتبار هذا النفوذ ضماناً من ضمانات استقلال لبنان الذاتي — وابرز هؤلاء الرؤساء الاب لويس كاتان السويسري الذي تقلب في ارفع مناصب الرهبانيّة في الشرق، ورأس الكلية مدة طويلة، وله فضل كبير بتوجيهي في الحياة ، فقد كان مرشدنا في الرياضة الروحية التي تنتهي بها دروس الفلسفة . ولما استشرته بالعمل الذي اخصص له حياتي أجابني بكل بساطة : لو تبينت فيك ميلاً للحياة الاكليريكية لنصحت لك بأن تصير لا راهباً يسوعياً بل كاهناً مارونياً ، ولن اتعجب فيما لو رأيتك ترتقي الى السدة البطريركية في المستقبل . غير ان تاريخ عائلتك والواجبات الموضوعة على عاتقك سوف تدعوك لتولي الوظائف الكبرى في بلادك فادرس علم الحقوق فانه يخدمك، سواءً اتعاطيت مهنة المحاماة ام لم تتعاطها، الا انني اوصيك بخوف الله طول ايام حياتك فلا تبتعد عنه ، لا في السّراء ولا في الضراء ، وهو لا يخيّب لك املا .

وكان يتكلم كأنه احد الآباء القديسين ، واهداني كتاب « الاقتداء بالمسيح » وكتب عليه هذه العبارة :

« الى ولدي العزيز بشاره الخوري تذكاراً للرياضة الروحية ١ — ٦ حزيران ١٩٠٩ » . « ماذا ينفع الانسان اذا ربح العالم كله وخسر نفسه ؟ »

ولا يزال هذا الكتاب يرافقني في جيبي الصغير منذ تركت مقاعد المدرسة حتى يومنا هذا .

وكان للاب كاتان مركز مرموق في جميع الاوساط الرسمية والمدنية في لبنان وسوريا، وهو خطيب مفوه وقلبه طافح بالحب، وكثيراً ما كان يردد على مسامعنا قول القديس بولس الرسول : « قلب بولس هو قلب العالم باجمعه » ، دلالة على وسع الصدر الذي يجب ان يتحلى به الرجل في جميع اطوار حياته .

واذكر انه قال لوالدي ، عندما جئنا نودعه في آخر سنة الدراسة بعد توزيع الجوائز ، وقد احرزتُ منها عدداً لا يستهان به : « لا تظن ايها البك العزيز اننا لا نشعر بعاطفة الابوّة لان لا اولاد لنا ، فانني اليوم اشعر بفراق بشاره شعورك عينه يوم ادخلتَه المدرسة » . قال هذا، ودمعتان تترقرقان في عينيه . فكيف لا يتأثر الرجل بمثل هذه العاطفة الفياضة ، وكيف لا يحفظ الجميل لمن له الفضل في تربيته ، خصوصاً — واشهد شهادة حق — اني لم ألحظ مدة دروسي الطويلة في المدرسة ان احداً من معلميّ سعى لان يؤثر فيَّ لاعتناق الدعوة الاكليريكية، على رغم مما كانوا يرون فيّ من التعلق باهداب الدين وممارسة الواجبات التي يفرضها . وكذلك احترموا شعوري اللبناني وكثيراً ما اختلفت مع رفقائي الفرنسيين على آراء سياسية فلم أرَ من الآباء انحيازاً لهم عليّ وعلى اخواني من العائلات الوطنية وكانوا كثراً . ولا بد لي ان اذكر بين رفقائنا الاصغر مني سناً : رياض الصلح صاحب الذكاء المفرط والشخصية الجذابة .

خرجت من المدرسة في اوائل تموز سنة ١٩٠٩ بعد ان نلت جائزة الشرف باللغة الفرنسية وكان موضوع المسابقة : « ما هي مفاهيم الوطن

والوطنية » فاسهبت في وصف جمال وطننا لبنان، وتعلقنا به لانه مهدنا ومدفن اجـــدادنا الخ . . . فنالت الاستحسان، وكذلك ظفرتُ بجائزة الشرف باللغة العربية ايضاً .

وانا احفظ من ايام الدراسة اجمل الذكريات .

عهد مظفر باشا :

ان دخولنا المدرسة لم يقطع عنا الاتصال بسياسة الجبل . وكنا نتسقط الاخبار ممن يزورنا من موظفي القلم العربي لان الوالد قليلاً مـــا كان يباحثنا بشؤون المتصرفية .

وعرفنا ان مظفر باشا حلّ منذ وصوله الى بيروت ضيفاً على الوجيه الثري سليم ايوب ثابت في داره ببئر حسن ، وقد استصحب امين سر خاصاً اسمه فتح الله وهو حلبي الاصل، فتوافد الموظفون وطالبو الوظائف على دار الضيافة ليقدموا واجبهم للحاكم الجديد . وشاع ان مظفر باشا صمّم على اقصاء جميع الموظفين الذين من ايام سلفه .

والواقع انه اصدر فور وصوله بعض اوامر بالعزل والتعيين .

وكان انشغال بالنا على وظيفة الوالد يزداد يوماً فيوماً حتى انتهى هو الى الاطمئنان، اذ ان المتصرف انس في رئيس القلم العربي اخلاصاً للمصلحة ورأياً سديداً في الامور . وقام واسطة للخير بينهما المهندس كسبار نافليان ، الرجل الطيب الصادق الذي عُين مهندساً للمتصرفية وقد سبق له ان عرف مظفر باشا في استانة، فاستصحبه هذا واستخدمه وكان نافليان في اخلاقه على طرفي نقيض من فتح الله الحلبي .

ومما افاد الوالد ان مطامع حبيب بك السعد، بعد ان وُجهت اليه الباشوية بفضل الوزيرين سليم ونجيب باشا ملحمة، تجاوزت رئاسة القلم العربي لتستهدف رئاسة مجلس الادارة . وما ان تعين في هذا المنصب حتى سعى اصدقاؤهما للمصالحة بينهما ووفقوا في مسعاهم، واجتمع النسيبان

وتصافى قلباهما، ولم يعد من مزاحمة على المركز الواحد بين الوالد وابن خاله .

وامتاز مظفر باشا بكثرة العزل والتعيين فلم يكن عهده مستقراً ، مخالفاً ما امتاز به عهد سلفه . وبلغ من المتصرف الجديد ان احدث وظائف اطلق عليها اسم « المفتشيات » ليرضي الكثيرين ممن التفوا حول فتح‌الله الحلبي واكرموه من اتباع واصا باشا المتصرف الاسبق . وقد علت الشكوى بسبب تلك التعيينات التي لم تكن نظامية فتدخّل الباب العالي بالامر وأشار على الباشا بالغائها فالغاها دفعة واحدة ولم يبق منها سوى مفتشية الجندرمة التي تولاها ابنه فؤاد بك . وكذلك احدث مظفر باشا وظيفة « اسپيران » في الجندرمة ليسندها الى ابناء العائلات الكبيرة . ومن طريف ما حدث ان احد هؤلاء وهو سمعان بولس من زغرتا ارتدى بزة « مشير » وجلس في قهوة نجيب الخوري في ساحة البرج يدخن النارجيلة، ولما سأله « قانون ضابط » الولاية عن رتبته وافهمه انه لا يجوز له ارتداء بزة اكبر رتبة عسكرية في الدولة العثمانية قال له : « ماذا يهمك وانا لابس من كيساي ؟ » وتناقلت الالسن هذه القصة الطريفة ولما بلغت المتصرف ووالي بيروت ضحكا حتى استلقيا . اما التعيين الموفق الذي أجراه مظفر باشا فاسناد « سر طبابة » المتصرفية الى الدكتور الفرد خوري وكان مبرزاً في مهنته على حداثة عهده فيها . الا ان ثقافته الواسعة وحبه الحرية دفعاه الى ترك الوظيفة على عجل ليعود الى عيادته في بيروت .

ينتمي مظفر باشا الى عائلة شايكوفسكي البولونية العريقة، وعلى رغم من تدينه الشديد اختلف مع البطريركية المارونية وشجّع عليها خصومها في كسروان ، وكانوا قد اسسوا محفلاً ماسونياً في غزير وبرز جرجي بك زوين يخاصم مشايخ آل خازن وآل حبيش، وبلغ الصراع السياسي اشده عندما شغرت عضوية مجلس الادارة عن تلك المنطقة عام ١٩٠٥

فترشح الشيخ يوسف حبيش بمساندة البطريركية والمشايخ، وترشح ضده عن الاهالي والمحفل الماسوني في غزير جرجي بك زوين ترجمان المتصرفية وسانده المتصرف . وبالرغم من ان البطريركية امنت لمرشحها الحبيشي ليلة الانتخاب اكثرية شيوخ الصلح (والاقتراع محصور بهم دون سواهم) ، فلم تثبت تلك الاكثرية مع مرشحها بسبب تدخل السلطة وبسبب سخاء بيت زوين ، ففاز جورج بك بالعضوية وتوسعت شقة الخلاف بين المتصرف والبطريرك الى حد بعيد .

وصادف على أثر ذلك الخلاف ان البطريرك همّ بزيارة روما واستانة وباريس التي ترتبط بها صلة الطائفة المارونية، واشارت البطريركية بالتأهب لتلك الزيارات . ولما عرف مظفر باشا بالأمر أراد ان يحسن علاقته بالحويك على أمل ان يزوره في داره ببيروت مودعاً قبل سفره، فابى البطريرك عليه هذا التدارك . وقام والي بيروت بواجب استقبال الضيف في المدينة . وواكب عربته اثنان من الخيالة الاتراك وياور تركي، وركب عن يساره ترجمان الولاية الماروني ميشال افندي اده وتوجه البطريرك تواً الى سراية البرج حيث رحب به ممثل السلطان ترحيباً حاراً، ثم توجه بالموكب عينه الى الميناء وركب البحر الى رومة . ثم ذهب الى باريس وتأخرت زيارته الى عاصمة السلطنة، وكان السبب في ذلك ان الصدارة إكراماً منها لمظفر باشا مانعت بزيارة البطريرك لاستانة فتدخل الاخوان سليم باشا ونجيب باشا ملحمة الوزيران المارونيان المقربان من الذات الشاهانية وبذلا المساعي اللازمة لرفع المحظور، فقصد البطريرك وحاشيته عاصمة السلطنة واحسنت الحكومة العثمانية وفادة رئيس الطائفة المارونية، وانعمت عليه وعلى مرافقيه بالاوسمة الرفيعة، وحفّت المقابلة السامية بمظاهر التكريم، فانفرجت اسارير البطريرك وعاد الى لبنان معززاً مكرماً . وصدرت الاوامر السنية الى مظفر باشا بان يتقرب من غبطته ويوفد من يستقبله على الباخرة كما أشير على البطريرك بان يزوره بمناسبة عودته من السفر حتى ترجع المياه الى مجاريها، فرجعت بصورة

سطحية وحُفظت الظواهر على الاقل . وكثيراً ما كان البطريرك يقول امام زائريه وانا منهم : « اوصوني ان لا اقترب من السلطان، وان لا احرك يدي بالاشارات نحوه، وان لا ارفع صوتي امامه، فخالفت هذه التعليمات كلها وكان جلالته مسروراً بمقابلتي ! »

وصار خصوم مظفر باشا يزداد عددهم يوماً بعد يوم فيجتمعون في « فندق سنترال » في ساحة البرج ببيروت، واشتركوا بتأليف كتاب بعنوان « ما لا يدرك كله لا يترك جله » هاجموا فيه اعمال المتصرف وذكروا مساوىء حكمه، واهمها مخالفته للنظام الاساسي وعزل الموظفين بصورة لا تنطبق على الحق والانصاف، وبسطوا المتناقضات في تسيير شؤون المتصرفية، وتحكم زوجة المتصرف وولده به . ولكن مظفر باشا توفي قبل بضعة اشهر من نهاية ولايته ولم يطلع على الكتاب المذكور بسبب مرضه الطويل .

اقيمت الصلاة لراحة نفس المتصرف في كنيسة الآباء الكبوشيين في بيروت واودع جثمانه في جبانة اللاتين في الزيتونه، ثم نقل الى استانة على باخرة فرنسية . وكان المودعون في المرفأ قليلين جداً .

واذكر انني لما عدت بالعربة مع والدي من المرفأ التفت الي قائلاً : « ماذا بقي من مجد مظفر باشا ؟ وماذا يبقى من مجد كل بشر ؟ باطل الاباطيل وكل شيء باطل » .

في عهد يوسف فرنكو باشا :

تم ترشيح السفراء ووقع اختيار الباب العالي على يوسف فرنكو ليخلف مظفر باشا في المتصرفية، فتوسمنا به الخير شخصياً لانه ابن حمي نعوم باشا، (اخو زوجته)، اما هو فقد خيّب امال اصدقاء صهره، وماشى حزب المتصرف القديم . ولم يكن والدي يطمح الا بالبقاء في مركزه مكرماً

فكان له ما اراد، وولـّى المتصرف الامير قبلان ابي اللمع رئاسة مجلس الادارة وهو شيخ وقور يعرف سياسة الجبل في حزبيتها ونكاياتها، ويغار على نفوذه. وكان غنياً محترماً قليل الاختلاط بالناس، الا بكبار الموظفين وخصوصاً بنصيف بك الريس الذي كان قد لعب دوراً مهماً ايام واصا باشا وعاد الى الوظيفة في عهد مظفر باشا وابقاه يوسف فرنكو في منصبه لتفرده في لبنان باتقان اللغة التركية. امـا والدي فظل على كرامته واعتداله، مخلصاً للحاكم وعلاقته حسنة بجميع الموظفين، بعيداً عن الظهور بمظهر الرجل النافذ، مكتفياً برد الضرر حتى عن خصومه السياسيين عندما يظهر له ان الحق بجانبهم، وكم من مغضوب عليه استصرخه فكان عند صرخته الجوابا، وحال دون الايقاع به، بينما الحزبية تلتهم الاخضر واليابس في ذلك العهد.

الانقلاب العثماني :

وابرز ما حدث في ولاية يوسف باشا الانقلاب العثماني الذي قام به حزب «الاتحاد والترقي» في استانة بالاتفاق مع كبار ضباط الجيش من اعضاء «تركيا الفتاة».

وصلت الاخبار الى بيت الدين ان الحالة قلقة في عاصمة المملكة، استناداً الى تحارير وردت في اوائل صيف ١٩٠٨، ثم اذيعت برقيات صريحة بان السلطان عبد الحميد قد اكره على اعلان الدستور وحلف يمين الاخلاص له، وانه تخلـّى عن الحكم الفعلي لحزب الاتحاد والترقي ولرجال تركيا الفتاة المذكورين.

ومن المفروض ان لا يتأثر لبنان بالانقلاب المشار اليه لانه بلد يتمتع بنظام دولي خاص لا يمسه الدستور العثماني الجديد. هذه هي الحقيقة النظرية، ولكن الواقع جاء يخالفها اذ انتهز بعض اللبنانيين الفرصة السانحة ليجعلوا من الحدث الدستوري العثماني اداة لتحقيق رغباتهم السياسية او

الحزبية، حتى ان بعض هـؤلاء فكروا بوجوب التخلي عن الامتيازات الخاصة التي يتمتع بها لبنان والتي تجعل له طابعاً خاصاً فريداً في بابه، ورغبوا في الالتحاق بالدولة العثمانية بدون قيد ولا شرط بعد ان اعلنت على زعمهم مبادىء الحرية والمساواة والاخاء بين جميع العثمانيين، كما هدف اولئك المطالبون بالالتحاق الى ترشيح انفسهم لمجلس «المبعوثان» المقبل، فهبّت في وجههم ردّة لبنانية قوية ولم يعد أحدٌ منهم ليجرؤ على الجهر بافكاره. إلاّ أن الانقلاب المذكور أثّر في السياسة الداخلية في لبنان، اذ فتح ثغرة للتشفـّي من بعض الموظفين واخراجهم من وظائفهم وتولية خصومهم، فساد الوجوم على السراية وخيّم على قصر بيت الدين جو ملؤه القلق لم يعرف من قبل، وخفّ بعض كبار الموظفين الى بيروت يتسقطون الاخبار ويتصلون بالذين قبضوا على دفة الادارة في الولاية، ومعظمهم من الضباط، وقـد ارغموا الوالي على الانسحاب على الفور من سراية البرج، واقالوا عدداً من الموظفين بعدّهم رجعيين او حميديين، وتسلموا وظائفهم موقتاً ريثما يأتي خلفاؤهم من استانة.

واقيمت الزينات على الدور الرسمية ونظمت الحفلات في ساحة البرج، وتعاقب الخطباء على المنابر وتعانق الشيخ والكاهن امام الجماهير تحت شعار الدستور حتى اختلط الحابل بالنابل. فلم يعـد يعرف من هو الدستوري ومن هو الرجعي. اما الخطب فحدث عنها ولا حرج، وقد راح كل خطيب يدّعي المساهمة في الانقلاب! وانه هزّ عرش عبد الحميد هزاً، وكل منهم زعم انه نسف الظلم والاستبداد. وكلٌّ حقٌّ له التربع في الكراسي مكافأة على ما ادعاه من جهاد، الى آخر ما نعرفه في مثل هذه الحالات.

ونشطت المحافل الماسونية وزاد عدد المنضمين اليها، وتأسس نادٍ للاتحاد والترقي في بيروت وازدهر فجأة واخذ يرتاده من هم ابعد الناس عن افكار الحرية !

وسرت العدوى الى متصرفية لبنان، واقيمت الحفلات في شالوف بيت

الدين وفتحت سوق عكاظ وتبارى فيهـــا الخطباء اطراء للعهد الجديد ومدحه، مع المغالاة المشهورة في مثل هذه المواقف . واضطرني بعض الاصدقاء الى ان القي كلمة في الموضوع فنزلت عند رغبتهم وكان ذلك اول عهدي بالخطابة في الجماهير وانا ما ازال تلميذاً .

واخذ الضباط العثمانيون يترددون الى بيت الدين ويتصلون ببعض كبار الموظفين، وبعض اعضاء مجلس الادارة ومنهم جورج بك زوين لولب الحركة في ذلك الحين، يوآزره الامير سعيد مجيد ارسلان اخو الاميرين توفيق وفؤاد، وسواهما ممن تزعموا حركة الانقلاب اللبناني كنتيجة حتمية للانقلاب العثماني . فذهب الشيخ بربر الخازن اميرالاي الجند اللبناني ضحية اولى لتلك الحالة الشاذة (واصبح كل امير وكل شيخ وكل اكليريكي رجعياً في نظر ابطال العهد الجديد !)

وذلك ان الاميرالاي الشيخ بربر اراد ان يتقي شر خصومه ودعا ضباط الدراغون الى حفلة غداء في مقهى الشالوف احتفاء بالدستور ! فأبرق خصومه الى « السرعسكرية » محتجين على جرأة « هذا الرجعي » الذي دعا الضباط الاحرار الى مأدبة غداء، زاعمين ان في عمـــل الشيخ مساساً بكرامة الجيش العثماني . فأبرقت القيادة العليا على الفور الى المتصرف بتنحية الشيخ بربر عن منصبه وبوجوب اقامته الجبرية في بيروت لامر آخر .

الزحف على بيت الدين :

وطلاب الوظائف في لبنان ينتظرون فتح مثل هذا الباب حتى يلجوه ويسعوا للنيل من منافسيهم ، فقرّ رأيهم على ان يؤلفوا وفداً يؤمّ بيت الدين لمطالبة الحاكم « باتباع احكام الدستور وبالاصلاح » وما ادراك ما هو الاصلاح ؟ هو التربع في الكراسي محل الجالسين عليها . ولما سئل احد زعماء الحركة عن الغاية التي يتوخاها من وراء عملهم أجاب : « شو هيي

مسألة دستور ؟ بدنا نلعب شي عصايتين على ضهر هالاخصام ! » .

ورأى يوسف فرنكو باشا ان هيبته اصبحت على شفير الهاوية فطلب قوة اضافية من خيالة الدراغون الى بيت الدين . ووصلت القوة مؤلفة من خمسين نفراً وحلت في قسم من ثكنة الجند اللبناني وربطت خيولها في ميدان السراية لضيق ثكنة الدراغون . وكان على قيادتها قولاغاسي شرس الاخلاق فما ان وصل الى بيت الدين حتى « ضرب حوقته » الموظفون « الاحرار » وافهموه ان المتصرف رجعي، ومثله كبار موظفيه ، وطلبوا اليه ان يبقى على الحياد ولا يتدخل في شؤون لبنان الداخلية، ويترك الوفد يقوم بمهمته «الدستورية» . وما ان نضجت «الطبخة» حتى وصل الوفـــد الى بيت الدين يتقدمه وجوه البلاد المبعدون عن الوظائف ومنهم الامير مصطفى ارسلان وحبيب باشا السعد ونسيب بك جنبلاط والامير شكيب ارسلان والشيخ كنعان الضاهر ورشيد بك نخله وسواهم، ولكلٍ وزنه ومقامه .

واراد المتصرف ان يمنعهم من الدخول الى السراية فـــلم يطاوعه الضابط العثماني الذي سبق ذكره واجابه بكل احترام : انه موجود مع رجاله لقمع حوادث الاخلال بالامن لا للوقوف بوجه المطالبة « بالاصلاح » ، فدخل الوفد الساحة الخارجية ومشى منها الى باحة « النافورة » ، وتفرق اعضاؤه على مكاتب بعض الموظفين الكبار . وطلبوا مقابلة المتصرف فتمنع هذا اولاً، ثم قبل ان يدخل عليه عدد قليل منهم وهو في مكتبه بدار الحريم الداخلي .

ولما وصل ممثلو الوفد لدى المتصرف طلبوا اليه امرين : الاول حلف يمين الاخلاص للدستور العثماني الجديد، والثاني اقصاء بعض كبار الموظفين الرجعيين (في زعمهم) عن وظائفهم ، فـــدار جدل طويل بين الحاكم ووزرائه، ثم قبل المتصرف ان يحلف يمين الولاء للدستور غير انه رفض رفضاً باتاً ان يقيل احداً من الموظفين . وكان الليل قد ارخى سدوله

فاضيئت المصابيح مما زاد في المشهد روعة، واذا الحاكم يخرج من دار الحريم ويدخل الى قاعة العمود والاصفرار يعلو وجهه، فتقدم منه احد اعضاء الوفد وبيده سيف مصلت وطلب منه ان يرفع يده ويقسم يمين الولاء للدستور العثماني ففعل الحاكم، وصفق الوفد تصفيقاً حاداً وعاد يوسف باشا الى دار الحريم وقد اخذ منه التأثر كل مأخذ .

وانصرف الجمع غير مكتفٍ بما تمّ، فالغاية القصوى لم تتحقق اذ لم يعزل احد ولم يعين احد، فقرر الزعماء فيما بينهم ان يعاودوا الكرة في اليوم التالي وكان يوم احد وان يدعموا مسعاهم بوفود شعبية تأتي من القرى الشوفية المجاورة . ولم يكن ذلك بالامر العسير على الزعماء المذكورين ولا سيما في ذلك الجو المحموم الذي خلقته البلبلة وزاده تحرجاً «حياد» القوة العسكرية العثمانية، فطرحوا الصوت واوفدوا الرسل الى قرى الشوف والشوفين ودير القمر والجرد والعرقوب يدعون الناس الى ميدان القصر حيث يجتمع شملهم في الساعة الثانية من بعد الظهر . وباتوا ليلتهم تلك في بيت الدين . وكانت حصة الوالد من الضيوف ان حلّ عليه ابن خاله حبيب باشا السعد للعشاء والنوم، والباشا من قادة الحملة وأمله كبير بتولي المركز الاول في المتصرفية بين يوم وآخر، فأخذ يعرض الاشخاص والظروف، وحديثه حديث المطمئن الى يومه والامين من غده، والوالد يساجله تلك الاحاديث لباقةً وبمزيد التحفظ، فهو بين نارين : الولاء الواجب للحاكم واصول تهذيب الضيافة . وما اذنت الساعة الثانية من نهار الاحد حتى تدفقت الجماهير بالمئات على السراية واحتلت باحاتها الداخلية والخارجية، وبقي المتصرف في دار الحريم والجنود يحرسون بابه، ونزل الوالد الى مكتبه في القلم العربي ورافقته وشاهدت التظاهرة بعيني، وسمعت باذني هتافات عدائية ضد بعض كبار الموظفين : «فليسقط فلان» وكان البعض ينادون : «هليسقط فلان» (كذا ...) . وبقيت الحال على ذلك المنوال ما يزيد على الساعة، والوالد يفكر كثيراً ويقيس ارض مكتبه ذهاباً واياباً . ثم أخذ على نفسه، وهو الموظف الكبير الوحيد

الذي في السراية في ذلك اليوم، ان يدخل على الحاكم ويتداول معه الامر، وقد اخبرني فيما بعد ما يلي : رأيت الحاكم حائراً مرتبكاً في أمره يفكر ملياً، فقلت له : «يا دولة المتصرف ان الرجوع الى الباب العالي في مثل هذه الحالة ضرب من العبث، بسبب الفوضى السائدة، ولا فائدة من اللجوء الى العنف، وقائد الدراغون مستنكف عن استعمال القوة ضد خصومك، وقد انحصرت مطالب الوفد باستبدال بعض الموظفين، فلا بأس من تلبيته، واذا اقتضت اقالتي فانا مستعد لقبولها لتخفيف الحمل عن عاتق دولتكم فتنقذون الموقف، وعند استتباب الحالة تعود لكم الحرية المطلقة بالتصرف، وتكون هذه الغيوم قد انقشعت» .

ولم تهدأ التظاهرة الا عندما صدر أمر المتصرف باقالة الامير قبلان بللمع رئيس مجلس الادارة والامير توفيق مجيد ارسلان قائمقام الشوف ومصطفى بك العماد رئيس دائرة الجزاء، ولكنه رفض رفضاً باتاً ان يقيل نصيف بك الريس رئيس القلم التركي وحجته ان بقاء نصيف بك في مركزه ضروري لان ليس من يحسن مثله اللغة التركية في مكاتبة الباب العالي، ولكنه وعد بابعاده الى مصيفه في عاليه مدة من الزمن، وكذلك رفض يوسف باشا تعيين حبيب باشا السعد رئيساً لمجلس الادارة فعين سليم بك عمون في هذا المنصب، وعين الامير شكيب ارسلان قائمقام على الشوف، ورجعت الوفود الى قراها وهي تطلق اهازيج النصر .

وعادت الامور الى نصابها، وانسحبت قوة الدراغون الاضافية من بيت الدين .

وبعد ايام وصل سليم بك عمون الى مركز المتصرفية على انه ممثل الهيئات الماسونية المتطرفة و«احرار» اللبنانيين، ونزل ضيفاً على كرسي مطرانية صيدا المارونية بسبب رابطة العائلة المعادية التي تربطه بالمطران بولس بصبوص، فيا لسخرية القدر في هذا البلد الصغير الذي يجمع بين

النقيضين غصباً عنهما، لضيق المجال وللصلات المتشعبة التي تشد الناس بعضهم الى بعض ، وان اختلفت بينهم المبادىء والمشارب والاغراض .

وبعد ايام ايضاً رجع نصيف الريس الى بيت الدين واجتمع بالامير شكيب ارسلان وتصافيا ظاهراً اكراماً للمتصرف . وكانت نتيجة الانقلاب استبدال اشخاص باشخاص وهم من بيئة واحدة، وقد عانقت الماسونية الاكليركية بواسطة اثنين من العائلة المعادية .

وزالت الرقابة عن الصحف فبرزت جريدة « الارز » التي يحررها الشيخان فيليب وفريد قعدان الخازن بحلة قشيبة وشنت حملة شعواء على تلك التظاهرات ناعتة اياها « بحرب الوظائف »، وانبرت بكل شجاعة تدافع عن الاستقلال الذاتي وتنكر على المتطرفين زجَّ لبنان في مشاكل الدولة العثمانية واشراكه في مجلس المبعوثان .

وهدأت الحالة حتى نهاية سنة ١٩٠٩ .

الشباب

سفري الى باريس ١٩٠٩ ــ ١٩١٢ :

ان اهتمامي بالسياسة المحلية لم يمنعني من التفكير في مستقبلي فاخترت علم الحقوق ولم يكن من معهد يدرسه في لبنان كما هي الحالة اليوم ، ورأى والدي ان ادرس في القاهرة لقربها من لبنان ولكن والدتي فضلت باريس لانها « راس النبع » ، فاخترتها نهائياً وابتدأت استعد للسفر .

واتت ساعة الفراق في يوم ممطر من تشرين الثاني فركبت الباخرة الفرنسية « اورينوك » الى مرسيلية . ووصلت الى باريس وحيداً فنزلت في احد الفنادق واتصلت في اليوم الثاني بالسفارة العثمانية والسفير نعوم باشا حاكمنا القديم . فاستقبلني ولده سعيد بمزيد اللطف ودخل علينا السفير بوقاره المشهور وشجعني . وساعدني لدى وزارة المعارف للحصول على معادلة الشهادة ودخول معهد الحقوق دون امتحان سابق وهكذا كان . وابتدأت الدراسة جدّياً واستمرت ثلاث سنوات كاملة كنت في خلالها منكباً على كتبي .

الحركة العربية :

بعد زمن من اقامتي في باريس دعاني الامير امين مجيد ارسلان الى احد الفنادق الكبرى واحتفى بي وطلب مني ان اشترك معه ومع ندره

مطران باصدار جريدة فرنسية عربية للدفاع عن قضية العرب فنزلت عند رغبته الا ان الجريدة لم تصدر لموانع قاهرة، واستمرت علائقي جيدة به وبرفقائي التلامذة العرب في جامعة باريس ومنهم محمد المحمصاني وتوفيق الناطور . وكان اتصالنا قليلاً جداً بالبعثة العثمانية التي ارسلتها الحكومة بنفقتها لتلقي دروس الحقوق في العاصمة الفرنسية، فكنـــا نلتقيهم عند الضرورة ونزعتنا معروفة لدى رئيسهم . وصادف اثناء الدراسة في باريس ان وصل اليها سليمان افندي البستاني وزير التجارة موفداً من الوزارة التركية، فقابلته في فندق من فنادق الشانزاليزه وتحدث اليّ بكل صراحة عن حالة استانة وعدم الاستقرار فيها وتشاؤمه من مصير الدولة العثمانية . وكان الرجل مخلصاً في خدمة الدولة، فادركت من حديثه انه يعلم مواطن ضعف السلطنة . ذلك ان الانقلاب العثماني لم يغير في جوهر القضية الشرقية . وبقيت تركيا تعاني الازمات بسبب المطامع الاوروبية وحركة التحرر في البلقان .

حياتي في باريس :

وجدت جاليتنا في باريس على احسن ما يكون النجاح التجاري والمركز المعنوي، يتردد إليها بعض كبار المتمولين اللبنانيين من اميركا فعرفت الكثيرين من الفريقين وكنا نتبادل الاحاديث عن الوطن واحواله .

واسعدني الحظ ان تعرفت ببعض نواب حزب اليمين . وحضرت غير مرة جلسات المجلس النيابي ومجلس الشيوخ واستمعت الى خطب شائقة . وقـــد استقبلني بعض هؤلاء النواب في داره وسألني عن حالة لبنان، فاسهبت في تبيان جماله وضيق حاله ونزعته الى الاستقلال وضرورة توسيعه من جهة السهول والمدن . وقد أثرت فيّ اي تأثير مقابلة زعيم حزب اليمين الكونت دومان الخطيب المفوه والضابط القديم الذي اجمع اصدقاؤه وخصومه على حبه واحترامه، وهو طويل القامة ممتلىء الجسم

ابيض الناصية، يشع من عينيه الصدق ويحيط به الوقار ، فاستمع اليّ بكل انتباه ووعدني بمساندة المطالب اللبنانية، وتطرق الى سياسة فرنسا في الشرق ، وكنا نبني عليها آمالاً كباراً .

سكنت مدة في شارع كاسيت مقابل ادارة مجلة « اسيا » الفرنسية وكان المسيو روبير دي كاي احد المشرفين على تحريرها وهو في عنفوان شبابه ومقدرته ، فزرته وتحدثت اليه عن احوالنا ولحظت لاول وهلة اهتمامه بمصالح فرنسا في بلادنا قبل النظر الى مصالحنا ، ومع ذلك امّلت به خيراً وقلت في نفسي : لا بأس فيما اذا اجتمعت المصلحتان واستفاد لبنان .

وكان يمثل بطريرك الموارنة في باريس الخوري عمانوئيل فارس وهو من خيرة الكهنة . ان استرداد الحكومة الفرنسية كنيسة اللوكسنبورغ من الموارنة اضطره الى الانزواء موقتاً في دير للكهنة العجزة ، فظلّ ينصرف لكل شأن يؤول الى خير الوطن . وكثيراً ما ترددت اليه في ذلك الدير مع رفيقي يوسف سعدالله الحويك احد طلاب الفنون الجميلة [١] .

فسحة في رومه :

في فرصة عيد الفصح من عام ١٩١٢ اشتركت برحلة مدرسية الى ايطاليا ونزلت ضيفاً على المعهد الماروني، وكان برئاسة الخوري الياس شديد (المطران بعدئذ) . وحظيت مع رفقائي بمقابلة قداسة البابا بيوس العاشر فلقينا على وجهه روح البر والطهارة . وعرفت في المعهد تلميذاً نابغة اسمه حبيب اسطفان من بتاتر ، اشتهر بعدئذٍ باسم الخوري يوسف اسطفان وعرف عنه ميله الى تعلم اللغات، وصار رئيس كهنة كاتدرائية مار جرجس

(١) – صار الخوري عمانوئيل نائباً اسقفياً على مصر بعد الحرب العالمية الاولى، ولم يلبث ان ساءت صحته جداً فتوفي قبل الاوان

المارونية في بيروت ورافق الى المشنقة الشهيدين فيليب وفريد الخازن وعرّفهما الاعتراف الاخير . ولكنه ترك الثوب الكهنوتي بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وهاجر واستعاد اسمه الاول ، ومات في المغترب باسم حبيب اسطفان ، ولله في خلقه شؤون .

وعرفت ايضاً الخوري نعمة الله ابي كرم الذي رسمته روما فيما بعد اسقف شرف ، ولم يعترف البطريرك الحويك به مطراناً ولم يدعه الى المجمع المقدس .

نيلي شهادة الحقوق :

نلتُ شهادة الحقوق في حزيران سنة ١٩١٢ فسمح لي الوالد بان اعود الى الوطن بطريق سكة حديد الشرق وأقف في البلدان التي أمرّ بها . فزرت مونيخ وبودابست وفيانا فصوفيا فبلغراد فادرنه ، ومكثت الوقت الكافي في كل بلد لزيارة آثاره ، الى ان انتهى بي المطاف الى استانة حيث غرقت من جديد في موجة من الاحداث اللبنانية .

عودة الى الاحداث اللبنانية :

تركنا متصرف لبنان في آخر صيف ١٩٠٩ يعالج الحركة التي نشأت على اثر الانقلاب العثماني ، فأزاح القدر من طريقه فيما بعد خصمين لدودين احدهما سليم بك عمون الذي اصيب بالموت الفجائي في شتاء سنة ١٩١٠ وهو يرئس جلسة مجلس الادارة ، فانتهز المتصرف الفرصة واعاد الامير قبلان ابي اللمع الى رئاسة المجلس، واما الخصم الآخر فالنائب جورج زوين الذي جاء لمقابلة الحاكم في غرفته في سراية بعبدا واعترضه الياور حنا بك حنا ضاهر فاستاء جورج بك من ذلك الاعتراض ودفع الباب برجله ، فامسك به الياور وصدّه . وتطوّر الحادث واقيمت على زوين دعوى جزائية بمحاولة قتل واوقف على الفور ، وتولى الدفاع عنه

سليم بك المعوشي وكان قد عزل من القضاء وانصرف الى المحاماة وظل نظره في الوظيفة حتى عاد اليها فيما بعد .

وهكذا استعاد يوسف فرنكو باشا بعض هيبته .

غير ان الظروف عادت فعاكست المتصرف من حيث لا يدري ، وذلك في شتاء ١٩١١ ، وكان الامير قبلان الحائز على رضاه يرئس جلسة المجلس الاداري ، والاعضاء يتحدثون عن مرض اصيب به السلطان محمد رشاد فقال بعضهم انه «تشيشي» ، وقال بعضهم «حميري» ، وارسل الامير الرصين نكتته المشهورة وقال : «لا بل حِمري» . وانقلبت نكتته نكبة عليه اذ ترددت من فم الى فم حتى وصلت الى خصومه فاقاموا الارض واقعدوها ، ورفع عليه مسعود مسعود نائب مدعي عام المتن دعوى جزائية بتحقير الذات الشاهانية . وتمكن الخصوم من تحريك النيابة العامة في ولاية بيروت فاقامت بدورها الدعوى عينها على الامير قبلان امام محكمة بيروت الجزائية ، مما اضطرّ الامير المتهم لان يلتمس اجازة من المتصرفية وترك اشغاله وسافر الى استانة يستدرك امره فيها . فكلفه السفر مصاريف باهظة ومشقات لا تحصى . وتوصل بعد شق النفس وبفضل كبار المحامين الى ان يفلت من «خروم الشبك» ، واعلنت براءته في اوائل صيف ١٩١٢ يوم قاربت ولاية يوسف باشا من نهايتها ، فدفعه واجب الوفاء الى ان يبقى في العاصمة للسعي وراء تجديد مدة الحاكم وكان هذا الأمر عسيراً جداً . وقد اتفق خصوم يوسف باشا وأرسلوا وفداً الى استانة برئاسة العضو الاداري سليمان كنعان ليعاكس التجديد . ولما وصلتُ الى اسطنبول في اوائل تموز ١٩١٢ وجدتُ حركة التجديد على قدم وساق ، وكلاً يسعى وراء ضالته : فالامير قبلان ذو المجلس الوقور ينتقل بعد اعلان براءته من ديوان الى ديوان ، وسليمان كنعان يغادر سفارة ليدخل أخرى .

وقبل ان اترك العاصمة أُشير عليّ بزيارة احد المحامين الكبار سينابيان

افندي المرشح لمتصرفية لبنان ، ففعلت بداعي رغبتي في ان اتدرّج بالمحاماة وألفيته رجلاً معتدل القامة بسيط الحديث لطيف الجانب يؤلف مكتبه من غرفتين . وقد أحسن وفادتي . ومع تقديري لصفاته تأملت في نفسي كيف يصبح هذا الرجل الغريب عن لبنان حاكماً مطلقاً عليه يتصرّف بمقدرات ابنائه دون وازع ولا رادع .

العودة :

عدت الى الوطن بعد هذا الاختبار الجديد ولم تجدد ولاية يوسف باشا . وصدر الفرمان بتعيين أوهانس باشا قيومجيان خلفاً له ، والامير قبلان لا يزال في استانة . فتولى الوكالة عن الحاكم في الفترة الانتقالية سعد الله بك الحويك عضو مجلس الادارة واخو البطريرك . ولما عاد الامير قبلان الى الجبل واراد تسلم وكالة المتصرف بحكم وظيفته التي لم يعزل منها عارضه سعد الله على غير حق واضطرّه الى مراجعة حكومة استانة بامر التوكيل . وكان نصيف الريس رئيساً للقلم التركي ويرغب في ان ترجع الوكالة الى الامير فكتب الى الباب العالي بان توكيل سعد الله خطر على سياسة الدولة العثمانية في لبنان ، لانه يتولى الزمنيات بينما اخوه البطريرك الياس يتولى الروحيات ، وكانت هذه الحجة قاضية وصدر الامر بتولي الامير الوكالة .

وجرى «الدور والتسليم» بين الامير وسعد الله امام كبار الموظفين ، وخطب هذا الاخير مسلّماً زمام الامر الى الرئيس الاصيل قائلاً له : «انني تسلمت الامانة بغيابكم وها انا اردّها لسعادتكم كاملة غير منقوصة واسلّمكم مأموري الجبل كالفضة الروباس» . فصفّق الجميع لهذه الكلمات . وما هي الاّ دليل على سرعة التقلّب في بعض السياسيين عندما تعاكسهم الظروف .

اما الامير قبلان فأثرت فيه تلك الاحداث ، وما لبث ان توفي في

آخر تشرين الأول من تلك السنة في بيت الدين اثر نوبة قلبية لم تنجع فيها حيلة الاطباء، ونقل جثمانه الى قصره في جديدة المتن تواكبه الخيالة اللبنانية من مرحلة الى مرحلة، ودُفن باحتفال ديني عزّ نظيره.

ورجع سعد الله الحويك وكيلاً للمتصرفية.

في عهد اوهانس باشا:

انتقل المركز من بيت الدين الى بعبدا وأُعلن قدوم اوهانس باشا قيومجيان[1] وحلّت ركابه في بيروت باوائل سنة ١٩١٣، ودعا اليه على الفور حبيب باشا السعد وولاّه رئاسة مجلس الادارة وابقى على سائر الموظفين. فاستتبّت الاحوال وسارت السياسة اللبنانية بملء الطمأنينة والهدوء. اما الوالد فكانت له الكرامة لخدماته السابقة، وأحبه الحاكم وقرّبه اليه، وصار يدعوه الى مسكنه في راس بيروت (وهو بيت نصر). وكانت زوجة المتصرف كريمة المحتد، ويعيش الاثنان بخوف الله وقضاء الواجب، واخصّ المقربين اليهما المهندس غاسبار نافليان الذي تربطه بالوالد صداقة قديمة فخدمه في عهد اوهانس كما سبق له ان خدمه في عهد مظفر.

---

(١) – حمل المتصرف الجديد تعديلاً للنظام الاساسي وذيلاً له اشتملا على النقاط التالية:

أ – عدلت كيفية انتخاب اعضاء مجلس الادارة فصار ينضم الى شيوخ الصلح مندوبون عن الاهالي بنسبة واحد عن ماية مكلف. (وفي زحله بنسبة واحد الى خمسين)

ب – اعطيت مديرية دير القمر حق انتخاب عضو ماروني عنها يمثلها في المجلس المذكور

ج – اعطي قضاء الشوف حق انتخاب النائب الدرزي الذي كان ينتخبه قضاء جزين

د – جعل عدد الجندرمة ألفاً ومايتين

هـ – اعطيت محاكم الجبل حق النظر في القضايا التجارية بداية واستئنافاً

و – تجديد المساحة في مدة اربع سنوات

ز – مناعة اعضاء مجلس الادارة فلا يعزلون

ح – الموافقة على فتح موانىء في شاطىء الجبل (جونية والنبي يونس)

بدء العمل في المحاماة:

ما انقضى صيف ١٩١٢ حتى فكرت بممارسة المحاماة في بيروت ولبنان، وكان حملة الشهادات في ذلك الحين قليلين جداً، فدخلت مكتب الاستاذ اميل اده. وتوليت مع زميلي نجيب الشوشاني قضايا المحاكم الوطنية في بيروت وجبل لبنان. وتسلمت قسماً من الدعاوى امام المحكمة القنصلية الفرنسية.

ولم يبعدني عملي في المحاماة امام المحاكم اللبنانية ومحاكم القنصليات (التي كانت تحكم في بعض القضايا بموجب الامتيازات الاجنبية) عن الاشتغال بالسياسة اللبنانية في بيروت، فنجتمع في صيدلية الشيخ يوسف الجميّل في طريق النهر وفي قاعة كنيسة مار مارون حيث اسسنا «جمعية بيروت اللبنانية»، وضمّت بعض الشخصيات البيروتية والجبلية، منها الشيخ يوسف الجميّل والدكتور الفرد خوري واميل اده والدكتور سليم الجلخ وجورج فيليب ثابت وانا. ووضعنا التقارير الضافية لتوسيع حدود لبنان واستقلاله ورفعناها الى وزارة الخارجية الفرنسية بواسطة قنصلها العام المسيو جورج پيكو.

الحربُ العالميّةُ الأولى

تركيا تحتل لبنان :

لم يستقر بي المقام في بيروت وبيت الدين حتى اعلنت الحرب العظمى في صيف ١٩١٤ ، وعرفنا الخبر المشؤوم في البترون حيث كنا نشترك بحفلة الصلاة التي اقامها غبطة البطريرك الحويك (وهو في طريقه الى الديمان) لراحة نفس الارشيدوق فرنسوا فردينان وزوجته صوفي ، فالامير الصريع كان قد وضع قصره المشهور باسم « ڤيلا ديستي » في تيفولي (قرب روما) لاصطياف تلاميذ المدرسة الاكليريكية المارونية .

واخذنا جميعنا نفكر بعواقب الحرب ، وقد عرانا الهم وصرنا نتساءل عما اذا الاتراك يخوضونها ام يبقون على الحياد . وميول اهالي لبنان عامة مع الحلفاء ضد ألمانيا . والكهنة يوصون بالصلاة للسلم ظاهراً ولفرنسا باطناً .

وبعد ان كتبنا في بيروت منشوراً باستنهاض الاهلين لمساعدة الصليب الاحمر الفرنسي توجهنا الى صوفر فوجدناها خالية من جميع الشبان البيروتيين . ذلك ان جميع أولئك الشبان قد هربوا لاجئين الى قرى كسروان والمتن خشية الخدمة العسكرية ، كأنهم تأكدوا ان تركيا ستخوض غمار الحرب حتماً . ولما اطمأن بالهم موقتاً رجعوا الى مصايفهم ،

فمازحناهم باننا لبنانيون لا نطلَب للخدمة العسكرية ، ولم نكن لنعلم سلفاً ما كان ينتظر لبنان من نكبات في مستقبل قريب .

لم تدخل تركيا الحرب رسمياً يوم اعلنتها ألمانيا . وبقيت على الحياد حتى اوائل عام ١٩١٥ غير ان ميلها لحليفتها ألمانيا ظهر منذ ذلك الحين . وابتدأت التعبئة في الجيش العثماني . وكان من الطبيعي ان يتحسس الجبل بالقلق الذي يساور النفوس في مثل تلك الحالة، اذ ينظر العاقل الى المستقبل بعين الحذر ، ويشعر باقتراب الزمان الذي تنقلب به السياسة رأساً على عقب . وكان اللبنانيون على خوف ممّا يضمره لهم خصوم نظامهم ، هؤلاء الذين لم يقبلوا به إلاّ على كرهٍ منهم ، وبتأثير الدول الحامية للنظام ولا سيما فرنسا ، فأي رادع يردع العثمانيين عن الايقاع بلبنان عندما تنقسم اوروبا بعضها على بعض ، ويقف العثمانيون حلفاء لبعض حماة النظام واعداء لبعضهم الآخر ، فلا يمكن ان تكون النتيجة المتحتمة الاّ الغاء هذا النظام .

بدا مركز المتصرفية في بيت الدين على عادته ايام الصيف ، وما ان أعلنت الحرب حتى قلق الموظفون واضطربت اعمالهم، وصرت تراهم يجتمعون ويتفرقون متحدثين عما عساه ان يحصل من المفاجئات . ونزح قسم من اهالي بيروت الى فرن الشباك جنوبي « القراغول » خيفة من ان تجندهم سلطات الولاية . وحدث في ذلك الحين حادثان مهمان ، احدهما في سوق الغرب حيث نزع شابٌ علناً العَلم العثماني ورماه ارضاً فأمر المتصرف، منعاً لتدخل ولاية بيروت والسلطة العسكرية بشؤون لبنان، ان يوقف الفاعل على الفور ويحكم عليه من قبل محكمة الشوف باقصى العقوبة في مدة اربع وعشرين ساعة، وهكذا كان . وعندما راجع والي بيروت بالقضية ليحوّلها الى المحكمة العثمانية ارسلت له صورة الحكم فلم يتمكن من الاعتراض عليه .

اما الحادث الثاني فجرى في فرن الشباك حيث توجه افراد من الجيش العثماني للقبض على الشبان اللاجئين بتلك الناحية وارادوا ان يتعدّوا

حدود المخفر الفاصل بين الولاية والجبل فاعترضهم جاويش لبناني اسمه غندور آغا واعطاهم « قومنده » بالتركية للعودة على اعقابهم فانسحبوا متوعدين مهددين .

وانقضى الصيف وغادرت الحكومة بيت الدين والحيرة شاملة .

ودخلت تركيا الحرب . ووصل الحاكم العسكري رضا باشا الى عاليه ودعا اوهانس باشا متصرف لبنان لمقابلته فذهب ممتعضاً وهو الوزير الخطير المقترح من الدول الكبرى الست، والمعيّن بفرمان سام من الذات الشاهانية، وعزّ عليه كثيراً ان يدعى كاحد الضباط من قبـــل رضا باشا ولكن للضرورة احكاماً . وقد اعلمه الضابط التركي في تلك المقابلة ان العسكر العثماني سيتقدم لاسباب حربية من البقاع حتى ضهور الشوير ليحتلهـــا وضواحيها . فاخذ المتصرف علماً بذلك . وتحركت الجنود من البقاع الى زحله فضهور الشوير بطريق القمم ودهمتهم عاصفة شديدة وتساقط الثلج بغزارة ومات منهم عـــدد كبير ، كأن العناية شاءت ان تفهم المحتل ان اقتحام لبنان امر غير ميسور وان كانت قوى الجبل خائرة ، ورحم الله ابا الطيب القائل :

وعقاب لبنان وكيف بقطعها　　وهو الشتاء وصيفهنّ شتاءُ

النظرة الاخيرة على الامتيازات :

ذهبتُ يوماً الى سراية بعبدا في كانون الاول ١٩١٤ لزيارة الوالد، وكانت تركيا قد دخلت الحرب بجانب ألمانيا ، ولما حانت ساعة الانصراف طلبنا عربة توصلنا الى بيتنا في فرن الشباك فلم نجد . فأشار الوالد بالتمشي الهوينا ريثما نلتقي عربة . وسرنا ملتفتين الى مركز المتصرفية والشمس تكسوه ألوان المغيب ، فوقف والدي والتفت الى السراية وقال لي حزيناً : « يا بشاره، هذه آخر ايام امتيازات لبنان، فاذا انتصرَت تركيا زال النظام واذا انكسرَت جاءنا الاحتلال الاجنبي ! » .

وأطرقنا مفكرين وتابعنا سيرنا صامتين .

وبعد بضعة ايام صدر الامر العالي بوجوب تسلّم الاديار الاجنبية في الجبل من الرهبان الاجانب، وعينت القيادة العثمانية ضابطاً دمشقي الاصل وعينت المتصرفية والدي للقيام بهذه المهمة ، فتوجّها الى القرى اللبنانية لتسلّم الاديار وكانا غاية في الرفق بتنفيذ تلك المهمة ، وتَمّ التسلّم رمزياً شرط ان يخلف الاجانب في ادارة المعاهد لبنانيون او لبنانيات من المترهبين .

السفر الى مصر :

انتشر نبأ الحكم الذي اصدرته المحكمة العسكرية في دمشق باعدام نخله بك المطران ، وتشهيره في الاسواق قبل شنقه ، بجريمة نزعته العربية الاستقلالية . ولما كنت مع رفقائي من جمعية بيروت اللبنانية قد وقّعتُ على مذكرة بطلب استقلال لبنان وتوسيع حدوده، وقد بلغنا ان محفوظات القنصلية الفرنسية تسلمت الى الوالي ، لم يعد بوسعي الا ترك البلاد اسوة بالرفقـــاء المذكورين . ونلتُ اجازة سفر من المتصرفية وتوجهت بنفسي لمقابلة اوهانس باشا ببيته في بيروت للتأشير على الاجازة ولما دخلت عليه وعرضت مسألتي اجابني :

« هنيئاً لك بالسفر اذا سمح لك مدير بوليس بيروت، اما انا فلم تعد اقامتي طويلة في بلدكم ، ولتحرسكم عناية الله » .

وكان شديد التأثر . وأشّر على الباسبور بيده فودعته شاكراً وقلت له : « ساغادر لبنان دون ان اتمكن من مشاهدة والدي ، حفظكما الله وهوّن على بلدنا هذه الايام العصيبة » .

وسلّمت اجازة سفري الى احد الموظفين في دائرة بوليس بيروت ، وكنت متوقعاً عدم التأشير عليها ، واذا الموظف يعود مؤشراً عليها ويدفعها

الي قائلاً : « حظك كبير ! » فتوكّلت على الله وركبت آخر باخرة ايطالية تركت ميناء بيروت يوم ١٢ من كانون الثاني سنة ١٩١٥ مع رفقاء عديدين وعائلات كريمة لبنانية وبيروتية هجرت البلاد بانتظار الفرج . واقلعت الباخرة في اول الليل وصعدتُ على رغم من البرد الى ضهرها ونظرت الى جهة بيروت وانحدرت من عيني دموع الفراق متسائلاً : الى متى هذا الفراق ؟ الله يعلم ! ورفعت رأسي نحو السماء مبتهلاً ان تزول المحنة عن بلادنا . وبقيت على ضهر الباخرة حتى وصلت الى عرض البحر ورددتُ قول الشريف الرضي :

وتلفّتتْ عيني فمذ غربتْ عني الديارُ تلفّت القلبُ

تلك المشاهد التي مرت من الحياة الحكومية في جبل لبنان، ليست الا لمحة خاطفة لا تتعدى بعض انطباعات رست في ذهني . إنها ليست تاريخاً للمتصرفية . وجلّ ما توخيت ان اظهر ان تلك الفترة من حياتي كانت لي بمثابة « مدرسة لبنانية » تعرفت فيها الى كثير من الشخصيات ومن الحقائق التي انارت سبيلي الى مستقبل مجهول، يوم ركبت الباخرة مهاجراً الى القطر المصري والهواجس تملأ فؤادي ، لا اعرف متى او كيف يمكنني الرجوع .

وكنت اتوقع امرين : اولهما انه لن يعود للبنان ذلك الاستقرار الذي استمرّ طوال نصف قرن (كذلك فقدت اوروبا استقراراً طال قرناً كاملاً بدأ من مؤتمر ڤيانا الى الحرب الحاضرة) . والثاني هو ان لبنان لن يعيش ضمن حدوده الضيقة وان مصيره سيخرج من السيطرة العثمانية وحماية الدول الكبرى ليقرر في مؤتمر السلم . ولكن اين نحن من المؤتمر المقبل والحرب مستعرة والمانيا قوية جداً على رغم من انتصار المارن ، والمحاولة تتلو المحاولة لاحتلال مصر عن طريق صحراء سيناء .

في هذه الحالة النفسية كان سبيلنا الى ارض الطمأنينة .

في بلد الامان :

رست باخرتنا في ميناء الاسكندرية في ١٤ من كانون الثاني .

وكدنا لا نصدق ان اقدامنا وطئت ارض الامان المنشود . وما ان نزلنا بالفندق حتى تقاطر علينا من سبقنا من المهاجرين اللبنانيين والسوريين يستطلعون الاخبار بلهفة . وشعرنا اننا نتعارف ونتقارب في خارج البلد بسهولة ، فكم من رجل كنا ننظر اليه او ينظر الينا في بلادنا بدون اهتمام وصرنا نندفع نحوه او يندفع نحونا كاننا اخوان بعد طول الفراق . واخذنا نؤلف حلقات في اندية البلدة ، وعلى سطيحة البورصة ، منتظرين النصر القريب والفرج لنعود الى بيوتنا ، واصدقاء الحلفاء يرددون ان الحرب ستنتهي في اشهر معدودة .

املنا ان الحرب قصيرة فلم نقدم على عمل ما . ثم تعاقبت الايام والقتال دائرة رحاه والمال ينضب بسرعة لان الحياة في القطر المصري اغلى منها في لبنان ، فاضطر كل منا لان ينصرف الى العمل . وكان لبعض رفقائنا اقارب في القاهرة او الاسكندرية استعانوهم وباشروا اعمالاً تجارية . اما انا فلم اكن على سعة من دنياي ، فسعيت ان اسجل اسمي محامياً لدى المحاكم المختلطة . واصطدم طلبي بعقبة لم تكن بالحسبان وتأخر الجواب عليه وعلمت ان رئيس الاستئناف وهو كبير القضاة الاجانب يعتبر ان لبنان جزء من تركيا وهي من البلاد المعادية . فاخبرت بالامر صديقي ورفيقي في المدرسة الاستاذ يوسف السودا المحامي لدى الاستئناف المختلط فقابل الرئيس الاعلى دي‌سوزا لارشه وبيّن له بالادلة القاطعة ان للبنان امتيازات مدرجة بنظامه الاساسي ، وان اللبنانيين الذين امّوا مصر هربوا من الاضطهاد التركي فاقتنع بالحجة ، ولم يفارقه الاستاذ السودا الاّ وبيده اجازة لي بتعاطي المحاماة .

سررت جداً بالاجازة ، فانا لم اتمكن من ممارسة المحاماة جدياً في

بيروت، وها هي تتيح لي الفرصة الآن للتمرس بها ولاستعينها على سد حاجاتي المادية في اغترابي .

وانصرفت بكليتي للمحاماة في مكتب المحامي خليل بولاد في القاهرة، ثم في مكتب المحامي جول كاتسفليس في الاسكندرية، وكلاهما على جانب عظيم من المقدرة والنزاهة . وقدمت لهما خدمات عدة في المرافعات وتنظيم اللوائح مقابل عنايتهما بي من الوجهتين الادبية والمادية . وكانت فائدتي العلمية والعملية وافرة جداً .

لم تمنعني ممارسة المحاماة، ومثلي رفقائي الذين مارسوا اعمالاً اخرى، من متابعة احداث لبنان والاهتمام بمستقبله . واخبار الحرب تنبىء ان نصر الحلفاء اصبح طويلاً عسيراً . ولما تقرر الهجوم على تركيا من ممر الدردنيل اعتقدنا انها ستنهار بسرعة ونعود الى بلادنا . وصرنا نرقب وصول الفيالق الفرنسية والاسترالية المعدة لاحتلال استانة، وهي كثيفة العَدد ومكتملة العُدد وقد مر معظمها عن طريق مصر، فاستبشرنا خيراً . ثم وصلت الانباء الاولى عن مقاومة الاتراك وبلغ منا اليأس مبلغه عندما اعلن رسمياً انسحاب جيوش الحلفاء من المضيق بعد ان تكبدوا الخسائر الفادحة .

انباء مؤلمة عن لبنان :

وساءت الحالة في لبنان وقلّت اخباره لان الاتصال مقطوع ومغادرة البلاد ممنوعة والشواطىء تحت الحراسة التركية الشديدة . وخطر للمطران يوسف دريان النائب البطريركي الماروني في القاهرة ان يوفد احد الرهبان خفية الى الشاطىء اللبناني لعله يتمكن من معرفة حالة البلاد الحقيقية . ولم يعلم احد من اصدقاء المطران ، حتى الذين كانوا يترددون الى كرسيه في حي الفجالة في القاهرة، وانا منهم ، بما فعل ، الى ان عاد الراهب فدعا السيد دريان وجوه اللبنانيين والسوريين الى كرسيه وجمعهم بالراهب فقصّ هذا عليهم ما عرفه من السلطات الروحية وما عاينه من مآسي

الاضطهاد والحرمان والجوع والمرض واحكام المجلس العرفي في عاليه وتنفيذها على اعواد المشانق وفي السجون ، مما فتت الاكباد واجرى العبرات في عيون المستمعين . فاستحث المطران همة هؤلاء وهبّوا هبّة الرجل الواحد لجمع التبرعات . وكانت الطريق الوحيدة لايصالها ايجاد عملاء في جزيرة ارواد وقد احتلها الفرنسيون وجعلوها مركزاً لاستخباراتهم، وهؤلاء العمال هم الذين يوصلون النجدات الى اصحابها في لبنان .

الثورة العربية :

وما ان هدأ البال بعض الهدوء على أثر تلك الحمية المشكورة التي خففت من آلام اللبنانيين ، حتى بلغ مسامعنا ان البلاد العربية تحركت ثأراً لاحرار العرب الذين شنقهم الاتراك ظلماً وانتقاماً، وان الشريف حسيناً بن علي في مكة اطلق رصاصة الثورة واعلنها صاخبة على الاتحاديين ، مستعيناً بمال انكلترا وعمالها العسكريين وفي رأسهم لورنس الشهير . وقد تردد هذا الاخير الى مصر غير مرة . وكثيراً ما كان يشار اليه بالبنان على رغم من ارتدائه ملابس مختلفة للتخفي .

« الاتحاد اللبناني » في القطر المصري :

ان حالة لبنان بعد اعلان الدستور العثماني اهابت بنخبة من كبار اللبنانيين النازلين في وادي النيل لتأليف جمعية تعنى بشؤون وطنهم الصغير غيرة منهم على خدمة مصالحه . ونشر الشيخ انطون الجميل دعوة الى اللبنانيين في القاهرة للاجتماع يوم الاحد في ١٩ من تشرين الثاني سنة ١٩٠٩ في تياترو التمثيل العربي، فلباه جمهور غفير ضاقت به المقاعد، وبسط داود بركات للمجتمعين حالة لبنان وواجب اللبنانيين نحو وطنهم وان الغاية من دعوتهم هو الخوف من زوال الامتيازات التي يتمتع بها لبنان ، وضرورة تأليف جمعية من اللبنانيين المهاجرين للدفاع عن تلك الامتيازات والحقوق، فأقر المجتمعون هذا الرأي .

وعلى الاثر انتخبوا لجنة من اسكندر عمون وداود بركات وانطون الجميّل وحبيب غانم ومحمد تلحوق وحيدر معلوف وبشاره واكيم وخليل ابي اللمع وبولس مسعد وحبيب يزبك وجرجس حنا، فوضعوا القانون الاساسي للجمعية . واقرّت الجمعية العمومية هذا القانون في ٢٦ من كانون الاول سنة ١٩٠٩ . واتخذت اسم : «الاتحاد اللبناني» عنواناً لها، رمزاً الى تضامن جميع اللبنانيين من جميع الطوائف، وتآزرهم على العمل .

وتألفت اللجنة العاملة من بعض هؤلاء الاعضاء ومن سواهم، وكذلك اللجنة الاستشارية . اما اللجنة التنفيذية فقوامها : اسكندر عمون رئيساً، وانطون الجميّل سكرتيراً، وحيدر معلوف اميناً للصندوق، وداود بركات وحبيب يزبك عضوين عاملين .

ونشطت الجمعية الى العمل في القطر المصري أولاً، ثم كتبت الى من تعرفهم من الوطنيين في اوروبا واميركا واستانة تدعوهم لتوحيد الجهود .

وفي اوائل نيسان سنة ١٩١٠ وفَد من استانة احد رجالات تركيا لمفاوضة الجمعية في مطالبها، وقد حُصرت بالنقاط التالية :

— فتح الموانىء اللبنانية للبواخر الاجنبية .

— انشاء محاكم للتجارة في جبل لبنان .

— السماح للتبغ اللبناني بالصدور من الموانىء العثمانية الى جميع الجهات، والى القطر المصري دون مضايقة .

— اعادة سهل البقاع الى لبنان لانه من املاكه الطبيعية، واعادة الاراضي الواسعة التي أُخذت من شمالي لبنان وجنوبيه حتى تعود حدوده الى اصلها .

— فتح الملاحات في لبنان ومنع احتكار الملح، لان جبل لبنان خارج عن دائرة الاحتكار .

— اباحة تصدير المشروبات والكحول .

وهذه المطالب كانت خارجة عن بروتوكول تعيين المتصرف . اما المطالب الاخرى التي تدرج بالبروتوكول فترفع الجمعية مذكرة بها الى الباب العالي وسفراء الدول .

ولما دنا موعد اجتماع السفراء لاختيار خلف للمتصرف يوسف فرنكو باشا اصدرت الجمعية رسالتها الاولى بعنوان «الاماني اللبنانية» وجّهت فيها نظر اللبنانيين الى حقوقهم المهضومة ورفعتها الى الباب العالي والسفارات . واهم تلك الاماني :

— ازالة الابهام في النظام الاساسي ليصلح ان يكون دستوراً لحكومة مستقلة بادارتها .

— ضرورة انتخاب اعضاء مجلس الادارة من قبَل الشعب ذاته او من مندوبين عنه .

— زيادة عدد اعضاء المجلس .

— توسيع سلطة المجلس ليراقب مالية الجبل ويزيد موارد الخزانة دون زيادة الضرائب العقارية، ويقيد الحاكم حتى لا يسيء الى الحكم .

— وضع نظام للقضاء اللبناني لازالة الفوضى السائدة فيه[1] . الخ...

وجاء بروتوكول تعيين اوهانس باشا في تشرين الثاني ١٩١٢ يستجيب بعض تلك المطالب كما اشرنا اليه سابقاً .

وتابع «الاتحاد اللبناني» نشاطه في لبنان ومصر والخارج، واتصل بكبار المسؤولين الفرنسيين وباللجان اللبنانية في المهجر وبالجمعية اللبنانية في باريس التي كان شكري غانم رئيساً لها وخيرالله خيرالله سكرتيراً .

(١) — «التقرير الاول عن اعمال جمعية «الاتحاد اللبناني» في القطر المصري من ٢١ نوفمبر ١٩٠٩ الى ٢ نوفمبر ١٩١٣» . مطبعة المعارف في الفجالة

وزار رئيسه اسكندر عمون لبنان قبل الحرب الكونية الاولى واستحثّ اللبنانيين على تأييد المطالب الوطنية . واتصل بالحركة اللامركزية (العربية) في القاهرة واتفقوا على التعاون على تحقيق امانيهم والحد من خطر تيار الطورانية على البلدان الناطقة بالعربية .

وساند « الاتحاد اللبناني » « المؤتمر العربي الاول » الذي عُقد في باريس في السعي وراء الاصلاح المنشود من قبَل السوريين ولا سيا أن ذلك الاصلاح لا يمس امتيازات لبنان [1] .

هذا في القاهرة ، واما في الاسكندرية فأسس « الاتحاد اللبناني » على الوجه التالي : في ٢٨ من اذار ١٩١٠ اجتمع في قاعة اعياد الاسكندرية ما يربو على مائة وخمسين شخصاً من كرام اللبنانيين والقى حبيب المعوشي خطبة اتى فيها على لمحة من تاريخ لبنان . وخطب يوسف السودا مبيّناً الغرض من الاجتماع وهو تأليف جمعية للاهتمام بمصالح الوطن مع سائر الجمعيات اللبنانية ، والغاية هي المحافظة على امتيازات لبنان . ثم جرى انتخاب اللجنة العاملة واللجنة الاستشارية وكتب المحضر اشعاراً بانشاء الجمعية باسم « الاتحاد اللبناني بالاسكندرية » .

ومما ورد في خطاب يوسف السودا قوله : « دوّى في لبنان صوت يهيب بابناء البلاد ، بالمقيمين فيها وبالنازحين ، ان احتفظوا بامتيازاتكم ولا

---

(١) — ان المؤتمر العربي الاول الذي انعقد في باريس (١٨ — ٢٣ حزيران ١٩١٣) اشترك فيه جمهرة من اللبنانيين ولا سيا من المغتربين ، منتدبين من احزابهم وجمعياتهم ، او انهم مثلوا اشخاصهم دون حق الاشتراك في المناقشات

وقد اكد بعضهم في خطبهم «استقلال لبنان عن جيرانه» — نعوم مكرزل في خطابه باسم المهاجرين

واتخذ المؤتمر قرارات جاء في بندها السابع ان المؤتمر يتمنى من الحكومة العثمانية «ان تكفل لمتصرفية لبنان وسائل تحسين ماليتها» راجع كتاب : «المؤتمر العربي الاول» ، مطبعة البوسفور في القاهرة : ص ١٠٩ و ١١٧

ترضوا عنها بديلاً الى يوم ينبثق فيه فجر عهــد جديد ، فينال لبنان حقوقه كاملة اسوة له بغيره من الامم » .

ثم قال : « انشأ اخواننا في لبنان جمعياتهم للدفاع عن امتيازات لبنان ، وانشأ اخواننا في القاهرة قريباً جمعية « الاتحاد اللبناني » للغرض ذاته ، ولا شك انكم لا تقصرون عنهم همة ولا تقلون وطنية فنتكاتف جميعاً على تأسيس « الاتحاد اللبناني » هنــا ايضاً على قاعدة الاحتفاظ بامتيازات لبنان » .

واثناء الحرب الكونية الاولى انصرف مؤسسو الجمعية الى توحيــد مبادىء الجمعيات اللبنانية والى توحيد المساعي وتوحيد المصدر في القاهرة .

وبعد دخول تركيا الحرب رأى صديقنا يوسف السودا ان الفرصة قد سنحت للسعي الى الغاية الوطنية القصوى ، وهي الاستقلال التام ، معتبراً ان ساعة لبنان المخبؤة له في ضمير الدهر ستدق يوم تصفية المسألة الشرقية ، كما دقّت لامم البلقان ساعة استقلالهم التام على أثر تصفية الحرب البلقانية [1] .

وكنت اثناء وجودي في القطر المصري كثير الاتصال بيوسف السودا بالاسكندرية وهــو رفيقي القديم في المدرسة وصديقي الحميم ، وكذلك كنت على اتصال باسكندر عمون وداود بركات وانطون الجميل في القاهرة ، مما زاد الفرنسيين حذراً مني .

وفي سنة ١٩١٧ طرأ ما غيّر الهيأة التنفيذية للاتحاد اللبناني في القاهرة وعُين اوغست باشا اديب رئيساً .

ونشطت حركة تطوع بين اللبنانيين والسوريين في القطر المصري ، فمنهم من قصد الجزيرة العربية ومنهم من تطوع في الفرقــة المختلطة

---

(١) — «كتاب استقلال لبنان والاتحاد اللبناني في الاسكندرية» . مطبعة الهلال سنة ١٩٢٢

الفرنسية ، وكلٌّ يريد ان يسهم في تحرير بلاده دون ان يعلم ما سوف تؤول اليه حالتها وما يخبىء لها المستقبل . ثم تضاربت الآراء ، فمنهم من كان ينادي بالوَحدة العربية ، ومنهم من كان يرغب في استثناء سوريا ولبنان من الوحدة ، ومنهم من كان يجهر بأن لا مانع من إلحاق هذين البلدين بفرنسا دون قيد ولا شرط كواحدة من مقاطعاتها ! ومنهم ، وهم المعتدلون ، من كان ينظر الى الامور بمنظار العقل والمنطق فيدعو الله للتحرر اولاً من الاتراك باحتلال الحلفاء ، ومن ثم الى استقلال سوريا ولبنان وفقاً للتطورات الدولية وللامكانات الواقعية .

مساعٍ فرنسية :

ولما كنت من المعتدلين ظلت اتصالاتي بالفرنسيين في مصر مفقودة تماماً ، الا مرة واحدة اذ سعى جورج پيكو (آخر قنصل لفرنسا في بيروت ، وقد عهدت دولته اليه بعد اعلان الحرب ان يهيمن على سياستها في الشرق) ان يجمع اللبنانيين في قنصلية فرنسا في الاسكندرية لاقناعهم بعدم المطالبة بامتيازات خاصة لبلادهم بعد زوال السلطة العثمانية عنهم . وكانت حجته ان هذه الامتيازات صالحة لحمايتهم من تركيا التي لا تريد بهم خيراً « بخلاف فرنسا صديقتهم التي تريد ان تعاملهم معاملة الفرنسيين انفسهم » . فلم اوافق مع عديد من الحاضرين على رأيه وكان لقاؤنا وداعاً .

ولم يلبث ان شاع خبر الاتفاق السري الذي وقع عليه المستر سايكس بالنيابة عن انكلترا والمسيو پيكو عن فرنسا وعرف باسميهما ، وهو الاتفاق على مستقبل البلاد العربية ، وقد تسرّب الى الناس ان الدولتين اقتسمتا النفوذ فيها وان كلا منهما تريد الوصول الى مؤتمر السلم وبيدها الاتفاق المذكور كمقدمة للقرارات النهائية . ولعب البترول دوره الرئيسي في تقسيم مناطق النفوذ وتوزيع الحصص في استخراجه واستثماره .

وداع البلد المضياف :

هذه لمحة مختصرة جداً عن حقبة من الزمن طالت اكثر من اربع سنوات ، ومن حق الوفاء لمصر ان نعلن انها كانت لنا جميعاً البلد المضياف الذي جُنّب ويلات الحرب ، فظل مصاناً من احداثها وويلاتها ونال قسطاً كبيراً من الرخاء اثناءها ، واكبر حدث جرى فيه ان الانكليز خلعوا الخديوي عباس حلمي في اول الحرب وهو يصطاف في استانة ، وانشأوا سلطنة على انقاض الخديوية وعينوا الامير حسين كامل سلطاناً ، وهو من نسل اسماعيل يتحدر من الفرع لا من الاصل .

ولولا انشغال البال لغدت حياتنا في مصر نعيماً . وقد اسعدنا الحظ ان عرفنا نخبة من رجالات القطر المصري ومن العرب الذين نزلوه ونالوا فيه اعلى الوظائف والرتب ، او اصابوا قسطاً وافراً من الثروة والجاه ، واحتلوا مقام الصدارة في الصحافة والادب والمحاماة والطب وسائر المهن الحرة . واتصلنا بنوع خاص بالفيلسوف شبلي الشميّل والشاعر الكبير خليل مطران . واذكر اننا التقينا خليلاً ذات يوم في احد الاندية فتلا على مسامعنا الابيات الاولى من « ملحمة نيرون » التي احدثت رنة عظيمة يوم اذاعها .

اني لقيت من الجميع عناية وضيافة فحفظنا لهم في قلوبنا اجمل عاطفة واطيب ذكريات . ولما قربت الحرب من النهاية وباشر الحلفاء هجومهم على جبهات متعددة ، ومنها جبهة الشرق الاوسط ، اتجهنا بكل جوارحنا نحو بلادنا التي روعتها المصائب والويلات ، ولم نتنفس الصعداء الا يوم وصلت البشائر بخلاص دمشق وبيروت من قبضة الاتراك وبدخول جيوش الحلفاء اليهما حيث استقبلوا استقبال المنقذين .

كان ذلك في اوائل تشرين الاول سنة ١٩١٨ .

وبدأ كل منا يعد امره للرجوع . وطلبت التأشيرة الفرنسية على جواز

في المعترك

سفري وبقيت انتظرها من ذلك الوقت الى شهر نيسان ١٩١٩ في حين ان رفقائي كانوا يحصلون عليها تباعاً ابتداء من كانون الاول .

وتولت السلطة العسكرية الفرنسية الممثلة في مصر تسهيل اعادة بعض المهاجرين من اللبنانيين والسوريين الى بلادهم ، وأول من فكروا باعادته اميلَ اده، فألبسوه بزّة ضابط فرنسي ومكنوه بهذا اللباس من ركوب القطار الحديدي الذي انشأه الجيش الانكليزي اثناء الحرب عبر صحراء سيناء وفلسطين الى الناقورة ، فوصل اميل اده الى بيروت على جناح السرعة واصبح مستشاراً سياسياً وقضائياً بدون مرتب في القسم السياسي الذي يرئسه الكابتين دام ، الرجل النافذ الذي لعب دوراً مهماً في بدء الاحتلال .

اما انا ، فما ان مُنحتُ التأشيرة على جواز سفري حتى توكلت على الله وصممت على الرجوع، وقطعت تذكرتي على باخرة ايطالية معدة للشحن وفيها بعض الغرف للركاب . وقبل ان نركب البحر في التاسع عشر من نيسان ١٩١٩ سمعنا طلقات نارية دوّت من التظاهرات الوطنية القائمة على قدم وساق على ارصفة ميناء الاسكندرية، مطالبة بحق المصريين في حرية تقرير المصير .

وكانت الذكرى الاخيرة التي حملناها من مصر ذكرى الجهاد في سبيل التحرر والاستقلال .

الوصول الى بيروت والعودة الى المحاماة والسياسة :

وصلت بنا الباخرة الى بيروت في ٢١ من نيسان ثاني عيد الفصح ، وعندما مررت بساحة البرج في طريقي الى فرن الشباك كان المطران اغناطيوس مبارك قد انتهى من اقامة القداس القنصلي التقليدي بحضور ممثلي السلطة الفرنسية في كاتدرائية مـــار جرجس ، والشبان مجتمعون امامها يطلقون الرصاص من مسدساتهم ويهزجون : « فرنسا ام الدنيا عموم اعتزّوا يا لبنانيه » .

اما فرحي بالعودة الى بلادي وتأثري الشخصي برؤيتها فلا يوصفان، ومرجعهما الى العاطفة لا الى السياسة ، ولا اخفي اني ذرفت الدمـــوع ساعة لاح امامنا الجبل في الصباح الباكر ونحن في السفينة ، وكذلك بكيت عند دخولي البيت في فرن الشباك حيث شاهدت العائلة جميعها محروسة ومحفوظة بعناية الله من مصائب الحرب العالمية .

رجعت الى مكتب المحاماة بعد هجره اكثر من سنوات اربع واخذت اتصل بالاصدقاء بعد طول الغياب، وقد تغير مظهر بيروت تغيراً محسوساً، فزال الشبح التركي عنها واخذت الحركة تعود الى الجسم بعد نحوله ، ولا

تقع العين الا على عساكر وضباط من الجيشين الفرنسي والبريطاني يطوفون في الشوارع والساحات والمتنزهات .

الاحتلال العربي — الاحتلال الفرنسي :

كانت فصيلة من الجيش العربي قد دخلت بيروت مع الجند البريطاني، يأمرها اللواء شكري باشا الايوبي، فرفعت علم الشريف فيصل بن الحسين على السراية والدور الرسمية . وعيّن شكري باشا المشار اليه عمر بك الداعوق حاكماً على بيروت وحبيب باشا السعد حاكماً على جبل لبنان مع توليته رئاسة مجلس الادارة . واعيد المجلس الذي كان قائماً عام ١٩١٤ وقد حلف حبيب باشا السعد يمين الاخلاص للشريف حسين . وبتكليف من حبيب باشا أُرجع الى الوظائف الرئيسية معظم الموظفين القدماء ما عدا بعضهم ومن هؤلاء والدي، على رغم من انه نفي في سنوات الحرب الى القدس واحيل قسراً على التقاعد، ذلك لان حبيب باشا لم يدعه الى سراية بعبدا لتسلم وظيفته يوم دعا الموظفين الاخرين . وقد عين خلفاً له في رئاسة القلم العربي رشيد بك نخله .

ولما وصلت الفصيلة الفرنسية الى بيروت انسحب الجيش العربي وشكري باشا الايوبي الى دمشق عاصمة المنطقة الشرقية، واصبحت بيروت عاصمة المنطقة الغربية، اي الساحلية، بما فيها لبنان وبلاد العلويين وكيليكيا . وعين حاكماً على الجبل الكومندان الفرنسي سيشه ومُنح صلاحيات المتصرف، وبقي حبيب باشا السعد رئيساً لمجلس الادارة فقط واعفي من رئاسة الحكومة . وخضعت المنطقة الساحلية (الغربية) كلها لحاكم اداري هو الكولونيل الفرنسي نياجر، وفوق الجميع مرجع اعلى هو المفوض السامي الذي تولى الشؤون السياسية مع دوائرها من استخبارات وتوجيه ودعاية الى آخر ما هنالك . وكان جورج پيكو قنصل فرنسا القديم في بيروت اول مفوض سام، يعاونه المسيو روبر كولندر والكابتن دام المحرك الاول للعهد الجديد، وصاحب النفوذ الواسع فيه .

ولما وصلت الى بيروت كان المفوض السامي ومعاونه غائبين في فرنسا بالاجازة، والكابتان «دام» يـدير جميع الشؤون ويستشير اميل اده في القضايا السياسية والقانونية . ولم ازر المفوضية العليا في تلك المدة ولم اتمكن من الحكم على شخص جورج پيكو الا من خلال شهادة الناس به . والذي عرفته انه لم يختلف تصرفه عما هو يوم كان قنصلاً عاماً لدولته في بيروت . ومما شهر عنه انه لما اعلنت الحرب العالمية الاولى وقصد الرجوع الى بلاده زاره عدد من اللبنانيين مودعين فانتصب امامهم بقامته الفارعة وقال لهم : «الى اللقاء القريب، انها مسألة ايام معدودة ! سأعود اليكم على رأس جيشنا المنتصر» ومضت الاشهر والسنون وناب لبنان ما نابه من المصائب والويلات، ومن أهمّها سَوق احرار لبنان وسوريا الى المشانق بسبب الرعونة التي رافقت إقفال القنصلية الفرنسية وعدم حرق ملفّاتها، ورجع جورج پيكو وظل سابحاً في عالم الاحلام تحفزه وطنية فرنسية صادقة، وطيب محتد ونظافة كف وتهذيب فائق هو عنوان الدبلوماسية القديمة . اما حبه للبنان فحب الوصي للموصى عليه، وحب الراشد للقاصر، فيه الكثير من العطف والكثير من الشفقة، شعاره : «لبنان لنا لا حياة له بدوننا . تلك هي عظة الاجيال، اصبح التقليد الصالح للماضي آية الحاضر والمستقبل !»

لم يعد المسيو جورج پيكو من اجازته . وكذلك لم يعد المسيو كولوندر . ولم تبدُ من القائم باعمالها اشارة لزيارة او رغبة في معرفة . وقد يكون على حق لان الفرنسيين في إبّان حكمهم كانوا يُسعى اليهم ولا يَسعون .

وضعٌ مخضرم بين القديم والحديث، ووجوهٌ جديدة تريد ان تشق طريقها، وتنافس وحسد، وسعايات ووشايات، ووثوب الى الامام وتراجع الى الوراء، عراك اعتاده اللبنانيون على محيط ضيق واتسع فجأة امامهم فاندفعوا الى ميدان هم فرسانه المجلّون، واموال سرية تُغدق باسراف،

ومقاولات للجيش وللبحرية وللاشغال العامة غرق اللبنانيون فيها، فكان يسر بعد عسر، وكان كل ما يحدثه انقلاب دولي من هذا النوع .

وشكرت الله انني بقيتُ بعيداً عن ذلك الجو، منصرفاً الى اعمال مهنتي اتتبع الاحداث .

وخفَتَ البحث في انضمام لبنان الى المقاطعات الفرنسية، وانصرفت سلطة الاحتلال الى التمسك بلبنان خشية حرمانها من السيطرة على غيره من اجزاء البلاد التي حررت من الحكم التركي .

اول وفد لبناني الى باريس :

وكان اول عمل سياسي، حركته تلك السلطة في مجلس ادارة الجبل، تشكيل وفـد يشخص الى باريس للمطالبة باستقلال لبنان بارشاد فرنسا ومساعدتها، فاستصدرت في كانون الاول ١٩١٨ المضبطة المعروفة التي فوّض المجلس بموجبها الى داود عمون مندوباً اولاً والى اميل اده ونجيب عبد الملك وعبد الحليم الحجار مندوبين اخرين ليسعوا وراء تحقيق تلك الخطة، واشارت السلطة الفرنسية باختيار هؤلاء الموفدين فأسرع حبيب باشا السعد لتبني الاقتراح املاً بأن يصفو له الجو بغياب مارونيين بارزين كان يبني امالاً كباراً على تنافسهما . ولم تلبث الاخبار ان جاءت من باريس تنقل تفصيل اختلافهما، فكلٌّ من عمون واده حديدي الطبع عصبي المزاج ينزع الى الاستئثار ويطمع باحتلال المركز الاول في لبنان، فابتسم حبيب باشا في سره ورأى امله يتحقق .

وعلى الاثر سافر الامير فيصل بن الحسين الى لوندرة فباريس للاتفاق مع فرنسا على حكم المنطقة الشرقية . فأخذت الحيرة من الفرنسيين كل مأخذ ووقعوا بين نارين : مجاملة الامير من جهة، ولذلك احسنوا وفادته واهداه كليمنسو رئيس وزارتهم جواداً عربياً اصيلاً، ومن جهة اخرى :

ابقاء لبنان خارج نطاق نفوذ الامير ، فراحوا يراعون شعور اللبنانيين تحسباً للغد فيما اذا انحصرت سيطرتهم على المنطقة الغربية .

تظاهرة في بعبدا :

وكانت نتيجة تلك الحيرة ان الحكام الفرنسيين أعدّوا للامير فيصل عنـد عودته من فرنسا ومروره في بيروت استقبالاً رسمياً عزّ نظيره . واوعزوا الى اللبنانيين من طرف خفي بأن يظهروا تمسكهم باستقلالهم . فتنادى قسم كبير منهم الى تظاهرة حماسية في بعبدا نادت باستقلال لبنان (ربيع سنة ١٩١٩) وقد اشتركتُ في تلك التظاهرة مع ميشال زكور وتلوت على مسامعه بهذه المناسبة قصيدة يوسف السوداً عن لبنان ومطلعها :

« ابناءَ لبنان الكرام   وحسبكم هذا اللقب »

فكتبها ميشال فوراً والقاها على الجماهير وسها ان يقول انها من نظم يوسف السودا، فاهتزت الجماهير لها واتجهت من ميدان السراية نحو سبنيه تنشد الاغاني الشعبية وتنادي بالاستقلال .

ومما علق بالذاكرة قول الزجال الخوري سمعان الفغالي (ابو شحرور الوادي) :

عيشي بذلّي ما نحبّا   نتظاهر ما منتخبّا
يا منـّال الاستقلال   يا منرحل عا اوروبا

سفر البطريرك الحويك الى فرنسا :

قضيت صيف ١٩١٩ في فرن الشباك بعيداً عن كل اختلاط سياسي ، ارقب الحوادث واتتبع السياسة الفرنسية في سوريا ولبنان ، آسفاً ان العائلات الكبيرة انقسمت على نفسها فذهب بعض افرادها الى دمشق

لينضموا الى مجلس الامير فيصل، بينما انصرف البعض الآخر الى متصرفية لبنان يتحبب الى الحكام الفرنسيين ويشجب السياسة العربية .

اما الوالد فبقي على اعتداله وأبى الانضمام الى احد المعسكرين ، مقابلاً بين معاملة نسيبه حبيب باشا السعد له وبـين مسعى الامير شكيب ارسلان لدى جمال باشا لاعادته من منفاه في ايام الحرب . وقد نصح لي بأن الزم موقفاً رصيناً ريثما ينجلي الجو . ولهذا لم اتدخل في الاستفتاء الذي اجرته لجنة كرين الاميركية بشأن اختيار الدولة المنتدبة على لبنان ، وقد ظهرت الاكثرية بجانب فرنسا بعد ان اعلنت اميركا زهدها بهذه المهمة وساعدت فرنسا على بلوغ تلك النتيجة .

هذا وبال الفرنسيين ظل مشغولاً قلِقاً . لم يكونوا امينين على نتائج مساعيهم المحلية فرجوا ان يذهب البطريرك الياس الحويك الى باريس على رأس وفد من الاحبار والكهنة للمطالبة باستقلال لبنان برعاية الدولة الفرنسية ، ايضاً وايضاً ، فنزل البطريرك على رغبتهم وابحر من جونية في اواخر صيف ١٩١٩ على مدرعة حربية ، وباشر عمله بمزيد من الرصانة . وقدم مذكرته المعروفة الى جورج كليمنسو رئيس الوزارة الفرنسية ونال جواباً ملوءه الاطمئنان على مستقبل لبنان . (راجع باب الوثائق)

ومما يروى عن مقابلة البطريرك للرئيس كليمنسو ان هذا الرجل الملقّب بالنمر ، والقليل الايمان بحقائق الدين ، رأى غبطته مقبلاً عليه مع ذلك العدد العديد من الاساقفة والرهابين فقال له : « اذا كانت غبطتكم تطمع بارجاعي الى الايمان فهذا الحشد الضخم كثير على رجل واحد » . فضحك الجميع للنكتة . وقبل ان يباشر البطريرك عرض مطالبه التفت اليه الرئيس الفرنسي كليمنسو وبادره بقوله : « اؤكد لغبطتكم انّ وطنكم لبنان سينال منفذاً الى البحر اسوة بغيره من البلدان الصديقة التي تسعى وراء هـذه الغاية » . فلفته البطريرك الى موقع لبنان والى كثرة الشطآن فيه . . .

فاعتذر كليمنسو بتراكم المطالب عليه من هـذا النوع ، وساد المقابلة جوّ مرح وودّي بين الرجلين الكبيرين .

وكانت البلاد تنتظر بفارغ الصبر عودة البطريرك الاّ ان تلك العودة تأخرت الى نهاية العام .

في نقابة المحامين :

عرفتُ في تلك الاثناء الاستاذ شارل دباس المعاون الممتاز للمسيو بواش المستشار القضائي في المفوضية العليا وتوطدت العلائق الودية بيننا . وكان أول عمل قام به المستشار القضائي ومعاونه المذكور تنظيم مهنة المحاماة فعين الاستاذ وديع الدوماني نقيباً للمحامين وُطلب الى الممارسين منهم ان يجتمعوا وينتخبوا مجلس نقابة لهم فانتخبتُ عضواً فيه وكذلك انتُخب الاستاذان عوني اسحق ونجيب عبد الملك وغيرهما من المحامين اللامعين . وُطلب من مجلس النقابة ان يعطي اجازات لممارسة المحاماة، فحصل عليها حملة الشهادات حكماً ، وهم قلائل ، اما الذين مارسوا المهنة فعلياً دون شهادة فأجازهم المجلس وقامت اجازته مقام الشهادة .

ثم ألحّ عليّ شارل دباس والمستشار القضائي بقبول وظيفة في القضاء فاعتذرت، ولكني قبلت تعييني عضواً في المحكمة الاستثنائية للنظر في بيوع الحرب المختصة بقضايا متصرفية جبل لبنان، وصارت تنعقد في قصر العدل في بيروت برئاسة الاستاذ كامل حميه وعضوية الاستاذ جميل الحسامي وعضويتي . وقبلت بهذه المهمة لانها لم تكن تمنعني وزميليّ من ممارسة المحاماة وكان هذا اول عهدي بالقصر العدلي .

اما اشغال المحاماة فانحصر اهمها بالمراجعات الادارية ولدى المستشارين الفرنسيين الذين كانوا يتمتعون بسلطة واسعة . وكنت قليل الاتصال بهم فوجهت اهتمامي الى الشؤون القضائية البحت . ولم يقتصر عملي على المحاكم اللبنانية والمختلطة بل تعدّاها الى المحكمة العسكرية الفرنسية، وصلاحيتها تتناول كل قضية لها مساس بأمن الدولة المنتدبة كالاضرابات مثلاً .

وصول الجنرال غورو :

وبقي الحـــال على هذا المنوال الى ان وصل الى بيروت في اوائل تشرين الثاني ١٩١٩ الجنرال غورو قائد حملة الدردنيل وجيش الارغون اثناء الحرب الكبرى، والهدف من تعيينه مفوضاً سامياً، الاستفادة من خبرته العسكرية التي قد تحتاجها حكومة باريس في معالجة وضع المنطقة الشرقية التي بقيت حتى ذاك الحين في غير قبضة الفرنسيين . اضف الى ذلك الهيبة التي ترافق الثوب العسكري عادة ، خصوصاً اذا كان من يرتديه من قادة الحرب الكبرى ومنتصريها .

نزل الجنرال غورو من مدرعة فرنسية في مرفأ بيروت وقد اعدت له السلطة استقبالاً رائعاً ، فامتطى جواداً ابيض ومر في شوارع المدينة والعساكر مصطفون على جانبي الطريق يؤدون التحية ، والطائرات تحلق في السماء ، حتى وصل موكبه الى ساحة البرج (ساحة الشهداء) فعرض القوى البرية والبحرية والمصفحات والفرسان «الصباحيين» ثم ركب سيارة مكشوفة يواكبه هؤلاء الفرسان الى المقر الذي أُعدّ له في الحي الشرقي .

وفي المساء اقيمت، في قصر الصنوبر ، حفلة استقبال وتعارف اطلقت اثناءها المدافع والاسهم النارية ولفظ المركيز جان دي فريج احد وجوه البيروتيين خطاباً ترحيبياً عدّد فيه مناقب المفوض السامي الجديد ، من بطولة في الدردنيل ذهبت بأحدى ذراعيه ، ومن دراية في تسيير الامور ، فبدت على وجه الجنرال دلائل السرور والبهجة ولاطف الاعيان الذين قُدّموا اليه وخرج الى الشرفة محيياً الوفــود الغفيرة التي انتشرت في الساحات والحدائق .

أراد الجنرال ان يحيط نفسه بأبهة منـــذ تسلمه مهام منصبه ، ومن مظاهر ذلك تأليفه حرساً وطنياً لمواكبته على الخيول العربية في تنقله في اسواق المدينة ، وقد فرض ان يكون جميع افراد هذا الحرس مـــن جبل الدروز . وقد ظنهم كذلك، ولكن بعض هؤلاء الفرسان جيء بهم

من قرى لبنان وكحلت عيونهم ليوهموا السلطة انهم من جبل الدروز ، واخذ احد السياسيين جعالة على تطوعهم لا بأس بقيمتها ، وهكذا كلّف ذلك الحرس مالاً وافراً .

الكومندان لابرو حاكم جبل لبنان :

انتهت مدة الحاكم سيشه المعروف بلين العريكة وخلفه رجل شديد المراس اسمه الكومندان لابرو الحائز على ثقة الجنرال غورو ، وسكن في بيت اسكندر باز في حدت بيروت . وصار يذهب كل يوم الى عمله في بعبدا ، وبوصوله تغيرت الحالة في السراية ، ثم ساءت العلاقة بينه وبين حبيب باشا السعد ومجلس الادارة الى حدٍ بعيد .

واتفق ان الحاكم الجديد اخذ يتردد الى الاب كاتان رئيس مدرسة الطب للآباء اليسوعيين في ذاك الحين ، ويشكو اليه ذلك الخلاف الذي كاد ان يشل اعمال الادارة ، ويطلب منه الارشاد والنصح لتحسين حالة الجبل وتنظيم ادارته على طراز جديد .

كان ذلك في اواخر عام ١٩١٩ ، وذات يوم وانا في مكتبي في بيروت دخل عليّ الحاكم لابرو بدون معرفة سابقة وسلمني كتاباً من الاب كاتان يطلب مني فيه ان اعاون الحاكم بالرأي في المسائل الادارية ، فأكرمت وفادة الزائر وبحثت معه مطولاً في الشؤون الحاضرة ومطالب اللبنانيين ، فأظهر رغبة في حل مجلس الادارة لعدم امكان التعاون معه ، فأجبته انه يمكن تحسين الحال والتفاهم على تنظيم سير الامور بدون هذا التدبير الزجري الذي له عدة محاذير في بدء عهد جديد ، وافترقنا على ان نستأنف حديثنا في جلسات مقبلة .

عودة البطريرك الحويك :

وفي تلك الاثناء وردت الانباء بأن غبطة البطريرك الحويك يصل

في ٢٣ من كانون الاول عائداً من باريس ، وكنت من لجنة الاستقبال ، فطلب مني الحاكم ان اكون رسوله الى غبطته في ما ينويه .

وفي يوم الوصول هبّت عاصفة شديدة قلما سمع كبار السن بمثلها ، وانقطعت اخبار الباخرة مدة ، وشمل الناس القلق خشية ان تكون قد غرقت ، وبقينا على احر من الجمر الى يوم عيد الميلاد واذا السعاة يطوفون على اعضاء اللجنة مبشرين بظهور المركب امام بيروت على بعد بضعة اميال ، فخففنا الى الميناء ودخلت الباخرة ونزل منها غبطة الحويك وحاشيته بقارب رسمي ، والمدافع تطلق والعساكر الفرنسيون يؤدون التحية ، وواكب الخيالة الصباحيون سيارة البطريرك حتى كاتدرائية مار جرجس . وبعد ان صلى غبطته صلاة الشكر القى خطاباً ختمه بالدعاء لفرنسا لما اظهرته من العطف على قضية لبنان ، ثم اتجه الموكب الى مدرسة الحكمة حيث خفّ الجميع على اختلاف مذاهبهم وميولهم للسلام على غبطته، فرحّب بهم بمنتهى الوقار والبساطة . ومكث بضعة ايام في المدرسة يستقبل الزائرين ومنهم كبار الموظفين الوطنيين والفرنسيين .

وخصني غبطته بمقابلة في صباح اليوم الثاني من وصوله وقصّ عليّ رحلته تفصيلاً ، واطلعني على المذكرة الرصينة التي قدّمها للحكومة الفرنسية وعلى جواب المسيو كليمنسو رئيس الوزارة عليها . وانتهزتُ الفرصة وعرضت على البطريرك هواجس الكومندان لابرو، جاساً نبضه برغبة الحاكم في حل مجلس الادارة، فمانع غبطته بالامر . وعلى الاثر قابله الحاكم ونزل عند ارادته ودعاه الى حفلة تقام على شرفه في سراية بعبدا احتفاء به وعرفاناً لجميله لما صرفه من جهود في سبيل المحافظة على استقلال لبنان، فقبِل غبطة البطريرك الدعوة . وطلب الحاكم مني ان ألقي في الحفلة خطبة ترحيبية بالبطريرك ففعلت، وعبّرت عن نزعة اللبنانيين الى الاستقلال، فكان لكلامي وقع طيب، إلاّ ان بعض الموظفين الفرنسيين والغلاة في حب فرنسا من اللبنانيين امتعضوا من تبسّطي في

التوق الى تحقيق الاستقلال ومن تضييقي في مدى التعاون الفرنسي، وقد اتضح من خطابي جلياً ان الاستقلال هو الاصل وان التعاون فرع .

ورجع البطريرك الى بكركي محفوفاً بالاكرام والاحترام . وما ان وصل اليها حتى حلّت في بيروت في مطلع عام ١٩٢٠ ركاب الكردينال ديبوا رئيس اساقفة باريس موفـداً من حكومته بمهمة دينية وسياسية ، فاقيمت على شرفه حفلات متعددة ، واتصل نيافته بالمقامات الكنسية والمدنية ووجوه البلاد تدعيماً لمركز فرنسا في الشرق عامة وفي لبنان خاصة .

تعييني اميناً عاماً لحكومة لبنان :

بقي الحاكم لابرو يتردد اليّ في بيروت وفرن الشباك ويلح علي بقبول منصب كبير في المتصرفية ، وبقيت ارفض « اغراءه » مفضلاً خدمة بلادي بعيداً عن كل وظيفة ، ومتابعاً في الوقت عينه عملي بالمحاماة ، وانتهى به الالحاح ان خيّرني بين امرين : اما السفر الى باريس في وفد جديد برئاسة المطران عبدالله خوري، واما تولّي منصب الامانة العامة للاشراف على جميع الدوائر اللبنانية ولاعادة تنظيمها . فنزلت عند الحاحه واخترت الامر الثاني . فطلب اليّ ان اصحبه في اول شباط مساءً (١٩٢٠) لمقابلة الجنرال غورو فرافقته ، وكانت مقابلة طويلة قـال لي الجنرال في خلالها : «انت من الآن امين عام لحكومة لبنان، ولا اريد ان اقيّدك بشيء، سوى اني اطلب منك أمراً واحداً وهو ان لا تتبع سياسة حبيب باشا السعد لانها شخصية، ونحن غـير راضين عنها» . واجبته : «لن اتبع سياسة احد، فانا رجل مستقل بذاتي، وسأكون للبنان ولوظيفتي قبل كل شيء» .

فهنأني المفوض السامي وأخـذ يسهب في الكلام عن سياسة فرنسا ومهمتها في سوريا ولبنان والشرق الاوسط، وعن استعدادها لتحرير الشعبين، وشكا بمرارة من المصاعب التي تعترض سبيله في سوريا وعدم تفهّم السوريين نيات فرنسا الحرة، الى آخر ما هنالك . وبعد ان وقّع على

قرار تعييني ودعته شاكراً ومفكراً بما عساه ان يكون المستقبل الغامض في هذه الظروف العصيبة .

عدت الى فرن الشباك واخبرت الوالد بما جرى، فسُرّ جداً بما سمع وعدّه تعويضاً كافياً له عما ناله من اجحاف .

وتأخر تبليغي قرار التعيين اربعة ايام اكتست اثناءها الارض ثوباً ناصعاً من الثلج، من اعلى صنين حتى ساحل البحر، وبدا المنظر خلاباً، وانقطعت المواصلات، فظننت ان الطبيعة هي سبب التأخير . وزارني داود بك عمون عضو المجلس الاداري في بيتي بفرن الشباك وصارحني انه هو الذي طلب شخصياً تأخير تبليغي القرار باعتباري من اقرباء حبيب باشا ، وان حبيب باشا نسب الى نفسه الفضل في توليتي منصبي، فاعدت على مسامعه ما افضيت به للجنرال، واجابني :

— إن ذلك لا يكفي، بل يجب عليك ان تقاوم نفوذ حبيب باشا مقاومةً صريحة لانه مضرّ بالبلاد ، والجنرال راغب بذلك وانْ لم يبح لك به .

وقلت له : انا مستغنٍ عن الوظيفة، ولا اقبلها مقيّدة بشروط .

فانسحب ممتعضاً . وبُلّغتُ القرار وتسلمتُ مهام وظيفتي في الخامس من شباط (١٩٢٠) وتوجهت الى سراية بعبدا واتخذت مكتبي في الغرفة التي كانت للاميرالاي، معيداً بعيني المخيّلة ذكريات المتصرفية، واندفعتُ للعمل فنظمت الاعمال الادارية في الدوائر كلها ، واعددت بعض النصوص الاساسية ومنها قانون الاحصاء والنفوس وغيرها من القرارات والقوانين ثم كنا نرسلها الى حاكم المنطقة الكولونيل نياجر في بيروت فتقترن بمصادقته وتصبح نافذة وتُنشر في الجريدة الرسمية . وحافظتُ على تمام الحياد في اجراء وظيفتي . واصدر الحاكم قراراً بتفويضي التوقيع عنه على الاوراق في حالة تغيبه، فهلّ داود عمون وامتعض حبيب السعد . وقد امتعض الباشا لانه رئيس مجلس الادارة فهو وكيل المتصرف بحكم

التقليد السابق، ولما ابدى ملاحظته للحاكم بهذا الشأن اجابه الحاكم : ان السلطة الادارية منفصلة عن سلطـــة المجلس ولا علاقة للاولى بالثانية . فاذعن للامر على مضض . جرى ذلك وبقيت علاقتنا بحبيب باشا حسنة لرحابة صدره وصدري، خصوصاً وانني لم ألجأ يوماً الى النكاية به على رغـــم من ارتباط جميع الدوائر الادارية بي مباشرة . وكانت للحاكم صلاحية التقرير النهائي في مختلف الشؤون فوسمتُ مشورتي له بطابع الاعتدال والانصاف ، وطالما سعيت الى تحسين العلائق بينه وبين مجلس الادارة فلم افلح ، ولكني منعت الاصطدام غير مرة .

بعض الاحداث المهمة اثناء وظيفتي :

من الاحداث المهمة اثناء توليتي الامانة العامة ان حكومة لبنان قررت ارسال وفد جديد الى باريس للدفاع عن استقلال لبنان ولاستعادة اراضيه التي سُلخت عنه . وتمّ الاتفاق على ان يرئس الوفد المطران عبدالله خوري . فزرت البطريرك وطلبت اليه باسم الحاكم ان يجيز السفر للمطران عبدالله فقبِل . وتألف الوفد من المطران رئيساً ومن اميل اده والامير توفيق ارسلان والشيخ يوسف الجميّل اعضاء وسافروا في اوائل اذار، وما ان ابحروا حتى وقع حدث بالغ الاهمية والخطورة في سوريا الا وهو اعلان الامير فيصل ملكاً عليها في ٨ من اذار ١٩٢٠ ووقع النبأ وقعاً عظيماً في لبنان وجرت في مركز المتصرفية تظاهرة احتجاج اشترك فيها وجوه اللبنانيين وبعض اعيان بيروت وشبابها مطالبين باستقلال لبنان خشية ان يسعى بعض اللبنانيين المنضوين تحت راية الملك الجديد في دمشق لضم لبنان الى المملكة المستحدثة . وكنا نطمئن المتخوفين ونقول لهم : ان هذا التغيير في سوريا لن يمس استقلال لبنان . وعلى أثر ذلك كله اراد الحاكم لابرو ان يختار اللبنانيون علماً خاصاً لهم فدعا بعض الاعيان الى بعبدا لهـــذا الغرض . وكان اللبنانيون عامة يرغبون بالعلم الابيض وفي وسطه ارزة خضراء، غير ان الفرنسيين في حاكمية المنطقة

الغربية كانوا يريدون غيره، واستنجدوا ببعض وجوه المسيحيين في بيروت فحضر هؤلاء الى مركز المتصرفية وفي جيب احدهم العلم الفرنسي وفي وسطه الارزة الخضراء، وبينما الخطباء في قاعة السراية يحبّذون الشكل الاول اشار الحاكم من طرف خفي الى الوجيه البيروتي شكري ارقش بان يرفع العلم الثاني (المثلث الالوان) على الصاري، واعطى الاوامر اللازمة بهذا الشأن الى معاونه العسكري، وكان له ما اراد خلافاً لرغبة اكثر المجتمعين، مما اثبت ان الاجتماع لم يكن إلا صورياً وتمويهاً فقط . وهكذا خفق العلم الجديـــد واطلق بعض المتهوسين العيارات النارية احتفاءً، وظل هذا العلم يرتفع على الدور الرسمية وفي انحاء لبنان حتى انقلاب سنة ١٩٤٣ .

وكتب عليّ من مهـــام وظيفتي ان ادرس مضابط مجلس الادارة واترجم فحواها وارفقها بالترجمة ليطلع عليها الحاكم ، فكان الحاكم يتردد احياناً بالموافقة على بعضها ويرفض التوقيع على البعض الآخر، مدعياً انها تخفي مصالح شخصية . ولكني كنت الح بالموافقة عليها مذ يظهر لي اي مبرر للقرار المتخذ ، وذلك ضناً مني بحرية رأي المجلس . وكثيراً مـــا كان الكومندان لابرو يجاريني على مضض فتصفو العلاقة بينه وبين المجلس الى وقت ما .

وفي حزيران انتقل الحاكم الى قصر بيت الدين وانتقلت معه الدوائر باستثناء المجلس الاداري والحاكم . وصرت اتردد في ساعات الفراغ الى الحاكم في داره بالسراية متذكراً عهد المتصرفية ، وجعلت من قاعة مجلس الادارة مكتباً لي وأخذت بالعمل الجدي . وصار الحاكم يذهب الى بيروت مرة او مرتين في الاسبوع ويعود منها مشغول البال ولكنه لا يبوح لي بمخاوفه . وكنت اصحبه في زياراته في انحاء الشوف . ولما دشّن جسر الدامور في اوائل تموز ترأس الحفلة الجنرال غورو مستصحباً عضوين من المجلس الاستشاري للمنطقة الغربية همـــا ميشال التويني وعبدالله بيهم ، وكنت برفقة الكومندان لابرو هناك فأظهرت له استغرابي لعدم وجود

حبيب باشا السعد رئيس مجلس الادارة في حفلة تدشين كهذه، فابتسم الحاكم ابتسامة صفراء وقال لي: ان لهذا الاهمال معناه ومغزاه كما سترى عن قريب .

توقيف اعضاء مجلس الادارة :

ففي ليل ١٠/١١ من تموز دق بابي رسول من قبله يدعوني لمقابلته حالاً، فنزلت الى السراية ورأيته يتمشى في الباحة الداخلية مضطرباً، ولما سمع وطء اقدام اقترب مني وقال: «اعذرني لانني ايقظتك من نومك، إلا ّ ان هناك حدثاً خطيراً، فقد اوقفنا في نقطة المديرج بعض اعضاء مجلس الادارة وهم في طريقهم الى دمشق . انهم «خونة» (كذا) حاولوا الانضمام الى الامير فيصل والحاق لبنان بسوريا، وقد حل المجلس الاداري . اما حبيب باشا السعد فلم نوقفه انما سيكون له حسابه معنا وهو حساب عسير» .

فاستغربت الامر ايما استغراب .

وانتظر الكومندان لابرو تحبيذي المطلق لعمل الفرنسيين فرآني واجماً، فقال: «ما لك ؟» اجبت: «لا شيء، انما لي سؤال: على ماذا استندتم في مثل هذا العمل العنفي ؟» فقال: لدينا الوثيقة (لم يطلعني عليها) واردف سائلاً: «انت لبناني قبل كل شيء، فهل توافق على عملهم ؟» قلت: «أوافق على كل مطلب استقلالي غير اني لا استعين عليه احداً من خارج لبنان» فقال: «اتفقنا . سيُحاكم اعضاء المجلس امام المحكمة العسكرية في بيروت» .

وشعرت ان الحاكم لم يستحسن جوابي .

في اليوم الثاني اطلعت على الوثيقة التاريخية التي ضبطت مع الاعضاء المعتقلين، ولا شك في اني كنت أُوقّع عليها بيدي لولا احتواؤها على وجوب الخروج من لبنان والتوجه الى دمشق لملاحقة المطالب الواردة فيها، مما يثير اللبس .

وبقيت الايام التي تلت احس ّ بانكماش الحاكم تجاهي بعد تلك المساجلات، وانا كما يقولون «على صوص ونقطة» . وصمّمت على الاستقالة منتظراً اول فرصة لذلك .

احيل الاعضاء الموقوفون الى مجلس حربي فرنسي وبدىء بمحاكمتهم فوراً (١٧ تموز) في جو ّ من الارهاب، واستمرت المحاكمة يومين كاملين، جرت فيها ظواهر لا تمت ّ الى حرمة القضاء بسبب، وقد تفوّه الكولونيل ديفوكريسون رئيس المحكمة، وحذا حذوه النائب العام العسكري، بعبارات تهديد وتحقير للاعضاء المحاكمين . ولم يتحرّج الرئيس المذكور من تعنيف شهود الدفاع وتذعيرهم، ولا تورّع عن تملّق شهود الحق العام وتهنئتهم على «حبهم لفرنسا !»

ولم يأخذ المجلس الحربي بدفاع وكلاء «المتهمين»، ولا باعتراضهم القانوني على صلاحيته، ولا باعتراضهم على خرقه لنصوص البروتوكول (الدستور) اللبناني ولمبادىء الحقوق الدولية، وكان الكولونيل ديفوكريسون يردّ الاعتراضات تباعاً غير آبهٍ لمنطقها وصوابها القانوني . وأصدر المجلس حكمه في اساس التهمة فقضى بنفي الموقوفين وتغريمهم غرامات نقدية باهظة، وباسقاط حق التوظيف عنهم ! فأرسلوا الى جزيرة كورسيكا بعد اهانات وتعذيب يطول شرحها .

وأُخِذ الرأي العام اللبناني فجأة بتأثير الدعاوة الفرنسية التي صوّرت اعضاء مجلس الادارة خونةً للقضية اللبنانية واعداء لوطنهم . ولم تلبث المحاكمة، على رغم مما جرى فيها من طغيان، ان كشفت بعض الحجاب عن حقيقة «التهمة» فقدّر العقلاء والوطنيون المخلصون عمل اعضاء المجلس واستاؤوا من تصرف الاحتلال العسكري الفرنسي .

وكان للحكم وقعه الشديد في المهجر فهبّت جمعيات المغتربين تحتج عليه، وفي مقدمتها «الجمعية اللبنانية» التي ألّفها خيرالله خيرالله في باريس، فكانت لهذه الاخيرة يد بيضاء في بسط القضية على الرأي العام

الفرنسي وعلى برلمانه وحكومته، وانبرى النائب اندره برتون والشيخ ڤيكتور بيرار رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، وكلاهما من أمراء المنبر البرلماني، يدافعان عن براءة الاعضاء المحكوم عليهم ظلماً، ويستهجنان تدبير سلطة الانتداب في بيروت، وعدم قانونية المحاكمة .

واستمرت الاحزاب اللبنانية في المهجر تكافح لاطلاق سبيل المنفيين ورفاقهم، واشترك بعض احبار الكثلكة في هذا المسعى، فأفرج عن قسم من المنفيين بعد أن اجبرهم الجنرال غورو على التوقيع على بيان «يندمون فيه على عملهم !»، واما القسم الآخر فأبى التوقيع على «فعل الندم»، وآثر حياة النفي والتشريد على استصغار نفسه . وكان لتدبير الجنرال غورو هذا صدى جديد في البرلمان الفرنسي، فاضطرت حكومة باريس للسماح للقسم الآخر بالرجوع الى وطنه بلا قيد ولا شرط (آخر ١٩٢٢) . وأسدل الستار على أول مأساة انتدابية فتحت عيون الكثيرين [1] .

موقعة ميسلون :

وفي ٢٥ من تموز ١٩٢٠ مشت الجيوش الفرنسية الى دمشق وجرت

---

(١) – انتقد المسيو برتون في جلسة ٢٠ تشرين الاول سنة ١٩٢١ الطريقة التي حوكم بها اعضاء مجلس الادارة «في احوال مناقضة للعدل» ... فرد المسيو بريان رئيس الوزارة ملتمساً عذراً عن الطريقة التي جرت فيها المحاكمة، ومما قاله ما تعريبه : «ان احترام الطرق القانونية أمر سهل في بلاد حرة، في وقت السلم، كما هي الحال في فرنسا . لكن اذا وجد قائد في بلاد مضطربة وكان في حدودها مضطراً الى مواصلة اعمال حربية دامية، وهو في كل حين عرضة للقتل كما جرى مؤخراً، فهل تريد والحالة هذه ان نحفظ المعاملات القانونية كلها حفظاً تاماً كما لو كانت المسألة في فرنسا ؟ ... هل هذا عدل ؟» ... فأجابه المسيو برتون : «اذاً، يا حضرة الرئيس، فليعدموا الناس . لكن لا يقولوا انهم يحاكمونهم !» ...

(الجريدة الفرنسية الرسمية : ع ١١٢، ص ٣٦١٠ و ٣٦١١)

موقعة ميسلون المشهورة وغادر الملك فيصل الاراضي السورية . وابتدأ البحث الجدي في ضم بيروت وطرابلس والاقضية الاربعة الى لبنان، واعلان لبنان الكبير مستقلاً تحت الانتداب الفرنسي .

واخذ الفرنسيون يجسّون النبض ليعرفوا ما اذا كان بامكانهم ان يسندوا حاكمية لبنان الى واحد منهم بدون ضجة ومعارضة قويتين . وذات يوم من شهر آب فوجئتُ بالكابتين دوردور معاون الحاكم يزورني في مكتبي، على غير عادة وعلى غير موعد سابق، واستهل حديثه بقوله : هل من مانع لتبادل الراي بيننا على شؤون عامة ؟ فقلت : كلا . قال : ان التنظيم الحالي سيزول وسيُعلن عن قريب توسيع اراضي لبنان واستقلاله تحت الانتداب الفرنسي . وحام الرجل حول الموضوع فترة غير قصيرة . فشعرت ان لديه غير ذلك فانتظرت . ثم زاد : هل تعرف ان الجنرال غورو محتار في حكم لبنان الكبير ولا يعرف ما اذا كان يجب ان يسنده الى لبناني، او الى اداري فرنسي ذي خبرة واسعة . فما هو رأيك بالموضوع ؟ واجبت : لا شك ان بعض اللبنانيين سيطلبون منه حاكماً فرنسياً اما انا فأقول : لو كنت الجنرال غورو لما ولّيتُ الحكم الا" لبنانياً . فابتسم وصمت . وانتقلنا الى تبادل عبارات عادية فأيقنت ان زيارته لم تكن الا" لمعرفة رأيي الشخصي في جنسية الحاكم العتيد . وايقنت ايضاً انه سيكون فرنسياً .

نحو الانتداب :

ان الانتداب لمن المخلوقات العجيبة في حقل القانون الدولي . وخير دليل على عجبه ذلك اللبس الظاهر في نص البند الـ٢٢ من ميثاق جمعية الامم . فهو يعلن بصورة عامة «ان رفاهية وتقدم الشعوب التي انسلخت عن الدول الحاكمة فيها سابقاً، والتي لا تقوى ان تتولى قيادة نفسها بنفسها بسبب مصاعب العالم الحديث، يستلزمان رسالة تمدين مقدسة، من الواجب ادخال ضمانات لها في هذا الميثاق» .

يتضح من هذه الفقرة ان الغاية من الانتداب تحقق مصلحة تلك الشعوب العاجزة عن ادارة شؤونها . ويقول النص ايضاً ان الطريقة الفضلى لمداواة الحالة هي ان تسند مهمة التمدين هذه الى الامم الراقية التي تملك ، بواقع امكاناتها او خبرتها او موقعها الجغرافي ، العناصر المؤهلة للاضطلاع بتلك المهمة ، شرط ان تقبلها ، « بالوكالة » عن هيئة الجمعية .

وما ان جهد واضعو هاتين الفقرتين في صياغة هذا التحديد الغامض حتى وجدوا تفاوتاً بيّناً في تخلّف الشعوب بعضها عن بعض ، وعدم قابليتها للحكم المستقل ، فنوّعوا الانتدابات وقسموها ثلاثة انواع : أ ، و ب ، و ج ، . فالبلدان التي انسلخت عن تركيا وهي فلسطين (بما فيها شرقي الاردن) ولبنان وسوريا والعراق وقد بلغت درجة ما من التقدم ، اصابها النوع الاول ، اي الانتداب « أ » ، واعترف بها أُمماً مستقلة موقتاً شرط ان تسيّر ادارتها نصائح ومساعدة دولة منتدبة الى ان تتمكن من تولي شؤونها بنفسها .

هذه النصوص كانت على الرغم من غموضها تحتم على جمعية الامم ان تتولى هي توزيع الانتدابات على الدول المنتدبة ، مستندة الى اساس المبادىء الآنفة الذكر . ولكن الدول المتحالفة او المتحدة التي خرجت منتصرة من الحرب جابهت جمعية الامم بالامر الواقع اذ احتلت فعلاً بلداناً سلختها عن الدول المغلوبة وتقاسمتها بموجب معاهدات خاصة فيما بينها[1] ، وفرضت انتدابها عليها بواسطة « مجلس العشرة »[2] ، ووضعت

---

(١) — معاهدة سيكس — بيكو ٩ من نوار سنة ١٩١٦ ، الاحتلال العسكري لاراضي لبنان في ٨ من تشرين الاول سنة ١٩١٨ ، صك الانتداب في ٢٤ من تموز ١٩٢٢

(٢) — كان مؤتمر الصلح مؤلفاً من سبع وعشرين دولة حليفة ، فمشى العمل فيه بطيئاً جداً بسبب كثرة المتكلمين من خطباء ومناقشين . وارتأت الدول الكبيرة — للاسراع في وضع معاهدة الصلح — ان ينبثق من المؤتمر المذكور مجلس يضم رؤساء

البنود التي يرتكز اليها انتدابها . وجاء نص البند الـ ٢٢ من الميثاق تكريساً للوضع الراهن . واقتصر عمل جمعية الامم على تسليم المنتدَب « صكاً » يخوّله ممارسة الانتداب بالوكالة عنها ، ويترك له وضع القواعد الخاصة بكل نوع من انواع الانتداب ضمن اطار البند الـ ٢٢ المذكور .

بحث علماء القانون الدولي في ماهية الانتداب القانونية ، وفي مصادره القريبة والبعيدة ، فلم يجدوا لها مثيلاً او سابقة يستند اليها . ودخل هؤلاء العلماء في مشروحات ملأت الكتب والمجلات والصحف ، يُستخلص منها امور عامة ، متفق عليها نظرياً ومختلف على تطبيقها عملياً :

منها ان الانتداب (ومعناه اللغوي والقانوني : وكالة) ليس صادراً عن الشعب المنتدَب عليه بل عن جمعية الامم ، وبالحقيقة وواقع الامر : عن الدولة المنتدبة نفسها للاسباب التي تقدم ذكرها . فكأنها وكلت نفسها اولاً وتثبّتت وكالتها بصك لاحق .

ومنها ان الانتداب فُرض مبدئياً لمصلحة الشعب المنتدب عليه .

ومنها ان ولي الانتداب لا يحق له ضم اراضي الشعب الواقع تحت الانتداب الى ممتلكاته . وفي هذا تفريق بين المستعمرات وبلدان الانتداب ، وتجسيمٌ لفكرة الرئيس ولسن في مبادئه الاربعة عشر التي جعلها قاعدة للحلفاء في وضع شروط السلم في ٢٨ من حزيران ١٩١٩ .

حكومات الولايات المتحدة الاميركية والامبراطورية البريطانية وفرنسا وايطاليا واليابان ، ومعهم وزراء خارجيتهم ، وهكذا كان . فاطلقت الصحافة عليهم اسم « مجلس العشرة »

اما مهمة هذا المجلس فحددت بمعالجة شؤون الصلح والقضايا المستعجلة التي تثيرها السياسة العالمية كاجراء شروط الهدنات ، واعاشة اوروبا ، وشؤون روسيا ، والاستماع الى مطالب الدول الصغيرة

وقد عمل مجلس العشرة من يوم تأليفه في ١٢ من كانون الثاني ١٩١٩ حتى ٢٤ من اذار ، ثم تحول الى « مجلس الاربعة »

ومنها ان مهمة المنتدب مجانية ، واذن ، فلا يحق له ان يفيد افادة مادية من ممارستها .

ومنها ان الشعب الواقع تحت الانتداب يملك حق التصرف بموارده ودخل موازنته . وان لا خدمة عسكرية تفرض على اهاليه .

ومنها ان ولي الانتداب يحافظ على حرية الدين والمعتقد الخ ...

طبقت الدولة المنتدبة في بلادنا بعض المبادىء المنصوص عليهـــا ، وحافظت على حرية المعتقد ، وقامت باعمال عمرانية لا بأس بها ، واهملت اعمالاً اخرى كان في مقدورها ان تحققها ، وخالفت بعض المبادىء المذكورة لانها — وان لم تأخذ اجراً مباشراً على ادارتها — افادت موظفيها ومستشاريها وشركاتها وصاحبة الامتياز منها افادات مادية لا يستهان بها ، وافرطت في تعيين الفرنسيين في شتى الدوائر ، ووضعت يدها على دخل الجمارك وهو اعظم الموارد ، وحجبته عن الخزانة الوطنية فغلّت يدنا عن العمران وتحسين حالة البلاد ، وتوسعت في مسألة التجنيد الاختياري فجعلت منه دعامة لجيشها المحتل ، وزادت عــدد الوحدات العسكرية الوطنية التابعة لقيادتها من سورية وعلوية ولبنانية .

وقد يكون لها في ما فعلت بعض العذر ، والانسان رهين الضعف البشري ، يخص بالعطف مواطنيه ويفسح امامهم مجالات الكسب ، اما التقصير الفادح الذي ارتكبته الدولة المنتدبة فهــو استئثارها بالسلطة والادارة ، ولم تـُعدّ اللبنانيين للتمرس باستقلالهم في انتظار الساعة ، لانها ما كانت ترغب في ان تدق تلك الساعة ، وساعدها على ذلك ان صك الانتداب لم يذكر السيادة في الدول المنتدب عليها بكثير او قليل ، فظلت المسألة غامضة تمام الغموض ، واخــذ علماء القانون يتساءلون : لمن تعود السيادة نظرياً في الدول الواقعة تحت الانتداب ، ولمن تعــود ممارستها فعلاً ؟

واختلف العلماء :

فمنهم من قال ان السيادة تعود الى جمعية الامم ، لان الانتداب ما هو الا تفويض منهــا . وردّ الآخرون : كيف يكون للجمعية ذلك السلطان وهي ليس لها سيادة قائمة بذاتها ، ولا تشكل دولة مستقلة ، بل هي مؤسسة دولية لها نظام خاص محدد بشروط معينة . فكيف بامكانها ان تفرض على غيرها سيادة ليست لها ؟

ومن العلماء من قال ان الدولة المنتدبة هي صاحبة السيادة ، لانها فرضت نفسها وفرضت انتدابها على جمعية الامم واخذت صكاً يثبت حقها . فردّ علماء آخرون : ان المنتدب ، او الوكيل ، لا يملك السيادة بنفسه ، وليس له بموجب البند الـ ٢٢ من الميثاق الاّ تسيير ادارة الشعب المنتدب عليه الى ان يبلغ اشدّه ويمارس ادارته .

واخيراً رجح نظرياً ان السيادة هي للشعب الواقع تحت الانتداب ، ولكنها سيادة مؤجلة التنفيذ الى امد غير مسمّى ، **على ان ممارستها عائدة قانوناً وفعلاً الى الدولة المنتدبة طوال مدة انتدابها**[١] .

هذا هو بيت القصيد . هذه هي حقيقة الانتداب القانونية العملية : من كانت ممارسة السيادة في يده له جميع السلطات دون حاجة الى تعدادها ، ولا مردّ للتجاوز عليها . وقد تجسمت سيادة الدولة المنتدبة في فرد هو المفوض السامي فكان الآمر الناهي ، والحاكم بقدرات الناس ، يرفع هذا ويضع ذاك ، يدير ويشترع ، ويحجب عن الخزانة موارد الجمارك ، يوقف الدستور عندمــا يشاء ، ويعيده منقوصاً ثم كاملاً متى يشاء ، ثم يوقفه بـ « الاستنساب » .

اما لجنة الانتدابات التي أُوجدت لمراقبــة الدول المنتدبة فلا تقبل مراجعة او شكوى الاّ مشفوعة برأي تلك الدول . وكانت مناقشاتها

(١) — القاموس الدبلوماسي ، المعهد الدبلوماسي الدولي : ص ١٤ وما يليها .

نظرية عقيمة لا تقوّم معوجاً ولا تُصلح فاسداً، واذا جاءت بمعجزة فلا تتعدى توصية او تنبيهاً مغلفين بالمجاملة وبالاعتذار . فلا غرو ان رجحت كفة المنتدب القوي على كفة المنتدَب عليه الضعيف، يزيد في ضعف هذا ان لدولة الانتداب اعواناً وانصاراً من المواطنين، وان روح التفرقة متأصّل في البلاد، يغذّيه صاحب السلطان في نفس صاحب الحاجة الى السلطان .

ذلك كان وضع لبنان تجاه الاحتلال، ثم تجاه الانتداب . ومن تلك النقطة تنطلق اعجوبة المراحل التي مشاها اللبنانيون خطوة بعد اخرى، حتى بلغوا بعون الله استقلالهم وسيادتهم .

اعلان لبنان الكبير :

صدر القرار بتوسيع حدود لبنان في ٣١ من آب سنة ١٩٢٠ وفي اول ايلول اعلن الجنرال غورو لبنان الكبير مستقلاً مع المساعدة الفرنسية، ودعيت لحضور الاحتفال الرسمي بهذا الحدث في قصر الصنوبر في بيروت، فالقى الجنرال غورو خطابه المعروف وعن يمينه البطريرك الياس الحويك وعن شماله المفتي الشيخ مصطفى نجا . وعلى الاثر صدر قرار المفوض السامي بتعيين الكومندان ترابو حاكماً على لبنان الكبير على ان يتسلم مهام الحكم في اول تشرين الاول .

رجعت الى بيت الدين على الفور وابتدأت بتصفية اشغالي واشغال مجلس الادارة (وقد وُلجتُ بها بعد حلّه) . وفي آخر ايلول قدّمت استقالتي فرفضها الحاكم لابرو وقال : لم تعد المسألة من اختصاصي بل من اختصاص ترابو . وزوّدني بكتاب يقدمني فيه اليه ويطلب منه ان يعرض عليّ مركزاً كبيراً في التشكيلات الادارية الجديدة . غير اني فهمت مما دار بيننا من حديث ان جوابي للكابتين دوردور عن جنسية الحاكم يمنع من تعييني مديراً عاماً في احدى المديريات التي أُحدثت، كما انه سيمنع من تعييني عضواً في المجلس التمثيلي المنوي تشكيله .

استقالتي :

قابلت الكومندان ترابو مصمماً ان اتشبث باستقالتي، الا اذا ولاّني السكرتيرية العامة في دولة لبنان الكبير، فبادرني قائلاً : «انني اعرف رأيك في جنسية الحاكم والمسألة قد بُتّ بها، وانا اثق بكلامك فيما اذا اكتفيتَ بالرأي الذي ابديته دون السعي وراء تحقيقه، ولهذا اعرض عليك مركزاً كبيراً في التنظيم الجديد . وسألته : ما هو المركز ؟ فاجاب : معاون السكرتير العام الذي سيكون فرنسياً مثلي . فشكرته معتذراً وودعته . وعند خروجي من ديوانه استوقفني شارل دباس، وكان قد نُقل من المفوضية العليا مديراً للعدلية في لبنان، وقال : ما لك والادارة فانت ابن عدلية، وفيها مركز كبير شاغر هو رئاسة الدائرة الاتهامية، فاذا شئتَ اسندته اليك حالاً، فشكرته معتذراً بان ليس لي من مطمع سوى ان تنال بلادي حقوقها دون الاستسلام الى احد، مع معرفتي ان الانتداب أمر واقع لا بد منه في تلك الفترة، فعلينا ان نسعى لتخفيف وطأته، والافادة من دولة قوية لها تقاليد ادارية نتعلم منها اصول الحكم، ونصبح قادرين على تحمل تبعاتنا .

وخابت آمالنا حتى من وجهة الاصلاح الاداري، وتَعسّر الفرنسيون من اللحظة الاولى في طريق الاعمال التي قاموا بها لتحسين الحالة العامة، واستعانوا بـ «ترضية الخواطر»، وتقلّبوا مع الظروف، ولا خطة مثلى لهم في اعمالهم . وبدلاً من ان يرتفعوا فوق حزبياتنا الضيقة نزلوا في مضمارها ولم يحالفهم التوفيق، وظلّت الادارة تتخبط في ذيول الخيبة .

اللجنة الادارية :

عدتُ الى المحاماة . وفي شهر تشرين الاول عُيّنت اللجنة الادارية بقرار من المفوض السامي لتقوم مقام مجلس الادارة، وتُرك لاعضائها حق اختيار احدهم رئيساً . وكان الناس يعتقدون ان لحبيب باشا السعد الحظ

الوحيد بالرئاسة، فانتُخب داود عمون رئيساً باجماع الاصوات وتولت الدهشة الجميع . وكان «الاقناع» — على حد تعريف شبل دموس — قد لعب دوره حتى آخر لحظة وفي باب قاعة الاجتماع . ولم اعجب مما جرى لمعرفتي بنيات السلطة الفرنسية نحو حبيب باشا منذ الصيف الماضي، على ما اسرّه اليّ الحاكم لابرو يوم تدشين جسر الدامور .

وعلى اثر اقصائه عن رئاسة اللجنة استقال حبيب باشا منها بكتاب وجّهه الى الجنرال غورو، فردّ عليه المفوض السامي بجواب قال له فيه : «ليس من رجل لا يُستغنى عنه» . ولم يشأ حبيب باشا مساجلة الفرنسيين فاحتجب مدة بانتظار ظروف اكثر ملائمة . ولكنه لم يقطع اتصاله الودي بهم .

حزب الترقي :

رجعتُ اعمل في المحاماة واتابع السياسة اللبنانية بكل اهتمام . واشتركت مع اصدقاء لي بتأليف حزب سياسي اسمه «حزب الترقي» جعلنا له رئيساً المركيز دي فريج، ومن اعضائه اميل اده والشيخ يوسف الجميّل واميل خاشو وميشال شيحا وسواهم . فاخذ الكومندان ترابو يتصل بنا بواسطة اعوانه من الضباط الفرنسيين ونحن نرى في تلك الاتصالات تخديراً للاعصاب لئلا نعترض على الامر الواقع بتولّيه الحكم . ولم يلبث نشاط الحزب ان خفّ رويداً رويداً دون ان نقطع الامل بمستقبل بلادنا لان امكاناتها كبيرة، وكنا نرجو ان يساعدها الظرف وان تتغير العقلية في التوظف والتوظيف وما يتبع ذلك من شجون .

وصار الكومندان لابرو مستشاراً لمتصرفية لبنان، وظل صديقاً لي . فراح يظهر لاصدقائه أسفه لان اختلاف وجهات النظر بينه وبيني في جنسية الحاكم وأساليب الحكم حال دون اشتراكي باية وظيفة ادارية . وزرته مرة واحدة في مقره في سبنيه ، حيث اتخذ بيتنا القديم داراً لمكتبه، فاحسن وفادتي وردّد على مسمعي اسفه لتركي الوظيفة .

شؤون شخصية :

ساءت صحة الوالد في خريف سنة ١٩٢٠ فانشغل بالنا جداً، واصابته نزلة صدرية قاسية أودت بحياته فانتقل الى جواره تعالى في ٥ من شباط سنة ١٩٢١، وبكيته طويلاً . ومـا مرّ يوم من حياتي لم اذكره في ضميري . خياله في خاطري في اغلب ساعات الفراغ والعمل . كان ولم يزل المثَل الاعلى لي في حياتي الاجتماعية والسياسية . بردّ الله ثراه وتغمّده بواسع الرحمة والرضوان .

انقطعتُ عن العمل مدة مسترسلاً في الحزن والاسى . ثم اخذت الحياة تعود الى مجراها .

وزادت مسؤوليتي .

وكنت اتردد كثيراً في تلك الآونة الى صديقي ميشال شيحا فتمّ النصيب ان اقترنت بشقيقته لور في ٢٩ من نيسان ١٩٢٢ ولم نتمكن من التغيّب كثيراً عن بيروت بسبب قرب انتخاب المجلس التمثيلي .

اول مجلس تمثيلي :

أنهت السلطة الفرنسية ولاية اللجنة الادارية التي عيّنتها، واصدرت قانون انتخاب جديداً دعت بموجبه الناخبين لانتخاب ثلاثين عضواً يمثلون المناطق والطوائف على اساس المحافظات والبلديات الممتازة .

وتألفت في بيروت قائمتان : الاولى يتزعمـها جورج فيليب ثابت والاخرى يرئسها اميل اده، وكانت السلطة الفرنسية تظهر ميلاً اكيداً للثاني . ولما حمي الوطيس وخشيت العاقبة الحّت السلطة على جورج ثابت بالانسحاب فانسحب، وفاز اميل اده بالنيابة بمساعدة المسيو غوتيه مستشار حسين بك الاحدب محافظ مدينة بيروت، وكان الاحدب هو ايضاً صديقاً لاميل اده مذ كان قائمقام البقاع حيث لبيت اده اراضٍ واسعة فيها .

وتم انتخاب المجلس بتدخل سافر من السلطة الفرنسية في جميع المناطق كما جرى في بيروت، ورضيت السياسة العليا بنجاح حبيب باشا السعد وعوّضته من الماضي بان انتخب رئيساً للمجلس الجديد فسبحان من يغيّر ولا يتغير !

فى القضاء

تعييني رئيساً لمحكمة الاستئناف الحقوقية :

قضينا قسماً من صيف ١٩٢٢ في عاليه والبلاد على عتبة تنظيم جديد للقضاء اللبناني . وذات يوم زارني شارل دباس مدير العدلية ومعه حبيب باشا السعد واعاد عليّ الاثنان الكرة لدخول سلك القضاء . وأخذ الدباس يشرح التنظيمات المقبلة بحضور زوجتي فاشارت علي بالرفض . وعقبه الباشا ينوّه باهمية التبدل المرتقب وبضرورة اشتراك عناصر خيّرة فيه، لقاء مرتبات «عريضة» (على حد تعبيره)، وانه لا يسعني التهرب من هذه المهمة خصوصاً وان رفيقي شكري القرداحي قد قبل العمل في سلك القضاء، والمدير شارل دباس له ملء الثقة بي . ولم يتركانا الا بعد ان وعدتها بعدم الرفض، وعلى امل الاجتماع مرة اخرى . وكانت قرينتي غير راضية عن ذلك، وهي تؤثر مهنة المحاماة على اي عمل آخر، فقلت لها : ان القضاء بعيد عن السياسة . واجابتني : انها خطوة نحو السياسة وستعود حتماً اليها، وبالرغم منك !

واجتمعتُ مرة ثانية بشارل دباس في بيته ببيروت ونزلت عند رغبته .

وفي الواحد والثلاثين من آب سنة ١٩٢٢ صدرت التشكيلات العدلية واهم ما فيها : نقـــل الشيخ محمد الجسر من رئاسة الجنايات الى مديرية

الداخلية، وإحالة جرجس صفا رئيس دائرة الحقوق على التقاعد، ومعه عدد غير يسير من القضاة، وتعيين سعيد زين الدين رئيساً للجنايات، وتعييني خلفاً لجرجس صفا رئيساً لاستئناف الحقـــوق، وعيّن شكري القرداحي مستشاراً في محكمة التميز، فأحدث هذا الانقلاب ضجة عظيمة وراح كبار المحامين يتساءلون عن عقباه، وكيف يمكن لرجال من خارج السلك ان يتربعوا في رئاسة الحقوق والتميز بدلاً من العلماء المجربين ؟

اما انا فاخذت شجاعتي بيديَّ الاثنتين، كما يقولون بالفرنسية، وتركت المصيف في ١٠ من ايلول ونزلت الى بيروت واستحضرت ملفات الدعاوى المعلقة، واستفدت من يومَي العطلة اي الجمعـــة والاحد لدرس جميع الاضبارات وتدبيج ملخص عنها يمكنني من متابعة الدعاوى بدون ابطاء، مُراجعاً الكتب والمطولات ليل نهار، من ابن عابدين الى شرح المجلة الى المؤلفات الفرنسية المأخوذ عنها شرح سليم باز، فكنت لا أرئس جلسة الاّ وانا مطلع على ماجريات الدعوى، والنقاط المادية والقانونية التي هي تحت البحث، وطالمـــا تقدمت الساعة ليلاً وانا منكبّ على مكتبي اطالع واكتب، ناسياً كل شيء في سبيل اداء الواجب . وكانت محكمة استئناف الحقوق دائرة اتهامية ايضاً، يرد عليها من الدعاوى الجزائية ما لا يقل عن ستماية دعوى سنوياً . اما دعاوى الحقوق من وارد ومدوّن من سنة الى اخرى فحدث عنها ولا حرج .

وزاد عملي زيادة محسوسة بعدما نقضت محكمة التميز الحكم الجنائي الصادر على ابي عباس منيمنة واولاده في قضية شهيرة في حينها، وهي دعوى مقتل احمد عبد العال في قهوة خريستو، واحالتها الى دائرة الحقوق للفصل بها، وكان قد صدر بها احكام بالسجن الطويل على ابي عباس منيمنة صاحب مقهى ميرامار وعلى اولاده المذكورين، والناس حيالها منقسمون، منهم من يقـــول بصحة التجريم ومنهم من يؤكد البراءة، والغموض محيط بها من كل جانب، وكان الشيخ محمد الجسر يرئس محكمة الجنايات التي حكمت بهذه الدعوى .

اضطررنا الى استماع جميع الشهود تكراراً ، وعددهم يزيد على ستين شاهداً ، والى مراجعة التحقيقات من أولها الى آخرها ، والكشف الحسّي على محل الحادث ، فانتهت المحاكمة باعلان براءة المحكوم عليهم بعد ان ضناني التعب منها، ولا سيما اني اخذت على عاتقي تدبيج القرار فاستوعب اثنتين وخمسين صفحة ، وتلوته من على قوس المحكمة فكان له الوقع الكبير في اوساط القضاء والمحاماة .

وانتهت مهمة الجنرال غورو وفي نيسان ١٩٢٣ خلفه الجنرال ڤيغان وتسلّم مهام منصبه في ٩ نوار .

غورو رجل الحرب ودي كاي رجل الادارة :

خسر ذراعاً في الدردنيل . ونال شهادة البطولة عندما اشترك بجيشه الرابع في رد الجيوش الالمانية عن الاراضي الفرنسية . عيّن في آن واحد « مفوضاً سامياً وقائداً اعلى لجيش الاحتلال في سوريا وكيليكية » يوم اخذت تتعكر علائق فرنسا مع الامير فيصل في دمشق . وزاد الجو تعكراً يوم أُعلن الامير ملكاً على سوريا . فكانت موقعة ميسلون التي أمر بها غورو وانتهت بسرعة باحتلال سوريا .

عاون الجنرال غورو في الشؤون السياسية والاقتصادية والادارية المسيو روبر دي كاي الامين العام للمفوضية الفرنسية ، وصارت لهـذا الاخير الكلمة المسموعة والرأي السائد في جميع القضايا . وهـو من اسرة ارستوقراطية عريقة وعلى جانب عظيم من الثقافة والعلم والدهاء وسِعة الاطلاع . وضع كثيراً من النصوص القانونية وبقيت نافذة الى ما بعد عهد الاستقلال ، واغلبها تنظيمية واساسية ، منها قانون الانتخاب ، والقوانين التي نظمت مسح الاراضي والمحاكم العقارية، والى هذه القوانين يرجع الفضل في تثبيت الملكية العقارية في المدن وقرى الاصطياف، وقد عمّت فائدتها سائر المناطق الزراعية .

ولكن دي كاي اضاع فضـله كمنظم مصلح، بشدة ايثاره المصالح الفرنسية في بلاد المشرق على المصلحة اللبنانية[١]، فوطّد نفوذ شركاتها ذات الامتياز ورسّخ اقدامها ووسّع سيطرتها وجعل من البنك العثماني القديم مصرف سوريا ولبنان وخوّله اصدار النقدين السوري واللبناني . ولا تزال آثار روبر دي كاي متصلة الى يومنا هذا في بعض الشؤون العمرانية والاستعمارية التي جعل منها مزيجاً يعود علينا ببعض الفائدة وعلى الفرنسيين بحصة الاسد منها .

المجلس العدلي :

ما ان حلّت ركاب الجنرال ڤيغان في لبنان حتى اندلعت فتنة ارتدت في الشوف صبغة طائفية بغيضة، وتعكر الامن في انحـاء اخرى ، كأن العدوى سرَت من بقعة الى بقعة ، فعزّ على القائد الكبير والمفوض السامي ذي السلطان ان يقابل بمثل هذه الموجة من الاجرام . وكان من افظع الجرائم مقتل عائلة يهودية في مصيف بحمدون، وكمين قتل فيه سبعة مكاريين موارنة في محلة عين اللجة قرب حرج الباروك المعروف بـ « الأبهل » وهم في طريقهم الى البقاع، ومقتل مكاريين آخرين دروز في طريق الدامور وعلى مقربة من معاصر بيت الدين ، ومقتل مدير البريد والبرق السنّي في دير القمر، ومقتل عائلة برمتها قضى افرادها الستة في جوار البترون، وهذه الجريمة الأخيرة لم تكن طائفية بل انتقامية محضة بين ابناء طائفة واحدة، وجرائم اخرى لم تبق في الذاكرة، مما جعل هيبة الحكم تتدنـّى كثيراً . فاستيقظت السلطة وأمرت بنشر قوى الأمن في جميع الجهات والسهر على الطرقات والتشديد في القاء القبض على الجناة .

واراد الجنرال ڤيغان ان يسرع في المحاكمة ليصير المجرمون عبرة للناس . فطلب من حكومة لبنان ان تحيل الى المجلس النيابي مشروع قانون

(١) – راجع : ص ٦٥

بتشكيل مجلس عدلي من كبار القضاة تكون احكامه مبرمة غير قابلة لطريق من طرق المراجعة . وصدق مشروع القانون وشكل المجلس العدلي على الوجه التالي : الرئيس نجيب ابو صوان الرئيس الاول للتمييز، والقضاة : نجيب القباني رئيس غرفة في التمييز وسعيد زين الدين رئيس محكمة الاستئناف، وانا، واعضاء من محكمة التمييز والاستئناف يتناوبون على الجلوس، منهم شكري القرداحي والشيخ حبيب لطف الله، على ان يتولى شؤون النيابة العامة سامي الصلح مدعي عام التمييز . وأُحيلت الى المجلس المذكور جميع تلك الدعاوى .

ولم يكن الحكم بالاعدام امراً سهلاً، في حين ان عناصر التصوّر والتصميم متوفرة في معظمها، فاستعنا بالله ورجعنا الى ضميرنا واصدرنا احكام اعدام متعددة بعد ان اشبعنا الدعاوى محاكمة ودرساً وتمحيصاً . وبالغ الجنرال ڤيغان في القسوة واصدر قانوناً عن المفوضية العليا يعدّ جرم الشريك او المتدخل الفرعي كجرم الفاعل الاصلي فينال كلاهما جزاء الاعدام، واعطى هذا القانون مفعولاً رجعياً ليطبق على الجرائم التي وقعت قبل صدوره والتي كانت قيد النظر، على ان نطبّقه حالاً . تذاكرنا في هذا التشريع الخطير مطولاً وأجمعنا على ان لا نتقيد بالنص الجديد، وحكمنا على الفاعل بالقتل وعلى الشريك بالاشغال الشاقة المؤبدة، بالاستناد الى القانون المعمول به يوم ارتكاب الجريمة، ولم نطبّق قرار المفوض السامي الاّ على الجرائم التي ارتكبت بعد صدوره . وبهذا الموقف الشائك برهن القضاء اللبناني على استقلاله التام تجاه السلطة . ولم يسع الجنرال ڤيغان الا ان يبلغ المجلس تقديره على موقفه هذا[1] .

الادغام القضائي :

بوسعي ان اخصّ حياتي في القضاء وفي المحاماة بمجلد ضخم من هذه

(١) — وكأن الله اراد ان يخفف من عنائي في تلك المحاكمات المضنية فرزقني في اول حزيران ١٩٢٣ مولوداً ذكراً أسميته خليلاً تيمناً باسم جده .

المذكرات، اسرد فيه ذكريات قصر العدل وشجرته التاريخية ولكنها ليست بموضوعي اليوم . ولا بد في معرض الحديث من ان نشير الى جهود القضاة الاوَل الذين ادخلهم المدير شارل دباس على الجسم القضائي لتحسين حالته ورفع مستواه، وكنا في بدء عهد انشاء، وانتقال من نظام الى آخر، ومن عقلية الى اخرى، ومن طور تلقين المرافعة في ضبط المحاكمة واضاعة الوقت، الى التمسك بالمرافعة الشفاهية شرحاً للوائح الخطية المحفوظة بالملفّ . فكم بُوركنا وكم قامت علينا قيامة القدماء وحملاتهم، وصادفنا ما يصادفه كل تجدّد . ولكن مدير العدل لم يفته الحزم اللازم ولم ينقصنا الثبات في اداء المهمة ولم يتزعزع ايماننا باصلاح القضاء .

في تلك الفترة نشأت عند السلطة المنتدبة فكرة إدخال قضاة فرنسيين على جميع المحاكم اللبنانية لالغاء المحاكم القنصلية والمختلطة والامتيازات الاجنبية، وما كانت فكرة الادغام القضائي (قضاة فرنسيون ولبنانيون) في إبان نهضة القضاء اللبناني وارتقائه الى درجة مرموقة من التقدم والرقيّ الا ليشق عليّ تدبيرها، فقاومتُ الادغام بكل قواي واذعت رأيي فيه علناً، وعنّفتُ القضاة اللبنانيين الذين وافقوا عليه واخذوا يدعون له بين زملائهم طمعاً بتحسين مركزهم مع السلطة، فكلفتني حرية فكري ثمناً غالياً، حتى ان المسيو استر المدعي العام التمييزي للمحاكم المختلطة وضع تقريراً شاملاً بأسماء القضاة اللبنانيين جميعاً وخصّني باستخراج «الفيش» القديم الذي وضعه عني قلم الاستخبارات الفرنسي، وقد جاء في تقريره : «بشاره الخوري قاضٍ ممتاز، انما نزعته الاستقلالية واتصاله الدائم بالوطنيين وعلاقاته بهم معروفة لدينا، فلا يمكننا في حال من الاحوال ان نعتمد عليه في التنظيم الجديد» .

ولوّحت بالاستقالة فاستدركني شارل دباس وكلفني برئاسة محكمة استئناف الجنح بدلاً من الحقوق فرضيت على مضض .

ومن الحق القول ان الادغام القضائي لم يوصل الى الغاية المنشودة .

ومع اعترافي بعلم بعض زملائنا الفرنسيين وبثقافتهم ونزاهتهم أجهر بأن معظم الذين عرفناهم وخبرناهم منهم لم يكونوا اوسع علماً ولا اعمر وجداناً من النخبة التي حشدها المدير الدباس في قصر العدل . وكانت المصيبة الكبرى في ان الفرنسيين يجهلون اللغة العربية والقوانين العثمانية، فتأخرت المحاكات لضرورة ترجمة الاوراق والشهادات ، وسيطر القضاة اللبنانيون النبيهون ، او الوصوليون ، على زملائهم الفرنسيين يوجّهونهم بآرائهم ، فانتفت المنفعة التي توخاها الانتداب من ادخالهم على المحاكم اللبنانية . ولو حصر الفرنسيون عملهم بالمحاكم المختلطة دون سواها ، وقاموا بمهمة التدريب والنصح للقضاء اللبناني وتنسيق القوانين لنفعوا انفسهم ونفعونا .

وعلى رغم من ذلك كله فان علائقي بزملائي الفرنسيين بقيت طيبة جداً، وكان المستشاران منهم في غرفتي يثقان بي الثقة التامة ولم يندما عليها .

ومما يجدر ذكره مما له بعض العلاقة بالسياسة اللبنانية ان وردت علينا استئنافاً دعوى الحاكم كيلا على ميشال زكور، وهي دعوى قدح وذم أقيمت على مجلة « المعرض » واخذت دوراً مهماً في المحكمة البدائية، فأراد النائب العام الفرنسي ان يتعدى وظيفته للتدخل بادارة المحاكمة، فأبديت له ملاحظة قاسية وافهمته علناً ان ادارة الجلسة من صلاحية رئيس المحكمة دون سواه ، وأيّدني المستشاران الفرنسيان، فكان للحادث وقع كبير، بسبب توتر الاعصاب وتعدّد المحامين الذين تطوّعوا للدفاع عن زكور لدى محكمتنا ، وانتهت الدعوى بان الحاكم كيلا اشار على النيابة العامة بسحب الشكوى بعد ان قنط من استدراجنا الى حكم قاسٍ على الصحافي المدعى عليه .

تدخل الفرنسيين في جميع الشؤون :

وكنا منكبين على اعمالنا القضائية ، ونتتبّع سير السياسة عن بعيد دون الاشتراك بها . وبدأ عهد الجنرال ڤيغان عهد راحة وطمأنينة اذ

وطّد الامن في جميع الانحاء بفضل شدته وفضل المجلس العدلي، ولكن تدخل المفوضية العليا في شؤون حكومة لبنان ما كان لينقطع ليل نهار، وهي تحيط بكل شاردة وواردة، حتى ان شارل الدباس المعروف بصداقته للفرنسيين صار يشكو من ذلك التدخل شكوى مرة، وهو يعتبر نفسه افضل من المتولين دفة الاحكام .

وتعاقب على حكومة لبنان بعد الكومندان ترابو السيد ابوار اولاً ، ثم الجنرال ڤان دن برغ ، وهو قائد متقاعد طاعن بالسن طيب القلب شديد الحماسة تربطه بالجنرال ڤيغان صداقة متينة . واخذ هذا الحاكم يتدخل من وقت الى آخر في الشؤون العدلية ويكتب الى القضاة فيما يتوسطه الناس به . وقد بعث اليّ يوماً وانا رئيس محكمة الاستئناف الحقوقية بكتاب شخصي طويل لمصلحة فريق من الفرقاء في دعوى مهمة جداً . فاصدرت الحكم بما يفرضه الحق والقانون ، معاكساً لتوصية الحاكم، وذهبت الى شارل دباس مدير العدل واطلعته على كتاب ڤان دن برغ وعلى صورة الحكم، وقدمت له استقالتي من المنصب فرفض الاستقالة وقال : « حسناً فعلت بتوصية الحاكم كأنها لم تكن » .

وبعد ذلك الحادث وجّه مدير العدل تعميماً الى القضاة يطلب منهم ان يسجّلوا في ضبط المحاكمة العلنية نص كتابات التوصية التي ترد اليهم فنفذتُ رغبته بكتاب احد الموصين ، وكانت امثولة قاسية اراحتني من التوصيات .

سارايل يخلف ڤيغان . تغييرات مهمة في الوضع اللبناني :

انتصر حزب اليساريين في فرنسا في نوار ١٩٢٤ وكان لهذا الانتصار اثره البالغ في سياسة الانتداب ، فدشنت الحكومة الراديكالية الجديدة إعمالها بان اقالت الجنرال ڤيغان من المفوضية العليا وخلفته بالجنرال سارايل قائد حملة سالونيك ، وهو ذو نزعة جمهورية متطرفة ، اشتهر

بطباعه الشرسة، فانقلب الجو انقلاباً اعاد الى الذاكرة ايام الثورة العثمانية اذ قامت العلمانية مقام الاكليريكية في مختلف مظاهر الدولة . ولقد استنكرت الطريقة الخالية من اللياقة التي دعي بها الجنرال ڤيغان الى فرنسا فجرى له وداع حافل في مرفأ بيروت وحمل على الاكتاف . وكان قائد التظاهرة جوزيف شيحا .

كان الجنرال ڤيغان معاون المارشال فوش في الحرب الكونية الاولى ومن ابرز القادة الفرنسيين، وهو الذي قاد معه جيوش الحلفاء الى النصر وخلّص پولونيا من الجيوش الحمر . سبقته الينا سمعة عاطرة من الحزم والفطنة والنزاهة ، وظهر عندنا مثال الفرنسي الكبير في خلقه : لطف بكرامة ودعة بوقار . ورأي مصيب وارادة حازمة . واحترام للناس . وهيبة في الأخذ والعطاء ولين في الاقناع . ومع ذلك كله تعصّب للسيطرة الفرنسية ورغبة ملحّة في ربط بلدان المشرق الى عجلتها بصلات غير قابلة الانضمام . تدخل في كل شاردة وواردة حتى صار « لا يُقطع خيط من القطن » الا بإرادته كمفوض سامٍ وقائد أعلى . ضحته حكومته على مسرح السياسة الحزبية المعادية للاكليريكية ، في حين انه رجل صلب يُرجع اليه في الملمات . لا يزال حياً، وهو احد « الخالدين » في الاكاديمية الفرنسية .

وما ان وصل الجنرال سارايل في اوائل كانون الثاني سنة ١٩٢٥ حتى قلب سياسة المفوضية رأساً على عقب ، فتقرب منه جميع العلمانيين والماسونيين من فرنسيين ولبنانيين، واخذ هو يهزأ بالتقاليد الفرنسية : لا يتعرف ببطريرك ولا مطران ولا بارساليات رهبانية ولا يحضر القداس القنصلي ، وما ان وطئت قدماه الارض حتى اظهر رغبته في اقالة الجنرال ڤان دن برغ الذي عيّنه سلفه الجنرال ڤيغان، وحقق الرغبة فوراً في الاستقبال الاول الذي اقامه في السراية الكبيرة اذ تقدم منه رئيس المجلس النيابي واعضاؤه مهنئين فصرح لهم علناً : « انكم ستدعون بالقريب العاجل

لانتخاب حاكم جديد للبنان » . واحدث تصريحه هزة عنيفة ، وتأكد الجنرال ڤان دن برغ ان حاكميته قد انتهت .

وكان رأي المفوض السامي الجديد ان يُختار الحاكم على مرحلتين ، فينتخب النواب ثلاثة اسماء يعرضونها عليه ليوافق على واحد منها، ثم يعيد هذا الاسم الى المجلس لينتخب النواب صاحبه المحظوظ . وبهذا يكون الانتخاب نوعاً من التعيين، بل التعيين عينه . وهكذا صدر قرار من المفوض السامي يحدد شروط الانتخاب .

وفتحت دورة للمجلس النيابي وحدد يوم ١٢ من كانون الثاني موعداً للترشيح، والجميع يتوقعون ان صاحب الحظ الاكبر انما هو اميل اده، الذي خلف نعوم اللبكي بعد وفاته على رئاسة المجلس، ولكن هذا الترجيح اصطدم بعلمانية المفوض السامي فأشار على خصوم اميل اده بان يعكّروا الجلسة لتعطل . والمفروض في جلسة كهذه ان تخصص للاقتراع دون اية مناقشة . وكان رأي المفوض السامي بمعاكسة ترشيح اده قد تسرّب الى الخارج ففتحت الجلسة في جو مكهرب، وأراد الرئيس اميل اده ان يباشر الاقتراع فانبرى ايوب ثابت وباترو طراد يطلبان الكلام للتعكير والبلبلة . ورغب يوسف السودا الذي خلّف نعوم اللبكي في مقعده النيابي ان يعلن رأيه (ولم يكن من خصوم ترشيح اميل اده ، بخلاف النائبين الاولين) واصرّ الجميع على طلب الكلام ، فعَلَت ضجة ووقف شارل دباس مندوب الحكومة لدى المجلس والسيد روزور ممثل المفوض السامي واعلنا ان الاصول غير مرعية وانهما ينسحبان من الجلسة احتجاجاً . وكان ذلك كافياً لتعطيلها قانوناً فتعطلت حكماً ، وبلغ المفوض السامي غايته واصدر قراراً بحل المجلس النيابي (١٣ كانون الثاني) معللاً بسلبية المجلس المذكور . وكذلك اصدر قراراً باقالة الجنرال ڤان دن برغ وعيّن ليون كيلا حاكم جبل العلويين خلفاً له وهو اعنف الموظفين علمانية ، فتسلّم هذا حالاً مهام وظيفته الجديدة . وعمّ السرور الاوساط المتطرفة وساد الوجوم الاوساط الاكليريكية من فرنسية ولبنانية .

وتدخل المسيو فيسيه مع صديقه كيلا لتعيين حبيب باشا السعد سكرتيراً عاماً فتمّ له ذلك . وخلفه في رئاسة مجلس الشورى أوغست باشا أديب .

غير ان شهر العسل كان قصيراً جداً بين كيلا وحبيب باشا فانقلب مجلس المديرين على رئيسه الباشا وأذاقه على حد تعبيره « زوم الزيتون »، ولم يلمع نجمه إلاّ لحظة قصيرة ، مع بقائه في الوظيفة العليا اسماً لا فعلاً ، وحمل بعض الصحف من فرنسية وعربية على الحاكم كيلا وكان اعنفها جريدة «الاوريان» التي يحررها غبريال خباز وجورج نقاش، وجريدة « الأرز » التي يحررها النائب الشيخ يوسف الخازن . فوصف الحاكم كيلا تلك الحملة بكل وقاحة بقوله : « الكلاب تنبح والقافلة تسير » .

وجعلت سياسة سرايل وكيلا لبنان مسرحاً لصراع ديني اعادنا الى ايام فصل الكنيسة عن الدولة في فرنسا وهو الصراع الذي سمّم علائق الفرنسيين بعضهم ببعض في عام ١٩٠٥ سنوات عديدة . ووصلت الى حكومة باريس شكاوى متعددة فعادت بها الذاكرة الى ما قاله اميل كومب أحد رؤسائها السابقين في إبان حربه على رجال الدين : « ان محاربة الاكليريكية ليست بضاعة للتصدير » . واشارت باريس على سارايل بان يرجع الى التقليد الفرنسي في الشرق والى حماية الكثلكة فيه . فاضطر لتبادل الزيارات مع البطريرك الماروني ولحضور القداس القنصلي في الكنائس الكاثوليكية في بيروت واظهر امتعاضه من هذا الاتجاه الجديد وأراد ان يشعر الناس بأن « اخاك مكره لا بطل » .

انتخابات تموز :

كان من نتائج تغيير وجهة وزارة الخارجية في السياسة اللادينية في لبنان وسوريا ان المفوض السامي سرايل أوعز الى الحاكم كيلا بوجوب حصر اهتمامه بالشؤون الادارية دون سواها ، على ان يتولى المسيو ديمون مندوب

المفوض السامي الشؤون السياسية وفي رأسها الاشراف على الانتخابات التي عُيّن موعدها في تموز . فهبطت اسهم الحاكم الاصيل وصارت المندوبية مطمح الانظار ومحط الرحال .

وقام الحاكم ببعض الاصلاحات الطفيفة . ومن ابرز ما عمله ان لزم تزفيت طريق بيروت — الجمهور لشركة فرنسية على القاعدة المعروفة باسم « بورفيرو اسفلت » ، وكلفت خزانة الدولة مبالغ باهظة لانها التجربة الاولى من هذا النوع ، بينما كان المسيو ديمون يعدّ القوائم الانتخابية للمرشحين المحظوظين . وسفَر عن تدخل السلطة الفرنسية في هذا الاستفتاء الشعبي سفوراً مفضوحاً ونجحت لوائحها في جميع المناطق عدا محافظة بيروت حيث نشبت معركة عنيفة بين اللائحة الحكومية واللائحة المعارضة، وكانت الاولى بزعامة اميل اده والثانية بزعامة جورج ثابت ، ولكل اعوانه ومريدوه ، إلاّ ان قائمة ثابت ضمّت عناصر قوية ومحترمة ومحبوبة عند البيروتيين ، فالسنيان كانا عمر الداعوق وعمر بيهم ، والارثوذكسي باترو طراد ومرشح الاقليات ابن عمنا ميشال شيحا . ولما كان هذا الاخير بعيداً عن كل اتصال شعبي ومترفعاً عن المساومات اعتكف في عاليه واضطر ابن خاله هنري فرعون واخوه جوزيف شيحا وابن خالته جبرائيل فرعون لان ينوبوا عنه في الاتصال بالناخبين فبدأ خلافي مع اميل اده من ذاك الحين ولكن هذا الخلاف لم يصل الى قطع العلائق بيننا وانما سبّب فتوراً فيها . ونزلت المفوضية الفرنسية بخيلها ورجلها في العراك، ودعت المندوبين الثانويين وضغطت عليهم الا انهم افلتوا من قبضتها وانتصرت قائمة « العمرين القمرين » .

لم يتقدم حبيب باشا الى الانتخاب في متصرفية جبل لبنان . والفائز الكبير في البقاع كان موسى نمور مع قائمته . فاتجهت الانظار اليه وعلا نجمه . وفي الجلسة الاولى التي عقدها المجلس النيابي انتخبه النواب رئيساً بما يقارب الاجماع . واظهر الرئيس الجديد كثيراً من الاعتدال والروية

والمرونة وحسن تصريف الامور ، وامتاز بادارة جلسات المجلس فرفع مستواه واهتم بأمر لجانه . والحق، ان مجلس ١٩٢٥ كان فاتحة خير للحياة البرلمانية في لبنان على رغم من سيطرة الانتداب على كل شاردة وواردة .

الثورة في سوريا : ضرب دمشق . عزل سرايل :

وما كدنا نرتاح نسبياً بعد ذلك « الاستفتاء الشعبي » (اذا جاز لنا ان نطلق عليه هذا النعت) حتى اندلعت الثورة في سوريا فانشغل بال الفرنسيين وتلبد الجو وتضاءل اهتمام الجنرال سارايل بلبنان ، ومن آخر قراراته انه استبدل بمندوبه فيه المسيو ديمون رئيس غرفته المدنية المسيو سولومياك وانصرف بكليته الى شؤون سوريا الشائكة . ولما وصل الى دمشق استقبلته المدينة بتظاهرات صاخبة ، واحتل المتظاهرون بعض المخافر وكادوا ينفذون الى مراكز الحكومة الحساسة وبلغت الحماقة بالقائد المستهتر ان أمر بضرب المدينة على غير هداية وسقطت الضحايا العديدة وساد الذعر ، فقامت القيامة على تلك السياسة الخرقاء والاعمال الهمجية ، وأقيل الجنرال سارايل على الفور .

دي جوفنيل يخلف سرايل :

ولاول مرة منذ الاحتلال عينت الحكومة الفرنسية مندوباً سامياً مدنياً هو المسيو هنري دي جوفنيل عضو مجلس الشيوخ والصحافي اللامع والخطيب المفوه ، فاطمأن البال نوعاً ، غير ان الثورة لم تخمد وامتدت الى جبل الدروز والى قضاءي حاصبيا وراشيا ومنطقتي الاكروم والضنية من اعمال لبنان . وبات الناس ينتظرون على احر من الجمر وصول المفوض السامي الجديد .

وصل دي جوفنيل في كانون الاول فجرى له استقبال حافل وعرض الجيش في ساحة الشهداء والقى خطاباً حماسياً ختمه بكلماته المأثورة : « الحرب لمن

يريد الحرب ، والسلم لمن يريد السلم » . ولما انقلبت الاوضاع واضطر المفوض الجديد لان يساير خصوم الامس انقلبت كلماته هذه عليه فقال الناس : « السلم لمن يريد الحرب ، والحرب لمن يريد السلم » .

وبعد ان أخذ دي جوفنيل قسطاً قصيراً من الراحة طاف في الانحاء الهادئة من سوريا ، دون سواها ، وكان مكثار الكلام يلقي خطبة في كل مدينة يزورها ، والعثرة في كثرة القول . وزلق لسانه مرة في تجواله فنادى بدول سوريا المتحدة مما آثار الشكوك بنيته في لبنان ، وخاف اللبنانيون ان يكون حب الارضاء لجيرانهم قد بلغ حد الانتقاص من استقلالهم فصمم بعض النواب ، وأولهم ميشال شيحا ، ان يستجوبوا حكومة كيلا عن مدى ذلك التصريح ، فتأزمت الحالة بعض الوقت وبادر المسيو سولومياك لمخابرة المفوض السامي بمزيد الاهتمام فاضطر دي جوفنيل لان يصدر بياناً تفسيرياً بان عبارة « دول سوريا المتحدة » وردت بمعنى تصريح وزير الخارجية الفرنسية المسيو اريستيد بريان عن « دول اوروبا المتحدة » دون ان يمس ذلك استقلال اية واحدة منها . وبعد هذا البيان صرف النظر عن الاستجواب . وكانت تلك « الهيزعة » ذات فائدة جلّى اذ كتب المسيو دي جوفنيل على أثر رجوعه الى بيروت الى حكومة لبنان واعداً بانه يدعو المجلس النيابي في مهلة قصيرة لوضع دستور للدولة .

والدستور ، كما نعلم ، يستتبع تغييراً كاملاً بالاوضاع ، وفي مقدمتها انتخاب رجل لبناني لرئاسة البلاد ، ويخطو بها خطوة محسوسة نحو استقلالها .

الدستور اللبناني :

وبهذا الوعد افسح المسيو دي جوفنيل المجال امام المجلس الجديد ليجتمع على الفور وينتخب لجنة خاصة لاعداد الدستور وتنسيق بنوده ،

ووكل اليها استشارة الهيئات الرسمية واصحاب الرأي من كبار موظفين وقضاة ومحامين، فانقلب المجلس التمثيلي منذ تلك اللحظة الى مجلس تأسيسي ريثما يصبح مجلساً نيابياً بعد اعلان الدستور، وانتخب باترو طراد وميشال شيحا مقررين لتلك اللجنة فبرزا لولبين للنصوص الدستورية ، وأعدّا اسئلة خطية عن المبادىء الاساسية للدستور الجديد ارسلاها الى المقامات المذكورة للاجابة عليها . وعندما استكملت الاجوبة الخطية دعيت الشخصيات المشار اليها للحضور امام اللجنة واستماع رأيها شفهياً ومناقشتها بالمواضيع المثارة فاتسعت الاستشارة اتساعاً كبيراً، وكنت مع زملائي من قضاة التميز والاستئناف في عداد من استشير خطياً وشفاهاً فابدينا رأينا في الموضوع واقترحنا تعديلاً في بعض المواد لتكون اكثر وضوحاً وانسجاماً .

ووضعت اللجنة النصوص جميعها بالاتفاق مـــع شارل دباس ممثل الحكومة مدير العدل والمسيو سولومياك مندوب المفوض السامي في لبنان والمسيو سوشيه المعين خصيصاً لهذه المهمة ، وقد اظهر هذا الاخير تفهماً للوضع الجديد، ووضعت نصوص تحفظ حقوق الانتداب الفرنسي . وتقضي الحقيقة بان نقول انه لم يكن بالامكان في نوار عام ١٩٢٦ ان تنال البلاد اكثر مما نالته اذ لم يكن بمقدور اللبنانيين الا صعود السلم درجة درجة ، فالطفرة محال .

وما ان تمّ الاتفاق على النصوص جميعها حتى شخص المفوض السامي الى المجلس النيابي في اليوم الثالث والعشرين من نوار سنة ١٩٢٦ وأعلن امام ممثلي الشعب، وامام الحاكم ومجلس المديرين وكبار الموظفين والقضاة، الدستور اللبناني ووضعه موضع التنفيذ .

ثم عُين بقرار من المفوض السامي مجلس شيوخ عدده ستة عشر شيخاً . واصبح المجلس التأسيسي مجلساً نيابياً . ودعي المجلسان الى مجمـــع نيابي لانتخاب رئيس الجمهورية في اليوم السادس والعشرين من الشهر المذكور .

شارل دباس رئيس الجمهورية :

ولم ينتظر المفوض السامي الموعد لاعداد المرشح للمركز الكبير، واشار التوجيه الرسمي الى شارل دباس مدير العدل تقديراً للمزايا التي يتحلّى بها ، ولصفات اخرى منها علمه وخبرته واعتداله ونزاهته وعدم انتسابه لحزب او غرض ، يضاف الى ذلك كله ان زوجته فرنسية . ولم يعتكر على تلك الترتيبات كلها الا موقف البطريركية المارونية التي كانت ترى بحكم الطبع ان منصب الرئاسة الاولى هـــو من حق الطائفة المارونية الاكثر عدداً في لبنان، وقيل ان البطريرك حويك فكّر بنجيب باشا ملحمه ان يرئس الجمهورية ولكن الفرنسيين اقنعوه بصعوبة الامر، وان خير من يولّى في هذه الظروف هو مرشحهم على ان تعود الرئاسة المقبلة الى الطائفة الاكثر عدداً .

ما ان بدأت تلك الترتيبات حتى دعاني شارل دباس الى داره واخبرني بما هو جار وقال انه اعد لي مقعداً في مجلس الشيوخ ولكني « من بيت ابي ضربت » فالمطران عبدالله خوري (وهو ابن عمة الوالدة) تدخل شخصياً في التعيين ورشح الشيخ يوسف اسطفان بدلاً مني، وحجته عند المسيو دي جوفنيل ان بامكاني تولّي اية وزارة في الحكومة الجديدة! وقلت للرئيس العتيد: لا يهمني ما يتعلق بشخصي ويهمني نجاحك، واني لمستعد ان اعمل أنّى اردت . واشرت عليه ببعض الزيارات وتطوعت لمرافقته في زيارتين رأيتهما ضروريتين، احداهما للمطران مبارك في كرسي بيروت والاخرى للبطريرك حويك في بكركي، فرحّب بالفكرة مسروراً وتمت الزيارتان على خير ما يرجى، واعلن المقامان رضاهما عن شخصه مع تحفظ مبدئي فقط احتياطاً للمستقبل . وهكذا عبّدت طريقه في جميع جهاتها .

وكان السادس والعشرون من نوار يوماً مشهوداً ففي الساعة الرابعة افتتحت جلسة المجمع النيابي برئاسة الشيخ محمد الجسر الرئيس الجديد

في الحكم

لمجلس الشيوخ، وبحضور الحاكم كيلا والمديرين وكبار الموظفين والقضاة والضباط الفرنسيين واللبنانيين ، وتم الاقتراع واعلنت النتيجة على الفور بانتخاب شارل دباس رئيساً للجمهورية اللبنانية بالاجماع . وبعد ان هنأه رئيسا المجلسين ونواب الشعب تقدم منه الحاكم ليون كيلا وعانقه عناقاً طويلاً ، ودعاه الى صالون الحاكم في السراية الصغيرة واجلسه على الكرسي وانسحب من القاعة ليفسح له المجال لقبول تهاني المهنئين .

ولما انتهى الرئيس الجديد من قبول التهاني ركب سيارة مكشوفة يرفرف على جانبيها العلم اللبناني ويواكبه الفرسان الى قصر الصنوبر حيث زار المفوض السامي واحسن هذا وفادته ، وقدمت له فصيلة كبيرة من الجيش الفرنسي السلاح تكريماً . وردّ له المفوض السامي زيارته على الفور مع جميع المراسيم المقتضاة .

اشتراكي في اول وزارة دستورية :

ونام لبنان ليلته تلك وله دستور ورئيس جمهورية ومجلسان وهو ينتظر وزارته الاولى . وبعد ظهر ٣١ من نوار صدرت مراسيم هذه الوزارة، فتألفت برئاسة اوغست اديب للمال ونجيب القباني للعدل وبشاره خليل الخوري للداخلية وعلي نصرت الاسعد للزراعة ونجيب الاميوني للمعارف ويوسف افتيموس للاشغال العامة . وكنت ساعتها في مكتبي في قصر العدل فبُلغت النبأ، وكذلك تبلغه زميلاي القباني والاسعد، فودعت الزملاء والمحامين الموجودين في القصر وقصدت الى السراية الصغيرة حيث عقد مجلس تعارف بين الوزراء وتسلمنا اعمالنا في صباح اليوم الاول من حزيران .

اجتمع المجلس الاول للوزراء يوم التسلم (١ حزيران) ووُضعت فيه خطوط البيان الوزاري وانيط وضعه باديب باشا ودعي المجلسان الى دورة استثنائية لاستماعه والاقتراع على الثقة .

لا شك في ان اعلان الدستور والتشكيلات الوطنية التي تلته فتحت عهداً جديداً عندنا وانقلبت الاوضاع الى حكم دستوري برئاسات لبنانية

الا انه قيّد بقيود نص عليها الدستور ، او بمراعاة تقليدية لسلطة الانتداب يضاف اليهـــا تغلغل موظفيه ومستشاريه في جميع الدوائر وميلهم الى التدخل في مختلف الامور . وعلى الرغم من ذلك كله فقد كان الوضع الجديد خطوة ملحوظة في طريق الاستقلال على ما قلناه سابقاً . ولولا هفوات نذكر بعضها في ما يلي ، وانانية في بعض السياسيين ، لوصلنا باسرع الى ما تصبو اليه نفس كل لبناني طموح .

دليلي : ان اللبنانيين الناقمين ، هداهم الله ، لم يقتنعوا بوجود حكومة وطنية لها جميع مقوّمات الاستقلال ، بل نظروا الى ما فوقها من سلطة للانتداب فجعلوها مرجعاً لمطالبهم وشكاويهم وحملاتهم ، وبدلاً من دفع العجلة الى الامام سعوا الى ارجاعها الى الوراء .

اما الحياة الجديدة فابتدأت جدية كل الجد : صار لنا رئيس جمهورية ومجلس شيوخ ومجلس نواب ورئيس وزارة ووزراء ، ودلّ الاختبار السريع على كفاءة شارل دباس للمنصب الخطير الذي تولاه ، وكان الفرنسيون يراعون خاطره واللبنانيون يحترمون رأيه . وظهر الشيخ محمد الجسر ذا ذكاء مفرط واتصف بلطف ومرونة وافرين ، معروفين بطابعين بارزين : لبنانيته في الظرف العصيب وولاؤه للرئيس الدباس ، اما ضعفه الكبير ففي حبه للسيطرة وايثاره « التطبيق » في الكواليس على المناقشات الحرة في الجلسات العلنية . ولم تأته المتاعب الا من المجلس الذي ترأسه ، فما ان فتحت الدورة حتى اتفق الشيوخ الثلاثة اميل اده وايوب ثابت والبر قشوع (خصوم شارل دباس) على تأليف لجنة موحدة قوامها تسعة اعضاء (اكثرية المجلس) فسيطروا بواسطتها على قرارات المجلس سيطرة تامة ، في حين ان بعض اعضائه ما كانوا إلا اخوة وابناء عم وذوي قربى لاعضاء المجلس النيابي الموالي ، وأخذ الثالوث المذكور يهدف الى معارضة شارل دباس عبر صديقه الشيخ محمد .

اما مجلس النواب فبدأ الين عريكة واسهل مراساً، وقد احسن رئيسه موسى نمور قيادته فتمكن الرئيس الماهر من مؤازرة الحكومة في اعمالها .

اظن ان هذه الصورة المقتضبة تعطي فكرة صحيحة عن بداية عهد الاستقلال الاول .

وضع اديب باشا البيان الوزاري وفقاً لطبيعته الادارية والمالية، وترك الناحية السياسية جانباً وهو يقول : هذه زاوية شائكة لا ادخلها، وهي عائدة الى الرئيس الدباس والى زميلي بشاره الخوري . ومن ذاك الحين ترتّبت عليّ مسؤوليات ضخمة اقتضت جهداً متواصلاً وبرزت يوم البيان الوزاري امام المجلسين اذ اكتفى اديب باشا بتلاوته تاركاً لي الرد على اسئلة الشيوخ والنواب . ولبست مناقشة مجلس النواب طابعاً ودّياً صافياً، وتخللتها بعض النكات، واما المناقشة في مجلس الشيوخ فاتجهت وجهة صارمة وشاء الثالوث المذكور ان يحرجنا باسئلة تتعلق بعدد الوزارات والطائفية ومصير المديرين العامين وتنسيق صلاحيتهم مع صلاحيات الوزراء، واثار السائلون بعض العنعنات ضد سليم تقلا مدير الداخلية، وكان اميل اده وايوب ثابت يريان فيه خصماً من عهد الحاكم الفرنسي، فتوليت الرد على الاسئلة بكل صراحة وبالقاء بديهي ولغة لم يعتدها المجلس التمثيلي، ولقيت حججي قبولاً حسناً عند السامعين وفازت الوزارة بالثقة في المجلسين بالاجماع .

وبعد ذلك الاقتراع انصرف الوزراء الى اعمالهم واخذت ادرس شؤون وزارة الداخلية وسعيت ان تكون علاقتي طيبة بمندوب المفوض السامي المسيو سولومياك لسان حال المفوضية العليا ومرجع المستشارين والموظفين الفرنسيين المنتشرين في دوائر الدولة . وبكل لطف افهمته اني مستعد لممارسة شؤون الوزارة ممارسةً فعالة، وتفاهمنا على ان يكون تعاوننا

مثمراً وان لا يتمادى المستشارون بالتدخل حتى لا يحجبوا الموظفين اللبنانيين كما هو الحال . ودعوت محافظي المناطق الواحد بعد الآخر فاجمعتْ شكاويهم على انعدام سلطتهم تجاه الدرك اللبناني انعداماً كاملاً بحيث لا يمكنهم اعطاؤهم اي أمر مباشر، حتى في حال وقوع حوادث مخلة بالامن، اما ما يحق لهم فاصدار تكليف خطي لقائد السرية ولهذا القائد حق التقدير في تنفيذها . واستغربت الامر وطلبت من مستشار الدرك الكولونيل كريس تغيير ذلك التدبير بكل سرعة، فقال ان القوانين الفرنسية تقضي به، وانهم طبقوها هنا لما كُلفوا باصلاح انظمة الجندرمة . فأجبت : ان ما يصلح هناك لا يصلح هنا . واتفقنا حالاً على تدبير موقت وهو احداث ما سميناه «قراغولات السراية». اي مفارز تأتمر مباشرة بأمر المحافظين دون الحاجة الى اي تكليف ريثما يصحح التنظيم الجاري .

زيارة الشوف ومرجعيون :

وصار الرئيس الدباس يدعوني فنعرض الاحداث الجارية وحالة المجلسين الروحية، وقرر يوماً استطلاع الحالة في منطقة الشوف بعد اخماد الثورة ومعاقبة الجرائم الطائفية التي ارتكبت فيها، فاتجهنا الى دير القمر اولاً تتقدمنا سيارة مستشار الدرك الكولونيل كريس ودراجات نارية، وما ان وصلنا الى منشية الدير حتى خفّ لاستقبالنا محافظ الشوف كامل حميه وحاكم الشوف الفرنسي وهو برتبة كولونيل ومعه معاونه، وتابعنا الى قصر بيت الدين حيث عقدنا مجلساً تبادلنا فيه الرأي، فاتضح لنا ان المنطقة مهملة تمام الاهمال من الناحية العمرانية والاقتصادية، وان اثر الحوادث الاخيرة لم يزل بالغاً فيها، وشعرنا بصورة خاصة ان الحاكم العسكري له الامر والنهي، وان معظم صلاحيات المحافظ انتقلت اليه فعلاً ولم يعد للادارة اللبنانية سوى المظهر الخارجي . فاخذت على

نفسي ، بتوجيه من الرئيس ، مداواة الحالة مع مندوب المفوض السامي ، حتى رجعت الامور الى نصابها رويداً رويداً على رغم من المعاكسات التي واجهناها من قبل السلطة العسكرية .

وزرنا بعقلين ، ولم تكن حالتها المادية افضل من الحالة التي رأيناها في دير القمر وبيت الدين ، فحزنت كثيراً في نفسي وذكرت العز والعمران اللذين لمستهما بيدي ايام المتصرفية ، وصممت في اعماقي على العمل في سبيل اعادة بعض ما فات عليهما ، فيما اذا لم يتيسر اعادة الكل .

واظهر الرئيس الدباس رغبة في ان يزور منطقة الجنوب ، وكانت هي ايضاً مسرحاً للثورة ، فاتخذت التدابير اللازمة للزيارة وقرر انتهاز تلك الفرصة لتسليم علم لبناني من يد السيدة قرينته الى قائد المنطقة في مرجعيون ، وهو فرنسي ، وما ان عرفت المفوضية العليا برغبة الرئيس حتى ابلغه المسيو دي ريفي وكيل المفوض نيته بمرافقته — ولعلّه عزّ عليه ان ينفرد الرئيس اللبناني بالحفاوة في منطقة قمع فيها الجنود الفرنسيون حركة العصيان ! — وتمت الزيارة على احسن حال وكانت المحطة الاولى في مرجعيون ، وما ان دخل موكب الرئيس مع موكب المسيو دي ريفي حتى اطلقت المدافع من التحصينات احتفاء بالزائرين الكريمين ، وجرى تسليم العلم ، ودوّى صدى المدافع في الاودية وبين الجبال .

واكمل الموكبان سيرهما الى حاصبيا التي بالغت في حفاوتها بهما . ودعي الزائران للغداء على مائدة مطران الروم الكاثوليك ، والقى المسيو دي ريفي خطاباً لطيفاً جداً قال فيه : « انني رجوت الرئيس الدباس ان يستصحبني في هذه الرحلة الجميلة لاتفقد معه حالتها ولنتعاون معاً للتعويض عليها الخ ... »

وكفت هذه العبارة ليعلم الحاضرون والغائبون ان شيئاً قد تغيّر بعد اعلان الدستور اللبناني .

خلف المسيو هنري بونسو في ١٢ من تشرين الاول المسيو هنري دي جوفنيل في وظيفة المفوض السامي ولم يظهر بمظهر خلاّب يلفت النظر بل احتل منصبه الانتدابي الخطير مرتاحاً وشغل بترتيب حياته الخاصة والترفيه عن نفسه بالمآكل والمشرب، واحب الاصناف العربية فزادته سمنة . وهكذا ... فترك المسيو بونسو لمعاونيه تصريف الشؤون الادارية وخوّلهم صلاحيات واسعة، وسارت الامور العادية على ما كانت عليه في السابق . اما مشاريع القوانين والقرارات التشريعية التي تحتاج الى توقيعه فتتأخر تأخراً غير معقول حتى يدب اليأس في نفوس مترقبيها . وبقدر ما كان ذكاء المسيو بونسو حاداً وتفهمه للامور سريعاً خاطفاً كان تخوفه من تحمل المسؤوليات . وكثيراً ما « هرب » من بيروت الى دمشق خشية اتخاذ قرار حاسم . والعكس بالعكس .

ولمثل هذه الاسباب اراح الرئيس شارل الدباس من تدخله في شؤون الدولة اللبنانية، إلا ما ندر .

خبرته في ظروف مختلفة، منها يوم كنت رئيساً للوزارة فرأيته يترك للرئيس اللبناني البت في المسائل التي استشيره فيها بالنيابة عن هذا الرئيس وعرفته وانا محامٍ اذ اضطررت لان ارجع اليه في قضية ابدال حكم اعدام على احد موكلي ولو لم يكن ابرام الاعدام يستوجب موافقته وتوقيعه لخسرت قضيتي، لكنّ حظي كان في تردّده فتبسطت في شرح اسباب التخفيف عن المحكوم عليه ، ولعلي بالغت في تبيانها ، فقال لي مبتسماً : « لقد ربحتَ القضية عندي ولكن يا صديقي لماذا صغّرتَ المدية القاتلة فجعلتها كإبر النحل ؟ » وضحك وضحكت وخلص المحكوم عليه من الموت .

وقابلته قبل ان يوقف الدستور في ٩ من نوار ١٩٣٢ فقال لي : « اتردد في امور، واجزم جزماً قاطعاً باخرى، ومثل ذلك : انني لا اضغط

على الشيخ محمد الجسر ليسحب ترشيحه لرئاسة الجمهورية ولكنني ساتخذ موقفاً جذرياً حازماً ان لم أؤمن نتيجة الاقتراع . والمسيو ريكلو مندوبي في لبنان يؤكد لي ان النتيجة غير مضمونة » .

قلت : وايقنت في تلك اللحظة ان الدستور مقضي عليه .

توكيلي برئاسة الوزارة :

في اول تشرين الثاني ورد على رئيس الوزارة طلب من المفوضية العليا بتعيين مندوب من لبنان يسافر الى باريس للبحث في تسديد الديون العمومية العثمانية التي طرحت على بساط البحث وهي تصيب لبنان بحصة منها ، فتشاور بالأمر مع رئيس الجمهورية واظهر أديب باشا رغبةً بالسفر، والحق انه ابن بجدتها ، ومطلع تمام الاطلاع على دقائق الموضوع وخليق بان يقوم بالمهمة ، فتقرر سفره .

وبما ان غيابه يحدث فراغاً في رئاسة الوزارة ووزارة المال فقد عرضهما الرئيس الدباس على نجيب القباني وزير العدل فاعتذر عن عدم قبولهما قائلاً : « ابعد هذه الكأس عني ، فاني اقل الناس معاطاة مع الناس، خصوصاً الشيوخ والنواب، وليس بمقدوري الدفاع عن مشاريع الحكومة امام المجلسين » . وقرّ رأي رئيس الجمهورية على توكيلي، وهو يدري ان بعض الشيوخ وفي مقدمتهم اميل اده سيمتعضون منه . وقبلت الوكالة واجساً من المسؤولية .

سافر أديب باشا الى فرنسا في ١١ من تشرين الثاني يوم تذكار الهدنة [1] .

وابتدأت العمل المتعب جاداً ، ولقيت من الرئيس الدباس معونة

(١) – في ٢٤ من ذلك الشهر رزقني الله مولوداً ذكراً اسميته ميشال .

صادقة ومن مجلس النواب ورئيسه تعاوناً مخلصاً . اما مجلس الشيوخ فظل دائم التبرّم ، واخذ ثالوثه الذي اشرنا اليه ينظم برنامجاً للاصلاح لا رغبة فيه بل للعرقلة على الرئيس وحكومته في اول عهدهما، وكان اتصالهم بالمفوض السامي شخصياً وبدوائر المفوضية يسهل لهم مساعي التشويش، فيصوّرون الامور على غير واقعها، زاعمين ان الحكومة اللبنانية (وكانوا يلقبونها بالمحلية) عاجزة عن المهام الموكولة اليها . وبلغ بهم الغرض ان طلبوا الى المفوض السامي ان يضنّ على الموازنة اللبنانية بمبلغ ثلاثمائة ألف ليرة لبنانية ذهباً كان شارل دباس قد نال موافقة المفوضية السامية على اخذها من مال المصالح المشتركة (الجمارك وما اليها) وادراجها في الموازنة، ولكنهم لم يفلحوا لان الرئيس دباس كان واسع النفوذ عند السلطة الفرنسية فلا ينالؤن منه وان خلقوا له المتاعب . ومن المؤلم ان الثالوث كان يعرف حق المعرفة ان حرمان الموازنة من ذلك المبلغ، وهو جسيم في حينه، يوقعها في عجز مفجع .

استقالة الوزارة الاديبية :

ودامت الحالة المتأرجحة على هذا المنوال الى أوائل نوار سنة ١٩٢٧ واذا مجلس الشيوخ يجتمع ويجبه الحكومة بقرار خطي اتخذه بعدم التعاون مع كل وزارة يزيد عددها على ثلاثة وزراء ، وأبلغنا الشيخ محمد الجسر بكتاب رسمي نص القرار وطلب الينا الجواب عليه . وما ان علم مجلس النواب وعلى رأسه موسى نمور بقرار الشيوخ حتى ابلغ الرئيس الدباس تمنيه الملح بتشكيل وزارة سباعية .

وقابلت رئيس الجمهورية حالاً واستشرته فيما يجب عمله امام ذلك التناقض فأشار من فوره بأن أبرق لأديب باشا عارضاً عليه المسألة ومنتظراً تعليماته لاتقيد بها . فكتبت البرقية بموافقة الرئيس وانتظرنا الرد، واذا أديب باشا يقول بوجوب تقديم استقالة الوزارة لافساح المجال

امام رئيس الجمهورية لمعالجة الازمة . فرفعت الاستقالة الى رئيس الجمهورية وقبلها .

قيل غير مرة اني طعنت أديب باشا في ظهره بزعم اني اغتنمت فرصة غيابه لاحل محله . والحقيقة الحق هي التي بسطتها الآن ولم تخطر رئاسة الوزارة ببالي في ذلك الحين . وحركة الشيوخ كانت تهدف الى اسناد رئاسة الوزارة الى الشيخ محمد الجسر وانتخاب ايوب ثابت خلفاً له تحقيقاً لخطة مرسومة فيفقد الدباس ركناً له في مجلس الشيوخ، ويصبح مع صديقه الشيخ محمد تحت رحمة ذلك المجلس الذي يقوده الثالوث . وقد اضطر الشيخ محمد لاعتناق هذه الفكرة عن غير اقتناع .

وتأكدت ان مهمتي الوزارية قد انتهت ، ولما كنت لم احتفظ بمركزي في القضاء صممت على العودة الى المحاماة . وودعت الرئيس الدباس والمسيو دي ريفي وكيل المفوض السامي والمسيو سولومياك وجمعت اوراقي الخاصة ومضيت . ولم يؤنسني الرئيس الدباس بكلمة واحدة تشير الى اسناد مركز وزاري اليّ في الوزارة المقبلة .

رئاستي الاولى للوزارة :

وقبِل الشيخ محمد الجسر التكليف برئاسة الوزارة وانفرجت اسارير الشيوخ ، واطال الرئيس المكلف استشاراته يومين كاملين ولكنه ما لبث ان اعتذر فجأة عن عدم القبول وتجددت الازمة . فدعاني الرئيس الدباس وعهد اليّ تشكيل الوزارة فاحترت بأمري وسألته : اثلاثية ام سباعية ؟ وقال مبتسماً : سباعية . ففهمت انه ضرب الثالوث المذكور ضربة قاضية لدى من يلزم ، وشكلت الوزارة الثانية بزيادة وزير ماروني عليها هو النائب جورج فيليب ثابت ، وادخلت ايضاً عليها عنصرين جديدين هما النائبان الامير خالد شهاب والسيد احمد الحسيني .

وتقدمنا بطلب الثقة فنلناها من المجلس النيابي بالاجماع وبدون تحفظ ،

واما الشيوخ فمنحوها مع الاحتفاظ ببرنامجهم . سئل احد الظرفاء عمن علمهم الذوق ؟ فأجاب : الرابض فوق !

يوبيل الشيخ عبدالله البستاني :

توليت مع الرئاسة وزارة المعارف[1] ونشطت في زيارة المدارس الحكومية وتصحيح المناهج على قدر المستطاع ، يعاونني المسيو بونور المستشار الفرنسي الممتاز بثقافته الواسعة وغيرته على شؤون التربية .

ومن الامور التي حققتها انشاء المجمع العلمي اللبناني الذي ضمّ نخبة من اعلام الادب والتاريخ والشعر[2] وقد انتخب هؤلاء البطريرك رحماني رئيساً لهم . ولكن المجمع لم يعمّر ، شأنه في هذا شأن اكثر المؤسسات المجانية الفخرية ، ولم تكن موازنة الدولة لتساعد على تشجيع اعضائه مادياً .

وعينت لجنة برئاستي لاختيار النشيد الوطني اللبناني ضمّت ادباء وفنانين وموسيقيين، فخصّت الشاعر رشيد نخله بجائزة الشعر[3] وخصت الموسيقار وديع صبرا مدير المعهد الموسيقي بجائزة اللحن ، وهكذا انبثق عن قرار هذه اللجنة نشيدنا الوطني الذي يرتله اطفالنا في مدارسهم وكبارنا في حفلاتهم .

وفي سنة ١٩٢٨ احتفلت مدرسة الحكمة باليوبيل الذهبي لعميد معلميها الشيخ عبد الله البستاني واضع قاموس « البستان » ، ووضعت الحفلة تحت

(١) — وزارة التربية الوطنية بتسمية اليوم

(٢) — منهم : البطريرك اغناطيوس افرام رحماني والمعلم عبد الله البستاني والفيكونت فيليب دي طرازي ووديع عقل وابرهيم المنذر ومحمد جميل بيهم الخ ...

(٣) — كانت قصيدته : «كلنا للوطن للعلى للعلم»

رئاسة رئيس الجمهورية ، فمثلت الحكومة فيها بوصفي وزير المعارف والقيت خطاب الافتتاح وقلت فيه : « ان دولة الادب لا تدول » . وانقلب اليوبيل الى مهرجان أدبي لم يسبق مثيل له ، وزاد في روعته حضور اركان الجمهورية جميعاً والاعيان وحملة الاقلام والتلاميذ القدماء . وعلّق رئيس الجمهورية على صدر المحتفى به وسام الاستحقاق اللبناني من الدرجة الاولى ، فألقى الشيخ عبد الله قصيدة عدّت بالنسبة الى شيخوخته من عيون الشعر .

تعديل الدستور وتعييني شيخاً :

على رغم من الثقة الاجماعية التي نالتها الحكومة الجديدة بقيت الحالة متأزمة بين المجلسين ، وتأخر التصديق على الموازنة تأخراً غير مألوف ، وعاشت الدولة على الاعتمادات الاثني عشرية ، وتنازع السيطرة على اشدّه بين الشيوخ والنواب مما كاد يشل اعمال الحكومة ويعكر الجو عليها . فحدا ذلك كله الرئيس الدباس الى ان يفكر جدياً بتعديل الدستور وادغام المجلسين في واحد ، ووضع بيده نص بنود التعديل بالاتفاق مع المفوض السامي . وما ان اشيع الخبر حتى اثيرت على المشروع ضجة كبرى قبل ان يُقدَّم رسمياً ، وما ذلك الا للعرقلة والتشويش ، مما اضطر الرئيس الدباس والمسيو سولومياك لان يستعينا المفوض السامي . فانتدب المفوض الكولونيل كاترو رئيس غرفته السياسية للمهمة ودبّر هذه الامور على ما يرام ، وامّن اكثرية محترمة بعد ان اقنع من يلزم اقناعهم من اعضاء المجلسين بضرورة التعديل ، ولما تم هذا التمهيد ارسل المشروع الى كل من المجلسين لاخذه بعين الاعتبار اولاً قبل ان يحال الى المجمع النيابي المؤلف من المجلسين لمناقشة التعديلات المقترحة والاقتراع عليها نهائياً .

باكثرية كبيرة قُبِل التعديل كما طلبته الحكومة ، ولم يخالفه الا سبعة من النواب أُطلق عليهم في ذلك الحين لقب « السبعة الكرام » . وفي اللحظة الاخيرة انفصل عنهم شبل دموس وجعل لانقلابه مقدمة دلّت

على ظرفه اذ قال : « ناضلنا حتى لا تتحطم سفينة الدستور ، اما الآن وقد تحطمت فانني ساشترك بالمناقشة لتخليص ما يمكن تخليصه من حطامها » .

وتوليت تقديم المشروع والدفاع عنه في المجلسين ولدى المجمع النيابي ، واهم ما ورد فيه ادغام مجلس النواب ومجلس الشيوخ في مجلس واحد يكون فيه نواب منتخبون ونواب معيّنون بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بنسبة نصف عدد النواب المنتخبين . ومن اهم ما جاء في التعديل ايضاً جواز طرح الثقة بالحكومة في كل من الدورتين العادية والاستثنائية .

ونص ايضاً الدستور الجديد المعدل على ان تكون اكثرية الوزراء من البرلمان . وقبل بضعة ايام من نشر القانون الدستوري اصدر المفوض السامي قراراً بتعييني عضواً في مجلس الشيوخ خلفاً للمرحوم يوسف نمور فنُشر التعديل وانضم المجلسان احدهما الى الآخر والوزارة مشكلة تشكيلاً دستورياً وفقاً للنص الجديد .

المشادة على رئاسة المجلس الموحد :

ابتدأت المشادة على رئاسة المجلس الموحد بين الشيخ محمد الجسر والدكتور ايوب ثابت وتعينت جلسة ١٨ من تشرين الاول موعداً للانتخاب وفاز الشيخ محمد باكثرية ٢٢ صوتاً ضد ثمانية عشر صوتاً نالها الدكتور ثابت . وقد ساعد على هذه النتيجة انضمام الوزيرين الامير خالد شهاب والسيد احمد الحسيني للشيخ محمد في آخر لحظة ، ولذلك قال الدكتور ثابت على اثر الانتخاب الآية المأثورة : « من بيت ابي ضُربت » اما موسى نمور فاختار عدم الترشيح لرئاسة المجلس لقلة حظه بالفوز على ما هو عليه من جدارة .

عقد المجلس الموحد اول جلسة بعد انتخاب رئيسه في ٢٧ من تشرين

الاول وبدت فيه حياة غير التي عرفتها البلاد قبل ادغـــام المجلسين، ودارت الابحاث الاولى على اقرار اعتمادات اضافية كان قد تأخر اقرارها بسبب اختلاف النواب والشيوخ عليها . وجرت من وقت الى آخر مشادة بين الشيوخ السابقين والنواب السابقين على عدد الوزراء (ثلاثة ام سبعة) وبقيت المسألة معلقة دون اتخاذ موقف حاسم بشأنها .

وكانت المسائل عادية جداً في الدورة الثانية لعام ١٩٢٧ واختلفت ادارة الجلسات اختلافاً تاماً فبقدر ما كان موسى نمور يفسح المجال للمناقشات الطويلة بقدر ما اراد الشيخ محمد اختصارها، وما ان تُطرح مسألة للبحث الاّ ويعقبها الاقتراع الفوري ويعلن الشيخ محمد كلمة : « قُبلت »، وهكذا ذهبَت كلمة « قبلت » مثلاً .

الموازنة ضمن المدة القانونية :

وعرضت الموازنة لعام ١٩٢٨ ضمن المدة القانونية اي في اوائل كانون الاول سنة ١٩٢٧ واردتُ بوصفي رئيساً للوزارة ان يسبق درسها بيان عام وضعته بيدي . وكان لهذا العمل تأثيره الحسن واصبح سابقة تمشّت عليها الوزارات فيما بعد . وقد راجعت ذلك البيان مؤخراً فاستوقف نظري المقطع الاخير منه وهذا هو نصه :

« كتبت احدى الصحف الباريسية مقالاً عن الوزارة الفرنسية ختمته بقولها : « ان وزارة پوانكاره لم تأتِ بعمل ايجابي » فتعزينا كثيراً، وما زالت هذه العبارة ترافقنا كلما قرأنا انتقاداً . ان الانتقاد حسن لانه منهض للهمم ومثير للحمية وباعث روح النشاط، انما له حده . وللمفكرين حمَلة الاقلام حقوق كما ان عليهم واجبات ونحن لا ندّعي العصمة ولا احتكار الروح الوطنية ولا نفاخر احداً، لكننا لا نعتبر انفسنا اقل وطنية من اي كان، ولا اقل حرصاً على مصالح الوطن، ولا اقل غيرة على خدمته او اندفاعاً في سبيل

نجاحه وعمرانه، واننا لنرغب في ان نكون في مقدمة خدامه بالرغم من المصاعب، وان لا يوبخنا الضمير بعمل شاذ عن الحق والعدل، وان نسير مرفوعي الجبين طاهري الذيل نحو الغاية السامية التي نسعى وراءها معكم ايها السادة الا وهي اسعاد الوطن اللبناني وجعله في مستوى اكبر الامم رقياً، والله ولي التوفيق » .

يدلّ هذا المقطع على الروح الذي كان، وما يزال، يسيطر عليّ في الخدمة العامة، والامتعاض من الانتقاد غير المنصف . ومن المؤسف ان تظل الحكومات في لبنان « مكسر عصا » يهاجمها الناقمون ولا يدافع عنها الا النذر اليسير، وعليها ان تدافع عن نفسها ما استطاعت ، وما سبب ذلك الا عدم تنظيم احزاب بالمعنى الصحيح .

بعد تلاوة البيان الآنف الذكر تعاقب الخطباء على المنبر، منهم موسى نمور وميشال شيحا وعمر الداعوق ، وقد حوت خطبهم ملاحظات ذات قيمة ولكن موسى نمور اندفع في انتقاده اندفاعاً قوياً فأجبته عليه ببيان مرتجل وانتقل المجلس الى بحث الموازنة بنداً بنداً حسب الاصول وصدّقها كلها في ٢١ من كانون الاول .

طلب نزع الثقة :

ما كدنا ننتهي من الموازنة حتى ابتدأت « الحرتقات » على الوزارة وورد على مكتب المجلس استجواب مشفوع بطلب نزع الثقة وهو موقع عليه من النواب موسى نمور وشبل دموس وابرهيم المنذر . وكنت اعلم ان المقصود من ذلك « حرب الكراسي » اذ ليس من مأخذ على الوزارة، ناهيك بان النواب الذين طلبوا نزع الثقة لم يذكروا السبب الذي يدعوهم الى ذلك، فصممت عزيمتي على خوض المعركة وعندي ان لا بأس بالخذلان امام المجلس لاني ارى هذه الطريقة هي المثلى في الحياة البرلمانية، وكنت اقول بان الوقت قد حان لان نمارسها . فاتكلت على الله وعلى ضميري

واقدمت على المناقشة دون ان اعد خطاباً مكتوباً (لانه لم ينسب الى وزارتي انتقادات خطية) وكانت الجلسة في ٢٨ من كانون الاول .

افتتح شبل دموس الهجوم بخطاب قصير قال فيه ان الحكومة لم تأت بالاصلاح وانها ضعيفة ومتمسكة بالكراسي . فرددتُ مفنداً مزاعمه، مبيناً ان الوزارة قامت باعمال مهمة جداً، وفي مقدمتها تعديل الدستور، ثم المشاريع والاعتمادات الاضافية، والموافقة على الموازنة في وقت سريع، وهذا كله قد اقره المجلس، فما من معنى لطرح الثقة سوى السعي لزحزحة الحكومة والجلوس على كراسيها . . . واضفت : «ولكننا نريد البحث عن الاسباب، فلا نقبل ان نموت تحت الازهار ولا نقبل ان نسقط جبناء، نريد ان نبرهن على ان سقوطنا كان بموجب الدستور ونريد ان تظهر الاسباب الحقيقية الداعية لطرح الثقة . هذا الذي نطلبه، والبلاد والدستور يريدانه، لان بيننا وبينكم ايها السادة رأياً عاماً هو الحكم العادل» .

وبهذه الجملة وضعت الوزارة الامور في نصابها القانوني، اذ رجعت الى الرأي العام اللبناني في جلسة علنية ليحكم بينها وبين المجلس فنفّذت نص الدستور اللبناني وروحه . ثم قلت جواباً على بعض النواب : «هذا المقعد ليس لاصحاب المعالي بل لمن يخدم الامة . ونحن لا نتشبث به تشبث من لا حياة له بدونه، لا وألف مرة لا . . .»

وختمتُ خطابي بالكلمات الآتية :

«انا لست من الذين يخافون طرح الثقة، ولست متعلقاً بالمنصب، ولكني لا اسمح بان أُطعن من الوراء دون ان ادافع عن وزرائي . اذا شئتم فأسقطوا الوزارة ولكن اعلموا ان فوقنا وفوقكم رأياً عاماً» .

وما انتهيت من الخطاب حتى دوى تصفيق النواب والحضور ثم خطب موسى نمور واشترك في مهاجمة الوزارة فأعدتُ الكرة في الدفاع

عنها . وتعطل النصاب اللازم لاسقاط الوزارة، وكان من حق الحكومة اعتبار الثقة حاصلة، ولكننا رفضنا ذلك وطلبنا ارجاء الجلسة حتى يكتمل النصاب ويجري الاقتراع .

وبعد نهاية الجلسة دخلت على الرئيس دباس في مكتبه ووجدت عدداً من النواب والزائرين يشيدون بوقوفي هذا الموقف ويظهرون اعجابهم به، فهنأني رئيس الجمهورية تهنئة حارة .

والواقع ان النصاب لم يكتمل في الجلسة الاولى ولا في الجلستين التاليتين، وراح عدد النواب المعارضين يتضاءل جلسة بعد جلسة حتى ختمت الدورة في آخر يوم من السنة دون ان ينالوا من الوزارة . وتسجلت الجلسات بمحاضر رسمية تشير الى حضور الحكومة وانتظارها اكتمال عدد النواب عبثاً .

وتعود بي الذاكرة، على هامش تلك الجلسات، الى الاول من كانون الثاني سنة ١٩٢٨ اذ التقيت حبيب باشا السعد على رتاج قصر البارك خارجاً من معايدة المفوض السامي، وملامح عدم الرضى بادية على محياه لخيبة آماله بتشكيل الوزارة بعدي، فتبادلنا تحية ابرد من طقس ذلك النهار، ولكن ذلك لم يمنعه من زيارة قرينتي في اليوم عينه لتقديم التهاني بالعيد تمسكاً منه بأصول اللياقة . وقد كتب عليه ان يزاحمني بعد ان زاحم والدي، مع المجاملة المقتضاة عملاً بتقاليد المتصرفية !

رئاستي الوزارة الثلاثية :

انتهزت فرصة عيد رأس السنة في اليومين الاول والثاني من كانون الثاني لاختلي بالرئيس دباس خلوة طويلة وقلت له : ان الحكومة لا تكتفي بهذه الثقة السلبية ولم يعد امامها الا الاستقالة، فقال : «حسناً تفعل . وانا انتظرها بعد العيد» فقدمتها في ٥ من كانون الثاني سنة ١٩٢٨ .

ودعاني رئيس الجمهورية مساءً وقال : مرادي تشكيل وزارة ثلاثية وفقاً لطلب مجلس الشيوخ القديم ، وقد عرضت تأليفها على كلٍ من اميل اده وألبر قشوع فاعتذرا ، مع ان مثل هــذه الوزارة هو من برنامجهما القديم فهل لك بقبولها ، ولا سيما وقد مهدتُ لها بدخول الدكتور ايوب ثابت فيها ؟ فقلت : ان المهمة صعبة بالشكل الثلاثي والاكثرية لمجلس النواب القديم ، وفخامتك تعلم مدى المطامع الموجودة ، ودخول الدكتور ثابت يحرج موقف الكثيرين من النواب الذين خذلوه بالانتخاب الاخير ، ناهيك بان طبعه لا يوافق مزاج الجميع . فأجاب الرئيس : هذه افضل طريقة للقضاء على المطامع ، وهي دواء شاف لمنع سقوط الوزارات ، ولك اختيار الوزير الثالث فيما اذا قبلت بالتأليف . ففكرت طويلاً ثم اتكلت على الله وقبلت ، وعرضت اسم حسين الاحدب محافظ بيروت وزيراً ثالثاً وهو من خارج المجلس ، فوافق رئيس الجمهورية عليه ووقّع على مرسوم التشكيل في اليوم عينه ، اي في ٥ من كانون الثاني ليلاً . وما ان شاع الخبر حتى اهتزت له الاوساط البرلمانية ايما اهتزاز واذكر جيداً ان الامير فؤاد ارسلان فتح باب مكتبي وقال من الخارج : « هــل هذا صحيح ؟ » فقلت : نعم ! قــال : « لن تراني بعد اليوم ولن اعطيك ثقتي » ... واقفل الباب وانسحب وعلامات الكدر بادية على وجهه ، في حين انه لم يكن يوماً مرشحاً للوزارة ولكنه عبّر عن خيبة أمل بعض اصدقائه من النواب الطامعين بها .

قلة صبر أيوب ثابت ووقار حسين الاحدب :

وانعقدت جلسة الثقة في ١٨ من كانون الثاني وبعد تلاوة البيان الوزاري الموجز اقترح بعض النواب ارجاء المناقشة ، فقلت : سيان عندي المناقشة حالاً او الارجاء . واذا الشيخ يوسف الخازن يفوه بنكتة من نكاته المعروفة ، فانتفض ايوب ثابت على مقعده وقال : « هذه نكرزة لا اقبلها . انا استعفيت من الوزارة » . وانتقل الى مقعد النواب وزاد

قائلاً : « اذا حشرتوني انا استعفي من النيابة ايضاً » . وعلا الضجيج ورفعت الجلسة بضع دقائق ثم اعيدت واصرت الوزارة على طرح الثقة وجرى الاقتراع عليها فنالتها باكثرية ٣٣ صوتاً ضد اثنين .

وامتدت دورة المجلس النيابي ليدرس الامور المعروضة عليه ، واهمها قانون المختارين وقانون المحاكم المختلطة بدلاً من « الادغام القضائي » فأقرهما النواب بعد مناقشات طويلة .

ان التنظيم القضائي الجديد كان خطيراً جداً لانه قضى على الادغام الذي جعــل جميع المحاكم والنيابات العامة اللبنانية خاضعة للسيطرة الفرنسية . وقد بقي التنظيم القضائي الاخير معمولاً به الى ان أُلغيت المحاكم المختلطة في عهد الاستقلال .

وتقدمت الحكومة بمشروع تخفيض عدد المحاكم البدائية وجعلها منتقلة بين الاقضية ما عدا محاكم بيروت وطرابلس ، فتناقش المجلس فيه طويلاً ثم ردّه ويا للأسف .

وعاشت الوزارة في مد وجزر دائمين بسبب عدم اتفاق وزير الداخلية مع اكثر النواب ، سواء اكانوا من اصدقائه او من خصومه السياسيين ، وطالما انسحب الى بيته مستقيلاً ثم عاد الى السراية راضياً ، مما جعــل التعاون معه متعباً جداً . اما حسين الاحدب فانحصر في عمله لا يتدخل في سياسة المجلس . ووصلنا الى اقتصاد في النفقات بلغ حوالي ثلاثــين الف ليرة ذهبية من جراء الغاء مجلس الشورى ومن توفيرات اخرى ، وطلبنا نقــل الاعتمادات المتوفرة الى موازنة الاشغال لانشاء طرق على الاصول المستحدثة . وأول عمل قمنا به اتمام تزفيت الطريق من الجمهور الى عاليه ، وانشاء طرقات اخرى من هــذا النوع في مداخل بيروت ، فأخذت اعمال الطرقات طوراً جديداً .

وكنت اقوم باعبائي الوزارية واتحمل في الوقت عينه المسؤولية عن

الحكومة كلها امام المجلس ، فالدكتور ايوب ثابت « يقضيها نقار » وحسين بك معتصم بوقاره لا يتعاطى مع النواب ، وصرت امازحه بشعر ابي العلاء في وقار والده عبد الله بن سليمان ، قائلاً :

فيا ليت شعري هل يخفُّ وَقارُه
اذا صار أُحْدٌ في القيامة كالعِهن[١]

وهل يردُ الحوضَ الرويَّ مبادراً
مع الناس ام يأبى الزُحامَ فيستأني[٢]

فكان يبتسم ويقول : « انا معتاد على هيبة الحكم التركي وكل هذه الخزعبلات لا تقطع عقلي » .

استقالة الوزارة بعد جلسة تاريخية :

قامت الوزارة الثلاثية باعمال منتجة اذ حصرت السلطة بأيدٍ معدودة . وانقضت الدورة العادية في آخر نوار على خير وسلامة ولكن المجلس ظل يضمر لها الشر بسبب اختلافه الدائم ووزير الداخلية، وبسبب المطامع التي لم يتيسر له تحقيقها من وزارة ثلاثية، وراح النواب « يحرتقون » طوال شهري حزيران وتموز، وولّدت قرائح المستوزرين مضبطة بزيادة عدد الوزارات الى خمس، وبينما كنا نسعى مع النواب لوقف ذلك التيار طلع الدكتور ثابت بتصريح : « سنبقى في الوزارة

---

(١) — ورد في شرح التنوير على سقط الزند لأبي العلاء المعري :

اشار الى قوله تعالى : « وتكون الجبال كالعهن المنفوش »، اي الصوف الذي نفش بالندف ، اي تصير خفيفة في السير

(٢) — اشار الى الحوض المورود يوم القيامة متسائلاً هل انه يرده مبادراً مع الناس ام يكره الزحام ويترفع عن مزاحمة الناس فيتأنى في الورود ويتأخر . وفي ذلك كله مبالغة في وصف الوقار

بقوّتنا لا بقوّة سوانا »، واجرى تبديلات في مراكز المحافظين مما زاد الطين بلّة والطنبور نغمة . وكان بوسعنا ان ننام على الثقة الى شهر تشرين ولكني لم اقبل بحالة مترجرجة فاقترحت على رئيس الجمهورية فتح دورة استثنائية وانا عالم ان الوزارة مقضي عليها . وكان الرئيس دباس قد تعب من كل ما جرى . وشعرت — وقد قرب موعد تجديد الرئاسة — انه يرغب ضمناً في زيادة الوزراء وادخال عناصر جديدة فيهم حتى يسهل عليه التجديد في اذار المقبل . وقد برز الى الميدان مرشح ذو مال يتكل على ثروته وعلى مساعدة وزارة الخارجية الفرنسية له وهو جورج لطف الله .

وافتتحت الدورة الاستثنائية في ٩ من آب فطلبت الكلام اولاً ، والقيت خطاباً ارجعت فيه الامور الى نصابها فصورتُ الروحية الحقيقية التي سيطرت على النواب في كتابة مذكرتهم تلك ، وبيّنت الهدف من اقتراحهم زيادة الوزراء وجعلهم خمسة ، وقلت انه ليس الدواء الشافي للحالة بل هو فاتحة باب الاستيزار .

وهذه بعض مقاطع ذلك الخطاب :

« ... كل منكم يعرف بيت الدين ، تلك القرية التاريخية التي لا تزال ترفُّ عليها روح الامير الكبير ، والتي ابتنى في اسفلها قصراً صار بعده مقر الحكومة اللبنانية ، وفي اعلاها مقصفاً اصبح كرسياً لاساقفة صور وصيدا .

« متصرف معظم كان يسكن القصر الفخم ، واسقف مكرم كان يقطن المقصف العالي . زار المتصرف الاسقف فأشرف على قصره وقال للمطران : انك تشرف علينا من هذا المقصف العالي . فأجابه المطران فوراً : يوجد من هو اعلى مني ومنك يشرف علي وعليك .

« ونحن ايها السادة ، على هذه الحال : عليكم وعلينا يشرف الشعب اللبناني والرأي العام .

« ... يقول المثل العامي : « قيس الدنيا على بيتك » ، والمقصود من هذا — والامثال حكمة الامم — ان ما يجري في بلدك يجري مثله في بلاد الناس . والمداورات السياسية تحصل في كل المجالس . انمـــا يمتاز علينا الغير باشياء ونختلف عنهم باشياء :

« يمتاز علينا الغير بمسألتين : الاولى ان احزابهم ايجابية لا سلبية . يجتمع الرجال السياسيون لتنفيذ خطة تعـــود في اعتقادهم الى المصلحة العامة بالخير والفائدة .

« ويمتاز علينا الغير بما يُعرف عنه بـ « قشرة الليمون »، اي ايجاد الفرصة المناسبة اثناء مناقشة لتزلق قدم متولي الاحكام، فيستتر الغرض تحت ستار المصلحة العامة، حقيقة او صورة، فيكون الرأي العام مبرراً العمل .

« اما نحن فنختلف عن غيرنا باننا كتَل سلبية . آراء تجتمع اليوم لهدم الموجود، وتفترق غداً ولا يعلم لماذا، فالحزب عندنا وليد الغرض وصريع الهدف المفقود، في حين ان البلاد تنتظر خطة و « بروغراماً » صالحين يقومان مقام ما يدعونه فاسداً .

« ونختلف عنهم بتوقيع المضابط، فنستسهل جداً مثل هذا الامر، غير ناظرين الى ما كان لنا من رأي سابق وكلام جازم . نقول : هذه ضرورة الحال . وننسى او نتناسى ما كان لكلامنا السابق من وقع، ولرأينا الذي لم يجف عليه حبر المحاضر من تأثير .

« والتاريخ السياسي الحديث النشأة في هذه البلاد يسجل ذلك علينا، ولكن ما همنا والتاريخ للمستقبل ونحن نعيش للحاضر لا لسواه .

« ونختلف عنهم ايضاً باننا ننتهز الفرص السانحة عاجلاً خوف فواتها، مثلاً : عمل ارضى الواحد وجعل الآخر ناقماً . المنطق ينص على ان الراضي ينتصب خصماً للناقم والواقع عندنا ان كليهما يجتمعان فيتضامنان » .

اما مشروع الوزارة الخماسية فقد وصفته كما يلي :

« هذا هو المشروع الذي سهرت لاجله الليالي، وانفقت في سبيله مصاريف النقل من جهة الجنوب الى جهة الشمال من الغرب الى الشرق، حتى خيّل لنا ان ايام الحرب قد عادت، يوم كان القواد يسيرون بسرعة البرق من ميدان الى ميدان ، من مركز قيادة الى مركز قيـــادة، في المصايف والمشاتي . لهذا اجتمع البرلمان اللبناني وما ادراكم ما هو البرلمان، هو سياج الحياة الدستورية، الهيكل الذي يجب ان تقف على بابه المطامع والاغراض وان يرفرف عليه الشغف بالمصلحة العامة .

« ايها السادة ، كان الافضل ان تقولوا بصريح العبارة والكلام : ان هذه الوزارة لم تقم بعمل وان لا ثقة لكم بها ، انما هذه الاقوال الصريحة لا تجتمع عليها الاكثرية المطلقة منكم ولا توافقون بعضكم بعضاً عليها .

« اما الرأي العام فآخر ما نظر اليه في هذا العراك وهـــو ينبذ الفكرة الاولى ولا يصدق على الفكر الثاني » .

وختمت خطابي بطرح الثقة في حين ان مضبطة اكثرية المجلس لم تكن لتطلبها . وتكلم بعدي الدكتور ثابت بعصبية زائدة وتولى الهجوم من قبَل المعارضة موسى نمور ويوسف سالم، وعقبهما الامير فؤاد ارسلان قائلاً ان المسألة لم تكن لنزع الثقة بل لزيادة عدد الوزارات . ثم اعاد موسى نمور الكرة فشبت مشادة عنيفة بينه وبين وزير الداخلية اشترك فيها الدكتور تلحوق وروكز ابو ناصر وقد هجم هذان الاثنان على الدكتور ثابت وزير الداخلية فتركت مقعدي وتقدمت اليهم ، والتفت اليّ الشيخ محمد وقال : « عرفناك خطيباً وهل تكون « قبضايا ايضاً » ؟ ثم اخذت الكلام ثانية رداً على الخطباء وأُرجئت الجلسة الى بعد الظهر . ولما ختمت المناقشة في المساء اراد النواب ان يقترعوا على اقتراحهم بايجاد خمس وزارات اولاً فاصرت الحكومة على طرح الثقة بادىء ذي بدء ،

وتشبثت انا بالأوّلية طارحاً الثقة عليها ، فلم يفز اقتراحي بالاكثرية وعَدّت الوزارة أنها غير حائزة الثقة فانسحبتُ من المجلس لاقدم استقالتها لرئيس الجمهورية .

وهكذا كان . واعتُبرت تلك الجلسة من اهم الجلسات النيابية، وقلما شُهد مثلها ، وخصصت لها الصحافة مقاطع طويلة وعواميد فسيحة مشيدة بموقف الحكومة ومجمعة على ان الدفاع الوزاري كان انضج من هجوم النواب .

قبِل رئيس الجمهورية الاستقالة بعد ان شكرني ، وقال : « من مصلحتك ان ترتاح من اعباء الحكم . وانا امين من ان المستقبل لك انشاء الله ، ولك صداقتي وتقديري . اني اطلب منك ان تزورني دائماً، وفي اية ساعة شئت » . فشكرته شكراً جزيلا وعدت من بيروت الى عاليه . ولما ودّعت سائق السيارة الرسمية (اسمه فيليب بشور) نفرت الدمعة من عينيه فتأثرت لهذه العاطفة بقدر تأثري بكل ما لقيته من تقدير في الدوائر الرسمية والصحافة اللبنانية وقلت في نفسي : يا لها من دمعة بريئة من ابن الشعب اللبناني !

وزارة حبيب باشا السعد :

دُعي حبيب باشا السعد لتشكيل وزارة خماسية فتعسّر عليه العمل بسبب مطالب النواب الذين كلفهم الاشتراك معه ، ورضي بوزارتين صغيرتين هما وزارتا المعارف والصحة العامة ، غير انه عاد فتولى وزارة العدل بعد ان استقال منها نجيب ابو صوان اولاً ثم شكري القرداحي ثانياً، واعطيت وزارة الصحة الى الدكتور سبيردون ابو الروس الذي عرفه حبيب باشا في منفاه في ادنه ، واشترك بهذه الوزارة حسين الاحدب وموسى نمور وصبحي حيدر ، ونالت الثقة بالاجماع .

جورج لطف الله ورئاسة الجمهورية :

انقضى صيف ١٩٢٨ على خير وسلامة لولا حركات قام بها جورج لطف الله الآنف الذكر، سعياً الى رئاسة الجمهورية التي ابتدأت منذ الشتاء تشغل بال الرئيس دباس لعلمه بتقلب الفرنسيين بين ساعة واخرى .

وجورج لطف الله هو ابن حبيب لطف الله ، المثري الكبير في مصر، الذي أمدّ الشريف حسيناً في الثورة الحجازية ببعض المساعدات المالية فكافأه الشريف بلقب الامارة ، ومن ذلك الحين صار لاولاده بعض الاهتمام بانباء وطنهم الاول لبنان ، فاتصل احدهم جورج بوزارة الخارجية الفرنسية وظن انه لقي لديها قبولاً بترشيحه لرئاسة الجمهورية ، فأمّ بيروت واستأجر قصراً في الحي السرسقي بالقرب من قصر الرئاسة ، واتصل بعدد كبير من السياسيين والصحافيين وفتح بيته وصندوقه ، وكثر زوّاره وروّاده والمستفيدون من ثروته ، وظن ان الرئاسة ستأتيه منقادة تجرّر اليه اذيالها . وكان بعض الصحافيين يبالغون بطمأنته ولا يرضون له بالرئاسة بل يعلنونه اميراً مدى الحياة ، لا بل ملكاً ! وبلغت منه «العبقرية» انه اخذ من المتزلفين اليه سندات بالمال الذي اغدقه عليهم . فكان مثله مثل من يخطر بباله ربط الهواء بقيد ، او القبض على الماء بيد ، ولما فشلت مساعيه وخابت آماله أراد ملاحقة بعض عماله امام المحاكم فنصح له محاموه بان يقلع عن ذلك لئلا يكفن ماله باستجلاب الاهانة لنفسه والفضيحة للطرق التي استعملها . وكل ما بقي من مغامرة جورج لطف الله انه زاد في تعاطي النقد في الاسواق في الاشهر التي دغدغته فيها الاحلام ، عدا ما انفقه في باريس من مال ومجوهرات .

وعند اجتماع المجلس في دورة تشرين الاول لانتخاب رئيسه جُدد انتخاب الشيخ محمد الجسر بالاجماع . وبدأ البحث في الموازنة وانتهى الاقتراع عليها قبل آخر السنة .

وفُتحت في شباط دورة استثنائية ابرز ما تصدق فيها مشروع

الوصية لغير المحمديين ، واتفاق تصفية الديون العمومية وهو الذي وقّع عليه أديب باشا ممثلاً حكومة لبنان وجاء لمصلحة الخزينة اللبنانية .

تجديد انتخاب الرئيس الدباس :

تلهى النواب بتلك المشاريع «البسيطة» في نظرهم وكلهم يفكر بانتخاب الرئاسة ، ومدتها وفقاً للدستور ثلاث سنوات تنتهي في ٢٦ من نوار سنة ١٩٢٩ ، وهي قابلة التجديد مرة واحدة . وكان الرئيس دباس يرغب في التجديد متفقاً مع الشيخ محمد الجسر . وقد اسرّ إلي بالموضوع فوافقت عليه ، ولم يكن له مزاحم من رجال السياسة اللبنانية المعروفين ، ولم يظهر لمنافسته إلا جورج لطف الله المذكور آنفاً ، فسعيتُ صادقاً لتجديد انتخاب شارل دباس . وأراد المصطادون في الماء العكر ان يجعلوا مني مرشح البطريركية المارونية ، فاشاعوا هذا الخبر واقلقوا الرئيس ، وخشي هو ان يضعف اندفاعي له فأوفد الى مكتبي صديقه وصديقي حبيب طراد ووجدني الزائر اكتب تكذيباً قاطعاً للاشاعة وتأييداً للدباس ، معلناً ان صوتي واصوات جميع اصدقائي له . فارتاح بال الرئيس ولما تقابلنا شكرني بحرارة . فقلت له : «يا قليل الايمان ، ألم تعلم حتى الآن ان ليس لي الا كلمة واحدة» ؟

اجتمع المجلس في السابع والعشرين من اذار سنة ١٩٢٩ اي قبل شهرين من انتهاء ولاية الرئيس وجَدد انتخاب الدباس باكثرية ٤٢ صوتاً ، ووُجدت ورقة بيضاء وورقة واحدة باسم الشيخ محمد الجسر . وقيل ان البير قشوع وضعها في الصندوق تهكماً .

اترأس وزارة لاجراء الانتخابات :

اقترب موعد الانتخابات النيابية ، والمعروف ان النواب يحسبون لها الف حساب . ولم يرق لمرشحي محافظة جبل لبنان ان يرئس وزارة

الانتخابات حبيب باشا السعد وهو يتزعم فيها قائمة من خصومهم فالتفوا حول الشيخ محمد الجسر ، وهذا بدوره اقنع المسيو سولومياك بضرورة تنحي حبيب باشا لانه يساند الامير فؤاد ارسلان وهو في زعمهم خصم الانتداب . والحقيقة ان الامير المشار اليه كان حر الفكر غير هيّاب ، يبدي ملاحظات قاسية في المجلس على بعض تصرف المستشارين والموظفين الفرنسيين دون ان يقود ضدهم حركة مدروسة ودون ان تكون له مثابرة على الشؤون السياسية ، وله في حياة المجتمع ما يلهيه عن حصر نشاطه في المجلس . ونجحت «المقدحة» و «قب وكيل المفوض باطه» عن وزارة الباشا . وجاراه الرئيس الدباس ولم يتمسك بها فتزعزعت كراسيها . وأخذ اكثر النواب يبحثون عن كيفية الخلاص منها . فجسّ الباشا ، وهو السياسي القديم، نبض المجلس واتضح له ان الاكثرية فقدت من يده، ناهيك بانه لم يعتد المناقشة ولا المنازلة بسبب تربيته السياسية ، فلم ينتظر تكتل النواب عليه وقدّم استقالته في ٨ من نوار .

وكان لدى الرئيس الدباس فكرتان : احداهما تكليف اميل اده برئاسة وزارة الانتخابات فيما اذا قبلتُ الاشتراك معه وزيراً للداخلية ، وإلا فاسناد الرئاسة اليّ . ولما استشارني اعتذرت عن قبول الشكل الاول ولم يكن قد فاتح اميل اده بالموضوع فكلفني تشكيل الوزارة وقبلت على ان تكون ثلاثية .

أُسقطتُ بوزارة ثلاثية في آب سنة ١٩٢٨ فاردت ان اعود بالعدد عينه ، ولما كان دخول ايوب ثابت غير ذي موضوع في ذلك الظرف الدقيق فقد تعاونتُ مع حسين الاحدب وزيراً للاشغال، ونجيب ابو صوان رئيس محكمة التمييز وزيراً للعدل (محتفظاً بمركزه في القضاء) ، وتسلمتُ الداخلية . وصدر مرسوم التشكيل في ١٠ من نوار وتقدمت الوزارة الى المجلس في الرابع عشر مع بيان وجيز فنالت الثقة بالاجماع على رغم من تشكيلها الثلاثي ، وما ذلك إلاّ لاقتراب الانتخابات العامة .

انتخابات تموز سنة ١٩٢٩ :

ان المجلس الذي انتهت مدته في تموز سنة ١٩٢٩ قد انتُخب في تموز سنة ١٩٢٥ وعاش عمره كاملاً، ولكنه انقلب من مجلس تمثيلي الى مجلس تأسيسي يوم وضع الدستور في نوار سنة ١٩٢٦ ، ثم صار بموجب هذا الدستور مجلساً نيابياً مع وجود مجلس شيوخ بجانبه، ثم أُدغم المجلسان كما قدمنا وصار عدد المجلس الموحّد ٤٦ نائباً ، منهم ثلاثون منتخبون وستة عشر (وهو عدد الشيوخ) معيّنون . اما عملية انتخاب سنة ١٩٢٩ فكانت تشمل ثلاثين نائباً منتخباً . يزاد عليهم مثل نصف عددهم تعييناً بموجب مرسوم يؤخذ في مجلس الوزراء . وهكذا صار المجموع ٤٥ نائباً بدلاً من ٤٦ وخسرت الاقليات مقعد النائب المعيّن .

وقبل تشكيلي الوزارة كان موعد الانتخابات قد تعيّن في ٢ من حزيران للدرجة الاولى، وفي ١٦ منه للدرجة الثانية (الانتخاب يومها على درجتين وفقاً لقرارات المفوض السامي) .

ولكن الامر الذي كنت اجهله هو انه تم اتفاق سابق بين الشيخ محمد الجسر والمسيو سولومياك على معظم القوائم . ولما شعرت بذلك راجعت الرئيس الدباس فأكد لي ان لا علم له بشيء من الاتفاق . وكان اهتمامنا كلينا بقائمتي جبل لبنان ولبنان الشمالي لان المنطقة الاولى حساسة جداً والثانية صار فيها اختار محسوس ضد مرشحي المستشار، قد يؤدي الى استعمال العنف بعد ان ظهر في الميدان قبلان فرنجيه ضد وديع طربيه .

درسنا الحالة مع رئيس الجمهورية والمسيو پونسو المفوض السامي الجديد صديق الدباس ، وقر الرأي على ان لا تنشب ازمة بيننا وبين المسيو سولومياك مندوب المفوض السامي، وان نسعى لتلافي الاخطار ما امكن. فصمّمنا على تعيين حبيب باشا السعد فيما اذا سقط في الانتخاب ، ونصح الرئيس الدباس ليوسف السودا ، وهو صديقنا نحن الاثنين، بان لا يتقدم

للترشيح على ان يصير تعيينه ايضاً ، واقترحنا على الامير فؤاد ارسلان ان يقبل بترشيح اخيه الامير توفيق بدلاً منه فأبى ، واما الامير توفيق وهو سياسي عتيق يقدّر العواقب فقبل بهذا الحل . واذا ترشح الاخ ضد اخيه فلم يكن ذلك نتيجة لتدبير مبطن يهدف الى هدم البيت الارسلاني كما زعم بعضهم ، وانما المراد منه ان لا يفقد البيت المذكور مقعده في المجلس . واما في الشمال فذهبت اتعابنا ادراج الرياح، وعبثاً نصحنا للشيخ محمد بان ينسحب وديع طربيه مرشحه ومرشح المستشار لمصلحة قبلان فرنجيه فرفض .

ووصلنا الى يوم ١٦ من حزيران والهواجس تملأ رأسي اذ قضيت ليل ١٥ / ١٦ قرب التلفون والرئيس الدباس بجانبي نتدارك حالة الشمال ولم نفلح، فاخذنا بعض الاحتياطات لمنع اهالي زغرتا من دخول سراية طرابلس حيث يجري الانتخاب، ولم يحمل الدرك عتاداً لئلا يطلق النار على الناس ويراق الدم، ووقف افراده على المفارق «صورة»، تدعمهم قوة من المتطوعين العلويين في الجندية الفرنسية . وفي الصباح الباكر زحف اهالي زغرتا الى طرابلس فاطلق المتطوعون العلويون النار عليهم واردوا ثلاثة منهم، ولكن الزغرتاويين دخلوا السراية عنوة وضغطوا على الناخبين الثانويين مما اضطر وديع طربيه للانسحاب ففاز قبلان فرنجيه بالمقعد النيابي .

وما ان عرفت جميع النتائج رسمياً حتى التأم مجلس الوزراء وعيّن النواب الآخرين استكمالاً للعدد، على ان يجتمع المجلس الجديد في تموز بعد انتهاء ولاية المجلس السابق .

حملة ظالمة :

طبيعيٌّ ان تقوم حملة صحفية على الانتخابات وان يلجأ بعض الفاشلين الى المقامات المدنية والروحية لاثارة موجة استنكار، بل إنه امرٌ مغتفر، واما ان ينتقد الوضعَ بعض الذين نجحوا بمساعدة الحكومة والمستشارين، وان يساندهم بعض المعينين تعييناً فهذا أمر مستنكر .

والاغرب من ذلك ان يكيل الناقمون والصحفيون المديح للمفوض السامي ومندوبه ، وان يجعلوا رئيس الوزارة والحكومة اللبنانية كبشاً للمحرقة . وقد صمدت لتلك الحملات واستأذنت الرئيس الدباس واصدرتُ بلاغاً ان المجلس النيابي الجديد سيعقد اولى جلساته في ١٣ من تموز وان رئيس الوزارة سيلقي بياناً عن الاعمـــال الانتخابية ثم يطلب الثقة بحكومته ، فهـــدأت العاصفة رويداً رويداً ورجع الناس الى انفسهم وتضاءلت حملة الصحف بانتظار الجلسة والبيان .

كانت جلسة ١٣ من تموز حامية الوطيس ، وقـــد دافعتُ فيها عن الوزارة دفاعاً شديداً واظهرت الاعمال المغايرة التي صدرت من المعارضة ، واجبتُ كلاً من النواب فرداً فرداً . وكان المجلس قبل الاقتراع على الثقة قـــد وافق على احكام مجلس الشورى الذي صدق على صحة الاعمال الانتخابية باجمعها . فقال شبل دموس كلمته المأثورة : « كيف نقول لهذه الوزارة ملعونة انت بين الوزارات ، ومباركة ثمرة بطنك الانتخابات » .

وعلى الاثر طرحت الثقة فنالت الوزارة اكثرية محسوسة ، وكان فرحي كبيراً عندما اقترع قبلان فرنجيه المعارض الاول ومنحها ثقته . وطالت الجلسة الى الليل فتوجهت تواً الى عاليه واطلعت رئيس الجمهورية على النتيجة فسُرّ بها وهنأني .

بعد نجاحي بانتزاع الثقة صممت على ترك الوزارة وافضيت بنيتي الى رئيس الجمهورية ، ونحن نقضي معظم ليالينا معاً نتحدث عن مستقبل الحكم ، فسعى لان يثنيني عن عزمي واستأخر استقالتي الى الخريف ريثما نجري بعض الاصلاحات في الادارة ، وقال لي انه يفضل بقائي لئـــلا يضطره الوضع الى دعوة اميل اده الغائب في فرنسا لتشكيل الوزارة . وسألني عما اذا كان ذلك يوافقني ويوافق البلاد ؟ واجبته : ليكن ذلك ، وليجرّب اميل اده حظه ، فان نجح كنا معه واذا اخفق انتهينا من نغمة الاصلاح والانقاذ .

وما ان عرف الشيخ محمد بعزمي على الاستقالة حتى حمل عليّ حملة ودية لاقلع عنها فلم اقتنع .

في ٩ من تشرين الاول حضرتُ مع الرئيس دباس حفلة القنصلية المصرية احتفاء بعيد جلوس ملك مصر . وقد رافقته من عاليه في سيارته وقضينا السهرة جنباً الى جنب في بهو القنصلية متحدثين ، كأنه يريد اعلان رضاه عن سياستي واسفه لانسحابي من الحكم . لكني عزمت عزماً كاملاً ان ارتاح من ذلك العناء كله وافسح المجال لسواي . وكنت اتوقع ان تفشل سياسة اده ولكن كان من الضروري ان يصل الرجل الى الحكم بعد ان خاصم جميع رجال السياسة ، واول خصومه كان شارل دباس ، وتغلب هذا عليه بنظره الثاقب وثقة الفرنسيين به واتفاقه غير المنفصم العرى مع الشيخ محمد الجسر ومعي .

اده يشكل الوزارة الجديدة :

قدمتُ استقالة الوزارة في ١١ من تشرين الاول اي يوم رجوع اميل اده من باريس وانصرفت الى المحاماة ، فكلفه الرئيس تشكيلها فجـــاء بوزارة خماسية مع وكيل وزارة اطلق عليه لقب « فرخ وزير » ، وكان هذا التشكيل أول خرق لبرنامج وضعه اده نفسه مع بعض رفاقه في مجلس الشيوخ وهو مبدأ الوزارة الثلاثية . ولم تتقدم الوزارة للمجلس ببرنامجها « الاصلاحي » وبطلب المراسيم الاشتراعية الا بعد أن مرّت مدة طويلة على تأليفها ، ولم يصدق المجلس على برنامجها الا بعد ان احاله الى لجنة خاصة انتخبتُ عضواً فيها ثم رئيساً لها . ووضعت اللجنة تقريراً موافقاً للبرنامج باكثرية الاصوات ، وبعد شهرين وستة ايام من تشكيل الوزارة ، اي في ١٧ من كانون الاول ، جرت المناقشة العلنية في المجلس في البرنامج الوزاري ، فابديتُ تحفظاتي على مجمـــل الاصلاحات المقترحة واعلنت امتناعي عن اعطاء الثقة على اساسها . وذلك التأخر في مناقشة

المنهاج الوزاري كان السابقة الاولى من نوعها في الحياة البرلمانية، ليس في لبنان وحده بل في الدول الاخرى .

بذل رئيس الجمهورية وسعه ليؤمن الثقة للوزارة الجديدة ولاعطائها حق اصدار المراسيم الاشتراعية، مع انه لم يكن مقتنعاً بنجاح التجربة الخطرة . وما ان بدأ تنفيذ البرنامج الوزاري حتى قامت القيامة على رئيس الوزارة في الصحف ولدى المقامات المدنية والدينية وعلى الاخص في الاوساط المحمدية . وظهرت للعيان صحة تحفظاتي .

سقوط وزارة اميل اده :

وامسى اصدقاء اميل اده في حيرة وارتباك، وقسم كبير منهم مرتبط بالشيخ الجسر مع ارتباطه برئيس الوزارة، واخذت الحملة تشتد على الحكومة منذ كانون الثاني فاعددنا البيانات لمهاجمتها مهاجمة عنيفة، واراد انصار الوزارة ان يضمنوا المستقبل لرئيسها بان يجعلوا سقوطه في المجلس «على حرير»، بدون مناقشة، فيتمكن من العودة الى الحكم عاجلاً او آجلاً بعد ان يعد بتغيير خطته . وقد ضعف بعض اصدقائنا وماشوا ذلك الرأي، واما انا فتشبثتُ بضرورة المناقشة لنفي كل التباس في الرأي العام، ولقطع الطريق على وزارة ادية ثانية . وفي اجتماع خاص قبل الجلسة ابدى كل نائب رأيه فتغلبت نظرية سحب الثقة بدون مناقشة ووُضعت بذلك وثيقة وقّع عليها ٢٥ نائباً لم اكن منهم، وفي جلسة ٢٠ من اذار نزعت الثقة من الوزارة بدون مناقشة باكثرية ٢٨ صوتاً، وبدأ الشيخ محمد عملية الاقتراع باصدقاء اميل اده انفسهم .

باشر الرئيس الدباس استشاراته لتكليف رئيس جديد ودعاني لابداء رأيي فقابلته، وشعرت انه يريد تكليف اميل اده نفسه تشكيل الوزارة ثانية فأجبته : هذا، لا شك فيه، هو نتيجة الاقتراع بدون مناقشة، فأجاب بالايجاب .

ثم كلف رئيس الجمهورية اميل اده ان يشكل الوزارة ثانية فلم يتمكن، وطالت الازمة ستة ايام وهو يسعى عبثاً، وصار يزيد في عدد الوزراء حتى عرض الوزارة على ثلاثة عشر نائباً . وبقينا نخاصمه ونعلن عدم تعاون المجلس معه، ونعقد الاجتماع بعد الاجتماع ومعنا اكثرية مصممة على حجب الثقة . وفي آخر اجتماع عقده النواب المعارضون في احدى غرف المجلس اقترعوا على مبدأ التعاون او عدمه، فقال اكثرهم بعدم التعاون وانتدبوا ميشال زكور وهنري فرعون ليحملا نتيجة الاقتراع الى الرئيس المكلف ففعلا قائلين له : «لا تعاون، ولا ثقة» . وبلغ المفوض السامي النبأ فطلب من المسيو اوبوار صديق اده ان ينصح لصديقه بان يعدل عن التشكيل، وقد عدل فعلاً . وكانت المرة الاولى التي لم يتمكن سياسي لبناني من تشكيل وزارة بعد تكليفه، مع التذكير بان المفوض السامي ورئيس الجمهورية كانا يؤيدانه علناً . وما كان ذلك الفشل ليقع لو لم نحزم امرنا بجمع صفوف المعارضة، ولو لم نعارض وحي السلطات العليا، وقصدنا رتق ما فتقته الحزبية الجامحة في الوزارة التي حجبنا الثقة عنها .

وزارة اوغست اديب الثانية :

شكل اوغست باشا اديب الوزارة الجديدة في اواخر اذار، ومعه السيد احمد الحسيني وموسى نمور وحسين الاحدب وجبران التويني، وتقدمت امام المجلس في ٥ من نيسان واعدة في بيانها بان تعدل في الاصلاحات الادارية والقضائية كل ما يظهر الاختبار وجوب ادخاله في الدوائر المختلفة «مسترشدة بآراء مجلسكم المحترم وبأماني الامة وحاجاتها وما تدعو اليه راحتها» .

فلفظ هذا البيان الوجيز الحكم المبرم على برنامج المراسيم التشريعية الآنفة الذكر .

ونالت الوزارة الجديدة الثقة وفشلت مساعي اميل اده واعوانـه لاسقاطها ، وكان آخر اتصالهم بالامير خالد شهاب فقال لهم : انني سانتقد الحكومة الجديدة انتقاداً مراً . فتأملوا خيراً .

وحمل الامير خالد على الوزارة الاديبية لانها لم تهدم برنامج الوزارة السابقة هدماً كاملاً . . . وطلع الخطيب بطلب معاهدة مع فرنسا بدلاً من الانتداب ، فخيّم السكون على اميل اده واعوانه كأن ماء غالياً سقط على رؤوسهم . وطلب ميشال زكور الغـــاء المراسيم الاشتراعية فقدمت الوزارة مشروعاً مستعجلاً بالغاء القانون السابق الذي يخوّل الحكومة اصدار تلك المراسيم . وعاشت الوزارة الاديبية هادئة أياماً كثيرة وكانت اطول الوزارات عمراً ، وايدناها مع اصدقائنا ، تربطنا بالمرحومين الاحدب ونمور والتويني احسن الصلات [1] .

(١) — في ١٩ من كانون الثاني سنة ١٩٣١ رزقني الله ابنة اسميتها هوغيت . وفي تشرين الثاني من تلك السنة انتخبني زملائي المحامون نقيباً

في طريق الرئاسة

معركة رئاسة الجمهورية :

ابتدأت معركة رئاسة الجمهورية صامتة في اواسط سنة ١٩٣١ والمزاحمة ظاهرة بين اميل اده وبيني ، وحظ مخاصمي ضئيل جداً من حيث عدد مؤيديه من النواب . ولم يكن بامكانه ان يعتمد على الرئيس الدباس لما بينهما من خصومة حقيقية يخفيها الظاهر ، ولم يستطع ان يتكل على الشيخ محمد الجسر خصوصاً بعد ان اغضب الاوساط المحمدية في عهد وزارته ، فانصرف بقواه كلها نحو المفوضية العليا والحكومة الفرنسية ، وله في باريس اصدقاء عديدون ، وهو يسافر كل صيف تقريباً ليغذي تلك العلائق الطيبة التي اتخذها دروعاً في قتاله . غير ان المسيو پونسو كان حكيماً هادئاً ينفر من تطرف اميل اده، وقد صارح وزارة الخارجية الفرنسية رأيه هذا عندما كتبت اليه توصيه بمساعدته . فأجاب : « ليس ذلك بالامكان » . وشرح الاسباب . وضاقت بادّه المساعي فعمد الى حملة صحفية ضدي استعملت فيها جميع الاسلحة من قدح وذم وشتيمة ، خصوصاً في الجرائد الفرنسية التي يطالعها الموظفون الفرنسيون ، ولكن تلك الحملة لم تأت بالأثر المرغوب، فرسم واعوانه خطة محكمة للايقاع بيني وبين الشيخ محمد الجسر وسعوا مع الشيخ الى ان تكون الرئاسة له نفسه،

فلقيت المداورة قبولاً لديه وعرض الفكرة على بعض من يريدون تعكير الوضع اللبناني فرحبوا بها .

أخذَت الفكرة تتجسم في رأس الشيخ محمد الجسر وبدأ يُعدّ لها العدة، فطلع بمشروع قانون باجراء احصاء عام على الفور بعد ان أمّن لهذا المشروع في الكواليس الاكثرية المطلوبة فوافقت عليه . وعندما تباطأت الوزارة بتنفيذه القى النائب الشيخ يوسف الخازن سؤالاً في المجلس عما اذا كانت الحكومة قد اعدّت العدة لاجراء الاحصاء المقرر بقانون . فأجري الاحصاء في ٣١ من كانون الثاني سنة ١٩٣٢ ولم يعط النتيجة التي توخاها الشيخ محمد، ولكن رئيس المجلس لم يحجم عن السير بترشيح نفسه للمقام الاول ونزل الى الميدان بصورة شبه غامضة .

ادركتُ الامر ايما ادراك . وجانبت الاصطدام بصديقي فعرضتُ عليه تعديل الدستور لمصلحة الرئيس الدباس فيتمكن المجلس النيابي من تجديد انتخابه مرة ثانية لمدة ثلاث سنوات، معتبراً ان هذا الحل هو « فض مشكل » فقبِل الشيخ محمد به وعرضناه على الدباس ولم يقبله، فرجعنا الى حيث كنا ثم اصبحت المعركة سافرة .

ولا يسهَ البال عن ان الشيخ محمداً كان عليه بحكم منصبه ان يدعو المجلس النيابي للاجتماع لانتخاب رئيس الجمهورية في خلال الشهرين اللذين يسبقان انتهاء مدة الرئاسة القائمة، اي ابتداء من ٢٧ اذار، ولكن الشيخ اخذ يتأخر في دعوة المجلس من يوم الى آخر، ويتمارض، ويستقبل النواب الواحد تلو الآخر، على امل ان توافق المفوضية العليا على ترشيحه . وعبثاً افهمه اصدقاؤه من الفرنسيين واللبنانيين ان الامر مستحيل فثابر على خطته، يشجعه نواب مارونيون عملوا على خصامي لمآرب منوعة، وفي مقدمتهم اميل اده وحبيب باشا السعد وجورج ثابت ، ناهيك بروكز ابو ناضر ويوسف الخازن وسامي كنعان .

وكان صديقي المسيو سولومياك قد نُقل من وظيفته في لبنان الى مثلها في دمشق وخلـَفه المسيو ريكلو بالوكالة، وهو ليست له خبرة سلفه ولا حنكته في تصريف الامور . وقد سعى هو ايضاً لاقناع الشيخ محمد بانه ليس بامكان الحكومة الفرنسية ان تقبل بمحاولته، فأصرّ الشيخ واظهر رغبته بمقابلة المفوض السامي وطلب منه الشيخ يوسف الخازن ان يكون هو الترجمان بين الاثنين، فكان موقف المسيو بونسو صريحاً جداً مع مخاطبَيه . وكاد الشيخ محمد يقتنع بسحب ترشيحه لو لم يأخذ الشيخ يوسف الخازن على نفسه اقناع المفوض السامي بفوائد انتخاب الشيخ محمد . وكان الشيخ يوسف يأمل بان ينسحب الشيخ محمد له فيصبح رئيساً للجمهورية بمساندة الفرنسيين، باعتبار انهم يقدّرون خدمته لهم بانسحاب الشيخ الجسر، فخاب ظنه اذ ان رئيس المجلس النيابي اصرّ على ترشيح نفسه !

وزاد في الطين بلة ان بعض نواب مارونيين اتجهوا صوب بكركي لمعاكسة ترشيحي . وكان البطريرك حويك قد توفي وانتُخب مكانه البطريرك انطون عريضه[١] وقد عُرف بميله الى حبيب باشا السعد، فاقنعوه ان الباشا لا حظ له من الفوز واوغروا صدره عليّ باعتباري صديق الشيخ الجسر وان ترشيح الشيخ محمد هو صوري يهدف من ورائه الى مساعدتي فعاكسني البطريرك هو ايضاً، وعبثاً حاولت اقناعه بان ما يزعمه خصومي هو مداورة سياسية، وانني سوف اصبح المرشح الماروني الوحيد ضد الشيخ محمد فلم يقتنع . واخذ المطران عقل يتردد الى المفوضية الفرنسية ويعلن معاكسة البطريركية المارونية لترشيحي .

وعبثاً حاول الرئيس الدباس ان يوفق بين موقف الشيخ محمد وموقفي فلم يفلح . وقد صارحه الشيخ محمد انه اقسم لمن يساندونه من المحمديين

(١) – كانون الثاني سنة ١٩٣٢

وفي مقدمتهم رياض الصلح انه لا يرجع عن ترشيحه ابداً، ومن جملة ما قاله له : «ان المفوض السامي رجل ضعيف، يمانع اليوم بترشيحي ولكن ان نجحتُ ابرقَ الى حكومته مبرراً موقفه ومبيناً محاسن انتخابي» .

هذا كله والدسائس لا تهدأ ليلاً ولا نهاراً، مما جعل المفوض السامي يفكر باستعمال طرق غير دستورية للحيلولة دون «مجازفة» رئيس النواب، وقد دعاني اليه في اواخر نوار وعرضنا الموقف، فتبين لي ان المسيو ركلو قال للمسيو بونسو إنه غير امين من نتيجة الاقتراع، وانه منعاً للمغامرة يوافق على اجراء يحول دون الانتخاب . فقلت بصراحة : ان مس الدستور غير جائز في اي حال . واكدت ان الاكثرية مؤمنة بجانبي .

وتركت المفوض السامي حائراً في موقفه .

قابلت الشيخ محمداً مقابلة اخيرة في بيته حوالي الخامس من نوار بحضور روكز ابو ناضر، وسعى الاثنان لاقناعي بالانسحاب ظاهراً للشيخ محمد وهو يعلن بعدئذٍ انه ينسحب . فأجبت بكل صراحة : انني لا ألعب هذه اللعبة . وبينت للشيخ محمد ان مصلحته ومصلحة البلاد تقضيان عليه بعدم التشبث في موقفه، وان كل ما ظهر له من تأييد خصومي له ليس الا مداورات ودسائس لبلبلة الصفوف وللوصول الى اغراض، فلم يقتنع .

ورأى الفرنسيون ان يتصلوا بالشيخ محمد للمرة الاخيرة قبل ان يقدموا على عمل زجري، فاوفدوا عليه في الثامن من نوار صديقه النائب عبود عبد الرزاق يقنعه بالانسحاب، لئلا تُتخذ تدابير لا تكون في مصلحة البلاد، وكاد الشيخ يقتنع بسحب ترشيحه وبدعوة النواب الى انتخاب الرئاسة قبل ان يجتمع المجلس حكماً في ١٦ من نوار وفقاً لنص الدستور، الا ان وصول روكز ابو ناضر وسامي كنعان الى بيته في اللحظة الاخيرة

من محادثته مع عبود عبد الرزاق غيّر موقفه، واصر على الترشيح. وعاد عبود الى الفرنسيين بخُفّي حنين وابلغهم فشله في مسعاه .

وقف الحياة الدستورية وتعيين الدباس رئيس دولة :

يوم الاثنين في التاسع من نوار دعا المسيو ريكلو مندوب المفوض السامي في لبنان الشيخ محمد الجسر الى ديوانه في السراية الصغيرة فلبى الشيخ وبيده نسخة من الدستور ليشرح له نصوصه المتعلقة بالانتخاب ، ففاجأه المندوب بتسليمه قراراً من المفوض السامي بايقاف مفعول هذا الدستور وحل المجلس النيابي والوزارة ، وبتعيين الدباس رئيساً للدولة لاجل غير مسمى ، يعاونه مجلس مديرين . فصارت يد الشيخ ترتجف من التأثر ، وخرج مع النواب واركان الوزارة من السراية ... وبقي الدباس في كرسي الحكم رئيساً معيناً ، بعد ان مكث ست سنوات رئيساً للجمهورية منتخباً انتخاباً شرعياً وحامياً لذمار الدستور .

حلّت تلك التدابير نكبة على الدستور وعلى البلاد . وخطيئة الدباس لا تغتفر ، سواء اعرف بالتدابير قبل وقوعها فقبل بها او بعد وقوعها فرضي عنها . وهو بغنى عن التجربة الاليمة . والارجح عندي انه اطلع على نيات المفوض السامي قبل الحادث المشؤوم .

أول من هنأ الدباس خصمه اميل اده وبعض اصدقاء اده . وكان كل شيء يحلو لاولئك المهنئين فيما اذا ساعد على اقصائي ، مهما وخمت العواقب ، ومهما كلفت من تضحية وضرر معنوي ، ويفضلون كل هذا الامتهان بالوطن شرط ان يبتعد بشاره الخوري واعوانه الاحرار عن الحكم .

بعد تلك المأساة الدستورية ابتعدت نهائياً عن الدباس ، وعاهدت نفسي على نسف الاوضاع الشاذة مهما كلفني الامر . وانضمّ اليّ حسين الاحدب

وموسى نمور وميشال زكور وجبران التويني ليحاربوا الطغيان ، وكلهم اليوم في عالم الاموات ، وهم اشداء الشكيمة صعاب المراس لا يحجمون عن حمل المسؤوليات ، مع ان الحريات معطلة والدباس حاكم بامره تسنده قوة المفوضية الفرنسية ، ولا مجلس يراقب ولا صحف تؤيدنا الا القليل منها . ويمكن القول ان اجتماعاتي مع من ذكرتُ وضعت النواة الصالحة لقيام « الكتلة الدستورية » التي ظهرت للوجود بعد انتخاب المجلس النيابي في اوائل سنة ١٩٣٤ .

نشاط الدباس :

واخذ الدباس يكثر من الوساطات لتعود بيننا المياه الى مجاريها ، وجاوبنا الوسطاء : « عرضنا عليه تجديد رئاسته بتعديل الدستور فأبى ، وقبلها من يد المفوض السامي ليصير موظفاً على انقاض الدستور . وهو يماشي الآن خصوم الاستقلال اللبناني والكرامة الوطنية فهنيئاً له ، اما نحن فباقون في الصعيد الآخر وسنصبر مهما لزم الصبر » .

وطفق الاستاذ دباس يظهر نشاطاً في العمل ليبرهن للناس انه جدير بتحمل مسؤوليات الحاكم بأمره ، المسيطر على دوائر الحكومة باجمعها ، وبلغ من نشاطه ان ارتدى الطابع الذي لا يليق بوقار الحاكم ، وانتقل مرة الى احد فنادق بحمدون ليشرف بنفسه على تحقيق جزائي في سرقة وقعت هنالك ، وكذلك انتقل الى غزير مع النائب العام الاستئنافي ليشرف على تحقيق آخر ، مما دل على نفسيته الجديدة وراح يتردد الى دار البطريركية المارونية ويلقى فيها العضد اللازم ، ولا سيما بواسطة المطران بولس عقل الذي رأى فيما جرى سانحة لتعزيز نفوذه .

وكان البطريرك الماروني والمطران عقل يحملان كثيراً على الشيخ كسروان الخازن ونسيبيه الشيخين جميل وتميم المنتسبين الى المطران عبد الله خوري ، فاضطر الاول الى طلب احالته الى التقاعد ، ولوحق

الآخران جزائياً وأُوقفا في السجن . واراد الدباس ان يشنّ حملة تطهير
على ما جرى في عهده الدستوري فوسّع نطاق الملاحقات الجارية حتى
حاول المحققون ان ينالوا من حسين الاحدب وولده ابرهيم بحجة ان
ابرهيم تعهد بعض الاشغال في وزارة النافعة في عهد ابيه ولكن المحققين
لم يوفقوا . كذلك فتحت تحقيقات في دوائر اخرى فاوقف مدير الدوائر
العقارية وتولى التحقيق القاضيان يوسف شربل وألفرد ثابت ، وكان هذا
الاخير يتردد الى مكتب اميل اده ليطلعه على سير العمل ويسترشد
برغباته ، وصار يشيع ويذيع ان املاكاً عديدة سُجلت اختلاساً باسمي
وباسم الشيخ محمد الجسر في الدوائر العقارية ، وهو زعم لا صحة له على
الاطلاق . وكذلك تعرض ألفرد ثابت لعائلة الصلح فاوقف احد ابنائها وهو
قاضٍ عقاري بتهمة ما ، وبلغ توتر الاعصاب اشدّه حتى هاج ثلاثة من
شبان آل الصلح وضربوا ألفرد ثابت في باب مكتب اميل اده ، وصعد
المضروب الى المكتب وكلم الرئيس الدباس بالهاتف قائلاً : « عندما تطلب
مني ان اوقف الشيخ بشاره الخوري والشيخ محمد الجسر عليك ان
تحمي ظهري ... »

بلغني الزعم الذي زعموه ان املاكاً مختلسة سُجلت باسمي فذهبت الى
الدباس في بيته ليلا احتج على هذا الافتراء ، فانكر الامر وقال : ان
الاملاك المشار اليها قد سجلت باسم ورثة خليل الخوري من راس
بيروت ، وليس من قرابة بينك وبينهم . فأجبته : ليس لي ملك في
بيروت ولا في غير بيروت . وقمت لانصرف فأراد متابعة الحديث فقلت
له : « عبثاً تحاول ارجاع الماضي الى أصله . ما من احد قدَّرك مثلي ،
ولا خدمك مخلصاً مثلي ، ولا تمنى لك خيراً مثلي ، فاذا كانت هذه معاملة
الاخضر لديك ، فما عساها تكون معاملة اليابس ؟ »

ثم ودعته وكادت الدموع تنفر من عيون الاثنين ، لان لمحة للسنوات
القريبة جعلتنا نفكر بكل ما قمنا به معاً من اعمال طيبة في ظل

الدستور حتى فرّق بيننا موقفه الشاذ ، وهو موقف لا يتفق مع رجحان
عقله وتفكيره . قاتل الله الطمع وعدم تقدير العواقب !

تداعي حكم الدباس :

اذكر ان القاضي ألفرد ثابت ضُرب في آخر كانون الاول سنة ١٩٣٢
ويمكن القول ان حكم الدباس قد تداعت اركانه منذ ذلك اليوم ، فقد
اخبرنا الذين حضروا استقبال رأس سنة ١٩٣٣ في قصر الرئاسة انهم
شعروا بتزعزع الحكم وبالارتباك السائد على الرئيس المعّين وعلى محيطه .
وكان المطران مبارك من اشد المقاومين للدباس وحكمه . وقد اجتمعنا
معه ومع رياض الصلح في بيت احد الاقرباء وتعاهدنا على تقويض حكمه
الفردي ، وانفجرت القنبلة الاولى في ٩ من شباط سنة ١٩٣٣ بخطاب
ناري القاه المطران في حفلة عيد مار مارون وطار له دويّ عظيم ، حتى
اضطرت السلطات الفرنسية من مدنية وعسكرية وبحرية الى زيارة الحاكم
في السراية بصورة رسمية لتأييده واستنكار الخطاب ، وكذلك اوفد اليه
البطريرك عريضه المطران عقل مستنكراً مظاهرة مار مارون ضده .

لكن ذلك التأييد ذهب كله سدى ، لان الرأي العام كان ساخطاً على
حكم الفرد ، ومظاهراً لنا على مناهضته .

وجاء عيد الفصح فدعا المطران مبارك المفوضية الفرنسية لحضور
القداس فأوفدت المفوضية المسيو « فان » احد موظفيها الكبار وجلس
في المقعد الامامي ، وانسحب من فوره بعد نهاية المراسيم الدينية دون ان
يصعد الى قاعة الاستقبال وفقاً للتقاليد ، خشية ان يسمع « قنبلة ثانية »
من المطران ضد حكم الدباس . وانتهز سيادته ذلك الانسحاب واعلن في
خطاب العيد مقاطعة الفرنسيين لانهم هم ضربوا بالتقاليد الموروثة عرض
الحائط . ثم اعلن العصيان المدني على الدباس وحكومته ، فزادت الحالة
تحرجاً .

وكان البطريرك يؤيد الحكومة القائمة ضد المطران فتفاقم الحال بينهما وتبادلا رسائل قاسية حتى بلغ الخلاف اشدّه في اول الصيف . ومما يُذكر ان المطران مبارك وقف في الانتخاب البطريركي موقفاً حاسماً لانجاح المطران انطون عريضه فندم على ذلك بعد ما شجبه البطريرك علناً، وعلى الاثر كتب الى غبطته كتاباً قاسياً اغضبه، فحرم البطريركُ المطرانَ من تعاطي القدسيات، وسرعان ما أوقف مفعول الحرم باستئناف القرار البطريركي الى قداسة البابا . وفي اثناء ذلك العراك العنيف استضفتُ المطران مبارك في مصيفي الجديد في عاليه وبالغت في اكرامه، بينما السلطتان المدنية والدينية تعاكسانه لانه معارض بمزيد الشدة، وأُقيمت له مآدب تكريم عديدة في منطقة عاليه كلها اثناء نزوله ضيفاً علينا .

وازدادت الحملة على الدباس شدة، فاضطر لان يعلن في اول ايلول العفو العام عن الجرائم التي كان قد افتخر بملاحقتها في دوائر الحكومة، وكان ذلك آخر تراجع منه، وبتراجعه فقدَ هيبة الحكم حتى شعر الناس انه يلفظ ايامه الاخيرة، وابتدأت الهواجس تساور النفوس لما عساه قد يكون مستقبل البلد .

المسيو دي مارتيل :

في ١٢ من تشرين الاول عُين المسيو دي مارتيل (وكان سفيراً لفرنسا في الصين) خلفاً للمسيو بونسو .

ان المسيو دي مارتيل آية من آيات الزمان . متوقد الذكاء حاضر النكتة، «كلبي المذهب» Cynique، لا يحترم كبيراً ولا صغيراً . زاده دهاء تمرسه «بالتقاليد الصينية» اذ قضى في تمثيل فرنسا في بكين قطعة من عمره، فجاءنا وفي نفسه «مركب التفوق» واستنشق البخور اللبناني الذي يحرق على مذبح السلطة، فأخذ منه العبير دون ان يندفع مع المبخرين، حذراً منهم . كان مستهتراً فرغب عنه من لنفسه كرامة . لذلك ان يُقرب ثم يُبعد، وان يرفع ثم يُدني .

وعلى رغم من ذلك كله قام دي مارتيل بمشاريع عمرانية مهمة حققتها جرأته في الاقدام وثقته بنفسه . فالمطار الاول في بيروت وليد إرادته، وهو الذي اشار بنقل الرمل المستخرج من تمهيد مدارج المطار الى مرفأ بيروت لردم البحر وانشاء الحوض الثاني .

وإليه يعود الفضل في ريّ أراض واسعة من مياه بحيرة حمص .

وكتب الله على هذا الرجل المتكبر ان يصدم في كبريائه وينزل عن عرش صلفه فيشهد بعينيه انتقاص سلطة الانتداب المطلقة ايام ولايته بعقد المعاهدتين السورية واللبنانية .

ومن حسن حظه انه نقل من وظيفته ولـمّا تبرم المعاهدتان . وإلاّ لقضى كمداً .

تعيين حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية :

ما ان تسلم المفوض الجديد مهام وظيفته حتى فكـّر جدياً بتبديل الاوضاع الموقتة باوضاع موقتة اخرى، بغية اعادة الدستور الى حـيّز التنفيذ على مراحل . ومن الثابت ان تعطيل الحياة الدستورية سنة ١٩٣٢ قد خلق بلبلة في السياسة اللبنانية احدى عشرة سنة اي الى عام ١٩٤٣ .

وكان معروفاً لدى الجميع ان بطريرك الموارنة يريد حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية، وشاع انه لم يسكت عن وقف الدستور وتولية الدباس إلاّ بعد ان اخذ وعداً قاطعاً من المسيو بونسو بان يكون حبيب باشا خلفاً للدباس .

وفي آخر عام ١٩٣٣ قدّم الدباس استقالته فاصدر المفوض السامي قراراً بتعيين حبيب باشا رئيساً للجمهورية سنة واحدة تبتدىء في آخر كانون الثاني سنة ١٩٣٤ على ان يفصل تعيينه عن تسلمه الحكم بشهر

الكتلة الدستورية

واحد يكون « فترة انتقال »، لا يعمل فيها الرئيس الجديد اي عمل حكومي، ويتولى فيها الحاكم اوبوار الاشراف على الانتخابات النيابية . وكذلك أنزل المفوض السامي عدد نواب المجلس الى ٢٥ عضواً، منهم ١٨ نائباً ينتخبهم الشعب ، وسبعة يعيّنون بقرار من المفوض السامي، على ان تكون ولاية المجلس اربع سنوات .

وقعت الانتخابات في شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٤ والثلوج تتساقط على المناطق الجبلية . وبذلتُ اهتمامي لجبل لبنان ودعم قائمة فريد الخازن وميشال زكور وكميل شمعون والامير مجيد ارسلان فيه . واصرّ حكمت جنبلاط على ان يخوض الانتخابات مع اصدقائنا فوافقنا على ذلك على ان يكون الامير مجيد من النواب المعيّنين .

ونجحتُ في مسعاي، ولقي كثيرون من اصدقائنا فوزاً في المناطق الاخرى . وجاء دور التعيين فتبرّع المطران عقل بمعاكستي وتردد الى المفوضية العليا مدعياً انه يتكلم باسم البطريرك موصياً بالامير خليل ابي اللمع ليحلّ مكاني، اما المفوض السامي فأصرّ على تعين اميل اده وتعييني مع الخمسة الآخرين . واكتمل عدد المجلس وانتُخب الدباس رئيساً له بإيعاز من المسيو دي مارتيل نفسه مجاملة للرئيس السابق . وفي ٢٨ من كانون الثاني تسلّم حبيب باشا رئاسة الجمهورية وتعيّن عبدالله بيهم امين سر الدولة .

اكثرية المجلس معنا والمفوض السامي ضدنا :

كان المجلس النيابي يجتمع في المكتبة الوطنية ريثما يكتمل البناء الخاص به في ساحة النجمة . وعرفتُ ان المفوض السامي يحب الاستئثار وانه مستبدّ برأيه ، لا يرغب بالبحث في الدستور واعادته كاملاً غير منقوص . ولما تقدم الشيخ فريد الخازن الى المجلس الجديد باقتراح يرمي الى هذه الغاية حنق المسيو دي مارتيل عليه وعلى اصدقائه، فصبرنا الى وقت آخر . ومـا ان افتتحت دورة اذار حتى طرأ حادث ليس بالحسبان وهو انهيار بناية « كوكب الشرق » في ساحة الشهداء ومقتل عدد غير يسير من روّادها، فاستثمرت جبهة اميل اده وايوب ثابت وجبرايل خباز هذا الحادث المؤسف ضد سليم تقلا محافظ المدينة . وكانت تربطنا به صداقة قديمة فأبينا ان يحمل المحافظ مسؤولية العمل قبل اي تحقيق . واول اصطدام في المجلس كان بسبب الهجوم الذي شنّه هؤلاء الثلاثة على سليم تقلا طالبين كف يده على الفور واحالته الى المحاكمة ، فانبريتُ لهم وفنّدت مزاعمهم وشرحت المسؤوليات المتفاوتة التي تُستخلص من القوانين المعمول بها . واشترك في المناقشة عدد من نوابنا وشعرت انهم ارادوا في تلك اللحظة الالتفاف حولي . وتكلم بعدي ميشال زكور

ونجح في تأييدي فاقترحنا ارجاء المناقشة الى اجل غير مسمى ريثما تقوم الحكومة بتحقيقات ادارية نزيهة وتبلغ نتائجها الى المجلس ، فوافقت عليه اكثرية ساحقة تضمّ ١٩ نائباً . وتبلور عدد الموالين لنا على اثر هذا الاقتراع ، ولم يخالف سوى ستة نواب .

ولبث وضع النواب على تلك الحال الى ان تدخلت السلطة الفرنسية بقواها كلها ضدنا .

يعتبر التكتل النيابي حولنا بدء حياة للكتلة الدستورية التي اطلق عليها هذا الاسم بسبب اقتراح الشيخ فريد الخازن لاعادة الدستور ، وهو الاقتراح الذي اشرنا اليه سابقاً ، فبدأت مداورات المسيو دي مارتيل لابعادنا عن الحكم . وكان ان خير الدين الاحدب النائب السني الجديد الذي ساعدناه ليصل الى النيابة اكراماً لخاطر عمه حسين بك انفصل عنا وتقربَ من اميل اده . وسئل عن تغيير موقفه فقال : « لا حظ لي مع الشيخ بشاره لان لديه مرشحين لرئاسة الوزارة هما عمي حسين والامير خالد شهاب اما اميل اده فليس من نائب سني يؤيده فحظي معه اوفر » . واظهر حسين الاحدب اسفه الشديد على انتكاث ابن اخيه وغضب غضباً شديداً بدون جدوى .

جريدة « لوجور » :

شعر اميل اده واعوانه بالخطر المحدق بهم من حالة المجلس فقطعوا كل أمل من المناقشات فيه . ولجأوا الى طرق ملتوية لدى المفوض السامي ، والى حملات في صحفهم العربية والفرنسية ، مما جعلنا نسعى لاصدار صحيفة فرنسية تردّ افتراءهم . وصدرت جريدة « لوجور » في أول آب سنة ١٩٣٤ وتولى تحريرها شارل عمون باشراف ميشال شيحا وبمساهمتنا ومساهمة بعض اصدقائنا السياسيين ، ثم صارت فيما بعد لميشال وحده .

وحملت جريدة « الاوريان » على الرئيس الدباس حملة شعواء ونعتته بالسارق لانه استوفى عن خدماته السابقة لرئاسة الجمهورية تعويض صرف من الخدمة، ثم اوغروا عليه صدر المفوض السامي لانه أراد، لما ايقن ان اكثرية المجلس في جانبنا، ان يذكر الماضي القريب بيننا ولم يساير الاقلية الادية في ادارة الجلسات .

ونجحت مساعيهم لدى المفوض السامي فانقلب على الدباس وأراد الحط من كرامته في ترتيب التشريفات التي اعلنها بقرار منه، واتفق ان جرت حفلة رسمية في كنيسة الروم الارثوذكس ودخل الدباس الكنيسة لحضور الحفلة، فعينَ له احد موظفي المفوضية محله حسب البروتوكول الجديد ولم يكن المقام لائقاً به كرئيس مجلس النواب فانسحب محتجاً، ولم ينسحب معه سواي ورافقته الى بيته وطيبتُ خاطره . ولا اريد ان اعيد اليوم ما قاله لي عن سياسة امبيل اده واعوانه، وكم اظهر من الاسف والندم على ابتعاده عنا . وكان اليأس بادياً على محياه فقلت له : « خطأك الكبير في انك قبلت تعيين المفوض السامي لك بعد انتهاء مدتك الدستورية، وكان الاحفظ لكرامتك ان ترفض ذلك، ولو فعلتَ لكنت قد رفعت مقامك المعنوي تجاه اللبنانين والفرنسيين » .

تجديد رئاسة حبيب باشا :

في خريف ١٩٣٥ اصدر المفوض السامي قراراً بتجديد الرئاسة لحبيب باشا السعد لسنة واحدة اخرى تنتهي في ٣٠ من كانون الثاني سنة ١٩٣٦ وأُرجئت الدورة العادية للمجلس شهراً واحداً . واول عمل في هذه الدورة هو انتخاب رئيس المجلس وهيئة مكتبه فعاكس المفوض السامي واعوانه انتخاب شارل دباس معاكسة سافرة اقنطته من استمالتهم فآثر الاستقالة على الفشل المحتوم، وعُيّن خلفاً له باترو طراد فانتُخب على الاثر رئيساً للمجلس النيابي بموآزرتنا الفعّالة .

ولعل ابرز مـا عرض على المجلس اثناء رئاسة الدباس تأليف لجنة خاصة من النواب لدرس التسعيرات الجمركية بناء على عريضة قدمها تجار بيروت . فانتخبتُ رئيساً للجنة وعنيت بان يكون تقريرها شاملاً، فطبع ووزع على الاعضاء وفيه اقتراح حـلول عديدة . وجرت المناقشة فيه ولكن مساعي المجلس لم تكن إلاّ لتزيد السلطة الفرنسية نقمة علينا لان موضوع المصالح المشتركة والجمارك، في رأيها، حرام على الجميع سواها .

تنحّى شارل دباس عن الرئاسة وقبع في بيته مدة، وباله لا يخلو من أمل بالعودة اليها . ولكن الفرنسيين في بيروت قطعوا أمله بذلك فأدار وجهه شطر باريس للاستعانة عـلى أمره باصدقائه الكثيرين في وزارة الخارجية وازمع على السفر . وعرف المفوض السامي بذلك فدعاه اليه وطيّب خاطره بقوله الخلّب انه تركه ذخيرة للمستقبل، وانه اوصى جورج سمنه وكيله في مكتب الشرق في باريس بأن يكون في خدمته ليسهل له اتصالاته بالمقامات، وانه، هو المفوض السامي، سيلحق به قريباً الى العاصمة الفرنسية . وقد عمد دي مارتيل الى تلك المجاملة حتى لا يهاجمه الدباس ويهاجم سياسته في « الكاي دورساي » .

وفاة شارل دباس في باريس :

ترى، هل انطلت الحيلة على الدباس وهو السياسي المحنك ام انه اراد ان يتأكد من صحة الوعود ؟ لا يمكن الجواب على هذا السؤال لان الدباس لقي حتفه في باريس في صيف ١٩٣٥ بعـد مرض قصير، وكان جورج سمنه وكيل المفوض السامي يعوده في مرضه فيبوح له الرئيس القديم بآماله بالعودة الى الحكم، والوكيل يجاريه فيها مسايرة لرجل يودّع الدنيا وفي قلبه غصة، ولكنه كان يعاكسه فعلاً امتثالاً لارادة المسيو دي ماتيل .

ذُكرت امام دي مارتيل فيما بعد قصة سفر الدباس الى باريس وما

شاع من وعوده له، فلم يجب الرجل صراحة بل اكتفى بالقول: «اذا كان بيني وبينه من اتفاق فانه هو الذي تخلّف عن تنفيذه»!

وأُقيم للمرحوم دباس مأتم وطني حافل بالمظاهر الرسمية وخلا من اي مظهر شعبي. وهذا شاهد على ان العاطفة الحقيقية لا تُسخّر، فالدباس وصل الى اعلى المراكز لكنه بقي بعيداً عن العامة، لا يشاركها آمالها ولا آلامها، ونفر الشعب منه خصوصاً عندما قبل التعيين في الرئاسة بعد ان وليها بحكم الدستور. وتأسفتُ على شارل دباس صديقاً قديماً له ميزات كبيرة وحنكة سياسية تندر في الشرق، غير انه لم يشرك قلبه وعقله في الحكم وهذا نقص كبير في الحاكم، جل من لا عيب فيه!

ادافع عن عبد الحميد كرامي:

وقع في حزيران حادث مهم لا بد من الاشارة اليه:

احتدمت الخصومات في طرابلس بين آل كرامي وآل المقدم واعتدى عبد المجيد المقدم على عبد الحميد كرامي فضربه بالعصا واسقط عمامته على الارض، فشهر عبد الحميد مسدساً في وسطه واطلق النار على المعتدي وارداه قتيلا. ثم سلم نفسه الى العدالة واوقف. وتعينت محاكمته في ايلول لدى محكمة الجنايات برئاسة فؤاد عمون وكان سامي الصلح نائباً عاماً. ووكلني عبد الحميد بالدفاع عنه[١] والقيت دفاعي وصدر الحكم ببراءته باعتباره مدافعاً عن نفسه. وكان لهذه القضية وللمرافعة فيها أثر بالغ في جميع الاوساط.

انتخاب الامير خالد شهاب رئيساً للمجلس:

لم يفلح بترو طراد كثيراً في رئاسة المجلس، فهو يكثر من الكلام اللطيف ولا ينتج عملاً مثمراً، وحاول ان يراعينا في الظاهر واما

(١) — انظر ملحق الوثائق

المسايرة الحقيقية فللجانب الآخر، ضارباً بعرض الحائط مؤازرتنا له ومتنكراً لها.

وحان ان نستعد لانتخاب رئاسة الجمهورية بعد ان قرّ الرأي على ان يجري قبل ايام من انتهاء ولاية حبيب باشا السعد.

ويؤسفني ان اقول ان امتهان كرامة المجلس اللبناني وتجاهل وجوده بلغا بدي مارتيل حداً انه منح شركة فرنسية امتياز استثمار التبغ اللبناني لمدة خمس وعشرين سنة[١].

ان جلسة ٢٢ من تشرين الاول سنة ١٩٣٥ اعطت البرهان القاطع على قوة الكتلة الدستورية وتضامنها ففاز مرشحها الامير خالد شهاب برئاسة المجلس النيابي باكثرية ١٧ صوتاً ضد ٦ اصوات لخير الدين الاحدب مرشح اميل اده.

وفي كانون الاول صدر قرار من المفوض السامي بانتخاب رئيس جمهورية لمدة ثلاث سنوات غير قابلة التجديد، وعُين الانتخاب في اليوم العشرين من كانون الثاني سنة ١٩٣٦، وعقب القرار المذكور بلاغ بالتزام السلطة الفرنسية جانب الحياد.

المفوضية السامية تحارب ترشيحي:

وأول برهان اعطته على موقفها «الحيادي» استصدار مرسوم لبناني بنقل صديقنا سليم تقلا من محافظة بيروت الى محافظة طرابلس، واصدار قرار فرنسي بنقل المسيو پوپون مستشار المحافظة الى جبل الدروز.

(١) — قرار ١٦ ل. ر. تاريخ ٣٠ من كانون الثاني سنة ١٩٣٥ وكان المجلس النيابي برئاسة بترو طراد

والانكى من النقل ان الفرنسيين صبغوه بصبغة تأديبية كاذبة، ثم رجعوا عنها بعد ان نالوا الغاية السياسية المتوخاة[١] .

وتوالت الهمسات تصوّرني خصماً لسياسة فرنسا وسياسة دي مارتيل، فتسري تارة اشاعة ان انسبائي الاقربين او الابعدين يشنّون حملة على الانتداب وممثليه، وطوراً يصدر من خلية «المحظية» المعروفة التي لعبت دوراً مهماً في الانتخاب ان ليس من قوة توصلني الى الرئاسة، وان المحظية المشار اليها تفتح باب المراهنات في هذا المضمار توكيداً لكلامها .

وكانت ثالثة الاثافي تجريدي من الاكثرية النيابية التي ماشتني منذ وجود المجلس النيابي وبرزت تظاهرني في شتى المناسبات . وبعد ذلك «الموقف الحيادي» الذي وقفه المفوض السامي ومستشاروه اعدّوا الخطة الشيطانية التي اوصلتهم الى غايتهم بواسطة المستشار بتشكوف : فقد فتح بابَ التراجع نائبا الجنوب نجيب عسيران وبهيج الفضل، ولم يكتفيا بالانقلاب عليّ بل ذهبا الى المختارة جاهرَين بالدعاية لاميل اده، واخذت المسبحة تكر : نجيب حنا الضاهر يسحب امضاءه من مضبطة تأييدي بتأثير حبيب باشا السعد . أمين المقدم وهو في طريقه من طرابلس الى بيروت يتسلمه خليل معتوق ومعه احمد جلول والحاج بشير السروجي رجلا خير الدين الاحدب ويأتون به من بيت كسروان الخازن الى بيت اميل اده حيث حوصر . حكمت جنبلاط يقلب لي ظهر المجن بعد زيارته لكرسي بيت الدين ولمدير الشؤون السياسية المسيو كيفر . الياس طعمه السكاف يصطادونه بشبك قضاياه المعلقة في عميق . يؤمّن لايوب ثابت مركز الامين العام بعد انتخاب اده رئيساً .

---

(١) — بعد فوز مرشحهم بالرئاسة كتب المسيو دي مارتيل رسمياً الى هنري فرعون يقول له : ان الاتهامات التي وجهت الى سليم تقلا وبوبون في شرائها قطعة ارض رملية لاقامة الملعب البلدي عليها هي اتهامات كاذبة، وكذلك ثبت لدى المفوض السامي ان الثمن المدفوع كان اقل من بدل المثل

ولم تسكن المداخلات إلاّ بعد ان صار عدد مؤيدي منافسي ثلاثة عشر نائباً ضد اثني عشر، وهو العدد الذي يكفيه للفوز في الدورة الثانية . ولما صار لدينا علم اليقين بذلك سعينا للتنزل مع اصواتنا لايوب ثابت، وآية ذلك ان صوته مضافاً الى اصواتنا الاثني عشر يشكل الاكثرية فيصل هو الى الرئاسة . وكادت تنجح هذه المبادرة لولا ان اتصل خبرها بالمسيو دي مارتيل فهاج وماج واعلن في ميدان سباق الخيل ان حياده يقتصر على مباراة بين مرشحَين هما اميل اده وبشاره الخوري، اما اذا برز مرشح ثالث فهو يتدخل حتماً لمنعه من الوصول . وأُبلغ هذا التصريح لايوب ثابت ولنا .

وما كان هذا الموقف ليؤثر فينا لو لم يتراجع ايوب ثابت ويرفض ما عرضناه عليه .

ولمناسبة الحديث عن ايوب ثابت وعن الوعد الذي وُعد به بتعيينه اميناً للسر نقول : ان المسيو دي مارتيل دعا اليه على التوالي المرشحين للرئاسة، وهم حبيب باشا السعد (وقد دعاه للتمويه) واميل اده وأنا وقال لنا ان حياده محصور بالرئاسة، اما مرشحه لامانة السر فهو ايوب ثابت ولا يقبل عنه بديلاً . وكنت آخر من استقبلهم المفوض السامي فأبلغني ما ذكرت وقال : لقد تعهد الباشا واميل اده بذلك فما قولك ؟ اجبت بابتسامة : اشكر المفوض السامي على حياده ! ولكني اشترط لتعيين ايوب ثابت امين سر الجمهورية في حال نجاحي ان لا يحضر جلسة الانتخاب، او ان يضع ورقة بيضاء، واما اذا اقترع ضدي فلن اقبل به . روى خليل معتوق فيما بعد، وشهادته «غير مجروحة»، ان المسيو دي مارتيل دعا اليه المسيو كيفر رئيس غرفته السياسية وقال له : «خاصمتُ بشاره الخوري في الرئاسة ولكنني اعترف بانه رجل» .

انتخاب اميل اده رئيساً للجمهورية :

بُثّت قوى الامن في كل مكان، وخاصة حوالي مجلس النواب وفي

شرفاته واروقته ومشارفه، وعند الساعة العاشرة وصل موكب المفوض السامي امام المجلس فاستقبله الرئيس وهيئة المكتب في الرتاج واوصلوه الى القاعة، ولما دخلها وقف النواب جميعاً واتجه الى منصّة الرئاسة والقى خطاباً وجيزاً استهله بالاشادة بحياده وختمه بدعوة النواب الى الاقتراع بالهدوء والسكينة . وانصرف وكأنه يتساءَل : « هل مثلتُ دوري جيداً » ؟ ولكن احداً لم يقتنع بحياده وتجرده، وفي تلك الحالة جرى الاقتراع .

الدورة الاولى : نال اميل اده ١٣ صوتاً ونلت انا ١٢ صوتاً[١] .

وأعيد الاقتراع لعدم وجود الثلثين .

الدورة الثانية : اميل اده ١٤ صوتاً ونلت انا ١١ صوتاً .

وقد عرفت فيما بعد ان الذي تركني في آخر لحظة هو كميل شمعون .

أعلن الرئيس انتخاب فخامة الاستاذ اميل اده رئيساً للجمهورية وهنأه . فوقف الرئيس الجديد وتلا من مقعده كلمة وجيزة مكتوبة بالعربية شكر فيها المجلس واكد انه صار منذ الساعة لجميع اللبنانيين على السواء .

وكنتُ اول نائب غادر قاعة الاقتراع والابتسامة الرضية تعلو شفتي، ابتسامة الرجل الذي خاصمته سلطة الدولة المنتدبة ولم يطأطىء رأسه ولم يجبن — وقد تضامن معي نصف المجلس ضدها وصمد لها غير هيّاب ولا وجل، مما لم يسبق له مثيل في تاريخنا السياسي الحديث — وابتسامة ازدراء بكل ما بذل من مساع لاقصائي عن مركز كان فوزي به مضموناً . وكتب ميشال شيحا غداة ذلك « الانتخاب » مقالاً افتتاحياً في جريدة « لوجور » عنوانه « الاثنا عشر الذين انقذوا الجمهورية » .

والتقيت والرئيس اده في غرفة رئيس المجلس واتجه نحوي فتقدمت منه وهنأته واسرعت بالخروج، ولحق بي الدكتور ايوب ثابت وطلب ان يرافقني

(١) — انظر ملحق الوثائق

بالسيارة الى بيتي فرضيت، وشعرت انه يريد ابلاغي من اول لحظة انه سيكون مستقلاً في امانة السر عن سياسة اميل اده . والواقع انه لفظ بعض عبارات بهـذا المعنى لم أجب عليها بشيء . ووصلت الى البيت فوجدته يعجّ بالذين سبقوني اليه لتهنئتي بموقفي، وكلٌّ يبدي أسفه . وكنت احس برباطة جأش وراحة ضمير تملآن نفسي دون اي تكلف او تصنع، كأن كلّ ما حدث قد دخل الماضي بدون رجعة، وكأن المعركة استعرت وانتهت وانا شاهد فيها ولست في صميمها !

وفي اليوم الثاني نزلت الى مكتبي ووضعت لائحة طويلة لاحدى الدعاوى الحقوقية المتأخرة، وخصمي فيها حبيب ابو شهلا، فلم يصدق هذا ما تراه عيناه حتى قرأ توقيعي في ذيلها . وكأن الله اعطاني جلَداً وقوة لخوض المعمعان السياسي بروح رياضية فائقة فلم انظر يوماً الى المقام الاول الا انه واسطة لا غاية . وايقنت ان ساعتي لم تأتِ بعد، وان لله في حكمه آيات .

ايوب ثابت امين سر الدولة :

انتهت الدورة البرلمانية الخاصة بانتخاب رئاسة الجمهورية في يوم الانتخاب وتسلّم الرئيس اميل اده مهام وظيفته في ٣٠ من كانون الثاني سنة ١٩٣٦ وعيّن الدكتور ايوب ثابت اميناً لسر الدولة . وانصرفت الحكومة الى عملها ولها نزعة حزبية محض، غير ان ايوب ثابت حاول ان لا يحترق فأخذ يراعي جبهتنا بقدر المستطاع دون ان يعارض رئيس الجمهورية في أي أمر جوهري . وقد ندر اجتماعي به خصوصاً وانني لم ادخل سراية الحكومة الا بظروف سيأتي ذكرها .

وعاش لبنان لا دورة للمجلس فيه، ولا حياة نيابية، ولا صحافة تعبر عن الرأي العام بحرية . ومع ذلك راحت الايام تمشي والظروف تتهيأ .

المعاهدة الفرنسية السورية :

اعلنت دمشق اضراباً عاماً ضد الفرنسيين طال اربعين يوماً واحدث ردة فعل في لبنان، مما اضطر المفوض السامي لان يدعو كبار السوريين الى بيروت ويوقّع معهم في اول اذار على وثيقة فتحت باب المفاوضات لوضع معاهدة بين فرنسا وسوريا تقوم مقام الانتداب .

لعب رياض الصلح دوراً مهماً في تهيئة الموضوع . وذكر امامي انه حضر الاجتماع التمهيدي بين السوريين والفرنسيين في بيت الامير خليل أبي اللمع في بيروت، وكان المفاوض عن الفرنسيين المسيو كيفر رئيس الغرفة السياسية .

وطبيعي ان يتأثر لبنان من الحالة القائمة في البلد المجاور فنشطت الكتلة الدستورية في المجلس وقدمت مذكرة[١] تطالب فيها بعقد معاهدة مع فرنسا تقوم مقام الانتداب اسوة بسوريا، وتطالب ايضاً باعادة الدستور كاملاً غير منقوص .

وهكذا ثبتت الكتلة الدستورية اقدامها اذ برهنت على انها حزب يرتكز على مبادىء عامة لتحقيق اهداف وطنية، وبددت ما روّجه المغرضون عن انها حزب شخصي لمعاكسة الرئيس اده .

وكان لي شرف رئاسة الكتلة الدستورية باجماع آراء اعضائها .

العرب عربان :

ويحسن القول إن وجه لبنان السياسي انقلب من ذلك اليوم وسرت في البلاد روح عامة، فانقسم العرب عربين : لبنانيون يسعون الى

(١) — ٣ من اذار سنة ١٩٣٦

الاستقلال بالغاء الانتداب، وآخرون يتعلقون بالسلطة المنتدبة وبدوام سيطرتها فيستعينون بها ويستمدّون منها نفوذهم ومكانتهم . لبنانيون ينادون بالتعاون مع البلاد العربية، وآخرون يتمسكون بالعزلة والانكماش ويُولون وجههم شطر الغرب وحده، ويديرون ظهرهم للشرق رافضين كل تعاون معه، متنكرين للغته وتقاليده . روح لبنانية حقيقية لا تفرّق بين مسيحي ومحمدي، وروح انتهازية ترتكز على تعصب طائفي ذميم، مستترة بالوصاية الاجنبية لتحقيق اهداف خاصة . وليس هناك من غيرة على الدين ولا من يحزنون . فلا عجب والحالة هذه من الموقف الذي وقفه العهد الجديد من مطلب الدستوريين ومن الحملة التي آثارها عليهم في صحفه، في حين ان السلطة الفرنسية كانت في ذلك الظرف عينه اكثر اعتدالاً .

واضطر المفوض السامي لمرافقة الوفد السوري الى باريس لمفاوضات المعاهدة فارجئت دورة المجلس النيابي اللبناني في اذار شهراً، ولم يتردد رئيس الجمهورية عن تعليل مرسوم الارجاء بهذا الشكل :

« ولما كان من المصلحة في الظروف الحاضرة وفي غياب **المفوض السامي** ان تؤجل دورة مجلس النواب الاولى لسنة ١٩٣٦» .

وافتتحت الدورة في ١٨ من نيسان ولاح لنا الأمل بأن الجو قد يتغيّر وان مطالبنا القومية قد تتحقّق .

واراد النائب خير الدين الاحدب ان يبرهن على انه وطني، فقال في المجلس : ان للبلاد اماني وطنية وهي ترجو ان تحقق . وعقبه ميشال زكور بخطاب ممتع نوه فيه بالمذكرة التي قدمتها الكتلة الدستورية في ٣ من اذار لعقد معاهدة مع فرنسا، ورد عليها الدكتور ثابت امين السر ان الحكومة لا تقلّ وطنية عن المجلس .

تأثير المعاهدة السورية في لبنان :

كان الشعب اللبناني يتتبع تطورات المفاوضات الجارية في باريس بين مندوبي الكتلة الوطنية السورية ووزارة الخارجية للوصول الى عقد معاهدة . وكان رياض الصلح مرافقاً للوفد السوري يسعى بكل قوته الى ذلك مستعيناً اصدقاءه من احزاب اليسار . ولما فازت هذه الاحزاب في الانتخابات النيابية عقدت وزارة المسيو بلوم المعاهدة المنشودة وجرى التوقيع عليها في « قاعة الساعة » بوزارة الخارجية، فأحدث النبأ صداه المستحسن في لبنان . وأعدنا الكرّة في المطالبة باعادة الحياة الدستورية حالاً قبل المفاوضة على نصوص المعاهدة المنشودة، وكان لطلبنا فعله لدى الفرنسيين فورد من المسيو ڤيانو وكيل وزارة الخارجية استعلام بهذا الصدد[1] لمعرفة وجهة نظر الحكومة اللبنانية ووجهة نظر المفوضية في ذلك، فدعا رئيس الجمهورية الى ديوانه جميع النواب واستشارهم في الامر فجاءت الموافقة بالاجماع ووقّع النواب جميعهم على وثيقة رسمية يطلبون فيها اعادة الحياة الدستورية، ولم يتحفظ الا النائبان باترو طراد وجبرائيل الخباز قائلين بان يعاد الدستور وينظر بتعديله وفقاً للنصوص الواردة فيه . وعلى الرغم من ذلك الاجماع فان رئيس الجمهورية وقف سراً ضد رغبة المجلس، فدعاني المسيو ميريه وكيل المفوض السامي وابلغني بوصفي رئيساً للمعارضة (كذا في تعبيره) ان الحكومة الفرنسية لا ترى لزوماً لاستجابة الطلب الآنف الذكر، فأجبته بمذكرة خطية شاملة مبيناً فوائد الدستور وخطأ السلطة الفرنسية في وقفه .

وبلغ التوتر ذروته بيننا وبين الرئيس اده، والرئيس تدعمه السلطة المنتدبة في بيروت، واذا نبأ من باريس يعلمنا بتغيير ملموس في وجهة نظر وزارة الخارجية الفرنسية في شؤوننا، عقبه نبأ آخر بعودة المسيو دي مارتيل مزوداً بتعليمات قاطعة لمعاملة لبنان معاملة جارته سوريا .

---

(١) — تبلغته الحكومة اللبنانية رسمياً في شهر تموز

المفاوضات لعقد المعاهدة الفرنسية اللبنانية :

وصل المسيو دي مارتيل الى لبنان في تشرين الاول واعلم رئيس الجمهورية وامين سر الدولة ان الحكومة الفرنسية مستعدة لفتح باب المفاوضات لعقد معاهدة مع لبنان تماثل المعاهدة مع سوريا، فعلى الحكومة اللبنانية ان تؤلف وفداً للمفاوضة . وأخذ رئيس الجمهورية يداور لاختيار اعضاء الوفد من جماعته، فقال له دي مارتيل : « يجب عليك ان تتفق مع الشيخ بشاره الخوري ليفاوضنا لان فرنسا لا تريد التعاقد مع اقلية لبنانية، بل مع الاكثرية، وهذه الاكثرية تتمثل في الحزب الدستوري وانصاره » .

اضطر الرئيس اده للقبول، وصار يتصل ببعض اصدقائي وبميشال زكور خاصةً، طالباً ان ازوره فيوصي المجلس بانتخابي رئيساً لوفد المفاوضة . ولكني ابيتُ وقلت : اذا كان الرئيس بحاجة اليّ فليدعني رسمياً وانا البي الطلب على شرط ان يصدر بلاغ بالمقابلة . وهكذا كان . ونزلتُ من عاليه الى السراية ووجدت رئيس الجمهورية وحده في مكتبه فتحادثنا وكلانا متحفظ في الكلام، ولم اخرج من مقابلته الا وقد كتب البلاغ امامي كي لا يلتبس على الناس نوع المقابلة، وليعلم القاصي والداني انها كانت لشؤون المعاهدة العتيدة ليس إلاّ . ولم تنته المداورة عند ذلك الحد، فبعد ان انتخبني المجلس رئيساً للجنة المفاوضة، قال رئيس الجمهورية انه يريد ان يرئس الوفد بشخصه، فقيل له : ان التوقيع النهائي عائد اليه، ولا يليق به ان يفاوض . فأصر، وكادت تنشب ازمة حادة . وقبل بحل ينتقص من قيمة الرئاسة وهو ان اكون بجانبه رئيساً للوفد البرلماني، فكان . وصار الرئيس ينتقل الى المفوضية في كل جلسة نعقدها، وليته استقر في مركزه يعود اليه الوفد المفاوض لاطلاعه على نتائج عمله تباعاً . ولم يكن المسيو دي مارتيل هيناً، ولا ليناً، ولم يرقه مسعى رئيس الجمهورية وأظهر امتعاضه منه في جلسة الافتتاح، فانه

بعد المجاملة الاولى لرئيس الدولة اخذ يوجّه كلامه اليّ ويعلق اهمية كبرى على رأيي، وفي نهاية الجلسة اختلى بي على مرأى ومسمع من الوفدين ليشكرني على موقفي الحكيم، مما لفت الانظار .

دامت المفاوضة شهراً كاملاً، تحملتُ فيه اكبر مشقة في المناقشة بين الوفدين وفي الجلسات الخصوصية التمهيدية في رئاسة الجمهورية وامانة سر الدولة والغرفة السياسية . وكنت أُخلص النصح للرئيس اميل اده لافتاً نظره الى كل نقص في النصوص، وهو يتشبث بان تكون المعاهدة دائمة كأنه ملكي اكثر من الملك، فرفضنا نظريته ورفضها معنا المفوض السامي وحدّدنا اجلها بخمس وعشرين سنة . واراد ان يتساهل في مدى استعمال اللغة العربية في الدوائر فعارضته، وصار تبادل رسائل يضمن مقام لغتنا الوطنية، مما اثار استياء الغلاة من الفرنسيين واللبنانيين، وتلك شؤون كثيرة يطول شرحها . وانتهى الامر بالتوقيع على المعاهدة، وتبادل الرئيس والمفوض السامي الخطب الودية[1] وأُقيمت حفلات رسمية وولائم، وصفا الجو لاول مرة بيننا وبين الفرنسيين، واعتبرناها مرحلةً من اهم المراحل في حياتنا السياسية في ذلك الحين .

المجلس النيابي يبرم المعاهدة :

وكان المجلس النيابي قد أُرجئت دورته العادية شهراً بموجب مرسوم جمهوري، فدعي الى دورة استثنائية لاقرار المعاهدة في ١٧ من تشرين الثاني . ووكل اليّ ان اكون المقرّر فوضعتُ تقريراً ضافياً طبعته الدولة ووزعته[2] . واقر النواب المعاهدة بالاجماع وهم وقوف، غير ان المدينة كانت مقفلة الاسواق، والجند يحيط بساحة المجلس، ولم يتمكن احد من

(١) — تم التوقيع في قاعة السراية الصغيرة يوم الجمعة في ١٣ من تشرين الثاني سنة ١٩٣٦، ويقال ان مثل هذا اليوم، مقروناً بمثل هذا التاريخ، هو شؤم على شؤم

(٢) — انظر ملحق الوثائق

الاهلين من حضور الجلسة فلم يكن لها الرونق الواجب في مثل هذه الظروف .

قد يتساءل بعضهم : كيف قبلت المعارضة بالمعاهدة وفيها ما فيها من نصوص على ابقاء جنود فرنسيين في الاراضي اللبنانية ؟ والجواب انه يجب ان لا يسهى البال عن اننا كنا في سنة ١٩٣٧ ورئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة والاكثرية النيابية بجانب الانتداب . فأتت المعاهدة تنص على انتهائه وعلى انطلاق البلاد نحو استقلالها وسيادتها ودخولها في جمعية الامم . اما الجنود الفرنسيون فكانوا فصائل من القوى البرية والبحرية والجوية وقد ذكر صراحة ان بقاءهم لا يشكل احتلالاً عسكرياً يحد من التمرس بالاستقلال . وقد قلت في التقرير الذي وضعته لابرام المعاهدة امام المجلس النيابي اللبناني :

« ... وقد سبق لدول اوسع منا ارضاً واكثر منا عدداً واوفر منا عدداً ان نهجت هذا المنهاج فسلكناه والطرق معبّدة، معترفين لمن تقدمنا في هذا السبيل من حكومات الشرق وخصوصاً سوريا جارتنا الكريمة بما لها من أيدٍ في هذه النهضة الوطنية » .

ولعل اكثر المعارضين مطالبة بالاستقلال التام كان رفيقنا الدستوري الصميم المرحوم ميشال زكور، ومع ذلك فقد دافع امام المجلس النيابي في سبيل ابرام المعاهدة بما لا يخرج عما ورد في تقريري، فقال في خطابه عن الاتفاق العسكري الملحق بالمعاهدة ما نصه :

« ... واذا اعتقد البعض ان وجود قوة فرنسية في ارض وطنية حتى مع الشروط المتفق عليها في المعاهدة يعطل الاستقلال فيمكننا اذاً ان نقول : ان وجود الثكنات والمطارات العسكرية في العراق وسوريا ووجود الجيش على ضفاف قناة السويس في مصر يعطلان استقلال هذه الاقطار الشقيقة التي استقلت حديثاً، ولا سيما وقد اصبح سلاح الطيران اليوم عند الدول اقوى واخطر انواع الاسلحة في الجيوش » .

قلنا: وخلاصة الكلام انه لم يكن بامكان لبنان في ذلك الحين ان يصل الى نتيجة افضل مما وصل اليها العراق سنة ١٩٣٢ في معاهدته مع بريطانيا، وافضل من النتيجة التي وصلت اليها سوريا قبلنا باشهر معدودة. والفرق بين السوريين وبيننا ان مظاهر معاهدتهم ومراسمها أُحيطت بكثير من الابهة وجرت مفاوضاتها في باريس ووُقّع عليها في «قاعة الساعة» في الكاي دورسه، بينما تفاوضنا والفرنسيين في بيروت ووقّعنا على المعاهدة بيننا وبينهم في قاعة السراية الصغيرة في ساحة الشهداء، ولا عجب من ذلك فالسوريون عوملوا معاملة الابن الشاطر الذي ذبح له ابوه العجل المسمّن، اما نحن فكانت المعاملة معنا عائلية وبنوع من رفع التكليف. ونشكر الله ان «خلصنا بريشنا» في هذا الخضم من المحبة والحنان الفائضين!

وأَسرّ المفوض السامي الى بعض اعضاء الوفد المفاوض بان الدستور اللبناني سيعاد العمل به على أثر اقرار المعاهدة. وأخذ الرئيس اده يُعدّ العـدة لاسناد رئاسة الوزارة الى خير الدين الاحدب جزاء خدماته الشخصية له، واقنع المفوض السامي بوجهة نظره. وتسهيلاً للأمر رغب بانتخاب ايوب ثابت رئيساً للمجلس النيابي بدلاً من الامير خالد شهاب، وكانت مداورة خطرة من الصعب مقاومتها لضيق الوقت، ولكني صممت على احباطها مهما كلف الامر فقابلت المفوض السامي وبينتُ له الخطأ في ذلك التدبير وان الامير خالداً مثّل الجهة السنية في المفاوضة لعقد المعاهدة وتحمّل المسؤولية تجاه طائفته، فلا يجوز ان يضحّى به، ناهيك بان اقصاءه عن رئاسة المجلس يفسّره المغرضون بان السلطة تجازيه على موقفه بنكران الجميل. فأجابني المفوض السامي: ان اميل اده خلق لنا مشكلة «الثلاثة اجرام» (اي انه اوجد شخصاً ثالثاً هو خير الدين الاحدب)، في حين انه لا يوجد إلاّ مركزان. واضاف دي مارتيل: «الحق معك، انني ساعطي تعليمات قاطعة بانتخاب الامـير خالد لرئاسة المجلس». وكلّفني ان ارسل الامير اليه لطمأنته ففعلت. ولما رجع الامير الى المجلس

اميناً من غده استقبله النواب بالتأييد التام، ومنهم النواب الذين كانوا لساعات خلت يناهضون ترشيحه، ذلك ان الوحي كان قد هبط عليهم بسرعة البرق الخاطف !

وانتُخب الامير خالد لرئاسة المجلس في ٢٠ من تشرين الثاني فامتعض رئيس الجمهورية ولام ايوب ثابت لوماً شديداً لانه لم يقبل ترشيح نفسه، واضاف الى ذلك قوله انه وضعه في مأزق حرج . فنقل ايوب الحديث اليّ وسألني عن معناه فأجبته : « ان الرئيس يريد ان يأتي بخير الدين الاحدب بدلاً منك، بعد اعادة الدستور » .

قال : وهل يجرؤ، ولولاي لم يصل الى الرئاسة ؟ قلت : « لا تتعجب وكل آتٍ قريب » .

وسارت الدورة سيرها العادي حتى ختمت في آخر السنة بعد اقرار الموازنة .



إعادة الدستور جزئياً

وزارة خير الدين الاحدب :

صدر قرار المفوض السامي في ٤ من كانون الثاني سنة ١٩٣٧ باعادة الحياة الدستورية على ان تبقى مدة رئاسة الجمهورية ثلاث سنوات ومدة المجلس النيابي اربعاً . وما نشر هذا القرار إلاّ وظهرت نية الرئيس اده باختيار خير الدين الاحدب رئيساً للوزارة على الرغم من انتخاب الامير خالد شهاب رئيساً للمجلس، وابتدأ استشاراته في اليوم عينه .

وعرفنا ان الاعلام أُخذت من السراية الى بيت خير الدين لاقامة الزينة فيه قبل بدء الاستشارات . واتفقنا مع الدكتور ثابت على ان نرشحه لرئاسة الوزارة فقبِل شاكراً . واخذ رئيس الجمهورية يبتسم كلما ذُكر امامه اسم ايوب، ويتظاهر بوضع علامة على ورقة كأنه يأخذ علماً لجمع الاصوات . وفي الساعة التاسعة مساء أُعلن تشكيل الوزارة برئاسة خير الدين الاحدب والموالون على استعداد، فأقاموا الزينات واطلقوا المفرقعات والرصاص امام منزل الرئيس الجديد، واختيرت وزارة حزبية محض من اربعة اشخاص هم : الاحدب وابرهيم حيدر وحبيب ابو شهلا وخليل ابي اللمع، (وهذا عُيّن نائباً خلفاً لاميل اده بعد انتخابه رئيساً) وبقيت الوزارة شهراً كاملاً تقوم باعمال حزبية و« تطبق » النواب بالوعد والوعيد قبل ان تتقدم الى

جلسة الثقة، واضطُرت لان تفتح دورة استثنائية لثلاثة ايام فقط وعيّنت جلسة الثقة في ٢ من شباط فكانت من اصخب الجلسات[١] . وقد بذلت الحكومة جهدها بالاتفاق مع الرئيس والمفوضية الفرنسية لاكثار عدد الانصار ، ولكن المعارضة ثبتت ووقفنا في الميدان اثني عشر نائباً بانضمام الدكتور ايوب ثابت لنا . ولهذا العدد من المعارضين قيمته الكبرى في بلد كلبنان ونحن تحت الانتداب، فاعطت الكتلة الدستورية البرهان القاطع على صحة مبادئها وتضامنها الرصين ، غير عابئة بالمساعي التي بذلت لتشتيتها او للتنكيل بها .

الرئيس اده لا يحلف اليمين الدستورية :

أُعيد الدستور الى الوجود ووجب على رئيس الجمهورية ان يحلف يمين الاخلاص له وفقاً للمادة الخمسين منه فلم يفعل. فاثيرت مسألة حلف اليمين في جلسة الثقة في ٢ من شباط وطلعت الحكومة بفتوى من «اللجنة الاستشارية للاشتراع» بعدم وجوب تأدية اليمين بحجة ان الرئيس اده قد انتُخب قبل اعادة الدستور الى حيز العمل به . تسلحت الوزارة بتلك الفتوى في حين ان اللجنة غير صالحة للبت في الموضوع ، والمرجع الصالح الوحيد له انما هو المجلس النيابي .

وقد رفضت المعارضة تلك الحجة وردّت عليها رداً منطقياً وقانونياً بليغاً، ومما قلته في خطابي : تجريحاً لوضع الحكومة ولموقف رئيس الجمهورية من مسألة اليمين :

«١ — الحكومة غير دستورية :

---

(١) — خطابي في تلك الجلسة، وفيه نقد الحكومة وبسط جهاد الكتلة الدستورية ومساعيها لاعادة الدستور، منشور حرفياً في محضر جلسات مجلس النواب : ص ٢٠٨ وما يتبعها، من سنتي ١٩٣٦ و ١٩٣٧

« ان الحكومة غير دستورية لانها تولّت الاحكام ، ولا تزال تتولاها ، دون ان يحلف حضرة رئيس الجمهورية اليمين المنصوص عليها في المادة الخمسين من الدستور .

« ومن المقرر ان رئيس الجمهورية اصبح رئيساً دستورياً من دقيقة تبليغه قرار المفوض السامي بفك عقال الدستور ، واستلم ازمّة الحكم مجدداً بصورة دستورية ، وعليه جميع واجباتها . فلماذا استثنى منها اليمين وكان عليه قبل استلام ازمّة الاحكام الدستورية ان يؤدي يمين الامانة ؟ انه لا عبرة لما قيل من انه انتخب قبل اعادة الدستور فالمجلس انتُخب ايضاً قبل الدستور فهل يمارس الصلاحيات الدستورية ولا يخضع للواجبات الدستورية الملقاة عليه بكاملها ؟

« فالتمسك بهذه النظرية باطل قانوناً وما استشارة اللجنة الاستشارية للتشريع بمبرّر لعمَل الحكومة وتهاملها بمثل هـــذا الامر ، بل هو خطأ فوق خطأ ارتكبته عمداً لان اللجنة استشارية للاشتراع ، تكلف درس مشاريع القوانين والمراسيم التي تقدمها الحكومة او يقترحها احد اعضاء اللجنة المشار اليها ... فلم يكن للحكومة الحق ان توسع صلاحية اللجنة ، بل كان عليها ان تدعو المجلس للاجتماع ، فاليه وحده يعود الحق بتفسير هذه المادة الدستورية حتى اذا كان هناك التباس في تفسير المادة الخمسين فسّرها هذا المجلس .

« وما من التباس هنالك لان رئيس الجمهورية يُعتبر متسلماً ازمة الحكم مرتين ، الاولى يوم انتخابه رئيساً بحكم قرار المفوض السامي في ٣ من كانون الثاني سنة ١٩٣٦ والقرار رقم ١ تاريخ ١ كانون الثاني سنة ١٩٣٤ ، وذانك القراران لا يوجبان اليمين . والثانية فور اعادة الدستور بموجب القرار المؤرخ في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٧ بحيث اصبح الرئيس رئيساً دستورياً خلافاً لما كان عليه سابقاً ، فمن الواجب اذاً تنفيذ جميع احكام الدستور بما فيها المادة الخمسون .

« واليكم نص هذه المادة بحرفه : « عندما يقبض رئيس الجمهورية على ازمّة الحكم عليه ان يحلف امام البرلمان يمين الاخلاص للامة وللدستور بالنص التالي : احلف بالله العظيم اني احترم دستور الامة اللبنانية وقوانينها واحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامة اراضيه » .

« فأي شيء في هذه اليمين ينافي عقيدة او واجبات او حقوق حضرة رئيس الجمهورية حتى لا يتقدم بحلفها امام المجلس[1] » .

القيت خطابي هذا وانتقلنا الى موضوع آخر لا يقل شأناً عن يمين رئيس الجمهورية ، وهو يمين اخلاص النواب للكيان اللبناني .

كانت الوزارة ترتكز في اكثريتها على صوت واحد هو صوت نائب الشمال امين المقدم ، وقد سبق لهذا النائب ان انكر الكيان اللبناني في حديث صريح ادلى به ، فهاجمنا الوزارة لهذا السبب ايضاً هجوماً عنيفاً واقترحنا ان على كل نائب ان يحلف يمين الاخلاص للبنان قبل الاقتراع على الثقة ، وقصدنا ان نمنع النائب المذكور من الاقتراع فيما لو رفض اليمين فنحرج موقف الوزارة .

واخذت الضجة تتعالى فاضطر الرئيس لوقف الجلسة . وبعد مشادة طويلة وقف الشيخ فريد الخازن وحلف اليمين بالمعنى المذكور وطرح اقتراحنا على المجلس فرُدّ باكثرية صوت واحد ، ونالت الوزارة الثقة بعشرة اصوات من النواب يزاد عليها اصوات الوزراء الثلاثة ضد اثني عشر صوتاً للكتلة الدستورية .

اما الرئيس اده فاكتفى بفتوى اللجنة الاستشارية للتشريع ، وهي التي اشرنا اليها ، ولم يحلف يمين الاخلاص للدستور . واما الوزارة فخرجت

(١) — محاضر مجلس النواب جلسة ٢ من شباط سنة ١٩٣٧ : ص ٢١٢

هزيلة . وشعر الناس انه يستحيل دوام تلك الحالة . وكان المفوض السامي نفسه اول من شعر بالامر .

وبلغنا شهر اذار والقلق يسود الاوساط البرلمانية .

قنبلة على بيتنا :

في يوم ٩ من اذار ايقظني مـــن نومي صبري حماده وميشال زكور ليعلماني باستعداد النائب الدكتور محمد امين قزعون للانضمام الى الدستوريين بحيث يصبحون اكثرية ، وهو يطلب الاجتماع بنا ليعلن انضمامه الينا ببيان معلّل . فسررنا بالامر وابتدأنا اتصالنا به وقررنا اجتماعاً عاماً للدستوريين في دارنا في ١١ من اذار مساءً . وبينما نحن نعدّ بياناً عن انضمام النائب الينا واننا اصبحنا اكثرية تستطيع حجب الثقة عن الوزارة سمعنا دوياً هائلاً امـــام البيت ، عقبه اطلاق رصاص قرب صالة الاجتماع ، فارتجّ المسكن وجواره ورأينا حفرة كبيرة في الحديقة وآثار رصاص على حائط الشرفة امام قاعة اجتماعنا . وقد تحطم زجاج بيتنا وبيت جارنا ميشال شيحا . وعلى الاثر اتصل المفوض السامي شخصياً بي مستفسراً وأوفد المسيو بوشيد مدير الامن العام الفرنسي ليباشر التحقيق فطفنا معه في البيت . وهمس في اذني :

— « يريدون ان يلصقوا التهمة بالشيخ فريد الخازن صديقكم ، وعلى رغم من صداقتي للرئيس اده سأقول للمفوض السامي ان الجريمة ليست مفتعلة بل هي محاولة قتل ضدكم وضد اصدقائكم ، خصوصاً وان الرصاص دوّى اثناء انفجار القنبلة وصُوِّب الى محل اجتماعكم . انما يصعب علينا ان نكتشف المجرم وخير الدين رئيس للوزارة ونور الدين الرفاعي مدير للبوليس وألفرد ثابت مدعٍ عام للاستئناف ... »

فأجبت المسيو بوشيد : اطلب منك « وعد شرف » ان تردّد ما قلته

الآن حرفياً على مسمع المفوض السامي وإلاّ عقّبتُ انا على كلامك : بان الذي يزيد في الطين بلة ان المسيو بوشيد مدير للامن الفرنسي في هذا البلد ! »

وزارة ائتلافية :

وفي اليوم الثاني طلب مني المفوض السامي ان اقابله في قصر الصنوبر ففعلت ، وهي اول مقابلة « شبه ودّية » بيني وبينه ، واوجز الحديث مقترحاً : « وزارة ائتلاف .

قلت : لا بل وزارة منا تحدُّ من الطغيان .

قال : توازن .

فأكّدتُ له : ان الاكثرية معنا بانضمام قزعون .

قال : ليلكيان مقلقل .

قلت : انتم السبب .

فضحك متسائلاً : هب ان يكون ذلك .

ورَددتُ عليه : ألعوبة صينية .

فقال : سنجتمع هذه الليلة في السراية الكبيرة .

قلت : سامانع بوزارة ائتلاف .

أجاب : حزبك فيه مستوزرون .

قلتُ : اذا رفضتُ رفضوا .

فأجاب : اعرف ذلك انما سيلحّون عليك » .

ورجعت من تلك المقابلة الى المجلس النيابي فاتصل بي رئيس الجمهورية يتفقدني بعد القنبلة، وقلت له : ابطأت يا فخامة الرئيس، اتقتلون القتيل وتمشون في جنازته ?

فتساءلَ : انا ؟

قلت : ان لم يكن انت فخير الدين ، حفظه الله لك !

قال : لا شك انك مازح . خابرني المفوض السامي بشأن الوزارة ، فقنبلة بقنبلة .

أجبته : ما همك وخيرك باقٍ لك ...

وكان اجتماع الليل في السراية الكبيرة، ثم في السراية الصغيرة، وبعد اخذ وردّ ومشادة ومباحثات حتى نصف الليل تشكلت وزارة ائتلافية برئاسة خير الدين الاحدب يقابله منا ميشال زكور للداخلية وكلاهما نائب، وحبيب ابو شهلا يقابله منا السيد احمد الحسيني وكلاهما من خارج المجلس .

طلبت الوزارة الثقة ببيان موجز فعلقتُ عليه بكلمة مختصرة ختمتها بما يأتي :

« ... واننا سنمرّ كما مرّ ويمرُّ سوانا ، وسترى هذه القاعة وجوهاً اخرى . اما لبنان فلا يموت وهو حيّ » (١) .

ونالت الوزارة الثقة ومشت القافلة بين مدّ وجزر ، واتفاق واختلاف، مع الوعود الخلاّبة بحماية الاتحاد الوطني من كل تفسخ، وظل الرئيس يمانع في كل اجراء يدعم وحدة الصفوف .

وفي شهر نيسان اعتزم البطريرك الماروني السفر الى رومة وباريس فنزل من بكركي بسيارة حكومية يرافقه فيها وزير الداخلية ميشال زكور وقام بزيارة رسمية للمفوض السامي ورئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابي . ثم اظهر رغبة في زيارتنا فحاول رئيس الجمهورية صدّه عنها

(١) – محضر جلسات مجلس النواب : ص ٢٤٧

ولكن البطريرك لم يرجع عن عزمه وزارنا ، واستقبلناه مع جميع اعضاء الكتلة الدستورية في صالة البيت حيث أُلقيت علينا القنبلة قبل شهر . واظهر سروره الشديد من قيامه بتلك الزيارة وقد ودعته في الباخرة ومكثت معه طويلاً نتحدث عن شؤون لبنان .

سفر الرئيس اده الى باريس . وفاة ميشال زكور . نهاية الائتلاف :

بعد وصول غبطته الى باريس واحتفاء الدوائر الرسمية به لعب الفار بعب الرئيس اده وشاء ان « يظهر موجوديته » ، فعزم الى باريس بمساعي المفوض السامي ، واستفادت الحكومة الفرنسية من قيام المعرض الدولي في العاصمة ودعته لمشاهدته فلبى وزار القسم المخصص « للدول تحت الانتداب » في جوار القسم الخاص بالمستعمرات ، والقى خطاباً لم يحظ بالاستحسان لانه نسب اللبنانيين الى السلالات المنقرضة من فينيقيا .

وفي اواسط حزيران وقع ما لم يكن بالحسبان فقد توّفي ميشال زكور فجأةً وكان لوفاته وقع الصاعقة .

جاء مديرو بنك مصر واعضاء مجلس ادارته الى بيروت لعقد الجمعية العمومية للمصرف فدعوتهم لتناول الغداء في نهر ابرهيم في فناء مقهى يقع شرقي الطريق العام وكان بين المدعوين ميشال زكور وسليم تقلا .

وعند الظهر عرجتُ الى السراية الصغيرة واستصحبت ميشال زكور فوصلنا الى مكان الدعوة حوالي الساعة الواحدة، ورفيقي يبدو مرحاً جداً ومنشرحاً للحياة .

وبعد تناول الطعام ومبادلة الاحاديث عدتُ وميشال زكور الى بيروت حوالي الساعة الرابعة . وفارقته وانا عارف انه مرتبط بحفلة مدرسية يلقي اثناءها خطاباً . وفي المساء، وبينما انا على مائدة العشاء، جاءني احد اقرباء زكور في حالة اضطراب هائل يقص عليّ ان ميشال

أُصيب بنوبة قلبية وهو يُلقي خطابه ونُقل الى مستشفى راهبات المحبة . فاسرعت الى الصديق ووجدت الاطباء يحيطونه بكل عناية وحالته خطرة جداً وهو غائب عن الوعي . فاقتربت منه وبقيت مدة بجانبه وسهرت هزيعاً من الليل مع اهله في المستشفى ، وما لبث ان فارق الحياة . فبكيته بكاءً مراً وبلغ الحزن عليه اشدّه ولا سيما من اخوانه ورفاقه بالجهاد . ونقل جثمانه الى بيته في الشياح وأُقيم له مأتم وطني . وانطوت بموته صفحة مجيدة من عمل رجل عصامي تبوّأ المركز العالي بفضل اخلاصه لوطنه وصدق مبدئه ، ومضى في ريعان الشباب يوم البلاد والكتلة الدستورية بحاجة الى مواهبه وصفاته .

وبلغ الخبر الرئيس اده في باريس فاسرع ووكل حبيب ابو شهلا بوزارة الداخلية وطلب منه (وكان يرافقه) ان يعود حالاً الى بيروت بالطائرة ثم ما لبث ان لحق به . وعند وصوله علمنا ان فكرة الائتلاف قد تلاشت من رأسه ، وانه يريد وزارة حزبية وانه يسعى لان يضم اليه السيد احمد الحسيني بفصله عن الدستوريين ، وهكذا كان . وأُدخل جورج ثابت الوزارة خلفاً لميشال زكور .

«يا الوزاره ، يا بشاره» :

وفي شهر تموز ١٩٣٧ حملنا على الحكومة حملة قوية وجمعنا عليها اكثرية اذ انضم الينا النائبان خليل ابي اللمع وابرهيم حيدر وطلبنا دورة استثنائية لنزع الثقة منها ، فاحسّ الرئيس اميل اده وخير الدين الاحدب بالخطر المداهم وان لا مفرّ لهما منه فحاولا سلخ الامير خليل عنا ، وأجابهما بعبارته التي ذهبت مثلاً : «يا الوزاره، يا بشاره» فولّياه الوزارة حالاً خشية بقائه معنا .

واعتلى الكرسي ولم يأبه لانتقاد الناس وانتقاد الصحف !

ومع ذلك بقيت الاكثرية بيدنا واضطرت الحكومة لفتح دورة

استثنائية وأخذت تعمل مع النواب لتستعيد الاكثرية لنفسها ولم تُفلح ، فالتجأت الى المفوض السامي واقنعته بضرورة حل المجلس .

حل المجلس النيابي :

وهكذا كان . وصدر مرسوم الحل في الرابع والعشرين من تموز سنة ١٩٣٧ ودُعي الناخبون للاقتراع بآخر مهلة الثلاثة الاشهر المنصوص عليها قانوناً ، اي في الرابع والعشرين من تشرين الاول ، وعلّلت ضرورة الحل بانه لا يمكن ان تكون الحكومة معرضة للسقوط بفعل صوت واحد . مع انها حكمت بالاستناد الى هذا الصوت الواحد يوم كان بجانبها فلما انتقل الينا رأت ان الحكم غدا مستحيلاً !

ولولا اتكال الرئيس اده وخير الدين الاحدب على المفوض السامي لما امكنهما الاقدام على مثل ذلك العمل .

استولى القنوط على الكثيرين من جرّاء ذلك الطغيان وظنوا ان المجال قد أُفسح لرئيس الجمهورية ليتصرف كما يشاء ، فانبريتُ له انادي بالمقاومة الى اقصى حد ، وصممت على ان اسافر الى فرنسا مواصلاً جهدي فيها . وعلم المفوض السامي ودعاني لمقابلته وسألني رأيي في حل المجلس ، فاستنكرت العمل فقال : الحق معك ولكن تعسّر الحكم على رئيس الجمهورية وخرجت قيادة الدفة من يده فكان عليّ بصفتي ممثلاً للسلطة المنتدبة ان اسانده .

قلت : خصوصاً وانك عيّنته بصورة غير مباشرة .

فضحك وقال : دع المزاح جانباً . انني بصفتي ممثل الجمهورية الفرنسية ، واقدر عملياً على كل شيء (هكذا) ، اعرض عليك عرضاً فأجبني عليه : اتعهد لك خطياً باسم فرنسا بانك تخلف اميل اده في رئاسة الجمهورية ، وكتابي هذا تضمنه وزارة الخارجية ، وأمدّ لاده ثلاث سنوات جديدة

على رئاسته الحالية لينمدج وضعه بالدستور ويرتاح بهـذه الطريقة بال الاثنين، ثم نجري الانتخابات والتعيينات بصورة ترضيك واصحابك تمام الرضى، وبذلك نفوز بالائتلاف المنشود الى مدى طويل .

«لبنان ليس مشاعاً» :

وأجبته : «ليس لبنان مشاعاً بيني وبين اده ولن اقبل هذا الحل .» فصافحني ومضيت، وعرفت بعد خروجي من ديوانه انه دعا اليه المسيو كيفر امين سره واعاد عليه حديثنا واضاف : ان احترامي لهذا الرجل يزداد يوماً بعد يوم، فهو اكثر من سياسي عادي . وانه رجل دولة، ولكن نزعته استقلالية فيجب مداراته ولا يمكن الاستسلام له .

ونقل هذا الحديث من المسيو كيفر نفسه رجل محايد لا يشك بكلامه .

واراد المفوض السامي ان يلطف من حدة المعارضة فكتب الى وزارة الخارجية الفرنسية عن سفري، طالباً اليها حسن الوفادة والتكريم، وقال لي حين ودعته : اننا سنلتقي في باريس . ولم يزد .

في باريس مرة اخرى :

وصلتُ مع قرينتي الى باريس في اواسط آب واستقبلني في المحطة ممثل البطريرك الماروني وعدد من الجالية اللبنانية .

وبعد الظهر زارني السيد جورج سمنه مندوب المفوض السامي في العاصمة الفرنسية وتحادثنا ساعتين عن جميع الشؤون التي تهم لبنان، خصوصاً في وقت كانت فيه المعاهدتان مع سوريا ولبنان قيد الدرس في اللجان البرلمانية الفرنسية . وابتدأتُ الاتصال بالشخصيات الرسمية بوزارة الخارجية، ومن هؤلاء صرت اعرف اخبار لبنان والاعمال الحزبية

التي طغت عليه، ومن جملة ما جرى اقصاء موسى مبارك عن سكرتيرية المندوب، ووضع سليم تقلا في الاستيداع، وتبديلات في دوائر الجندرمة والبوليس والداخلية استعداداً للمعركة الانتخابية .

واخذتُ اعترض على تلك الاعمال الحزبية فكان الفرنسيون يبتسمون ويقولون : لننتظر المسيو دي مارتيل الذي يأخذ قسطه من الراحة في «انتيب» على شاطىء البحر المتوسط .

وكنت اتلقى من اعضـاء الحزب الدستوري كُتُب الشكوى من الاعمال الحزبية فتزيد في نشاطي للمحافظة على حقوقهم . ثم وصل دي مارتيـل واجتمعنا طويلاً واستخلصتُ من فحوى حديثه : «اطمئن، فحقوق المعارضة ستكون محفوظة وانا الضامن لذلك» . وعرفت معرفة اكيدة ان عدد النواب سيزاد فيكون للحكومة موالون وتمثل المعارضة في المجلس تمثيلاً واسعاً . ولكن الامر الذي لم اعرفه هو الوسيلة لبلوغ هذه الغاية .

وتكررت اجتماعاتي بالمسيو دي مارتيل في دعوات خاصة ودعوات عامة، وكان يبادرنا بالدعوة فنقابله بمثلها . واقمت حفلة شاي دعوته اليها مع كبار الموظفين الفرنسيين واعيان الجالية اللبنانية المقيمين والعابرين، وسرّ هؤلاء بانها كانت من اجمل الحفلات .

احاطني المفوض السامي وموظفو الخارجية واحاطوا قرينتي بكل اكرام ولكني كنت اشعر بمقاومة عنيفة جداً لابرام المعاهدتين السورية واللبنانية بحجة ان العسكريين يرون انهما لا تؤمنان حقوق الجيش الفرنسي تأميناً كافياً . وعبثاً وقفت في وجه ذلك التيار ولم افلح، فقلت بنفسي : لا حول ولا قوة إلاّ بالله ! ان الفرنسيين سوف يندمون على رفض المعاهدة إنْ هم فعلوا .

وكان المعرض الدولي قائماً على ضفاف نهر السين، وحاز نجاحاً كبيراً .

وطفنا مراراً بالقصور الدولية المقامة فيه . وتبادلنا الزيارات والولائم مع اصدقائنا القدماء الموجودين في العاصمة .

مع دي مارتيل على باخرة واحدة :

قررنا الرجوع الى بيروت في اواخر ايلول بعد ان قُطعت لنا الوعود بالمحافظة على حقوق المعارضة . واعلن المسيو دي مارتيل رغبته بعدم العودة الى بيروت قبل اجراء الانتخابات فودعته في باريس . وقبل رجوعي اخذت الاخبار تتواتر عن ازدياد اضطهاد الدستوريين في لبنان فحرتُ كيف اوفق بين الطمأنة التي طُمئنتها في باريس وبين الاعمال المناقضة لها تمام المناقضة في لبنان . ولكني توكلت على الله وقلت : ان تحققت الوعود فبهِ وان أخلفوا فالقتال، ولا عيب من فشلٍ في جهاد حكومة يدعمها الانتداب ، ولكل حادث حديث .

تركنا باريس ليلاً فوصلنا الى مرسيليا في الصباح وتوجهنا تواً الى الباخرة التي كان موعد ابحارها قرب الظهر . وبعد ان استرحنا قليلاً علمنا ان السفر تأخر الى المساء لان المفوض السامي قرر في الدقيقة الاخيرة السفر على الباخرة عينها .

وقد اجتمعتُ بالمسيو دي مارتيل غير مرة في الباخرة ولم افاتحه بشؤون الانتخابات النيابية طوال السفر .

ولما وصلنا الى بيروت تقدم مني المسيو كولومباني مدير الامن العام الجديد وقال لي : ان المفوض السامي سينزل بعد بضع دقائق الى البر امام البنك اللبناني السوري ، ثم تنزل حضرتك بعد برهة وجيزة الى الرصيف الشمالي حيث تلاقي استقبالاً كبيراً ، وقد اوعزنا الى الحكومة اللبنانية بان لا تتعرض لك ولا لاصحابك اثناء انتقالك الى عاليه في موكب المستقبلين، فاذا خالفت الحكومة هذا التوجيه فهي المسؤولة، ونحن لا نقرها على عملها .

لبنان يستقبلنا والدرك يصوّب بنادقه الى صدورنا :

رست الباخرة في مدخل المرفأ بعيدةً عن البر، ونحن نسمع اهازيج المستقبلين تصل الينا ، وما ان ترك المفوض الباخرة حتى اقبلت القوارب تقلّ المحبين على مختلف المذاهب . ولما وصلتُ الى الرصيف حملني المستقبلون على الاكف فطلبت منهم ان ينزلوني فلم يفعلوا الا بعد تدخل بعض الذوات كالسادة سليم علي سلام وعمر بيهم وموسى نمور وهنري فرعون . وجاء اصدقاؤنا الدستوريون جميعاً الى المرفأ مع جماهير عديدة من انحاء لبنان كافة .

جاءت الوفود تستقبلني بحرارة، منادية بحرية الانتخابات وبتأييد الكتلة الدستورية في مطالبها . وركبنا السيارات، وقد زاد عددها على خمسمائة ، وتوجهنا الى عاليه مارين بساحة الشهداء تحت اعين الحكومة ، والحداء يبلغ عنان السماء ، فكانت مظاهرة لبنانية لم تشهد بيروت مثلها من ذي قبل .

جلس الامير مجيد ارسلان الى جانبي في السيارة الاولى، وصوّر لي الحالة بأسوأ ما يكون ، وقال : «تُركنا الآن احراراً في بيروت ولكنهم جمعوا قوتهم في عاليه» قلت : وهل يجرؤون ، ولماذا ؟ ما هو الامر الممنوع الذي نقوم به ؟ أجاب : مغامر يقوده مغامر .

وما بلغنا محلة ضهر الوحش حتى لحقت بنا درّاجات عديدة حاملة افراد الدرك وسبقتنا الى عاليه، ووصلنا الى مدخل البلدة فشاهدنا الجند والبنادق في ايديهم يتقدمهم الكومندان الياس المدور بنفسه لينفذ الاوامر العليا . فاستوقف الجندُ الموكبَ وتقدم الكومندان من سيارتي وقال : ممنوع المرور في عاليه ، خذوا طريق «المشرع» . وما كاد يتفوّه بهذه الكلمة حتى نزل الامير مجيد من السيارة وبأسرعَ من البرق وجد الكومندان نفسه محاطاً بمئات من الشبان يتقدمهم مجيد ارسلان وكميل شمعون وهنري فرعون واخي سليم وغيرهم ، ووقفتُ في السيارة داعياً

الجند الى عدم التعرض لنا ، فما كان منهم الا ان « خرطشوا » بنادقهم وصوّبوها الى صدري ، فبلغت حماسة المستقبلين اشدّها وخرقوا « الكوردون » ، فتراجع الجند مع رئيسهم خائفين ، ودخل الموكب عاليه تحيّيه الجماهير المكتظة على جانبي الطريق وعلى شرفات البيوت . ولما وصلنا الى بيتنا وجدنا جنوداً يحيطون به من كل جانب والسلاح بأيديهم ، فترجّلتُ ومررتُ أمام الجماهير على مرأى من الدرك ، وهؤلاء في حيرة، هل يؤدّون التحية العسكرية لرئيس وزارة سابق أم يهجمون على الجماهير لتفريقها وإسالة الدماء ؟ وكان انهم لم يتدخلوا وتصرّفوا بحكمة فلم يلعنوا ولم يباركوا . وأخذت الجماهير تتألّب في الساحات وتنشد الاناشيد وتطلق العبارات النارية وتطلب اليّ أن أخطب فيها ، فخرجت اكثر من مرة الى الشرفة وحيّيتها وشكرتها وطالبتُ بحرية الانتخابات . وبقيت الوفود كالبحر الزاخر امام الدار حتى الليل وهي في حالة حماسة شديدة . وقد أُقيمت الزينات في جوار البيت وطاف المتظاهرون في البلدة وأمام الفندق الذي يقطنه خير الدين الاحدب رئيس الوزارة ، فسمع باذنه بعض عبارات لم ترق له وامر بملاحقة المتظاهرين .

وأصدرت الحكومة بلاغاً باجراء تحقيق قضائي ضد الذين تعرّضوا للقوى المسلحة، منهم : الامير مجيد ارسلان وكميل شمعون وهنري فرعون ونهاد ارسلان وايلي خياط وهم الرؤوس الكبيرة . وكان البلاغ موقعاً عليه من حبيب ابو شهلا وزير الداخلية . وصدرت مذكرات بجلبهم الى دائرة الاستنطاق في بعبدا .

اشتدي ازمةُ تنفرجي :

صدر البلاغ يوم الثلاثاء صباحاً ووصلت اوراق الجلب الى اصدقائنا في اليوم عينه ، وحشدت الحكومة قوات عديدة في بعبدا وعلى الطرقات المؤدية اليها ، وذهب المدعي العام ألفرد ثابت بنفسه الى مركز المتصرفية

لاستجواب « المتّهمين »، فقرّرنا ان لا يذهب احد الى الاستنطاق . واجتمعنا الثلاثاء عشية واجمع رأينا على ان يتوجّه اصدقاؤنا الى الباروك بانتظار تعليمات اخرى، فذهب الجميع الى الباروك وبدلاً من ان يتواروا عن الانظار جلسوا في النبع كأنهم في « سيران » . وصادف مرور دورية من الدرك بقربهم ونظر احد افرادها شذراً الى اصدقائنا فتعرّض له الامير نهاد ارسلان وصفعه وانتزع منه بندقيته ، فاتصل الدركي ببيروت واخبر القيادة بالحادث فقررت الحكومة ان توجّه قوّة كبيرة الى الباروك لاعتقال « الفارّين » . وبلغنا الخبر فأوفدنا رسولاً الى اصحابنا فتفرّقوا في انحاء اخرى من الجبل .

ويوم الاربعاء مساء دُعيتُ من عاليه لمقابلة المفوض السامي في بيروت على جناح السرعة ، فوصلت الى السراية الكبيرة في الساعة الثامنة وادخلني المسيو كيفر على المسيو دي مارتيل (وهذه اول مقابلة لي معه بعد رجوعنا من باريس) فاستقبلني بقوله : ان قوة كبيرة أُرسلت الى الباروك « لتوقيف » اصدقائكم .

أجبت : كمقدمة للائتلاف وتنفيذاً للوعود !

قال : انا لم اسمح بارسالها إلاّ بعد ان تيقنت ان الدستوريين تركوا الباروك .

قلت : الظاهر ان لا شيء يخفى على مقامكم .

قال : وقد ابلغتُ اميل اده **ان الجنود اللبنانيين لم يخلقوا لتقتيل خصومه السياسيين**، وآمل ان يكون قد فهم هذه المرة كلامي .

وابتسم وقال : انتهى كل شيء، فليعُد كلٌ من اصحابك الى عمله لانني أصدرت التعليمات بالكف عن اية ملاحقة قانونية بحقهم . اما الامور الاخرى فسننظر فيها في حينها .

ودعته شاكراً ورجعت الى عاليه، وكان بانتظاري اصدقاء كثيرون فافهمتهم ما جرى . وفي اليوم الثاني اي الخميس تناولنا الغداء في أحد مطاعم بيروت مع المسيو كيفر مدير الغرفـة السياسية في المفوضية ومعظم «المجرمين» المطلوبين وذلك للدلالة على وقف الملاحقة .

فرض الائتلاف :

قصدتُ الى الديمان بعد مرور اسبوع من وصولي الى بيروت لاجتمع الى غبطة البطريرك الماروني يرافقني الشيخ فريد الخازن وغبتُ طوال النهار، وفي رجوعي عرفت ان المفوضية «كسّرت التلفون» وهي تسأل عني فتوجهتُ الى السراية الكبيرة حيث ينتظرني المسيو كيفر وبادرني هذا بقوله : كان المفوض السامي يرغب في ابلاغك شخصياً «القرار التحكيمي» الذي اصدره بشؤون لبنان الحاضرة : لقد مدّ ولاية الرئيس اده ثلاث سنوات ابتداء من نهاية الثلاث الاولى، وقرر ان يكون عدد النواب ٦٣، منهم ٣٧ للحكومة، و٢٦ للمعارضة، على ان يتنحّى رئيس الجمهورية عن كل تدخل في الانتخابات وفي امور الادارة ويصبح رئيساً دستورياً محض، وتكون علاقتكم بعد اليوم مع رئيس الحكومة، وسيشرف المفوض السامي بنفسه على تنفيذ الائتلاف، ويُرجَع اليه بكل خلاف، وغداً في الساعة الحادية عشرة صباحاً يعقد في قصر الصنوبر اول اجتماع بـين رئيس الحكومة وبينكم كرئيس للمعارضة يحضره «بصفة مشاهد» الكابتان «ده جو» احد موظفينا مندوباً عن المفوض السامي .

سألته : هل قبِل رئيس الجمهورية بذلك ؟

اجاب : قبِل بالشق الاول طبعاً وهو التجديد، وأُرغم على الشقين الثاني والثالث اي الائتلاف والتنحّي .

ولما انتشر الخبر كاد الناس لا يصدقونه، ودوّى دوي القنبلة في جميع الاوساط .

ومنذ الصباح الباكر اجتمعت الى اكثر رفاقي واستطلعتهم رأيهم بما جرى وتوجهتُ في الساعة الحادية عشرة الى قصر الصنوبر حيث سبقني خير الدين الاحدب والكابتن «ده جو» . وجلسنا الى طاولة مستديرة ودخلنا تواً صلب الموضوع : عرضنا الترشيحات في جميع المناطق الانتخابية واحدة واحدة، وانتقلنا الى التعيينات فبلغ عدد اصدقائنا بين مرشحين للانتخاب ومرشحين للتعيين ستة وعشرين شخصاً فوافق خير الدين على كل شيء دون كبير معارضة، وارجأنا الابحاث الفرعية الى بعد الظهر .

وفي الاجتماع الثاني اتفقنا على الفروع كلها . وفيما نحن مجتمعون تلقى خير الدين تلفوناً من رئاسة الجمهورية، وعاد الينا بعد قليل طالباً ارجاء البحث . واخذني على حدة وقال لي : إنها الصاعقة وقعت على رأس رئيس الجمهورية من جراء تقديمك بعض الاشخاص لتعيينهم نواباً، منهم : سليم تقلا وشارل عمون وجبران التويني الخ ... وهو يهدّد بالاستقالة فيما اذا بقينا على اتفاقنا . وابتسم خير الدين ابتسامة معنوية ... فقلت : لن اغادر هذا الاجتماع قبل أن يحضر وكيل المفوض السامي المسيو ميريه بنفسه (وكان صديقاً حميماً للرئيس اده) لابيّن له وجهة نظري . وطلبنا ذلك من المسيو «دي جو»، فحضر المسيو ميريه بعد هنيهة وقلت له : لقد قبلنا مرغمين بتجديد ولاية الرئيس اده شرط ان لا يتدخل في شؤون الانتخاب، وها هو يضع «الفيتو» على بعض مرشحينا فارجو ان تبلغ رئيس الجمهورية اننا مستعدون لنقض الائتلاف، وليعد كل شيء الى اصله . فأجاب المسيو ميريه : على رغم من صداقتي للرئيس اده ارى انكم على حق . ثم طلب مخابرة المفوض السامي في دمشق وتكلم معه وعاد إلينا قائلاً : لك ولخير الدين الاحدب ملء الحرية في العمل، وأما رئيس الجمهورية فتجديد ولايته بقرار مـن المفوض السامي ثمناً كافياً كان لتنحّيه عن الانتخابات .

وتكررت الاجتماعات في قصر الصنوبر بضعة ايام . واتفقنا على قائمة

البقاع، فجاء رئيس الوزارة في اليوم الثاني ناكلاً عن قبوله الياس طعمه السكاف . وبعد اخذ وردّ عاد خير الدين الاحدب وقبِل بالياس السكاف، مشترطاً ان ينزل عـــدد اعضاء المعارضة من ٢٦ الى ٢٥ فقبلنا بهذه التضحية اكراماً لصديقنا الياس .

وبعد ان تمّ الائتلاف مبدئياً، جرت الانتخابات وصدر مرسوم التعيينات موقعاً عليه من الرئيس اده وفيه اسماء الذين سبق له ان اعترض على تعيينهم .

الدستوريون يشتركون في الحكم :

وعقد المجلس النيابي جلسته الاولى بعـــدده الجديد . وفي ٢٩ من تشرين الاول انتخب رئيساً له باترو طراد، وما انتهت الجلسة الاولى حتى بدأت المشاورات لتشكيل وزارة ائتلافية تمثـــل المجلس بحالته الجديدة . وتمّ الاتفاق على ان يكون للدستوريين ثلاثة وزراء هم : موسى نمور وسليم تقلا ومجيد ارسلان . وكان الوزراء الموالون : خير الدين الاحدب (رئيساً) وحبيب ابو شهلا وجورج ثابت وابرهيم حيدر . وصدر المرسوم بتأليفها في ٣٠

ونالت الوزارة الجديدة ثقة المجلس في ٩ من تشرين الثاني، ولكنها واجهت منذ ايامها الاولى ازمة شديدة نتجت عن تظاهرات قامت في ساحة الشهداء ، وتسلّلت اليها بعض عناصر الشّغب ، فسقط عدد من القتلى والجرحى وأُوقف بعض المتظاهرين . وفي الجلسة التي عُقدت في ٢٩ من تشرين الثاني هاجم بعض النواب الحكومة بسبب تقصيرها اثناء التظاهرات فأضعفتها المناقشة ولكنها لم تؤدّ الى استقالتها .

نهاية الائتلاف الوزاري :

لم تكن نيات الرئيس اده سليمة تجاه الدستوريين وظلّت حكومة

خير الدين الاحدب تتابع الضغط على انصارهم ولا تتورّع في محاباة الموالين ، مما اضطر سليم تقلا لان يستقيل وتبعه الامير مجيد ارسلان . والاغرب ان حبيب ابو شهلا وزير الداخلية وهو من اركان حزب الحكومة سئم من مداواة الحال فاستقال مع الامير مجيد في يوم واحد .

تألفت الوزارة التي عقبتها في اوائل كانون الاول بصورة حزبية محض وبقي بين اعضائها من الدستوريين المنشقّين موسى نمور، وانفسخ الائتلاف الذي كان قد قام على اثر الانتخابات النيابية .

وسارت الحكومة بالاكثرية التي لها مدة من الزمن ، وكلما تعسّرت احوالها جاءتها دعمة من الرئاسة ، وفي حال عجز الرئاسة عن دعمهـــا تدخّلَ المفوض السامي لهذه الغاية، وسادت البلاد موجة من القلق . وراح خير الدين الاحدب يستعين بعض الاحيان « بالقبضيات » في وسط قاعة المجلس فيرش هؤلاء العطوس ليشوّشوا على النواب والحضور ، كلما نهض نائب معارض للكلام والانتقاد ، ولم يُحجموا عن التهديد والوعيد .

وصارت الحالة البرلمانية تهدأ من حين الى آخر خصوصاً اثناء درس الموازنة [١] .

وعلى رغم من ذلك الهدوء الظاهري بقيت الاعصاب متوترة، ونشبت مشادة كلامية في المجلس بين الوزير موسى نمور والنائب حبيب ابو شهلا فتحمّس احد حاضري الجلسة واهان شقيق النائب ابو شهلا في مقاعد النظارة فوجّهتُ حالاً احتجاجاً شديداً الى الحكومة على ذلك ، ولكن رئيس المجلس لم يحافظ على كرامة زملائه النواب وسعى الى لفلفة المسألة بان رفع الجلسة وصان الوزارة من السقوط .

سلخ لواء الاسكندرونة عن سورية :

من الاحداث الجسام التي جرت في تلك السنة سلخ لواء الاسكندرونة

(١) — لم تطرح على المجلس الا في شهر شباط سنة ١٩٣٨

عن سوريا واعلانه « دولة تتمتع بحكم جمهوري، بارجحيتها تركية ذات استقلال تام في شؤونها الداخلية»، وأُطلق عليها الاسم التركي العريق : « هاتاي » بدلاً من الاسكندرونة، ووضعت لها جامعة الامم نظاماً خاصاً(١) .

وعلى الرغم من الاحتجاج الصاخب الذي عمّ البلاد السورية طولاً وعرضاً وشمل لبنان على ذلك العمل غير المشروع ، فان الدولة المنتدبة سلّمت تحت الضغط الانكليزي بسلخ اللواء السوري بحجة « تأمين الصلح والسلامة في البحر الابيض المتوسط »، على ما زعمته في معاهدة الصداقة التركية الفرنسية التي عُقدت تكريساً لذلك العمل (٤ من تموز ١٩٣٨، البند الثالث)، وارادت السياسة الانكليزية من وراء ضغطها على فرنسا ارضاء تركيا طمعاً بجرّها الى صف الحلفاء . وقد كان لسلخ اللواء وقعه السيّء في بعض اوساط دولية ايضاً . حتى ان المسيو راپار نائب رئيس لجنة الانتدابات الدائمة في جامعة الامم انتقد تصرّف الحكومة الفرنسية ووصفَه بانه انتهاك صارخ للبند الرابع من صك الانتداب الذي يوجب على الدولة المنتدبة ضمان سلامة الاراضي اللبنانية والسورية(٢) .

ولا شك في ان قبول فرنسا بمجاراة تركيا وانكلترا في سلخ لواء الاسكندرونة قد أنقص كثيراً من ثقة الشعوب الصغيرة بأمانة الدول الكبيرة، وزرع بعض القلق في نفوس اللبنانيين من جرّاء ذلك العمل.

تشكيل وزارة برئاسة دستوري :

تعسّرت احوال حكومة خير الدين الاحدب بعد ان « احترق » رئيسها في وزاراته المتعاقبة، وكاد « الاحتراق » يصل الى الرئاسة الاولى

(١) — ٢٤ من نوار سنة ١٩٣٧

(٢) — محضر الدورة الـ ٦٣ للجنة الانتدابات في جنيف : ص ٢٢٢

فعدلت وجهة نظرها واضطرت الى التخلّي عنه فاستقال . ولما جرت المشاورات ساندْنا الامير خالد شهاب لتأليف الوزارة الجديدة وانضمّ الينا في ذلك الحين حبيب ابو شهلا وبعض نواب الكتلة الحكومية .

تألفت الوزارة برئاسة الامير خالد، وفيها الشيخ يوسف اسطفان وكميل شمعون وسليم تقلا وخليل كسيب وحكمت جنبلاط وامّلنا بها خيراً، خصوصاً وان وزير الداخلية يوسف اسطفان كان مع انتسابه للرئيس الاول يرغب في مراعاة الحزبَين، ولم تكن الامور سهلة لان تأليف اية وزارة، حزبية ام ائتلافية، يهزّ المجلس لكثرة الاغراض والمطامع . وقد لاحظ الجميع ان كميل شمعون كان متفقاً مع الرئيس اده على دخول الوزارة، فقد غاب يوم تشكيلها بداعي الصيد مما دلّ على انه امين من الوصول الى غرضه .

وسارت الامور بهدوء ونالت الوزارة الثقة . ثم علت ضجة في المجلس النيابي بسبب اشاعة روّجت لها اذاعة « راديو كولونيال » الفرنسي عن تعديل الدستور ، فكذّبتها الحكومة بعد مجادلات عنيفة كادت تؤدّي الى ازمة وزارية .

وطلبت وزارة الاشغال العامة فتح اعتماد قدره مليون و ٢٥٠,٠٠٠ ليرة لانشاء صندوق خاص مستقل للمشاريع المائية فأقره المجلس بعد أخذ ورد .

وجرت من وقت الى آخر مناقشات بخصوص شركة الريجي وكان الشيخ فريد الخازن اشدّ من يحمل من النواب على الشركة .

وانقضت دورة شهر اذار — نوار على خير وسلامة .

وما انتهينا من الدورة العادية حتى خطر ببال رئيس الجمهورية ان يرقّي الياس المدوّر الى رتبة زعيم ويولّيه قيادة الدرك، فأشير على

الحرب الكونية الثانية

الامير خالد بوجوب تجنّب ذلك التعيين لحزبية الرجل اولاً، ولان ترقيته تسيء الى اصدقائنا، والمدور هو القائد الذي جابهنا في مدخل عاليه باعتراض سبيلنا وهدّدنا بالقتل، فتولّيه قيادة الدرك عمل استفزازي يجب ان لا يتم، ولا سيما وفي الحكومة ثلاثة وزراء دستوريون . فَهَمَهم الامير خالد، وقال انه سُبق بوعد اعطاه لرئيس الجمهورية . وحذا حذوه زميله كميل شمعون . ولم يتقيد بقرار الحزب سوى سليم تقلا فاستقال وتشبث الآخران بالبقاء كانهما غير مرتبطين بحزبهما . وما لبثت الاكثرية النيابية ان اجمعت على مناوأة الوزارة واسقطتها، وساعدناها على الاسقاط لعدم ارتباط ممثلَينا بارادة حزبهما .

الوزارة الائتلافية الثالثة :

كان سقوط الوزارة في خريف سنة ١٩٣٨ وألّف عبد الله اليافي الوزارة الجديدة وتمثّل فيها الدستوريون بحميد فرنجيه وصبري حماده . ولما عدتُ من منزل رئيس الجمهورية الى البيت واخبرت الوزيرين الدستوريين بالامر غابا الى غرفة مجاورة وعادا بعد قليل حاملين كتاباً يتعهدان فيه بالاستقالة عند اول طلب مني . فشكرتهما واعدت اليهما الكتاب توكيداً مني على ثقتي بهما، فرفضا وقالا : « قد لوّعك غيرنا كثيراً، والافضل ان يكون هذا التعهد في يدك » . واصرّا، فاخذته منهما ولكني لم احتج اليه، ولا سيما ان حميداً اختلف بعد قليل ورئيس الوزارة بسبب حرية الصحف، اذ أصرّ رئيس الجمهورية على تعطيل جريدة « لوجور » وعطلها رئيس الوزارة، فانسحب الوزيران الدستوريان من الحكم لاستحالة تعاونهما مع رئيس الجمهورية .

المسيو بيو يخلف المسيو دي مارتيل :

نُقل المسيو دي مارتيل من المفوضية العليا وفي تشرين الاول سنة ١٩٣٨ عُيّن المسيو غبريال بيو خلفاً له .

وانتهز رئيس الجمهورية تعكرّ الجوّ الاوروبي فعاد الى نشاطه الاول واخذ يقنع المفوض السامي الجديد بضرورة تعديل الدستور وحلّ المجلس وإقالة الوزارة وابقـــاء رئيس الجمهورية مع مجلس مديرين . وعادت «النغمات» عن مساوىء الحكم النيابي تزداد يوماً بعد يوم فاجتمع النواب الدستوريون وقد بلغ عددهم واحداً وعشرين نائباً واتخذوا قراراً قالوا فيه إن التعديل الدستوري المطلوب ليس له ما يبرّره إلاّ اعادة النظر في رئاسة الجمهورية لانها علة العلل . وبُلـِّغ المفوض السامي هذا القرار فلم يجب عليه . وكان ذلك في ربيع سنة ١٩٣٩ .

في باريس ايضاً :

قلق بال اخواننا فقرّرتُ السفر الى باريس في صيف ١٩٣٩، ولكن موانع أخّرتني فسبقني اليها سليم تقلا وباشر الاتصال بالمسؤولين . وفي اول آب وصلتُ الى العاصمة الفرنسية وكانت دهشتي عظيمة اذ وجدت في المحطة خير الدين الاحدب في انتظاري مع سليم تقلا وكان الاحدب قد سافر الى باريس بعد استقالته .

وبعد مدة قصيرة وصـــل المسيو پيو فقابلناه في مكتب المفوضية وابلغناه هواجسنا من تعديل الدستور فطمأننا بقدر الامكان . وراجعنا وزارة الخارجية فكان الجواب : لا مبرّر لمقترحات الرئيس اميل اده بهذا الصدد .

وكانت المعاهـــدة الفرنسية السورية والمعاهدة الفرنسية اللبنانية في لجنتي الخارجية بباريس تلاقيان معاكسة قوية من قِبَل العسكريين، وفي مقدمتهم الجنرال هونتزيجر القائد العام للقوى الفرنسية في الشرق سابقاً، والازمة الدولية في طريقهـــا الى الذروة، فضاعت مساعينا في سبيل اقرارهما . ورُفضت المعاهدتان في اللجان البرلمانية الفرنسية وانتهى امرهما . وكان ذلك لخير البلدين .

234

الحرب الكونية الثانية

العودة الى بيروت :

تجهَّم الجوّ الاوروبي فجأة في اواسط آب واخذت الاخبار ترد تترى على باريس بان معاهدة عدم اعتداء قد وُقّع عليها بين ألمانيا وروسيا . وفي لمحة بصر لم يعد احد منا يفكر إلاّ بالعودة الى بلاده . وكان الرئيس اده في باريس فاوعزت اليـه وزارة الخارجية بان يسافر ليلاً ويركب أول باخرة من مرسيليا . ونصحَت لنا ايضاً بالعودة على جناح السرعة خشية ان تنقطع المواصلات في البحر المتوسط . فتركتُ باريس في ٢٦ من آب ومعي سليم تقلا ويوسف سالم . ومـا ان وصلنا الى مرسيليا حتى رأينا فيها عدداً كبيراً من اللبنانيين والسوريين والمصريين يستعدّون للرجوع الى بلادهم . وتوقفت البواخر عن السفر بضعة ايام ولكننا تمكنّا من مغادرة مرسيليا على باخرة اميركية . وفي دخولنـا مرفأ نابولي في اول ايلول صباحاً سمعنا من الاذاعة ان الجيش الالماني خرق الحدود البولونية ، فكان بدء الحرب العالمية الثانية . وقضينا ذلك النهار في المرفأ وانشغال البال على اشدّه حتى غادرناه ليلاً ، ووصلنا الى الاسكندرية في ٤ من ايلول وانتقلنا الى باخرة رومانية اوصلتنا الى بيروت في ٦ منه فشكرنا الله على الرجوع الموفق بعد التعب . وكان الاهل بانتظارنا في الميناء غير متأكدين من وصولنا، بسبب تضارب الاخبار

عن مواعيد السفر، والخوف من اغراق البواخر في البحر المتوسط فيما اذا خاضت ايطاليا غمار الحرب أو انحازت فعلاً الى محور برلين — موسكو .

وما ان استقرّ بنا المقام بضعة ايام في بيروت حتى دعاني المفوض السامي الى السراية الكبيرة وانبأني بأنه يريد تغيير الاوضاع اللبنانية كلها بسبب الحرب، فسألناه : ما هو الموجب لذلك، وكم من مرة عطلتم الدستور ثم عدتم اليه ؟ وبعد ان بسطتُ رأيي مفصلاً في الموضوع، خلصتُ الى القول : «لا يجوز لكم يا حضرة المفوض السامي القضاء على الاوضاع الدستورية وابقاء رئيس الجمهورية على رأس الحكم، بينما الشكوى منه من كل ناحية وصوب» . فأظهر اقتناعه بصحة رأيي ووعدني بأنه سيعمل به ولكنه لم يلبث ان نكص على عقبيه .

وقف الحياة الدستورية ايضاً :

وفي ٢١ من ايلول مساءً أعلن المفوض السامي بالاذاعة حل المجلس النيابي والوزارة، وتشكيل مجلس مديرين برئاسة امين سر الدولة عبدالله بيهم، وتعيين المسيو شفلر مندوباً عنه في لبنان يعاونه المسيو بار . وارفق المفوض السامي ذلك الحل برسالة عن مساوىء الحكم النيابي وما قصدُه منها إلاّ تبرير عمل لا مبرّر له .

اعترضت الكتلة الدستورية على تلك البادرة اللادستورية اعتراضاً شديداً، فعمد المفوض السامي الى بعض التوازن فيما اقدم عليه ونحّى الرئيس اميل اده عن ممارسة سلطته الفعلية . وانكفّ هذا الاخير عن السراية وصار امين السر العام يقود دفّة الاحكام العادية بالاتفاق مع المسيو شفلر الآنف الذكر . وصدرت قرارات بنقل بعض الموظفين من انصار رئيس الجمهورية، وباقالة آخرين، دون ان يتمكن الرئيس من استبقائهم .

ان عمل المسيو پيو لم يكن منسجماً مع نفس المفوض، وقد اساء الى الحكومة والمعارضة في وقت واحد، وصار الحكم شبه عسكري .

واتجهت الانظار شطر الغرب وحوادث الحرب فيه، وسكنت السياسة اللبنانية بحكم الواقع العالمي، والناس قلقون .

وما هي سوى اشهر حتى غُلبتْ فرنسا وطلبت حكومتها الهدنة من ألمانيا[1] .

وفي تموز اندلعت الثورة في العراق واخذت الطائرات الالمانية تحطّ في مطار رياق، فتملـّك المنطقة الخوف إلاّ ان حالة الامن لم تضطرب .

المسيو غبريال پيو :

كان المسيو غبريال پيو آخر مفوض سامٍ فرنسي قبل اعلان الحرب الكونية الثانية . وقد ذكـّرنا عهده بعهد أوهانس قيومجيان باشا من حيث قصر مدته، وسيطرة العسكريين على الادارة المدنية منذ اعلان الحرب، كما ذكـّرنا بصفات المتصرف المذكور .

وامتاز المسيو پيو بتهذيب عالٍ وثقافة واسعة ولباقةٍ فيها الكثير من « التلمّ »، وبصرامته على نفسه . وهو دبلوماسي قديم في السلك الفرنسي، ولكنه لم يمتز بالفراسة اذ كان سفيراً لدولته في عاصمة النمسا، فقد كتب قبَيل اعلان الحرب تقريراً الى وزارة الخارجية يقول لها فيه : ان لا شيء في الجو ينذر بقرب الحرب، وان كل شيء هادىء في ڤيانا . . .[2]

اما في لبنان فقد جدّ المسيو پيو في عمله . وبرز جدّه للعيان بعد استهتار سلفه دي مارتيل . إلاّ انه عطل الدستور، هو ايضاً، ولم تكن تجربته موفقة .

(١) – في ٢٠ من حزيران سنة ١٩٤٠

(٢) – على عكسه كان المسيو روبر كولوندر سفير فرنسا في برلين اذ كان يكتب على التوالي الى حكومته في باريس محذراً منذراً

والألم الذي حزّ في نفسه انه اعلن على الملأ ان القوى العسكرية الفرنسية في الشرق لا تتقيّد بالهدنة التي فُرضت على فرنسا وانها ستتابع الحرب . ولكنه اضطر بعد اقلّ من يومين لان يعلن بنفس ذائقة الموت عكس اعلانه الاول، وقال انه يُذعن لجميع شروط الهدنة، لحفظ سلامة الوطن !

وبعد تلك المأساة النفسية التي عاناها المسيو پيو ، أُقيل من منصبه العالي وخلفه المسيو كياپ مدير شرطة باريس، ولكن هذا اختفى في حادث جوي وهو في طيرانه الى بيروت[1] فولـّي في مكانه الجنرال دانتز .

تعيين ألفرد نقاش رئيساً للدولة وأحمد الداعوق رئيساً للوزارة :

تسلـّم الجنرال دانتز مهام منصبه الخطير في ١٩ من كانون الاول سنة ١٩٤٠ ، وكان من بواكير عهده ان نشبت أزمة اعاشة في بيروت لم تلبث ان اشتدّت، وضرب الغلاء أطنابه، وتأزّمت العاصمة والملحقات واقفلت اسواق المدينة احتجاجاً على جمود الحكومة، حتى ان امين السر عزم على تقديم استقالته فاستمهله الرئيس اده وقدّم استقالته معه في آن واحد في اوائل نيسان سنة ١٩٤١، وقُوبلت الاستقالة بفتور .

عيّن الجنرال دانتز القاضي ألفرد نقاش رئيساً للدولة، بتوجيه من الآباء اليسوعيين وحبيب طراد الوجيه البيروتي، وطلب اليه ان يشكل وزارة فشكلها برئاسة احمد الداعوق، وشجون الحرب قد شلـّت كل نشاط سياسي، فسهّل جعل الحكومة اللبنانية جزءاً من المفوضية الفرنسية حتى لم يعد لها اي كيان خاص .

اما الحدث المهم في تلك الفترة فهجوم القوى البريطانية تدعمها فرق من جنود فرنسا الحرة على جنود ڤيشي لسلخهم عن سوريا ولبنان، وكلٌّ يعرف ان الجنرال دي غول انشأ في لوندرة نواة حكومة

(١) – أُقيل المسيو بيو في ٢٤ من تشرين الثاني ١٩٤٠ واختفى خلفه المسيو كياپ باعتداء طائرة ايطالية عليه في ٢٨ من تشرين الثاني

فرنسية لم تخضع لشروط الهدنة وشقّت عصا الطاعة على حكومة ڤيشي التي يرئسها المرشال پتان . ونشط الجنرال دي غول الى العمل وراح يلحّ على المستر تشرشل رئيس الوزارة الانكليزية لمساعدة القوى الفرنسية الضئيلة التي انضمّت الى لجنة التحرر الوطني الفرنسي على احتلال ممتلكات فرنسا ومستعمراتها ما وراء البحار واحتلال دولتي المشرق الواقعتين تحت الانتداب الفرنسي .

وكان الانكليز يرجئون هـذه المشاريع الحربية لانهماكهم بمجاهدة القوات الالمانية في أوروبا وافريقيا . إلاّ ان ثورة رشيد عالي الكيلاني على البريطانيين في العراق، وهبوط طائرات المحور في مطار رياق في طريقهـا لمؤازرة قوى الثورة هناك، والخوف من احتلال دول المحور سوريا ولبنان عبر الاراضي التركية، كل ذلك أهاب بالانكليز ان ينزلوا عند إلحاح الجنرال دي غول وان يفرزوا قوى بريطانية بريّة وبحرية وجوية لا يستهان بها ويضمّوا اليهـا فرقاً فرنسية لاحتلال الاراضي السورية واللبنانية ولمدّ يد المساعدة الى صديقتهم تركيا فيصيبوا اكثر من هدف معاً .

الانكليز والديغوليون يهاجمون الفيشيين :

نشبت الحرب بين الانكليز والفرنسيين الاحرار من جهة وبين فرنسي ڤيشي من جهـة ثانية في الثامن من حزيران سنة ١٩٤١ في حدود مرجعيون والناقورة، ودامت المعارك مدة شهر ونصف ضُربت اثناءها بيروت مرات عديدة بقنابل الطائرات، والناس في المصايف المطلّة على المدينة يشاهدون ذلك الضرب ويتتبعون تطوّر الامور، وتراجع القوى العسكرية واحتلال المدن والقرى . وخلَت بيروت من سكانها وامتلأ الجبل باللاجئين حتى صار بعض هؤلاء يفترشون الارض خوفاً من القنابل الجوية . واذكر انني نزلتُ الى بيروت طوال مدة القتال وما غادرتها

إلاّ يوم الخميس في ١٠ من تموز قرب الظهر والقنابل تُطلق من جهات الدامور وتنفجر بين كفرشيما والحدَث . وظلّ الناس يسمعون تفجّر القنابل على تلك النقاط من الخميس ظهراً حتى السبت صباحاً . وضربت الطائرات ايضاً مستودع الذخائر في جوار حمانا وقصر الصنوبر في بيروت . ووجّه الرئيس نقاش كتاباً الى الجنرال دانتز يطلب منه اعلان بيروت مدينةً مفتوحة كي لا تُضرب بالقنابل .

واخيراً تمّ في عكا التوقيع على الهدنة بين قوّاد القوى المتقاتلة، يوم السبت في ١٢ من تموز، وانقطع اطلاق المدافع فجأة وساد السكون بعد الضجيج، وانسحبت القوى الڤيشية بقيادة الجنرال دانتز الى طرابلس اولاً ثم ابحرت الى بلادها .

وفي ١٥ من تموز دخلت الجيوش المنتصرة بيروت وجرى عرضها في ساحة الشهداء، واحتلّ الانكليز المراكز العسكرية في المدينة بينما راح الجنرال كاترو وقادة الجيش الفرنسي وموظفوهم الاداريون يحتلون السراية الكبيرة . واتخذ كاترو قراراً عيّن فيه نفسه مندوباً سامياً عاماً بالنيابة عن الجنرال دي غول، متمتعاً بجميع الصلاحيات المعطاة للمفوض السامي سابقاً بما فيها حق التشريع !

وعود كاترو الخلّب :

قبل ان يبدأ الحلفاء هجومهم من جهة فلسطين على اراضي لبنان وسوريا، ألقت طائراتهم مناشير من الجنرال كاترو تعلن ان القوى المحررة تدخل بلادنا لتأمين استقلالها، وان نقدنا سيدخل منطقة الليرة الاسترلينية . وكفل البريطانيون تنفيذ تلك الوعود . وكذلك أذيع اتفاق تمّ بين وزير الدولة اوليڤر ليتلتون والجنرال شارل دي غول وهو يضمن لفرنسا مركزاً ممتازاً في دولتَي المشرق أي سوريا ولبنان[1] !

(١) — انظر ملحق الوثائق

حُصرت الادارة بيد فرنسا الحرة، وقيادة الجيش بيد الانكليز. وصار لهؤلاء معتمد سياسي، وأُعيدت البلاد الى حظيرة الحلفاء. واخذت المشادة تظهر بين الفرنسيين والبريطانيين ولكلٍّ رأيه وهدفه في سياسة البلاد الداخلية، ومطالبنا ثابتة على حالها: العودة الى الحياة الدستورية، واجراء انتخابات نيابية حرة، وانتخاب رئيس جمهورية من قِبَل المجلس وفقاً للدستور.

وشعرنا من الخطوة الاولى اننا نصطدم بالفرنسيين مع انهم كانوا يبدون لنا كل لياقة على الصعيد الاجتماعي، ولا سيما كبارهم وفي مقدمتهم الجنرال كاترو، وفهمنا انهم يسعون الى تأخير تحقيق مطالبنا المذكورة قدر المستطاع.

الجنرال دي غول في بيروت:

وفي أوائل آب سنة ١٩٤١ وصل الجنرال دي غول الى بيروت وحلّ في مقر القيادة الفرنسية، واتصل حالاً بابرز الرجال السياسيين ودعاني لمقابلة طالت مدة من الزمن، ورغب اليّ ان أُوجز له الحوادث كلها وابيّن وجهة نظري بالامور المنتظر تحقيقها، فبسطتُ ما يخالج نفسي ونفس رفقائي من الآمال في ذلك الطور الجديد وان لبنان يصبو الى اختيار مصيره بملء ارادته. وشعرت ان اقوالي لم تصادف قبولاً لديه، وهو لم يرفضها رفضاً صريحاً ولكنه أشار الى وجوب توحيد الجهود مع الفئة التي يرئسها اميل اده، وقد أشار بذلك ظناً منه ان النظريات ستتضارب بين الفئتين فيُرجأ البت بمطالبنا الوطنية الدستورية الى أجل غير مسمّى، وفي رأيه ان كل تأخر في البت هو في مصلحة الانتداب، وان اختلاف اللبنانيين فيما بينهم سينقذ ما يريد الموظفون الفرنسيون انقاذه من نفوذهم في بلادنا.

ثم سافر الجنرال دي غول دون ان يقرر امراً واكتفى بحفلة استقبال

اقامها الجنرال كاترو على شرفه في عاليه، وبحفلة عشاء دعا هو اليها في مقره في بيروت كبار اللبنانيين مع كبار معاونيه واقتصرت على المجاملات.

الجنرال سبيرس في بيروت:

وفي صيف ١٩٤١ تعرّفتُ الى الجنرال سپيرس المعتمد الجديد للدولة البريطانية ولم تتعدّ علائقنا الاجتماع به في حفلة غداء عند احد اصدقائنا، ودعوته الى الغداء في بيتنا في عاليه فألفيناه رجلاً فائق الذكاء، متوقد الذهن، يعرف ما يريد، ويتكلم الفرنسية كأحد الفرنسيين ويعرف تاريخهم السياسي الحديث خير معرفة. وهو الذي استصحب، او بالاحرى «استل» الجنرال دي غول من فرنسا الى لوندرة على متن طائرته الخاصة ليجعل منه قائداً لفرنسا الحرة. وقد قصّ علينا جميع تلك الامور التي تشبه الاساطير، وكان حديثه طريفاً جداً.

وما ان انقضى ذلك الصيف، والحالة السياسية في جمود تام، حتى ظهرت رغبة من الجنرال كاترو بتولية شخصية لبنانية رئاسة الجمهورية، واعلن انه يود ان يزور المناطق اللبنانية للوقوف على رأيها بهذا الشأن. ولكن «استفتاءه» لم يكن إلاّ شكلياً لانه كان مصمماً على ابقاء ألفرد نقاش في المنصب الذي عيّنه فيه الجنرال دانتز، وان يظل كل شيء على حاله، اي ان يظل الحكم في يد الفرنسيين. فرأى اللبنانيون في هذا الانتقاص تنكراً لامانيهم وهب الدستوريون ومعهم نفر كبير من المواطنين يطالبون باعادة الدستور والحقوق السياسية الى اهلها بانتخابات حرة. ثم اشتدّت معارضتهم للوضع الشاذ وتنادى الكثيرون الى الامر على اختلاف الطوائف، وجسّ بعضهم نبض البطريرك الماروني فلقوا لديه كل استعداد حسَن لتأييد المطالب اللبنانية، فألّفنا وفداً كبيراً من ذوي الرأي والوجاهة الى بكركي حيث عقدنا مؤتمراً وطنياً يوم عيد الميلاد (٢٥ من كانون الاول سنة ١٩٤١)، وألقى غبطة البطريرك خطاباً رائعاً

وضع فيه أُسس المطالب القومية ، وخطب عدد من قادة الرأي، والقيتُ خطاباً وضعتُ فيه برنامجاً للعمل . واتخذ المؤتمر مقررات مهمة اساسها اعادة الحريات الدستورية الى نصابها مما اغضب الفرنسيين، فقامت قيامتهم على الذين سعوا الى ذلك ، ونشب خلاف شديد بين الجنرال كاترو وبين الذين نظّموا المؤتمر حتى انقطعت كل علاقة شخصية بيننا .

وصادف ان وصل الى بيروت على أثر تلك الاحداث الشيخ تاج الدين الحسني الذي اصبح رئيساً لدولة سوريا وحل ضيفاً في قصر الصنوبر ، وسعى لازالة الخلاف بين المفوض السامي والمقام البطريركي وتناول الطعام مع بعض شخصيات لبنانية في بكركي لهذه الغاية ، ولكنه لم يفلح . ولما تصافحنا عتب عليّ لاني لم أزره مهنئاً بوصوله الى لبنان فلم أُخفِ سبب احجامي وهو وجوده في القصر ، وأرجّح ان الشيخ اعاد الحديث للجنرال كاترو .

النحاس باشا يدعوني الى القاهرة للبحث في الشؤون العربية :

امتدت الحرب الى افريقيا الشمالية وهدّدت جيوش المحور باحتلال وادي النيل، وخاف البريطانيون من وقوع ثورة داخلية في مصر تجعلهم بين نارين، فاتجهت انظارهم الى الزعيم الشعبي مصطفى النحاس باشا ليتولى رئاسة الوزارة ويعطيهم الضمانات الكافية للمحافظة على الامن الداخلي، وينصرفون هم بقواهم كلها الى محاربة العدو الخارجي . وفاتح البريطانيون ملك مصر بالامر وأبى، فأكرهوه على ذلك في ليل ٤ من شباط سنة ١٩٤٢ ، لا حباً بمصطفى النحاس وحزب الوفد الذي يرئسه ، بل تلافياً لقيام ثورة عليهم .

وما ان تولّى زعيم الوفد زمام الحكم حتى وسّع نطاق عمله السياسي وانصرف لمعالجة شؤون الدول العربية . ومصر قبل ذلك ما اهتمّت ولا تهتم بشؤون العرب ، فكان للنحاس باشا ورجاله الفضل الاول في

توجيهها نحو سياسة عربية جديدة ، وغايتهم اعطاء مصر المبادرة الاولى الى هذا السبيل . وشاءت المصادفات ان يكون الاتصال الاول بهذا الشأن بواسطة جميل مردم بك وبواسطتي ، فقد زارني في شهر نوار سنة ١٩٤٢ احمد رمزي بك قنصل مصر العام في لبنان وأبلغني أن النحاس باشا يُسرّه جداً ان اذهب الى مصر للبحث معه في الشؤون العربية، وأفادني ان جميل مردم بك قد تلقى الدعوة عينها وانه قبِلها، وان الاجتماع في القاهرة في اوائل حزيران . فقلتُ لاحمد رمزي بك : « لا مانع عندي من قبول الدعوة الكريمة ، ولكني أريد ان يكون النحاس باشا على بيّنة من موقفي السياسي من حيث استقلال لبنان استقلالاً تاماً ، لا لبْس فيه ولا غموض ، مع التعاون العربي الجريء الى ابعد مدى » . وبعد ان خابر القنصل رئيس حكومته عاد وقال لي ان ليس في المحادثات المقبلة ما ينافي مبدئي السياسي .

وجاء جميل مردم بك الى بيروت واجتمعنا طويلاً واخبرني انه قابل الجنرال كاترو والجنرال سبيرس واعلمهما بسفره الى القاهرة، وان الجنرال كاترو عيّن له موعداً في « اوتيل شيبردس » في مصر حال وصوله الى هناك . فقلت لجميل مردم بك : انني لن أُقابل احداً من الجنرالَين ، وسأركب الطائرة الى القاهرة فنلتقي فيها . فسافر في سيارته الخاصة واجتمعنا الاثنين في ٢ من حزيران مساء في « فندق شيبردس » . وكان الجنرال كاترو قد وصل الى الفندق واجتمع بجميل مردم بك واظهر له رغبته في الاجتماع برفعة النحاس باشا ، وقصده ان تكون علاقته حسنة بالحكومة المصرية وان لا يكون بعيداً عن الابحاث التي فتحت تلك الحكومة بابها مع ممثلَين عن سوريا ولبنان .

سجّلنا اسمنا في سجل تشريفات قصر عابدين فور وصولنا ، وزرنا النحاس باشا زيارة مجاملة في بيته بهليوبوليس، وابتدأت المحادثات التمهيدية اثناء وليمة عشاء اقامها على شرفنا محمد شراره باشا وكيل وزارة الخارجية

في داره بهليوبوليس دُعي اليها بعض كبار الموظفين المصريين ومنهم محمد صلاح الدين بك الامين العام للوزارة المذكورة . وجرت مباحثات أُولى في موضوع زيارتنا فاظهر جميع الحاضرين عواطف طيبة نحو استقلال لبنان، ووُضعت اسس التعاون الواسع بين الدول العربية . وكان يتردد إلينا اثناء اقامتنا في القاهرة جورج دوماني بك رئيس دائرة الشؤون الاوروبية في وزارة الخارجية وهو ثقة عند النحاس باشا .

استقلال لبنان اولا ، والتعاون مع العرب الى اقصى مدى :

وعقب العشاءَ عشاءٌ آخر في اليوم التالي في منزل النحاس باشا دُعي اليه امين عثمان باشا وزير المال ومحمد شراره باشا ومحمد صلاح الدين بك، فأجلس جميل مردم بك عن يمين صاحب الرفعة وانا عن يساره ، وبدا الجو مرحاً جداً تتخلله النكات . وبعد العشاء بحثنا شؤون الدول العربية فاصغى الجميع الى وجهة النظر اللبنانية، باعتبار ان لبنان قد يكون العقبة الكبيرة في سبيل جامعة عربية عتيدة ، فبسطتُ رأيي بسطاً صريحاً واكّدت : ان لبنان يريد استقلاله التام ضمن حدوده الحاضرة ، واننا نريد التعاون مع الدول العربية الى اقصى حد على هذا الاساس . ثم استدركتُ ان عدداً من المسيحيين لا يعتنق هذا المذهب ، وقد يعاكسه لاعتقاده بضرورة حماية اجنبية لبلاده . اما انا ورفقائي فمقتنعون بهذه النظرية ، ومستعدون للدفاع عنها ولتنفيذها .

والتفت النحاس باشا الى جميل مردم بك وسأله رأيه فيا بيّنته، باعتبار ان سوريا هي جارة لبنان ، فصرّح جميل مردم بك بما يأتي :

« نحن نثق بكلام الشيخ بشاره ، وعندما تطمئن سوريا لهذا الاتجاه في السياسة اللبنانية فنحن مستعدون لان نتنزّل عن كل مطلب لنا في لبنان، بل ان نوسّع اراضي لبنان اذا لزم . فانفرجت اسارير الحاضرين ، وفي مقدمتهم النحاس باشا ، ودخلنا بحث بعض

الفروع ، واخذ رئيس الوزارة المصرية يدوّن بعض الملاحظات على دفتر صغير، ودَوّن محمد صلاح الدين بك الكلام خطيّاً . ولا اعلم ما اذا كانت تلك « النوتات » لا تزال محفوظة في وزارة الخارجية المصرية » .

النحاس باشا يرغب في اجتماع بيني وبين الجنرال كاترو :

وقبل الانصراف سألني النحاس باشا ما اذا كنتُ قد قابلتُ الجنرال كاترو ، فأجبته ان العلاقة مقطوعة بيننا . فقال : ان الجنرال عالم بوجودكم هنا واستعداده حسَن نحو لبنان وسوريا وارغب في ان تجري بينكما مقابلة . فقلت له : لا مانع شرط ان لا اطلبها انا . فأجاب : لا حاجة لمثل هذا الطلب وسأرسل لكم علماً بالموعد .

وفي اليوم الثاني صباحاً تلقيتُ من رفعة النحاس باشا نبأ بأن المقابلة مع الجنرال كاترو ستتم في « أوتيل شيپردس » يوم الاحد في ٧ من حزيران بعد الظهر . وقد تمّت بالفعل . ودامت ساعة ونصف ساعة ، عرضنا فيها جميع وجهات النظر فيما يتعلق بالوضع اللبناني . وكنتُ صريحاً جداً في عزمنا الجازم على الاستمرار بالمطالبة بالحياة الدستورية والاستقلال . ثم قابلتُ النحاس باشا ثانية في وزارة الخارجية وتابعنا الابحاث الاولى فأبدى الرئيس سروره الشديد واغتباطه بصراحة « الشيخ بُشاره » . وتوالت علينا دعوات كريمة ، منها دعوة من محمود ابو الفتح عضو مجلس الشيوخ وصاحب جريدة « المصري » ، وقد دعا معنا رئيسَي مجلسي الشيوخ والنواب والوزراء، وكانت حفلته حافلة . وكذلك دعانا اسعد داغر الى وليمة غداء جمعت أرباب الشؤون العربية. وشهدنا جلسة مجلس النواب وبرفقتنا الشيخ انطون الجميّل فاستقبلنا رئيسه استقبالاً جميلا . واقام خليل معتوق وليمة على شرفنا في « اوتيل كونتيننتال » ، والساعات تمر بسرعة غريبة .

اما اصدقاؤنا اللبنانيون فما برحوا يلازموننا ليلاً ونهاراً في اوقات فراغنا، واظهروا سرورهم بالحفاوة التي أُحِطنا بها .

وشاهدنا كثيرين ممن عرفناهم اثناء اقامتنا الماضية في مصر .

عودتي الى بيروت مطمئناً :

ولما انتهينا مما ذكرنا رجعنا على طريق الصحراء في سيارة جميل مردم بك فصادفنا القوات البريطانية تتجه من سوريا ولبنان نحو مصر قبل معركة العَلَمين والشاحنات العسكرية تسير بسرعة البرق الخاطف، وكثيراً ما خفنا على انفسنا من الاصطدام بها، ولم ينقطع سيلها منذ غادرنا قناة السويس حتى وصلنا الى بيروت .

ومضت ايام قليلة وادلهمّ الجوّ، وساد الخوف من احتلال قوى المحور وادي النيل وما قد يعقب ذلك من احداث خطيرة، فوقف التنفس في الصدور، ونسيَت الناس شؤونها، وتناست مشاغل السياسة، ولكن العناية قشعت الغمامة بانتصار الحلفاء في العلمَين، فعادت المياه الى مجاريها وعادت الطمأنينة الى القلوب .

وصحّ فأل البريطانيين بما يتعلق بموقف مصر الداخلي فاقتربت جيوش المحور ٧٠ كيلومتراً من الاسكندرية ولم يحرّك الشعب المصري ساكناً وانصرف الانكليز بقواهم كلها لصد العدوان الخارجي .

فشل مشروع ائتلاف وزاري :

تعبت وزارة احمد الداعوق بعد بضعة اشهر من تولّيها الحكم، على الرغم من انه لم يكن مجلس يناقش، ولا صحافة تنتقد . وسبب التعب ان الاعاشة تأخرت اياماً عن اهالي بيروت وقامت تظاهرة نسائية امام السراية وامام المجلس البلدي . فطلب مني الجنرال كاترو ان اجتمع به

في قصر الصنوبر وسألني عما اذا كنت ارشّح احداً من اصدقائي السياسيين للوزارة الجديدة التي قرّر ان تكون برئاسة سامي الصلح ومن اركانها موسى نمور، فاعتذرت عن الجواب ريثما أُقابل غبطة البطريرك الماروني الذي سار معنا بالمعارضة، فمن اللياقة ان لا ننفرد عنه بالرأي .

وتوجهتُ تواً الى الديمان يرافقني الشيخ فريد الخازن وابرهيم عازار وبسطت الموقف لغبطته مستطلعاً رأيه في أمر التعاون او عدمه، فقال: لا بأس من التعاون . وسألني عمن سيكون مرشحنا للوزارة . فأجبت: سليم تقلا . فرضي البطريرك بهذا الاختيار وعدتُ الى بيروت حالاً واطلعتُ الجنرال كاترو على رأي غبطته وأضفت: انه في مثل هذه الحالة ليس ما يمنع من ان نشاطر الوزارة الجديدة حمل المسؤولية بشخص مرشحنا . فبدا كاترو مسروراً جداً وقال انه سيوعز حالاً الى سامي الصلح بتدبر الامر . وطلب سامي مني ومن سليم تقلا ان نقابله في غرفته بقصر العدل ففعلنا، ولكنه وجّه تشكيل الوزارة توجيهاً اجبرنا على ان نعتذر عن الاشتراك فيها . ولم يسفر مشروع الائتلاف عن شيء . ولا ادري ما اذا كان ذلك الاتجاه قد صدر منه ام انه أُوحي اليه به . والواقع انني لم استقصِ الامر لعدم رغبتي في الاشتراك بالحكم في تلك الظروف الغامضة . اما قبولي المبدئي فكان لاسباب اهمها اعتقادي ان وجود وزير دستوري قد يساعد على فتح عهد جديد .

دي غول في بيروت ثانية :

واطلّ شهر آب وفوجئنا بوصول الجنرال دي غول الى بيروت، وأخذ يبدي في تصريحاته انه لم يحن الوقت المناسب لتغيير الوضع الحاضر في لبنان ولاجراء انتخابات نيابية . فاحدثت اقواله اسوأ الاثر . ولو كان لنا ممثل في الحكم لاضطُر لان ينسحب منه . ثم اتخذت تلك التصريحات طابعاً رسمياً عندما جعلها الجنرال دي غول موضوع محاضرة القاها في

النادي الفرنسي ، وكان الجنرال كاترو يسعى جهده لتخفيف وطأة تلك السياسة ولو ظاهراً .

« زلقة لسانه » :

وفي اوائل الخريف جرت مقابلة بين الجنرال كاترو وبيني لعرض حالة السياسة ، فأعدتُ على مسامعه ما كنت اردده دائماً بالسر والعلن عن ان البلاد لا تعود الى حالتها الطبيعية الا بعودة دستورها اليها وباجراء انتخابات حرة يعقبها انتخاب رئيس للجمهورية بصورة مشروعة . فأجابني ان الحق كل الحق معي، وانه يشاطرني فكري وان العقبة الوحيدة هي التنافس بيني وبين اميل اده على رئاسة الجمهورية . فأجبته : انني اقبل تحكيمك بهذه النقطة لاظهر لك تجردي التام وايثاري المبدأ الدستوري على مصلحتي الخاصة .

بهت الجنرال للمفاجأة وقال : أمَزح كلامك ام جدّ ؟ فأجبت : « بل الجد كله ، ولك مني عهد بذلك ، ومن المعروف عني انني اقف بجانب ما عليه اعاهد » .

وعلمتُ ان الجنرال دعا اثر تلك المقابلة اميل اده وعرض عليه فكرة التحكيم فقبِل بها . ووكل كل منا من يبسط وجهة نظره فوكلتُ سليم تقلا واختار اميل اده حبيب ابو شهلا . واجتمع الوكيلان لدى الجنرال كاترو غير مرة وبعد انقضاء اسبوعين علـى التحكيم جاءني سليم تقلا واخبرني ان الرئيس اده استنكف عن التحكيم ، فقلت : لا شك ان الجنرال « زلق شي زلقة وابـدى رأياً لمصلحتي » . فابتسم وضحكنا طويلا وهذا كان الواقع بعينه .

واظهر الجنرال كاترو اسفه لذلك الاستنكاف وقال : سنفكر بحكومة حيادية قبل اجراء الانتخابات . وعرضنا الرجال فلم نجد حيادياً يتولى حكومة موقتة . وورد اسم ايوب ثابت في معرض الحديث فحذرته منه

قائلا : « لن يكون حيادياً ، وكان خصمي في انتخاب الرئاسة عام ١٩٣٦ ، ناهيك بان له طموحاً الى رئاسة الجمهورية ، وهو على كل يفضّل جهة اميل اده على جهتنا ، وسيضطهد الدستوريين . فكيف يكون ذلك الرجل الحيادي الذي ترغب به في مثل هـذه الظروف يا حضرة الجنرال » ؟ فسمع كاترو ولم يجب . وقلت في نفسي : لا شك انهم يضمرون شيئاً ويظهرون عكسه خيفة ردة الفعل .

اقالة النقاش والصلح وتعيين ايوب ثابت رئيساً للدولة والحكومة :

صمّم الجنرال كاترو على التخلص من الرئيس النقاش وحكومته ليدخل البلاد الطور الحاسم ويضع حـداً للحالة الموقتة، وذلك باجراء الانتخابات العامة وانتخاب رئيس للجمهورية . وعرف ألفرد نقاش عزم المفوض السامي فاتفق وسامي الصلح على ان تجري تظاهرة امام الجامع الكبير يوم عيد المولد النبوي لدعم مركزهما . وسارت التظاهرة في الشوارع تتقدمها الهوادج . وكأنها استعجلت الحل المنتظر : ففي مساء ذلك اليوم عينه صدر قرار المفوض السامي بإقـالة الرئيس النقاش وحكومته وتعيين ايوب ثابت رئيساً للحكومة الموقتة .

تربّع ايوب ثابت في دست الرئاسة في ١٨ من اذار سنة ١٩٤٣ لاعداد الانتخابات النيابية، وانصرف بقواه كلها لتنظيم قوائمها، وابتدأ بمحاربة الدستوريين في كل قائمقامية من محافظة جبل لبنان . وقابلته في بيته محتجاً على عمله غير المشروع فأنكر ما كان يعرفه الناس . ثم كشف عما يجول في نفسه فنصح لي « النصح الخالص » بان ارجع عن ترشيح نفسي، وان انتظر تعييني في مجلس اعيان سيُقترح على المفوض السامي انشاءَه بعد الانتخابات . فشكرته على تلك النصيحة . وكان آخر عهدي به في ولايته التي بُنيت على عكس الحياد المنشود .

ويجب القـول ان ايوب ثابت لم يكن ليخلو من الخصال ولكن

رجولته السياسية كانت محدودة، تقتصر في احيان كثيرة على مظاهر تؤثر في السذّج، فاستجلب بعض المعجبين وراحوا يطبّلون ويزمّرون له، بسبب او بدون سبب . وكانت له مطامع كبيرة يسترها بمظهر التجرد، غير انه لم يُطعَن بتاتاً بلبنانيته . ومع تعصبه للفكرة المسيحية كان له في الطائفة الاسلامية اصدقاء مخلصون . وخلاصة القول انه كان مزيجاً من صفات طيبة ونقصان سياسي تغذّيه أنانية بالغة تشبه في تصرّفه بعض الإباء وكبر النفس .

زيادة أدت الى نقصانه :

جُعلت مهمة ايوب ثابت اجراء انتخابات نيابية يعقبها انتخاب رئيس الجمهورية، فاصدر في السابع عشر من حزيران مرسوماً تشريعياً حدّد به عدد النواب وتوزيع الكراسي على المحافظات والطوائف، فجعل العدد ٥٤ نائباً وزّعهم على المناطق كما يلي :

لبيروت ثمانية، لجبل لبنان تسعة عشر، للبنان الشمالي عشرة، للبقاع سبعة، للبنان الجنوبي عشرة ، اما التوزيع الطائفي فكان ١٨ للموارنة ، ٣ للارمن الارثوذكس ، ٦ للروم الارثوذكس ، ٣ للـروم الكاثوليك ، ٢ للاقليّات المسيحيّة ، ١٠ للسنـّة ، ٩ للشيعة ، ٣ للدروز . المجموع العام ٣٢ مقعداً للمسيحيين و ٢٢ مقعداً للمحمديين . فأثار عمله هـذا احتجاجاً صارخاً من قِبَل الطوائف المحمدية ووجوماً لدى العناصر المسيحية التي تعلـّق اهمية جوهرية على قيام العلائق الحسنة بين الفئتين اللتين يرتكز عليهما كيان الوطن . وتنادى المحمديون الى مؤتمر عام في بيروت وانعقد على وجه شامل ، ولم يحضره سوى ممثلين عن السنـّة والشيعة والدروز ، وأُلقيت خطب قاسية جداً واعتراضات قوية كادت تشل اعمال الحكومة وتثير الفتنة ، مما اضطر الجنرال كاترو لان يعود من الجزائر على جناح السرعة لتلافي حوادث طائفية .

اقالة ايوب ثابت وتعيين بترو طراد رئيساً للدولة وللحكومة :

حلّ كاترو في مصيفه في بحمدون واخذ يستشير ذوي الرأي والعلاقة في مداواة الحالة، وقرّ رأيه على ابعاد ايوب ثابت عن الحكم، إلاّ انه لم يفكر دقيقة واحدة باسناد هذا الحكم الى دستوري بسبب نزعة الدستوريين الى الاستقلال التام . فحار ودار حتى اقال ايوب ثابت وولّى في ٢١ من تموز بترو طراد مكانه . وحمل القرار توقيع المسيو هللو وكيل المندوب السامي، وبعد عشرة ايام صدر قرار آخر من الوكيل نفسه المسيو هللو بتأليف مجلس النواب المدعو لتأمين عودة الدستور اللبناني من ٥٥ نائباً ووزّعهم على المناطق بحيث اصبح عدد المسيحيين ٣٠ نائباً وعدد المحمديين ٢٥ ويقال ان النحاس باشا اقترح هذا الحل على الجنرال كاترو فرضى به .

وفي ٥ من آب اصدر الرئيس الجديد مرسوماً اشتراعياً بدعوة الهيئات الانتخابية للاقتراع يوم الاحد في ٢٩ من آب للدورة الاولى، ويوم الاحد في ٥ من ايلول للدورة الثانية ، على ان يلتئم المجلس الجديد يوم الثلاثاء في ٢١ من ايلول لانتخاب رئيسه ومكتبه ورئيس الجمهورية الجديد .

ومنذ صدور هذا المرسوم دخلت المعركة دورها الحاسم واخذت كل فئة تستعد لها استعداداً قوياً .

الانتخابات النيابيّة

المفوضية الفرنسية تحارب الدستوريين :

غادر الجنرال كاترو لبنان على اثر اعلان التوزيع الانتخابي تاركاً وكيله المسيو هللو يدير الشؤون . وقبل سفره اكد لكثير من الدستوريين ان السلطة الفرنسية على اتم الحياد في الانتخابات . وما لبث ان اتضح لكل ذي بصيرة ان الافعال تناقض الاقوال . وكثرت الادلة ساطعة على العمل الرسمي لفوز الكتلة الوطنية . وهذه الكتلة لم تكن إلا ارتجال تكتل غير منسجم في شبه حزب اشار به الفرنسيون على بعض اعوانهم تمكيناً لاميل اده من دخول قائمة انتخابية في منطقة جبل لبنان ، وهو عنها غريب . ولم يكن للكتلة المذكورة من برنامج سوى مقاومة الكتلة الدستورية . فعمدت السلطة الفرنسية الى اجراءات كثيرة نذكر بعضها على سبيل المثال :

١ – توزيع صورة عن محضر ، مزوّر كله من الألف الى الياء ، زعموا فيه ان الكتلة الدستورية قررت اتحاد لبنان بالبلاد العربية .

٢ – منع مرشحين اقوياء من الانضمام الى قائمتنا ، كانوا متفقين مع الدستوريين على ان يخوضوا الانتخاب الى جانبهم ، نسمّي منهم حكمت

جنبلاط (وبعد وفاته منعوا كمال جنبلاط) وجورج زوين والسيد احمد الحسيني .

٣ — الاستفادة من التعليمات الصادرة الى الحكومة اللبنانية بمعاكستنا مع التظاهر بالحياد .

وكنا نراجع رئيس الحكومة أو أحد امينَي السر عبد الله بيهم وتوفيق عواد فنستجاب على الفور ويُلبّى طلبنا، ولكن التنفيذ يقف في المحافظة والاقضية او عند قائد الدرك .

٤ — ترتيب أقلام الاقتراع على هوى الخصوم، وتعيين رؤسائها من الموظفين المناهضين لنا . اما في دوراتنا واجتماعاتنا الانتخابية فكنا نصطدم بقوى الامن العام . وتارة يقطعون عنا الماء في محل الاجتماع، وطوراً ينشرون اخشاب المنصة لتسقط بنا (كما فعلوا في جبيل) وهكذا قاسينا من المعاكسات ما لم يُسمع بمثيل له في الانتخابات كافة .

اما يوم الدورة الاولى فكان مشهوداً . قامت بوجه انصارنا المقاومات كلها، وأولاها إطلاق النار عليهم أمام بعض مكاتب الاقتراع كلحفد وسقي رشميا في جبيل، وتقديم خصومهم عليهم في جميع المكاتب المذكورة وخصوصاً في قضاء كسروان حيث بثوا موظفي الامن العام الفرنسي مدججين بالسلاح يحتكون بناخبينا لاحراجهم وتوقيفهم ريثما يمر الوقت سراعاً فتقفل المكاتب .

وبلغت المداخلة العليا ذروتها في اعمال الفرز في بعبدا، قاعدة محافظة جبل لبنان، باشراف المحافظ . وطال الفرز ثلاثة ايام، اي من الاحد مساء الى الثلاثاء، غير ان الغيرة على الكتلة الوطنية جعلت المحافظ واعوانه يعلنون الاثنين مساء، وقبل نهاية العمل، فوز قائمة تلك الكتلة باجمعها مع مرشح واحد من قائمتنا، وأُقيمت الزين في بيوتهم . ويوم

الثلاثاء صباحاً حدث ما لم يكن بالحسبان اذ استعد المحافظ لاتمام الفرز واعلان تلك النتيجة المبيّتة، فتدخل اخي سليم في الامر وتقـــدم من المحافظ بعنف وجرت مشادة جسدية بينهما أوقفت اعمال الفرز، وهجم الدستوريون على السراية وتنادوا من كل صوب الى بعبدا فأقفلت ابواب دار الحكومة وارسلت السلطة الدبابات الى مفارق الطرق . وعند المساء أعلنت نتائج الدورة الاولى فلم يفز من الدستوريين إلاّ كميل شمعون وفاز بعض مرشحي القائمة المعاكسة، لا كلهم، وقـــد اختاروا الضعفاء منهم ليوفروا عليهم عناء الدورة الثانية . غير انهم حفظوا التوازن بيني وبين اميل اده فـــلم ننجح كلانا في الدورة الاولى ! واحبطت مداورة السلطات احباطاً جزئياً . وبين الدورتين زرت المسيو هللو محتجاً، فاستقبلني بلطف زائد . ورأيت على مكتبه مسدساً وزجاجة ويسكي كانا اصدق شعار لاعماله : سكر وعنف .

واتكلنا على الله وخضنا معركة الاقتراع الثانية ووصلت اقلية من الدستوريين في منطقة جبل لبنان الى المجلس وفاز اميل اده بالاكثرية . ولولا صلابتنا وتضحيتنا لقضت الحرب العوان التي شنّتها علينا المفوضية العليا على كل مرشح من قائمتنا مهما بلغت قوته الانتخابية، ولكان حلّ به ما حلّ برفيقنا فريد الخازن الذي انتزعوا منه النيابة انتزاعاً .

أُعلنت النتائج الانتخابية النهائية في ٦ من ايـــلول وهي مرضية للاستقلاليين اللبنانيين في جميع المناطق سوى منطقة جبل لبنان (للاسباب التي ذكرتها)، وصرنا على قاب قوسين من معركة رئاسة الجمهورية .

العدة لانتخاب الرئيس :

اجل، ان عدد الفائزين من المنتسبين الى الكتلة الدستورية لم يكن كثيراً، ولكن الذين يؤيدونني كانوا كثراً، ولي صداقات غالية في جميع المناطق .

وعلى رغم من ذلك فمعركة الرئاسة لم تكن سهلة، اذ ان السلطة الفرنسية اصرّت على مخاصمتي . ولم أُجرِ اي اتصال مباشر بالسلطة البريطانية، وكل ما كنت اعرفه انها لا تنظر الى اميل اده بعين الرضى. هذا وخصمي عنيد بارع في اللف كثير المداورة، لا تنام له عين، وله بعض المؤيدين من نواب جبل لبنان ومن نواب آخرين . ولمـــا شعر بصعوبة موقفه الشخصي اصبحت غايته الملحّة إقصائي عن الرئاسة بكل ما لديه من وسائل، فبدأ بتوجيه باترو طراد الى الرئاسة الاولى زاعماً انه يحسم الخلاف بين الموارنة، وعرض عليّ المسيو بوغنر والسيد انطوان رزق من موظفي المفوضية العليا هذا الحل فرفضته رفضاً باتاً .

وعقبت هـــذه المداورة مداورةٌ اخرى اشد خطورة فقد اتصل منافسي ببعض الاستقلاليين الذين يضمرون الخير لسوريا وتظاهر امامهم بالغيرة على التعاون اللبناني العربي، وقصده ان يفتح باب مزايدة بيني وبينه فيحرجني وتحدث بلبلة في الصفوف قد يفيد منها . من ذلك ان الامير مجيد ارسلان اتصل بي ذات ليلة للاجتماع بعبد الحميد كرامي وعادل عسيران في بيت نور الدين بيهم في عيتات، فلبّيت واجتمعنا بالنائبَين المشار إليهما، وسُئلت عما هو استعدادي في موضوع العلائق مع الدول العربية فيما لو بلغتُ الرئاسة فقلت : التعاون الى اقصى حد . واراد المتحدثان التوغل في التعاون كتوحيد العلم والجيش والتمثيل الخارجي مع سوريا، ورأيت في ذلك تجاوزاً للحدود فرفضته بكل صراحة، فقالا لي : ان زميلك اميل اده يقبل بذلك كله . وقلت : وعده كمرشح شيء وتنفيذ الوعـــد كرئيس شيء آخر . اما انا فسأفعل ما اقول . وشعرت ان جوابي راق لهما دون ان يشفي لهما غليلاً . وافترقنا على احسن حال دون ان يبديا رأياً او يرتبطا اي ارتباط بانتخاب الرئاسة . والارجح ان الفشل أصاب هذه المداورة الثانية .

وعمد منافسي الى ضربته الثالثة وهي والحق يُقال « ضربة معلم » :

كميل شمعون ينام ليلته رئيساً للجمهورية :

جرى ذلك في ١٦ من ايلول، اي قبل خمسة ايام من جلسة الانتخاب، والجميع من مناصرين ومناوئين على ثقة من ان الاغلبية اصبحت لنا، وما كدنا نذوق بعض الاطمئنان حتى فوجئت بدعوة مستعجلة لمقابلة الجنرال سپيرس في مقره مصحوباً بهنري فرعون، ولبّينا في الساعة السادسة ودخلنا تواً على معتمد بريطانيا وبعد مجاملة قصيرة قال موجهاً كلامه اليّ : ان معلوماتي تفيد ان من الصعب عليك الفوز بالاكثرية . وقد زارني هذا النهار مزاحمك اميل اده وابلغني انه مستعد للانسحاب لواحدٍ من اربعة هم : كميل شمعون، حميد فرنجيه، يوسف اسطفان، امين السعد .

اجبته : انني متأكد ان الاكثرية تأمنت لي في هذا اليوم عينه، ومتأكد ايضاً ان اميل اده قد عرف ذلك . وما كانت زيارته لكم والعرض الذي أبداه سوى من مداورات الساعة الاخيرة لبلبلة الصفوف . وعلى كلٍّ، وعلى رغم مما ذكرت، فانني مستعد للانسحاب لكميل شمعون شرط ان نوقّع كلانا، اي اميل اده وانا، على وثيقة بهذا المعنى فنؤمّن الاكثرية بل الاجماع للمرشح الجديد .

وبدا لي ان الجنرال ارتبك من جوابي السريع، ولكنه لم يتمالك من اظهار تعجبه واعجابه .

واخذتُ عن مكتبه ورقة بيضاء وكتبتُ من فوري عليها : « نحن الموقعين على هذا البيان، اميل اده وبشاره خليل الخوري، نعلن انسحابنا من الترشيح لرئاسة الجمهورية . وقد اتفقنا على ترشيح الاستاذ كميل نمر شمعون لهذا المنصب ونتعهد بان نتفرّغ له عن الاصوات التي تؤيدنا» .

ووقّعتُ على الوثيقة ودفعتها لهنري فرعون، وقلت له : ليوقّع اميل اده عليها وانا سأعلن انسحابي واخصص وقتي لتأمين انتخاب شمعون .

وعدت حالاً الى عاليه ودعوت من تيّسرت دعوته من اعضاء الكتلة الدستورية وبسطتُ لهم الامر وطلبت منهم ان يقترعوا للمرشح الجديد .

وكان لهذا النبأ دويه البعيد، فأظهر الجميع أسفهم، واغرورقت عيون بعضهم بالدموع، بينما الابتسامة تعلو شفتي .

ولم يكن ذلك تظاهراً مني بل تصميماً صحيحاً وسيراً صريحاً .

هللو بخيله ورجله :

وفيما نحن نتبادل الحديث في الموضوع دقّ جرس التلفون . وكان المتكلم المسيو هللو بالذات، يرجو بإلحاح ان أُوافيه الى قصر الصنوبر في بيروت على جناح السرعة . وحاولت ارجاء المقابلة الى اليوم الثاني بسبب التعب المستولي عليّ، فألحّ إلحاحاً شديداً . وتوجهت الى بيروت والساعة تقرب من نصف الليل .

استقبلني عند الرتاج الخارجي المسيو بوغنر والسيد رزق، ووقف غوتيه مدير الأمن العام يلاحظنا من قاعة داخلية دون ان يقترب منا، وما ان وصلتُ الى مدخل القصر حتى لاقاني المسيو هللو بكل ترحاب ودعاني الى السطيحة القبلية، وجلسنا نحن الاربعة وكلٌّ ينظر الى الآخر دون ان يبادر بكلمة . ولم يكن لي ان ابدأ الحديث باعتباري مدعواً . وبعد هنيهة نظر اليّ المفوض السامي بالوكالة وقال :

— يا حضرة الرئيس هل يمكنني ان أُوجّه سؤالاً اليك ؟

قلت : تفضل يا حضرة المندوب السامي .

سأل : هل صحيح ما بلغنا من انك تنزّلت عن ترشيحك لرئاسة الجمهورية لكميل شمعون ؟

أجبتُ : نعم وهو مرشّح الاستاذ اده شخصياً .

قال : كيف يكون ذلك ؟

فقصصت عليه ما جرى باختصار . والتفتَ الى اعوانه صامتاً كأن صاعقة نزلت على رأسه . وبعد تفكير طويل تناولنا خلاله القهوة ، التفت اليّ تكراراً وقال :

— نحن لا يمكننا ان نقبل بذلك ، وسأبرق للجنرال دي غول الى الجزائر . ان كميل شمعون هو خويصة الانكليز ، وانا باسم فرنسا اطلب منك ان ترجع عن تنزلك لمصلحته .

قلت : امّا ان تقبلوا بذلك أو لا تقبلوا به فهذا شأنكم، ولكم تأثيركم في بعض النواب وفي مقدمتهم اميل اده فعاكسوا ترشيح شمعون فيما اذا شئتم . اما ان يكون شمعون خويصة الانكليز فأمر لا يعنيني، ولكني اعرف انه نائب لبناني وهو يعاونني في الحزب الدستوري ، ولقد سررتُ كثيراً بان اميل اده وضع اسمه في رأس قائمة من يمكن ان يتنزّل لهم . اما ان اسحب تنزّلي فامر مستحيل لانني ارتبطت به وليس لي إلاّ كلمة واحدة .

انصرع المسيو هللو من جوابي وراح يتمتم ، وانا صامت : « هـذا مستحيل ! هذا مستحيل ! والحكومة الفرنسية لا تقبل به ، والجنرال دي غول سوف يجنّ » .

وهممت بالانصراف فاستمهلني قليلاً ، وأعاد عليّ الكرة مراراً وجوابي لم يتغير . واذ ذاك سمعتُ هدير سيارة تصل ، والساعة الواحدة بعد نصف الليل ، فانسحب رزق وبوغنر وتركاني وحدي مع المسيو هللو خمس دقائق تقريباً . وقال جليسي : اننا استحضرنا اميل اده وهو ينتظر في القاعة الداخلية ، فهل ترضى ان تقابله ، وانا ارجو ذلك منك . فأجبت : اننا منذ زمن لا نتبادل التحية ، ويعز عليّ ان ارفض تكليف ممثل فرنسا ، فإذا قَبِل عذري كان به ، وإلاّ انتظرت هنا حضور اميل اده . فقال هللو : اشكرك ، اشكرك كثيراً . وأشار الى غوتيه

الواقف بعيداً كالشبح واذا اميل اده يدخـــل على عادته ، يظهر من الضعف قوة ، فسلّم كل منا على الآخر وجلس بيني وبين ممثل فرنسا ، ورجع المعاونان الينا وبقي غوتيه يرقب الحالة من بعيد .

وجهاً لوجه :

قال المسيو هللو : ها انكما مجتمعان ، افلا تريان حلاً لهذه الحالة المؤسفة التي وصلنا اليها ؟ فقلت : لا حلّ عندي غير ما قلته لحضرتكم، واذا كان لدى الرئيس اده حلّ فليبده .

والتفت اليّ اميل اده وسأل : هل تنزّلت حقيقة للاستاذ شمعون وحوّلت اليه الاصوات التي تؤيدك ؟ قلت : نعم هذا ما جرى ، وما من قوّة تبدّل موقفي . ونظر اميل اده الى هللو وقال : ان شمعون اصبح منذ الليلة رئيساً للجمهورية . وكان كلام اده اعترافاً صريحاً منه بان الاكثرية بجانبي ، فانصرع هللو اكثر مما كان مصروعاً ، وبدا لي ان اده يتابع مداوراته مع الفرنسيين بعد ان بدأها مع الانكليز، وصار المسيو هللو يتمتم : هـذا مستحيل ، وسأخابر الجنرال دي غول بهذا الشأن . وانفرجت اسارير مزاحمي املاً منه بان تدخل الجنرال دي غول يؤدّي الى تعطيل الدستور ومنع الانتخاب .

وانقطع الحديث فودّعت الحاضرين وبينهم اميل اده الذي مكث في قصر الصنوبر ليكمل ألعوبته الى آخر درجاتها .

مداورة جديدة :

وعدتُ الى عاليه ووجدتُ بعض الاعوان والاصدقاء في انتظاري ، فقصصتُ عليهم ما جرى، ونمتُ ليلتي تلك براحة نسبية . وبقيتُ يوم الجمعة ١٧ من ايلول في البيت دون ان اتصل باحد واذ التلفون يقرع والسيد انطون رزق مستشار المندوبية الفرنسية يرجو ان اجتمع به

وباميل اده في مسكنه بالاشرفية . فقبلتُ لأرى آخر تلك الرواية التي كانت تريد المفوضية الفرنسية ان تمثلها في آخر لحظة . ووقع الاجتماع فعلاً فاخذ اميل اده يسعى لاقناعي بوجوب ايجاد مرشح ثالث غير كميل شمعون . وذكر على مسمعي بعض الاسماء . فأجبت بكل اختصار : ليس لي ما ازيده على ما قلته البارحة ليلاً . وانقطع الحديث وودعتُ وانصرفت . وفي تلك الزيارة عرفت ان اميل اده لم يوقّع على وثيقة التنزّل لكميل شمعون ، وهي التي وقّعتُ عليها في الليلة الماضية عند الجنرال سبيرس .

«كل شيء يعود الى اصله» :

وكان بعض النواب ينتظرونني الساعة السادسة في منزل السيد يوسف سالم في بيروت، ودُعي نواب الجنوب الى بيت اميل اده للمشاورة بأمر الرئاسة ، فوصلتُ واخبرت بما جرى وهممتُ بالانصراف، واذا بكميل شمعون وهنري فرعون يصلان معاً ويخبراننا بانهما مدعوان لمقابلة الجنرال سبيرس حالاً . فبسطتُ لهما ما كان، فطلبا اليّ التريّث حتى يعودا من المقابلة ويعطياني النتيجة . وبعد ساعة رجعا وقالا ان الجنرال سبيرس تلقى جواباً من اميل اده يعتذر فيه عن عدم التوقيع على وثيقة التنزّل وعن ترشيح كميل شمعون المشترك بيني وبينه ، وان اعوانه من النواب رفضوا الانصياع لارادته ، ولذلك فالجنرال يعتبر ان كل ما تم قبل ٢٤ ساعة انما هو لغو غير معمول به، وان كل شيء قد عاد الى اصله . وظهر كميل شمعون مرتبكاً — وله ان يضطرب بعد ان كنتُ قد ضمنتُ له الرئاسة بما بذلته في سبيله — فلم يقل انه سحب ترشيحه كما هو مُنتظر بل قال لي انه وضع ترشيحه تحت تصرفي . فامتعض الحاضرون من قوله .

الاكثرية النيابية تؤيدني :

وانتقلنا الى بيت صائب سلام وهناك نادت الاكثرية النيابية وفي

مقدمتها رياض الصلح وعبد الحميد كرامي ان مرشحها الوحيد لرئاسة الجمهورية هو بشاره خليل الخوري . وقرّ رأي زملائي النواب ان يكون الاجتماع الاخير في بيتنا في بيروت يوم الاثنين في ٢٠ من ايلول صباحاً ، اي قبل يوم واحد من الانتخاب للتوقيع على وثيقة بذلك .
ولما تجلى الاتجاه نحو انتخابي بهذه الصورة عمّ السرور الاوساط العديدة، وخصوصاً الوطنية منها ، وما لبث ان اتصل بي من قصر الصنوبر موظفان كبيران وطلبا زيارتي . وزاراني وعرضا عليّ مساعدة المفوض السامي باصوات النواب الذين ينتمون الى الموظفين الفرنسيين وتحمّل بعض النفقات .

اما النواب المعنيّون فبقوا مع اميل اده، واما المال فبقي في خزائن الفرنسيين لانني ما اعتدت ان «آكل من هذا الخبز» .

وقضيتُ يومَي السبت والاحد في اتصالات مستمرة مع النواب المؤيدين ، وقد اقبل عليّ الكثيرون منهم . وأُبلغتُ بعد ظهر الاحد ان اميل اده يقوم بمداورة اخيرة اذ اعلن مع بعض انصاره تأييد سامي الصلح لرئاسة الجمهورية وعقدوا اجتماعاً في بيت هذا الاخير . وهي أُلعوبة سبق ان لعبها اده في سنة ١٩٣٢ يوم رشح الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية ولم يوفق . وهكذا فشلت المداورة الاخيرة ايضاً .

وفي ذلك اليوم عينه اجتمعتُ برياض الصلح في عاليه وانبأته بنيتي التعاون معه بان أُسند إليه رئاسة الوزارة الاولى، وبان نضع أُسس «ميثاق وطني» وخرجنا من الاجتماع ونحن على اتمّ التفاهم والوفاق .

ويوم الاثنين في ٢٠ من ايلول اجتمعت اغلبية النواب في بيتنا ببيروت وكتب عبد الحميد كرامي وثيقة بترشيحي للرئاسة وكان مع رياض الصلح اول الموقعين عليها . وما انتصف النهار حتى كانت قد ضمت اربعين توقيعاً [1] .

(١) — انظر ملحق الوثائق

وقضيتُ قسماً من ليل الاثنين الثلاثاء اعدّ الخطاب الذي سألقيه في المجلس بعد الانتخاب . وكان وضعه دقيقاً بسبب التوجيه الجديد الذي صمّمت عليه ، وجعلته نصب عيني من الدقيقة الأولى ، وهو اعلان الميثاق الوطني، وعدم انعزال لبنان عن الدول العربية .

وشكرت الله على نعمته هذه، وعاهدته على ان أقف حياتي لخدمة لبنان .

ولم انتهِ من وضع الخطاب إلاّ وقد اشرق على لبنان فجر العهد الجديد .

اول صوت رسمي بعد الحرب يطالب بالاستقلال

قرار مجلس ادارة جبل لبنان بتوجيه وفد الى مؤتمر الصلح في باريس للمطالبة بالاستقلال مع مساعدة فرنسا واعادة الاراضي المنفصلة عن لبنان :

« من حيث ان جبل لبنان لم يزل منذ القديم ، وخصوصاً منذ الفتح العثماني لسوريا في عهد السلطان سليم الاول، متمتعاً بحكومة وطنية مستقلة تشمل جبل لبنان بحدوده الجغرافية والاقتصادية، وقد امتدّت في عهد بعض امرائها كالامير فخر الدين المعني الى حدود عكا وقيصرية

ومن حيث ان هذا الاستقلال الاداري ما برح مسلّماً به من الجميع بدون منازعة ، حتى من حكومة الباب العالي نفسها كما يظهر من التعليمات الموجّهة من الحكومة المذكورة الى شكيب افندي الموفد الخاص لتهدئة الاحوال في سوريا سنة ١٨٤٥ ، وبما انه في سنة ١٨٦١ عقب الحوادث المشؤومة التي دبرتها الحكومة التركية أقرّت دول اوروبا في مؤتمر بيروت على استقلال جبل لبنان، ووضعت له شكلاً مخصوصاً ، ووضعته تحت كفالتها (راجع نظام ١٨٦١ و ١٨٦٤)

وبما ان المندوب العثماني في المؤتمر المذكور ، وهو فؤاد باشا الشهير ، قد استفاد من منافسة الدول حينذاك يجعل حق لبنان في الاستقلال حقاً صُورَياً فقط ، بأن فصل عنه من جهة مواني بيروت وصيدا وطرابلس وملحقاتها ، ومن جهةٍ اخرى سهلَ البقاع وبعلبك وجبل الشيخ بما فيه حاصبيا وراشيا ، مما اضطر اللبنانيين الى التشتّت في اطراف المعمور حتى شكت من كثرة وفودهم، واضطرت بعض البلاد ان تسنّ ضدهم قوانين مخصوصة لم تكن كلها على ما يوافق كرامتهم ومصلحتهم

وبما ان لبنان الحالي لا يُغلّ من الحبوب الا ما يقوم بحاجة اهله لمدة شهرين فقط، بحيث اذا سُدّت عليه موانيه وسهوله المذكورة كان ذلك بمثابة القضاء عليه بالمجاعة ، كما حدث في هذه الحرب مما قضى على نصف اهاليه جوعاً

وبما ان العمل الذي تَوَختّه الدول سنة ١٨٦١ بقي ناقصاً : فان الذي قصدته الدول هو ان تضمن لجبل لبنان استقلالاً ادارياً واقتصادياً واقعياً لا صُورَياً . ولذلك يجب اتخاذ الاسباب التي تمكنه من تحقيق الاستقلال المذكور تحقيقاً فعلياً .

فالآن، بمناسبة طرح اماني الشعوب في مؤتمر الصلح امام اعظم هيئة عادلة استّتها البشرية حتى الآن، فقد قرر هذا المجلس توجيه كلٍّ من داود بك عمون احد اعضائه مندوباً اول، ومحمود بك جنبلاط عضوه الآخر وعبد الله بك الخوري ترجمان حكومة لبنان، وكلٌّ من الافندية اميل اده وابرهيم بك ابو خاطر وعبد الحليم الحجار وتامر بك حماده مندوبين عن جبل لبنان، ليعرضوا في المؤتمر المشار اليه الطلبات الآتية :

١ — توسيع نطاق جبل لبنان الى ما كان معروفاً به من التخوم تاريخياً وجغرافياً، وما تقتضيه منافعه الاقتصادية بحيث يكون بلاداً قادرة على القيام بحياة شعوبها ومنافعهم وثروتهم وبحكومة راقية منتظمة .

٢ — تأييد استقلال هذا البلد اللبناني بادارة شؤونه الادارية والقضائية بواسطة رجال من اهله .

٣ — يكون لهذه البلاد اللبنانية مجلس نيابي يؤلف على مبدأ التمثيل النسبي، حفظاً لحقوق الاقلية، ويُنتخب من الشعب . ويكون لهذا المجلس حق التشريع ووضع القوانين الملائمة للبلاد، وسائر ما للمجالس النيابية في البلدان الديمقراطية .

٤ — مساعدة دولة فرنسا للحصول على التمنيات المقدم ذكرها، ومعاونتها الادارة المحلية في تسهيل نشر العلوم والمعارف وتقدم البلاد ورقيّها، وازالة اسباب التفرق والخلاف، وتطبيق الاعمال على محور العدالة والحرية والمساواة، وضمان الدولة المشار اليها للاستقلال المذكور منعاً لكل مساس به .

وقد فوض المجلس المندوبين السبعة المومى اليهم بعرض الطلبات المذكورة في المؤتمر المشار اليه، وبملاحقة تأييدها وتقريرها [1] .

١ كانون الاول سنة ١٩١٨ »

(١) — راجع : ص ٩٤

اول اعلان رسمي لاستقلال لبنان

القرار الذي أصدره مجلس ادارة جبل لبنان في العشرين من نوار سنة ١٩١٩، بوصفه ممثلاً للشعب، منادياً باستقلال لبنان وبالمطالب الوطنية الاساسية، معترفاً بالمساعدة الفرنسية :

« لما كان جبل لبنان مستقلاً منذ القديم بحدوده التاريخية والجغرافية، والقطع التي فُصلت عنه قد سُلخت عنوة واغتصاباً من الدولة التركية

ولما كانت الدولة الغاصبة قد تقلّص ظلّها واضمحلّت سيطرتها عن هذه البلاد

ولما كان لا يتسع له العيش والرقي ما لم تعد اليه القطع المفصولة عنه

ولما كانت دول الحلفاء أعلنت انها تساعد على تحرير الشعوب المظلومة وإعادة الاراضي المغصوبة لبلادها الاصلية، وكانت القطع المغتصبة من لبنان تعتبر قسماً منه ومعظم سكانها من اللبنانيين اصلاً

فبناء على ذلك كله، وعلى طلبات وإلحاح اللبنانيين المتواصلة والمعلنة في عموم انحاء الجبل، قد اجتمع هذا المجلس بصفته ممثلاً للشعب اللبناني، وأصدر القرار الآتي :

أولاً : المناداة باستقلال لبنان السياسي والاداري بحدوده الجغرافية والتاريخية، واعتبار البلاد المغصوبة منه بلاداً لبنانية كما كانت قبل سلخها عنه .

ثانياً : جعل حكومة لبنان هذه ديمقراطية مؤسسة على الحرية والاخاء والمساواة، مع حفظ حقوق الاقلية وحرية الاديان .

ثالثاً : ان الحكومة اللبنانية والحكومة الفرنسية المساعدة تتفقان على تقرير العلائق الاقتصادية بين لبنان والحكومات المجاورة .

رابعـاً : مباشرة درس وتنظيم القانون الاساسي بطريقته الاصولية .

خامساً : تقديم هذا القرار لمؤتمر الصلح العام .

سادساً : اعلان هذا القرار في الجريدة الرسمية وفي غيرها من الجرائد الوطنية، تطميناً لافكار اللبنانيين، وبياناً للمحافظة على حقوقهم . »

---

(١) — راجع : تظاهرة في بعبدا، ص ٩٥

«ملاحظات . . .»

ما ان احتل الجيش الفرنسي الاراضي اللبنانية في خريف سنة ١٩١٨ حتى اخذ ضباطه يتدخلون في شؤون ادارته الداخلية، على رغم من اعتراف الحكومة الفرنسية في مناسبات كثيرة باستقلال لبنان .

وكان لتدخل الضباط وقع سيء في النفوس، فأصدر مجلس الادارة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩١٩ قراراً تحت رقم ١٣٠٤، يضع فيه الامور في نصابها .

وكان اول صوت لبناني رسمي ينبه سلطة الاحتلال الى مصالح اللبنانيين والى وجوب مراعاة استقلالهم :

« قرار نمرة ١٣٠٤

انه، لما كان جبل لبنان على ما هو معلوم حاصلاً على استقلال اداري يميّزه عن سائر ولايات الدولة العثمانية، في المناطق المحتلة وغيرهـــا، بموجب نظام معروف ضمنته الدول الاوربية العظمى، وقد وضعته بعد درس طويل موافقاً لطباع اللبنانيين وعاداتهم وتقليداتهم

وكان هذا المجلس الآن ممثل الشعب اللبناني ونائبه في المحافظة على استقلاله المذكور الى ان تُقرّر مطالبه بالصورة النهائية

وكان مما اشتهر وتأكّد حسن ظن هذا المجلس والشعب اللبناني بأجمعه في الحكومة الفرنساوية المحتلة، ووثوقه بتصريحات رجالها العظام المكرّرة بشأن مـــا تنويه لهذه البلاد من المساعدة الحقيقية المجردة والبعيدة عن التسلط والاستعمار

فتسهيلاً لحسن جريان أعمال ادارة الاحتلال العسكري في لبنان وتوفيقها، مع استقلاله وامتيازاته، كان لا بد لهـــذا المجلس من ابداء ملاحظاته الآتية :

اولاً : ان المراقبين والمفتشين والمعتمدين الذين يُعيّنون من قِبَل ادارة الاحتلال يجب ان تكون وظائفهم محدودة ومعيّنة ، بحيث لا تتعدّى حدود المراقبة والتحري ، وتقديم ما يبدو لهم من الملاحظات والتعليمات فقط لحكومة الجبل المركزية حيث هي تجري المقتضى . ولا يجوز ان يكون لهم سلطة على الموظفين الوطنيين مباشرة ، تحاشياً من سقوط منزلة الحكومة الوطنية في عيون الشعب وغل أيدي المأمورين الوطنيين عن اجراء وظائفهم بالحرية اللازمة ، مما يجعل خللاً في العمل ويقلب الغاية المقصودة من المراقبة والمساعدة على عكسها . فضلاً عما في ذلك من الاخلال بنظامنا الاساسي . ومن المقتضى ان تبقى المخابرات جارية على عادتها بين الحكومة المركزية والقائمقامين رأساً بدون ان يكون للمراقبين وساطة بهذا الشأن ، لان القائمقام هو وكيل الحكومة المركزية في القضاء فلا يستطيع القيام بوظيفته وتحمّل اعباء مسؤوليتها اذا جعل تحت سلطات متعددة ، او اذا عرقلت مخابراته مع مرجعه الرسمي .

ثانياً : كما انه لا يجوز للحكام الاداريين التدخل بأمور الاحكام العدلية والتأثير في الدوائر والمحاكم بوجه من الوجوه ، فبالاولى لا يجوز للمعتمدين والمراقبين اقل تدخل في ذلك لان التسلط على ضمائر الحكام بأي سبب كان ممنوع قطعياً في جميع الممالك حتى في نظام تركيا وولاياتها .

ثالثاً : لما كانت البروتوكولات الدولية المتوالية والمترابطة منذ سنة ١٨٦١ فصاعداً قد اوجبت ضمان مراكز القضاة في الجبل ، ومنعت جواز عزل او نقل احد القضاة بدون سبق تحقيق يجري بمعرفة واهتمام هذا المجلس ، فهو يوجّه انتباه ادارة الاحتلال للتدقيق في مراعاة القرارات الدولية المشار اليها .

رابعاً : كما ان الموظفين الوطنيين الاداريين والعدليين يجب ان يبقوا

احراراً في استعمال وظائفهم على ما تقدم ، كذلك من اللازم ان يكون رؤساء الجند اللبناني والمجلس العسكري احراراً ومستقلين في وظائفهم ، فلا يجوز للمفتشين ان يتسلطوا عليهم مباشرة بل لهم ان يُبدوا ملاحظاتهم عما يجدونه من الخلل الى الاميرالاي رئيس الجند اللبناني حيث ينظر فيها بحسب الاصول . اما اذا كانت الملاحظات بحق الاميرالاي نفسه فتُقدم لحاكم الجبل وهو ينظر فيما يلزم . لانه وان كان لا يجهل هذا المجلس لزوم وجود بعض المأمورين العسكريين الفرنساويين للمساعدة في تعليم وتدريب الجند اللبناني ومراقبة سيره ، إلاّ انه يرى من اللازم ان لا يتجاوز عملهم حدود هذه المواد ، وان تحترم الرتب العسكرية بينهم وبين العساكر الوطنية ، وان يستمر المجلس العسكري اللبناني مؤلفاً من ضباط لبنانيين فقط ، حاصلين على الحرية التامة في إجراء وظائفهم القانونية .

خامساً : قد اطلع هذا المجلس على القرار العمومي عدد ٣٦١ المبيّنة فيه التدابير الموقتة في تعيين المأمورين وكيفية الترشيح والتعيين وقبول المرشحين في المسابقات من غير تميز بين المذاهب الدينية . ولما كان ذلك مخالفاً للقواعد المرعية في الجبل حتى الآن ، خصوصاً فيما يتعلق بحقوق الطوائف ، فهذا المجلس يرى من الانسب مراعاة القواعد السابقة الى ان يتقرر مصير الجبل وشكل حكومته بصورة نهائية ، على ان المسابقة عند الترشيح يستحسن مراعاتها تحسيناً لاختيار المأمورين .

سادساً : بلغ هذا المجلس تعيين جبران افندي بطرس من اهالي بيروت رئيساً لمحكمة الكورة مما لم يسبق له مثيل منذ تقرير نظام الجبل باستقلاله الاداري المعروف ، لان القواعد اتبعت منذ ذاك ان حكام وموظفي جبل لبنان لا يُعيَّنون الا من حكومة لبنان ، حتى ان حكومة الاستانة نفسها لم تكن تتدخل قط في امر تعيين المأمورين في جبل لبنان .

سابعاً : يلاحظ المجلس مما هو جارٍ احياناً سهولة كبرى في عزل المأمورين لذنوب طفيفة لا تستوجب العزل ، وبما ان اكثر المأمورين في جبل لبنان قد اتخذوا الوظيفة سبيلاً لمعاشهم واحياء عائلاتهم ، وكثير منهم من وقف نفسه منذ الصغر على هذه المهنة ولم يعد يستطيع بعد خدمته الطويلة من ابدالها بعمل آخر ، فضلاً عمــا في العزل من مس الكرامة والضرر الادبي ، فهذا المجلس يوجّه الانظار الى هذه المسائل الهامة لاتخاذ منتهى التدقيق في هذا الشأن .

فهذه الملاحظات صادرة بالنظر لنظامنا واستقلالنا فيما مضى . امــا الآن وقد اصبح استقلالنا المطلق مقرراً بحسب تبليغات حضرة المسيو جورج پيكو القوميسير السامي السابق وحضرة خلفه الجنرال غورو بمساعدة دولة فرنسا المعظمة ، فمن البديهي لا يمكن ان نكون ونحن مستقلون أقلّ حقوقاً وحرية مما كنا سابقاً .

ان المجلس الذي طلب باسم اللبنانيين مساعدة فرنسا بكل قواه لا يمكن ان يرفض ما تتكرم به من المساعدة ، وقد علق عليها كل آماله ، على انه يرجو ان يحصل مزيد التدقيق في جعل المساعدة معاونة حقيقية تزيد في حقوق ووظائف اللبنانيين القوة والترتيب والترقي ، لا تسلطاً يَغلُّ الايدي ويُضعف شأن الحكومة الوطنية .

هذا ما رغب المجلس في ابدائه من الملاحظات العائدة لتسهيل وتطبيق اعمال الاحتلال على مصالح اللبنانيين واستقلالهم ، ويرجو حاكم لبنان العسكري تقديمه وابلاغه لمراجعه الايجابية .

بعبدا في ٢٩ تشرين الثاني ١٩١٩ »

قرار

باستقلال لبنان التام المطلق

القرار الذي اصدره مجلس ادارة لبنان النيابي في العاشر من تموز سنة ١٩٢٠ باستقلال لبنان التـــام المطلق، فأغضب سلطة الاحتلال الفرنسي . وقد اقتيد اصحاب القرار الى المحاكمة فالمنفى... (١)

« ان مجلس ادارة جبل لبنان النيابي المؤلف نظامياً من ثلاثة عشر نائباً، والمؤلف في الوقت الحاضر من اثني عشر نائباً عاملاً بسبب خلو مركز احد نائبي قضاء كسروان المستقيل، قد وضع نهار السبت الواقع في ١٠ تموز سنة ١٩٢٠ باكثريته القرار الآتي :

انه لما كان اللبنانيون، منذ اعلنت الدول العظمى حق انشاء الحكومة الوطنية لشعوب هذه البلاد، قد طلبوا وما زالوا يطلبون تأييد حقوقهم بتأسيس حكومة وطنية مستقلة

ولمــا كان استقلال جبل لبنان ثابتاً تاريخياً، ومعروفاً منذ اجيال طويلة، وموقعه وطبيعة اهاليه المؤآلفة للحرية الاستقلالية منذ القديم، كلّه مما يستلزم استقلاله وحياده السياسي ايضاً لوقايتــه من المطامع والطوارىء

وكان مع ذلك من اهم مصالحه وراحة شعبه الوفاق وصفاء العلائق مع مجاوريه . وقد دلّ على ذلك ما احدثه التقاطع من ثوران الجهلاء لارتكاب الحوادث المؤلمــة المقلقة المتسلسلة من السنة الماضية الى هذه الآونة .

(١) – راجع : ص ١٠٥

فبناء على ذلك كله، قد بذل هذا المجلس مزيد الاهتمام توصلاً لوفاق يضمن البلادين المتجاورتين لبنان وسوريا ومصالحهما ودوام حسن الصلات بينهما في المستقبل، وبعد البحث في هذا الشان وجد انه من الممكن الوصول الى ذلك بمقتضى البنود التالية :

١ — استقلال لبنان التام المطلق

٢ — حياده السياسي بحيث لا يحارب ولا يحارَب، ويكون بمعزل عن كل تدخّل حربي

٣ — اعادة المسلوخ منه سابقاً بموجب اتفاق يتم بينه وبين حكومة سوريا

٤ — المسائل الاقتصادية يجري درسها وتقرر بواسطة لجنة مؤلفة من الطرفين، وتنفَّذ قراراتها بعد موافقة مجلسي نواب لبنان وسوريا

٥ — يتعاون الفريقان في السعي لدى الدول للتصديق على هذه البنود الاربعة وضمان احكامها .

ولاجل التمكن من العمل على ذلك بحرية وبمعزل عن كل ضغط وتأثير خارجي، ولاجل السعي الناجع في المراجع الايجابية لتقرير احكام البنود المقدم بيانها، التي هي مطالب الامة اللبنانية ومصلحة لبنان الحقيقية المنزهة عن المآرب والاغراض الخصوصية، وبالنظر لنيابة هذا المجلس عن الشعب اللبناني القانونية، والمؤيدة مؤخراً ايضاً بأصوات اكثرية الشعب الكبرى، قد قررت اكثرية المجلس موقعة هذه المضبطة : الانتقال والتوجه بالذات لملاحقة ومتابعة تقرير مضمون البنود الآنف بيانها في المحال المقتضاة والمراجع الايجابية، وابلاغ هذا القرار برمته الى المقامات الرسمية ونشره بالطرق الممكنة على الامة اللبنانية .

في ١٠ تموز سنة ١٩٢٠

سعد الله الحويك   خليل عقل   سليمان كنعان

محمود جنبلاط   فؤاد عبد الملك   الياس الشويري   محمد محسن »

من مسيو كليمانسو رئيس الوزارة الفرنسية

الى البطريرك الياس بطرس الحويك

رئيس الوفد اللبناني الثاني الى مؤتمر الصلح :(١)

« باريس في ١٠ من تشرين الثاني سنة ١٩١٩

رئاسة مجلس الوزراء

سيدي

ان المفاوضات التي جرت من يوم وصول غبطتكم الى باريس، فيما بينكم وبين وزير الخارجية وبيني انا، قد وطّدت لا شك فيكم الاعتقاد ان حكومة الجمهورية متمسكة تمسكاً لا تنفصم عراه بتقاليد الولاء المتبادل، القائمة من اجيال بين فرنسة ولبنان

تلك المفاوضات قد أكّدت لكم ايضاً ان حل المشاكل، وهو الحل الذي نسعى اليه في مؤتمر الصلح، مطابق على وجه الاجمال لاماني الشعب الذي انت ممثله السامي

ان رغبة اللبنانيين في المحافظة على حكومة ذاتية ونظام وطني مستقل تتفق كل الاتفاق مع تقاليد فرنسة الحرة . وان اللبنانيين لمتأكدون، مع مساعدة فرنسة وموآزرتها، وبالاستقلال عن كل مجموع اهلي، ايا كان، ان يحفظوا تقاليدهم ويوسعوا نطاق نظاماتهم السياسية والادارية، وان يعجّلوا بأنفسهم زمن الانتفاع التام من مرافق بلادهم، واخيراً ان يروا اولادهم يتأهّبون في مدارسهم الخاصة للقيام بالوظائف العمومية

(١) — راجع : ص ٩٥ و ٩٩

اما الحدود التي سيجري فيها هذا الاستقلال فلا يمكن تعيينها نهائياً قبل ان يُقرّر ويُحدّد امر الوصاية على سورية

على ان فرنسة التي بذلت كل ما في وسعها سنة ١٨٦٠ لكي تضمن للبنان أرضاً اوسع، لا تنسى ان تضييق حدوده كما هي الآن هو نتيجة الضغط الذي أنّ لبنان تحته زمناً طويلاً

وان فرنسا التي ترغب في تحسين الصلات الاقتصادية بين البلاد الموضوعة تحت وصايتها ستنظر ايضاً بالعناية كلها عند تحديد تخوم لبنان في ضرورة ان تحتفظ للجبل بالاراضي السهلية والمرافىء البحرية اللازمة لعمرانه

وانني لعلى ثقة من ان التأكيدات التي أبديها لغبطتكم توافق العواطف التي حملت الشعب اللبناني هذه المرة ايضاً على طلب وصاية فرنسة على بلاده . ولي الامل بان الحل النهائي، الذي سيبتّ فيه مؤتمر الصلح في المسألة السورية، يُفسح المجال للحكومة الفرنسية لتحقق في اوسع نطاق اماني هذا الشعب الباسل

تنزلوا واقبلوا يا صاحب الغبطة فائق اعتباري

كليمانسو »

في ذلك الزمان قلت :

في الخامس من كانون الثاني ١٩٢٠ زار غبطة البطريرك الياس الحويك الحكومة اللبنانية في بعبدا فاستقبلته استقبالاً رسمياً رائعاً . حضر الاستقبال الجنرال غورو . وكنت احد الذين تكلموا في الحفلة [1]، فقلت بالفرنسية ما ترجمته بالحرف :

«... اليوم عصرٌ ينتهي وعصر يبتدىء . ان اللبنانيين كانوا ينتظرون بفارغ الصبر هذا اليوم التاريخي الذي فيه استجيبت مطالبُنا ونلنا أمنيّتَنا، وتحقّق ما كانت تطمح إليه خواطرنا، وثبت لنا ثباتاً تامّاً أن بلادنا اصبحت مستقلةً ومُمسكةً بزمام الحكم الوطني

في هذا اليوم تَمّ العمل الذي سعى إليه جدودنا على مَمرّ الاجيال ... ان تاريخ بلادنا هو سلسلة عراك متواصل للذود عن الاستقلال ...

يا صاحب الغبطة، بكم تَجسَّمَ لبنان . بكم تتمثّل تقاليدنا اللبنانية الراهنة : الايمان الثابت كالصخور عنوان التمدن الحقيقي، بَراءة الخُلق، حُسن الضيافة، سخاء القلب، الإباء وشهامة النفس ...

«ان البلاد تتطلّب جمعيةً وطنية لوضع دستور لها . وكما انه سُمح للبنان بأن يعبّر عن إرادته بكل حرية لمّا طَلَب ان يكون مستقلاً، كذلك ستُترك له الحرية التامة، بلا شك، كي يتشاور سكانه ويقرّروا الدستور الاساسي، ويُعيّنوا حدود المساعدة بالاتفاق مع الحكومة الفرنسية، وينظروا في وجوه الاصلاح الذي تقتضيه الاحوال الحاضرة ...

«من الواجب ان يفقه اللبنانيون حقّ الفقه معنى الاشتراك في

(١) — راجع : ص ١٠٠

العمل – وان لم يكن لهذه الكلمة وجود في الحق الدولي حتى الآن – فالخطّة التي يجب نهجها دون ان يُمَس استقلالنا السياسي والاداري ، يلزم ان تُفهم بمعناها الكامل، وتُنفّذ بكل اخلاص واستقامة . وكيفية المساعدة الفرنسية ينبغي ان يُبحث فيها بصراحة كلية ، ويكون مسلك فرنسة معنا مسلك الصديق مع صديقه

« هل يَتعذّر تأليف بعثات اختصاصية تأتينا لتنظّم الدوائر ويكون رجالها معروفين بسموّ المدارك ويَعتبرون احترام حقوقنا من اقدس الواجبات ؟

« إننا نعلن ان الشعب اللبناني يرغب في ان يكون دستوره مضاهياً بكماله دستور أسمى الأمم تمدناً . وان تُحفظ فيه حقوقُ الاقليّات ، وتَسري روح المساواة التامة والاخاء الصادق ، ويُقرّر حقوق حرية الضمير والدين والتعليم والاجتماع . وبوجيز العبارة : نريد ان يشعر كل لبناني وكل هيأة لبنانية أنهم اربابُ حقوقهم ضمن نطاق القانون . . .

« اما الشؤون الاقتصادية فهي في مقدمة اهتمامنا للمستقبل . . . هناك مجاري المياه تذهب دون جدوى ، ويجب ان تُستخدم للسقي وتتحوّل الى قوّاتٍ كهربائية لانشاء المعامل والمصانع

« . . . يا لها من آمال ! وسيقف تيار الهجرة ، ويعود « المنفيون » الكثيرو العدد الى منازلهم المهجورة . وهذه الازمة الهائلة التي نجوزها اليوم ستنفرج قريباً ، فنستطيع الوقوف على أطلالنا المرممّة ونرتّل تسبحة القيامة

« ترى ، مالي أتكلم عن القيامة ؟ . . ان لبنان لم يمت ، انه حي !

« فيا بلدي ، ايها الجبل الجليل العريق ، ان شبابك لَغريبٌ عجيب . وحقاً انك الصخرة الثابتة الخالدة ، والنسر الذي يتكلّم عنه الكتاب ، والارزةُ الدائمة النضارة

« إن في كل منعطفٍ من منعطفات تاريخك سراً يدعونا الى الحياة يا وطني ، ألا فانهض يا لبنان ! »[1]

(١) — عن جريدة « البشير » في ٨ كانون الثاني ١٩٢٠

من مسيو ميلران رئيس الوزارة الفرنسية

الى المطران عبدالله خوري رئيس الوفد اللبناني الثالث الى مؤتمر الصلح:[1]

« الوفد اللبناني الى مؤتمر الصلح

باريس في ٢٤ من آب ١٩٢٠

يا حضرة الرئيس

في الوقت الذي تحققت فيه اماني اللبنانيين العريقة في القِدَم، بفضل تقرير انتداب الحكومة الفرنسية لسورية، أودّ ان اعرب لكم عن السرور الذي نالني من تلك المفاوضات التي دارت بيني وبين الوفد اللبناني عن مصالح لبنان، وما نتج عن تلك المفاوضات من الفوائد الجمّة

ان بلادكم نظرت ان المطالب التي ذكّرتموني بها بخصوص ضمّ البقاع قد تحققت بعد ايام قليلة من تلك الاجراءات الشديدة التي ألجأتنا اعمال الحكومة الشريفية الى اتخاذها . فإن الجنرال غورو، طبقاً لنيات حكومة الجمهورية ووفقاً لتعليماتها التي لم تتغيّر، قد أعلن في مدينة زحلة أنه قد ضُمّ الى لبنان جميع البلاد الواصلة الى قمم جبل الشيخ وحرمون

على ان ما ارادته فرنسة، إذ أعادت الى وطنكم حدوده الطبيعية، إنما هو لبنان الكبير :

يجب ان يحتوي لبنان على سهول عكار في الشمال، وان يمتدّ الى حدود فلسطين في الجنوب، وان ترتبط به مدينتا طرابلس وبيروت ارتباطاً تاماً على شرط ان يكون لهما استقلال بلدي واسع، مع مراعاة الفرق الاقتصادي بين المدن والجبل

(١) — راجع : ص ١٠٣، ويلاحظ ان رئيس الوزارة الفرنسية كتب رسالته هذه على ورقة من اوراق الوفد اللبناني الى مؤتمر الصلح

اما شروط هذا الضم، وهي تضمن المزايا الخاصة بمقاطعاتكم الجبلية، فستدرسها المفوضية العليا بالاتفاق مع الحكومة الفرنسية، وستهتم بمطالب ممثّليكم كل الاهتمام

ولم يعدْ من حاجـة الى ان أُؤكد لكم استقلال لبنان الذي اعلنه المسيو كليمانسو واعلنته انا ايضاً . وليس في نيّة الحكومة الجمهورية ان تحدد من الآن العلائق بين لبنان وسورية، ولو ان القطرين قد فُوّضت فرنسة بشؤونها

وسيُرينا المستقبل : هل التوفيق بين مصالح القطرين يكون نافعاً تحت شروط وضمانات يمكن ترتيبها بعد البحث المدقّق

ان تحسين نظام سنة ١٨٦١، وتوسيعه، يجب أن يُحقّقا باتفاقٍ بين ممثّلي لبنان وممثلي الحكومة المنتدبة . وان قانون لبنان الاساسي يجب ان يكون مطابقاً للحاجات الجوهرية ولمجموع المصالح في البلاد التي يناط به امرها بعد انشاء لبنان الكبير

وان فرنسة، التي لا تغفل أمر التبعات الجديدة التي تدعوها الى بذل عناية متساوية لجميع النواحي السورية، تفكر في صداقتها العهيدة وارتباطها القديم بلبنان، الذي أثبته سكان لبنان من جديد بنوع باهر، إذْ ضمّوا في الراية التي اختاروها شعارهم الوطني الى الالوان الفرنسية (١) ان لبنان الكبير يستطيع الآن، ودائماً، ان يعتمد على فرنسا

ولما كان الوفد اللبناني قد انجز مهام وكالته، وهو الآن يتأهّب للرجوع الى الوطن، فأسألك يا حضرة الرئيس ان تؤكد ذلك من جديد ايضاً للشعب اللبناني

تفضلوا يا حضرة الرئيس فائق إجلالي واعتباري

ميلران »

(١) – راجع : ص ١٠٣

من خطاب الجنرال غورو في اعلانه لبنان الكبير: (١)

« يا اهل لبنان الكبير

ان اليوم الذي انتظره آباؤكم عبثاً، والذي ستكونون انتم احسن حظاً منهم فترون فجره قد دنا

هذا هو ذلك اليوم

امام هذا الشعب المحتشد المتقاطر من جميع البلدان التي يشرف عليها لبنان، وكانت أمس متاخمة فاصبحت متحدة في وطن قويٍّ بماضيه، عظيم بمستقبله

امام ارباب الحكومة اللبنانية وابناء اشهر الأسر والرؤساء الروحيين من جميع المذاهب والطوائف، والذين احيي في مقدمتهم، باكرام، البطريرك اللبناني العظيم الذي نزل من جبله لحضور اليوم المجيد، الذي يكلل مكافحات حياته

وبمشهد من ممثلي الدول التي جاهد اكثرها معنا ذلك الجهاد الطويل انتصاراً للحق والحرية

وتجاه هذه الجبال الشامخة التي كانت قوة بلادكم، اذ لم تزل الحصن المنيع لايمانها وحريتها

وعلى شاطىء البحر الشهير بغرائبه، الذي شاهـد مراكب فينيقية واليونان وروما، وحمـل الى اقطار المعمور اجدادكم الذين عُرفوا

(١) – في قصر الصنوبر في بيروت في اول ايلول ١٩٢٠ – راجع : ص ١١٣

بالحذق وبالمقدرة التجارية وفصاحة اللسان، وهو الآن، بعود حميد، يحمل اليكم تثبيت مواثيق ودٍّ عظيم قديم ومنافع الصلح الفرنسي

فعلى مرأى ومسمع من هؤلاء الشهود جميعاً، شهود امانيكم ومكافحاتكم وانتصاركم، وبالاشتراك في فرحكم وافتخاركم اعلن امام الملأ :

لبنان الكبير

وباسم حكومة الجمهورية الفرنسية احيّيه في عظمته وقوّته، من النهر الكبير الى ابواب فلسطين وقمم لبنان الشرقي

ذلك هو لبنان :

بجبله حيث يخفق قلب هذه البلاد المضطرم

بسهل البقاع الخصيب وقد تكرّس اتحاده في يوم زحلة الذي سيحفظ ذكره في الصدور

بمدينة بيروت المرفإ الاعظم للدولة الجديدة ومقرّ حكومتها

بمدينتي صيدا وصور صاحبتي الماضي الشهير، اللتين ستجدّدان شبابها باتحادهما بوطن كبير

هذا هو الوطن الذي هتفتم له وحيّيتموه ! »

« منشور صادر من الجنرال كاترو بالنيابة عن الجنرال دي جول رئيس الفرنسيين الاحرار :

ايها السوريون واللبنانيون الكرام [١]

في الوقت الذي تدخل فيـــه قوات الفرنسيين الاحرار، بالاتحاد مع قوات حليفتهم الامبراطورية البريطانية الى بلادكم، اصرح بانني قد توليتُ سلطات ممثل فرنسا في الشرق ومسؤولياته وواجباته، وذلك باسم فرنسا الحرة، فرنسا ذات التقاليد المجيدة، فرنسا الحقيقية، وباسم زعيمهـــا الجنرال دي جول .

واني قادم اليكم بهذه الصفة لانهاء عهد الانتداب، ولاعلن حريتكم واستقلالكم .

وبناء على ذلك، ستصبحون من الآن فصاعداً شعباً حراً ذا سيادة، وستتمكنون من ان تؤلفوا لانفسكم دولاً منفردة او ان تتحدوا في دولة واحدة . وفي اي الحالتين سيضمن استقلالكم وتكفل سيادتكم بمعاهدة توضّح بها العلائق المتبادلة بيننا . وستجري المفاوضات لعقد هـــذه المعاهدة بين ممثليكم وبيني في اقرب ما يمكن . وريثما تعقد هذه المعاهدة سيكون موقف بعضنا من بعض موقف الحليف من حليفه، متحدين معاً كل الاتحاد في سبيل مثّل اعلى واحد، واهداف مشتركة .

ايها السوريون واللبنانيون الكرام

ترون من هذا التصريح ان قوات فرنسا الحرة والقوات البريطانية تدخل بلادكم لا للتسلط على حريتكم بل لتأمينها . وهم يفعلون ذلك لطرد

(١) — راجع : ص ٢٤٠

قوات هتلر من سوريا، وللحيلولة دون جعل الشرق الادنى (سوريا ولبنان) مركزاً يستعمله العدو للهجوم على البريطانيين وعلينا .

ونحن الذين نحارب في سبيل حرية الشعوب لا يمكننا ان نسمح للعدو بان يطغى على بلادكم شيئاً فشيئاً، وان يفرض رقابته على اشخاصكم ويغتصب اموالكم، ويجعل منكم عبيداً ارقاء، ولن نسمح بان نسلم الشعوب التي وعدت فرنسا بالدفاع عنها الى اشد المتسلطين الذين عرفهم التاريخ، قسوة . ولن نسمح بان يسلّم للعدو ما لفرنسا من مصالح قديمة العهد في الشرق .

ايها السوريون واللبنانيون الكرام

اذا استجبتم لندائي وانضممتم الينا فاعلموا ان الحكومة البريطانية، بالاتفاق مع فرنسا الحرة قد تعهدت بان نبذل لكم كافة المزايا والفوائد التي تتمتع بها البلدان الحرة، المرتبطة معها، وهكذا يرفع الحصار عن بلادكم، ويتاح لكم ان تنشئوا فوراً علائق مع البلدان الداخلة في نطاق الجنيه الاسترليني . وبذلك نفتح امامكم اوسع الآمال في تجارة الوارد والصادر وتتمكنون من البيع والشراء بحرية مع جميع البلدان الحرة .

ايها السوريون واللبنانيون الكرام

لقد ازفت ساعة عظمى في تاريخكم . ان فرنسا، بصوت ابنائها الذين يحاربون من أجل حياتها، ومن أجل حرية العالم، تعلن استقلالكم .

الجنرال كاترو»

«تصريح من حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة (١)

٧ من حزيران سنة ١٩٤١

في عشيّة دخول سورية لطرد الألمان منها، وجّه الجنرال كاترو باسم الجنرال دي غول رئيس الفرنسيين الاحرار تصريحاً الى السكان يعلن فيه حرية سورية ولبنان واستقلالها، وانه يقوم بمفاوضات لتثبيت هذين الوعدين في معاهدة

إنه مجازٌ لي من حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ان أُعلن تأييدها لتصريح الجنرال كاترو وانها تشترك في ضمان الاستقلال الذي وعد به سورية ولبنان باسم الجنرال دي غول

وكذلك أُجيز لي التأكيد لكم أنّ حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تُقدّم لكم جميع الفوائد التي تتمتع بها البلدان الحرة المشتركة معها في الحرب، فيما اذا انضممتم الى الحلفاء في قضيتهم، فتدخلون فوراً في معاملة كتلة الليرة الاسترلينية، وهي معاملة تعود بالمنافع الجزيلة والفورية على تجارتكم في التصدير والاستيراد، وتستطيعون ان تشتروا وتبيعوا بحرية جميع الإنتاج، في جميع البلدان الحرة

الامضاء : **مايلز لامسون**

سفير صاحب الجلالة البريطانية في القاهرة

باسم حكومة جلالته في المملكة المتحدة»

(١) – راجع : ص ٢٤٠

«كتاب السيد اوليفر ليتلتون
وزير الدولة في الحكومة البريطانية
الى الجنرال دي غول في بيروت : [1]

عزيزي الجنرال دي غول

أقدم اليكم نصّ اتفاقٍ، ونص اتفاقٍ ملحق، وضعناهما معاً هذا الصباح يتعلقان بالتعاون بين السلطات البريطانية والسلطات الفرنسية الحرة في الشرق الاوسط

وأرغب ان انتهز هذه الفرصة لأؤكد لكم اننـا نحن البريطانيين نعترف بمصالح فرنسة التاريخية في المشرق

ان بريطانية العظمى لا مصلحة لها في سورية ولبنان إلا كسب الحرب . وليس في نيتنا أن نتجاوز باية صورة على مركز فرنسة . ان فرنسة الحرة وبريطانيا العظمى كلتيهما قد وعدتا سورية ولبنان بالاستقلال. ونسلّم راضين بأنه متى اجتيزت هذه المرحلة — ولن يُرجَع عنها — فسيكون لفرنسة مركز متفوّق وممتاز في المشرق بين جميع امم اوروپا. وبهذه الروح تداولنا القضايا المبحوث فيها . ولا شك في انكم قـد اطلعتم على التأكيدات الحديثة التي اعطاها رئيس وزارتنا في هذا المعنى. ويسعدني أن أثبتها في كتابي هذا، كما سيسعدني أن أعرف ان النصوص المرفقة قد نالت موافقتكم وتأييدكم

٢٥ من تموز سنة ١٩٤١

المخلص

اوليفر ليتلتون»

(١) — راجع : ص ٢٤٠

من الجنرال دي غول الى اللبنانيين [1]

« . . . ان هذه الاحداث هي في نظري اقوى قاعدة واصدق بناء لعلائقنا معكم، واول شيء اريد ان اقوله في هذا الموضوع، في اجتماع يضم رجالاً مطلعين على سير الامور السياسية — واعتقد ان هذا شأن اللبنانيين جميعاً — هو ان وجودنا بينكم هو عهد قطعناه، ونعتبر عدلاً وضرورة ان نضع بالاتفاق معكم، حداً لنظام الانتداب الحالي

ونعتبر ان من الانصاف والفائدة إقامة السيادة **والاستقلال الحقيقي** لدولة لبنان، لا لاجل لبنان وحده وحسب، لبنان الذي سيجدّد في هذا الاستقلال وهذه السيادة افضل الشروط لتكوّنه القومي، بل لاجل فرنسة التي سيكون لهـا في هذا النظام الجديد افضل ضمانات ممكنة لمصالحها القديمة والحاضرة في بلادكم . . . »

(١) — من خطاب ألقاه الجنرال دي غول على اعيان لبنان ورجال صحافته في ٢٦ من تموز ١٩٤١ في نادي «الاونيون» في بيروت

خطاب البطريرك الماروني في بكركي
في ٢٥ من كانون الاول ١٩٤١

« ايها اللبنانيون الكرام [(١)]

نرحب بكم اجمل ترحيب في هذا الصرح البطريركي ونشكركم جميعاً على اختلاف طوائفكم ومناطقكم ونزعاتكم لتحملكم مشقة السفر ونفقاته لتشاركونا في هذا العيد

واذ نثني على همتكم اللبنانية المشهورة نصرح لكم بان هذا الصرح ليس وقفاً على الطائفة المارونية فحسب ، بل هو بيت جميع اللبنانيين ووقف للمصلحة اللبنانية لا فرق فيها بين طائفة واخرى

ونحن نعاهدكم على خدمة لبنان بما لنا من قوة وما وضعتم فينا من ثقة توارثناها الخلف عن السلف ، وبما لنا من ايمان حي بالقضية اللبنانية وحق لبنان ان يعيش حراً مستقلاً على تعاقب السنين ، حرية واستقلالاً صحيحَين حقيقيَين لا تشوبهما شائبة، ولا تقف في وجههما عقبات ظاهرة او مستترة

ان الشعب الحرّ له حرية سن قوانينه الدستورية التي تقدس الحريات الشخصية والحريات العامة ، والتي تؤمن تمثيل الطوائف والمناطق تمثيلاً عادلاً، وتبقى الاحكام بيد ابناء البلاد يحملون مسؤوليتها ويقومون باعبائها . والشعب الحرّ له تقرير مصيره بملء الاختيار، وله حرية التعاقد مع الدول الاجنبية

اجل ان الاعتراف الفعلي باستقلال لبنان قد تأخر لظروف خاصة الا انه باثناء هذه الحرب الضروس ظهرت الدولتان الديموقراطيتان اميركا

(١) — راجع : ص ٢٤٢

وانكلترا بمظهر شريف جداً اذ قررتا منح الشعوب استقلالها التام الناجز فأصبحنا مديونين لهاتين الدولتين . وقد جاء الاستقلال المعلن غير مطابق لرغبات اللبنانيين الذين يطلبون استقلالاً تاماً ناجزاً . فرأينا خلاف ما أمّلنا وخلاف ما وُعدنا به وخلاف ما انتظرنا طوال السنين، وقد انهالت الاحتجاجات على الشكل الموضوع وما اجتماعكم اليوم الا دليل ظاهر على عدم الرضى

وعليه اننا نستمر على استصراخ الدول الديموقراطية لنيل حق لبنان كاملاً

ونصارحكم باننا لا نقف عن جهادنا الوطني حتى نصل بالبلاد اللبنانية الى ما تصبو اليه نفوسكم التواقة الى الحرية الصحيحة والاستقلال الحقيقي

وخلاصة القول :

نريد استقلالاً ناجزاً يطابق رغائب الشعب اللبناني، مضموناً من الدول التي سعت باعلانه، مبنياً على العدل لان العدل اساس الملك، مبنياً على العدل في الاحكام ونفي الظلم، مبنياً على العدل في توزيع المناصب والمنافع

نريد استقلالاً مخدوماً بحكومة تنتقي اشخاصاً صالحين لا زناة ، ولا سكيرين ، ولا مقامرين ، ولا طماعين ، ولا منتقمين ، نزهاء بعيدين عن الرشوة، مستقيمين لا يحابون . نريد استقلالاً مبنياً على الحرية : في المعتقد ، في القول ، في العمل ، ويشترط في كل ذلك عدم الضرر بالغير. نريد استقلالاً مبنياً على المساواة بالحقوق تأخذ كل طائفة فيه حقوقها بنسبة اهميتها

نريد استقلالاً مبنياً على التآلف والتضامن والغيرة في سبيل المصلحة الوطنية . نريد استقلالاً معززاً وحكومة مثالاً لكل الحكومات . نريد الائتلاف مع المجاورين لنا في الشرق ومع كل الدول الذين لنا علاقة معهم ، لا سيما مع دول فرنسا وانكلترا واميركا . نريد اكرام النزيل والضيف في بلادنا ، وفي الختام ندعو لجميعكم بالتوفيق»

خطابي في مؤتمر بكركي

« يا صاحب الغبطة [١]

ان هذا الشعب اللبناني الآمن الامين الذي يتمثل اليوم في هـذا الصرح البطريركي الماروني اللبناني يقف امامك مهنئـاً بالعيد ، ومؤيداً لمواقفك الوطنية في كل يوم عصيب .

لم يكن هذا الشعب يوماً من الايام متطلباً ما هو غير قابل للتحقيق ، ولا متعنتاً ولا شرس الاخلاق ولا معتدياً على الكرامات ولا ناكراً للجميل ولا ناسياً الماضي ولا اعمى عن المستقبل .

ولكنه ، ويا للأسف ، لم يلاق تفهماً عند البعض لرغائبه وامانيه ، ولا مراعاة لشعوره الحساس . فبينما كان يعبّر عن فكرة كانت تمـلي عليه الارادة بشأن الاوضاع وطرق التنفيذ . فلاقى في غبطتكم خير مدافع عن حقوقه وخير مجاهد عن اهدافه ، وخلفاً اميناً لاسلاف اماجد لم يقـلّ حبهم للوطن عن حبهم لطائفتهم . فهـل من عجب اذا رأيت اللبنانيين على اختلاف طبقاتهم ومناطقهم وطوائفهم ونزعاتهم واحزابهم ومشاربهم واميالهم يلتفون حواليك في هذا البيت اللبناني الذي لو اعطى النطق احجاره الخرساء — لطفح بتذكارات الماضي مردداً تاريخ لبنان على مر السنين ، منهضاً الهمم ، مؤملاً بالمصير الحسن بعد البلاء الحسن .

نحن يا صاحب الغبطة ممن يدينون بحب الوطن ، ونحن ممن يريدونه مقراً للجميع ، يشعر كل فرد من افراده انه في بيته . ولذلك كنا ولا نزال نعارض كل حكم فردي يستأثر بالسلطات . نعارض جمع السلطتين في

(١) — راجع : ص ٢٤٢ و ٢٤٣

اليد الواحدة . نعارض الذين دأبهم الانتقاص من السيادة الوطنية واقصاء ابناء البلاد عن الاشراف على سير الاعمال .

لم يعد النضال نضالاً شخصياً ، فالايام قد اثبتت ان هنالك مبادىء تتعارض ونظريات تتنافى . فلا سبيل للتمويه ولا لستر الحقائق عن اعين المبصرين .

ليس هذا الموقف ايها السيد الجليل اول مواقف غبطتكم الوطنية ، وقد عرفتم بالعقيدة القومية وصلابة الرأي والحزم والاقدام .

واذ تضع وفود البلاد في شخصكم الكريم ثقتهـا الواسعة لمتابعة الاهداف الوطنية من استقلال وسيادة حقيقيين ، وسن قوانين تحفظ حريات الفرد والمجموع وتصون الكرامات الوطنية ، فانها تجدد عهداً على نفسها بملاحقة القضية الوطنية . ونطلب منه تعالى ان يحقق رغائبكم ورغائبها ، وان يبقى لبنان ذلك البلد الآمن الامين معقلاً للحرية وسياجاً للسيادة القومية وموطناً لجميع اللبنانيين يرتعون به بالكرامة والرفاه .

«مقررات وفود البلاد اللبنانية

المجتمعة في بكركي بتاريخ ٢٥ كانون الاول ١٩٤١

ان المجتمعين في الصرح البطريركي الماروني يوم ٢٥ كانون الاول ١٩٤١ والذين يمثلون عموم الطوائف والمناطق اللبنانية

بعد ان سمعوا بيان صاحب الغبطة البطريرك الماروني مار انطون بطرس عريضه، ذلك البيان المعبر عن أمانيهم واهدافهم الوطنية البحتة، اتخذوا المقررات الآتية :

١ — استقلال لبنان استقلالاً فعلياً يمكنه من تقرير مصيره بملء الاختيار

٢ — حرية لبنان بالتعاقد مع الدول الاجنبية

٣ — سن قوانين دستورية تكفل الحريات الخاصة والعامة وتفرق بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وهذه تؤمن بواسطة مجلس سياسي منتخب انتخاباً حراً تتمثل فيه الطوائف والمناطق اللبنانية تمثيلاً عادلاً

٤ — تسليم الاحكام فعلاً الى ابناء البلاد يحملون مسؤوليتها ويقومون باعبائها

٥ — اعتبار كل عمل تأتيه الحكومة الحاضرة من شأنه ان يقيد البلاد ان كان من الوجهة السياسية او الوجهة الاقتصادية لاغياً غير معمول به، اذ لا يمكن تقييد البلاد الا بواسطة حكومة تمثل لبنان تمثيلاً حقيقياً حائزة على ثقة المجلس وتصديق مجلس نيابي منبثق عن انتخاب حر

٦ — اعلان الثقة بغبطة البطريرك الماروني لتحقيق هذه الاهداف بمؤازرة شخصيات تمثل الطوائف والمناطق اللبنانية

وقد تصدق بالاجماع على هذه المقررات بعد ان تليت على وفود البلاد كافة في الصرح البطريركي الماروني بالتاريخ المبين اعلاه .»

كتاب تعزية من الامير شكيب ارسلان لابناء خليل بك بشاره الخوري

برلين ١٠ اذار ١٩٢١

جناب اولادنا الاجلاء الاماثل المحترمين اطال الله بقآءهم

اظن ان ضميركم يغنيني عن شرح ما المّ بي من الالم واصابني من الجزع لدى اطلاعي على الورقة الموشحة بالسواد الحاملة علامة الحداد المتضمنة نعي ذلك العزيز النبيل والوجيه الخطير والشهم الوفي والسري الاريحي المرحوم المغفور له والدكم الخليل تغمده الله برضوانه واسبغ عليه جلابيب عفوه واحسانه نعم كانت هذه عندي مصيبةً ولا كالمصائب وفجيعةً لا تقاس بها الفجائع فقد طالما حدثت نفسي باجتماع الشمل واتصال الحبل واستئناف اوقات السرور التي كانت من قبل فاذا باماني بلقائه عادت احلاما واذا بنهار انتظاري امسى ظلاما وصرت على حد قول القائل

قد كنتُ انتظر البشرى برؤيتهِ فجاءني غيرُ ما قد كنت انتظرُ

لقد تعددت اسباب مشاطرتنا لكم هذا المصاب الجلل بما بين الاسرتين اولاً من قديم الولاء ومتين الارتباط وبما بين شخص المرحوم وبين كلٍ منا من اكيد الذمام وصحيح الوداد حتى كنا لا نفرقه عن احد اعضاء العائلة و نشعر معه شعوره في السراء والضراء ونحن في ذلك نتباهى باخوّة من هو في كل مزيةٍ سبّاق غايات وفي كل مأثرةٍ وطنيّةٍ بالغ نهايات ومن اذا عُدّت رجال الوطن كان ممن تعقد عليه الخناصر ويذكر في الاول لا في الآخر فكانت المحبة له مقرونةً بالحرمة وكان الوداد متكافئاً مع الاعتبار ولا جرم ان للمرحوم والدكم كان يجمع من كريم الخلال وحميد الخصال ما لا يحتاج معه الى تأبين وما يُستغنى به عن البيان والتبيين ولقد عاش حميدا ومات فقيدا و سيبقى ذكره طول الزمان هو والثناء توأمين و يكون حديث ارتحاله الى الدار الباقية هو واستمطار الرحمة عليه متلازمين ولقد كان في الامكان ان يمتع الاوطان بفسحة في اجله و الاخوان بامتدادٍ في حياة مزيّنةٍ بجميل عمله الا ان الاجل المقدور وافاه صارماً للآمال وفجعنا منه بفراقٍ ليس بعده تلاقٍ ولا اتصال وصارت تعزيتنا الوحيدة هي وجودكم انتم الانجال النجباء الذين خلّفهم من بعده وكأنما رشّحهم منذ الصبا ليكونوا سلوان الاحبة عند فقده فنسأل الله ان يجعلكم خلفاً صالحا وذريّة سعيدة وفروعاً تربي على اصولها وتزيد على تليدها بوافر طريفها و عظيم محصولها وان المحبة التي قد توارثناها بيننا وبينكم عن الآباء والاجداد سنورثها ان شاء الله الى الابناء والاحفاد وكم يسرنا ان نرى للحبيب الخليل سلائل نفتخر بهم في كل ناد نعم سيطول حزننا على الفقيد الذي كانت سجايا وفائه ومزايا ذمامه قد كسبت له القلوب وجعلت له منزلةً في الصدور لاسيما في هذا الزمن الذي كثرت فيه النوائب و فقد فيه جم من الاعيان وصارت النصال فيه تتكسر على النصال فقد فجعت ايضاً بخبر آخر بعد خبر المرحوم الوالد الا وهو وفاة العزيز الذي كان اخاً له المرحوم سليم بك المعوشي كأنما تواعدا على اجل واحد فلا حول ولا قوة الا بالله لقد اوحشت والله الديار وكادت تقفر في عيني البلاد و تنكّرت عليّ الاوطان وما الحيلة في قضاء الله هذا ومني واجب التعزية مع سؤال الخاطر واداء عبارة الاحترام الوافر الى جناب الام الجليلة اطال الله بقآءها واحسن عزآءها وعوض علينا بطول بقائكم جميعاً آمين

المحب المخلص
شكيب
ارسلان

يقدم لكم ولجنابها واجبات التعزية ويشاطركم
الحزن والالم اخي عادل المقيم عندي الآن

37 Grolman Str
Berlin

في يوبيل الشيخ عبد الله البستاني

فقرات من خطابي الذي افتتحت به اليوبيل [١]

« . . . ولم يُسعدني الحظ بأن اكون تلميذاً للشيخ عبد الله البستاني ولكني اعتبر نفسي تلميذاً له ، لان كل من له ذوق باللغة العربية ولو متطفّلاً عليها هو مَدين لشيخنا بكثير من الفوائد واللذّة العلمية الصحيحة . وقد قضيتُ برفقة استاذنا مدّة من الزمان في أيام أذكرها جيّداً ولا أخاله إلاّ انه يذكرها هو ايضاً

يوم اعلان الدستور العثماني ، صيف سنة ١٩٠٨ [٢] كان الشيخ عبد الله البستاني ضيفاً على احد أقربائه في بيت الدين ، وقد انطلقت في ذاك الحين ألسنة الشعراء والخطباء فأخذوا ينظمون القصائد ويُلقون الخطب تهليلاً للحرية وتيمّناً بالعهد الجديد

اما شيخنا فكان يقابل ذلك بملء التحفظ . وكثيراً ما اجتمعت به فكان حديثه مُشبعاً بالحِكَم ، وكان يُتعبه ذِكر السياسة وحوادثها فيتركه جانباً ويقصّ عليّ قصص العرب ، ويروي من أشعارهم مئات الابيات

عشرون سنة مضت على تلك التذكارات ، ولا أزال أردّد بيتاً حفظته منه :

يُكلّفني عمّي ثمانين ناقةً   وما لي يا عَفراءُ غيرُ ثمانِ

وأرى ان هذا البيت يوافق موقفي الآن بينكم . واذا أنصفتُ الاستاذ حقّه لكلّفني هذا المقام ما لا طاقةَ لي باحتماله ، فليتقبّلْ مني الثماني بدلاً من الثمانين ، وليُسلمْ محفوظاً ذخراً لمحبيه ومريديه .

ان سيادة العِلْم سيادة عامة يعترف بها الناس على اختلاف نزعاتهم وميولهم ، وان دولة الادب لا تدول . الخ . . . »

---

(١) — راجع : ص ١٤٨

(٢) — راجع : ص ٥٣

التعديل الاول للدستور

البنود[١] التي تناولها القانون الدستوري المؤرخ في ١٧ من تشرين الاول سنة ١٩٢٧ :

المواد : ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٢ (ألغيت) ، ٢٣ (ألغيت) ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٧

التعديل الثاني للدستور

البنود التي تناولها القانون الدستوري المؤرخ في ٨ من نوار سنة ١٩٢٩ :

المواد : ٢٨ ، ٣٧ ، ٤٩ ، ٥٥ ، ٦٩ (ألغيت) .

---

(١) — راجع : ص ١٤٩

السيادة والاستقلال والمعاهدة

فقرات من التقرير المسهب الذي وضعتُهُ باسم «اللجنة البرلمانية للمفاوضات»، وهي اللجنة التي انتخبها المجلس النيابي لوضع معاهدة التحالف والصداقة بين لبنان وفرنسا (١) :

«... لقد نصّت المعاهدة في مقدمتها على ان فرنسا صرّحت أمام عصبة الامم بعزمها على عقد معاهدة بينها وبين لبنان، معتبرةً ما تمّ من التطور عندنا ونظراً للتقدم الذي تحقّق في سبيل تثبيت لبنان أمّة مستقلة

وعليه قد تمّ الاتفاق على عقد معاهدة صداقة وتحالف لتحديد العلائق التي ستظل قائمة بعد زوال الانتداب بين الدولتين، **على أسس الحرية التامة والسيادة والاستقلال** :

فزوال الانتداب امر مفروغ منه، ومجرد زواله اعتراف بالسيادة للبنان، فضلاً عن صراحة الفقرة التي ذكرناها .

ويستلزم هذا الاستقلال : السيادة الداخلية في مختلف الشؤون بدون قيد ولا شرط . وحق التمثيل الخارجي وتحمل الحكومة اللبنانية جميع المسؤوليات الفعلية، ومنها انتقال الحقوق والواجبات الناجمة عن جميع المعاهدات والاتفاقات وسائر العقود الدولية التي عقدتها الحكومة الفرنسية فيما يخص لبنان او باسمه . وسقوط المسؤوليات المترتبة على الدولة الفرنسية عن عاتقها سقوطاً غير قابل الرجوع . والتزام لبنان حكماً بما تبقى من تلك المسؤوليات والواجبات وفاقاً لنص المادتين الثالثة والسابعة من الصك الاساسي . وكذلك توجب السيادة حتماً حصر السلطة التشريعية

(١) — راجع : ص ٢٠٢

في الهيئات اللبنانية دون سواها . اما المعاهدات والاتفاقات التي ستنتقل إلينا كوارثين لسلطة الانتداب فاغلبها منشور في كتاب رسمي طبع بمطابع الجيش الفرنسي عنوانه «الوثائق الدبلوماسية» واهمها اتفاقات الحدود بيننا وبين الدول المجاورة، والاتفاقات التجارية وحسن الجوار، والمعاهدات لتبادل البريد، وحماية الملكية التجارية .

ومن نتائج هذا الاستقلال تهيئة الاسباب والشروط الآيلة لقبول الدولة اللبنانية في عصبة الامم، حيث لا تقبل الا الدول ذات السيادة والاستقلال، فيجلس الموصى عليه بالامس بالقرب من وصيّه القديم ومن اعضاء المجلس الذين كانوا قد فرضوا الوصاية عليه بعد ان اعتبروه نداً لهم متمتعاً بالحقوق والواجبات الدولية كافةً، فيكون حينذاك للبنان حق الاستفادة من ميثاق العصبة وجميع التعهدات القائمة بين الدول للحماية المتبادلة . وعند دخول لبنان جمعية الامم تدخل هذه المعاهدة دور التنفيذ ...

... هذه هي المعاهدة التي وُقّع عليها، والتي تطلب اللجنة الى حضراتكم ابرامها .

هذه هي وثيقة سيادتكم واستقلالكم

هذا هو صك الحرية التي طالما نشده دانيكم وقاصيكم

هذا هو ميثاق التحالف والصداقة مع دولة كريمة الاعراق والانساب

هذا هو اكليل ماضيكم وضمان مستقبلكم

ختم عهداً وفتح عهداً

ودّع ما فات، واهلّ لما هو آت

الا اننا مهما توسعنا في وصفه وانشدنا فيه المحاسن والفوائد، فما هو الا أداة بين ايديكم وايدي الامة . لا قيمة لها الا بحسن الاستعمال والسهر

على الاحتفاظ بما نصت عليه بنوده بحكمة شعب راسخ العقيدة بما نال، واسع الايمان بما ملكت يده، كبير الثقة بنفسه وبالاعتماد على الذات

ولنعلم نحن ولتعلم الامة : ان لا حياة لها ولا استقلال ولا قوة الا بتفضيل الجوهر على العرض، وباحلال الفكرة الوطنية التي لا تزول فوق ما هو زائل من اهدافٍ واغراض .

فهل نصل الى هذا المستوى العالي الذي يرفع الشعوب من الحضيض الى الاوج مهما ضاقت بها الارض واختلفت فيها النزعات ؟

هذا هو السؤال الذي يجب ان نطرحه على انفسنا وعلى ابناء الوطن من حاضرين وغائبين، من مقيمين ومتخلفين . واذا اجبنا عليه باعمالنا بالايجاب حفظنا في المستقبل السيادة والاستقلال والكرامة الوطنية وسرنا الى الامام مرفوعي الرأس معززي الجانب .

بالامس القريب كان يعتقد الكثيرون ان اللبنانيين لا يترفّعون فوق خصوماتهم واحقادهم، فما ان دقّت ساعة رهيبة في حياتنا القومية حتى رأونا متحدي القلوب معقودي الخناصر نجابه الاحداث باتحاد لا انفصام له، واقفين جبهة واحدة للذود عن حقوق الامة وضمان مصالحها . فلماذا لا يكون الغـد ايضاً مشبعاً بمثل تلك الروح، فيكون لبنان مؤتلف الكلمة متحد العناصر في شؤونه العامة، مرتبط القلوب في المصالح العائدة بالنفع على جميع ابنائه .

لان هذا الوطن ليس لفئة دون اخرى بل هو للجميع .

لنا هواؤه ولنا ماؤه، تظللنا منه السماء، وتجمعنا ارضه في الحياة، ويضمنا ترابه بعد الممات .

وعندما نشعر انه لنا نصبح له، نُذلّ بذلّه ونكرم بكرامته .

نكون شتاتاً فيجمعنا حبه ونمتزج افراداً في مجموعه، فما الفرد مهما علا به المقام وسمت ثقافته بقادر على ان يقوم باعباء الحياة القومية، إلا اذا كان مستنداً الى المجموع .

والوطن لا يقوم بالافراد مهما كانوا بارزين، بل بالتضحية التي تجعل منهم كتلة واحدة في اليوم العصيب .

ولا يحترم فرد اذا لم يكن وطنه محترماً ... »

احد قرارات الكتلة الدستورية

اجتمعت الكتلة الدستورية يوم الاربعاء الواقع في ٢٠ حزيران ٩٤٩ ودرست الموقف السياسي في البلاد على ضوء الحوادث الحاضرة وبعد المناقشة في الامور المطروحة على البحث قررت ما يلي :

اولاً : اعلان تمسكها بالنظام الديموقراطي وشكل الحكم البرلماني ونفورها من الحكم الفردي الاوتوقراطي .

ثانياً : الظهور الصريح للحالة التي صارت اليها البلاد من جراء تنفيذ النظام الدستوري الحالي بطريقة افسدت سيره الطبيعي واحدثت خللاً في تكافؤ السلطات التي نص عليها الدستور واخرجت المسؤوليات الدستورية عن نطاقها مما اثار نقمة الرأي العام وحمل المفوض السامي على تكليف المستشارين القيام بمهامهم بطريقة ناجعة لمراقبة سير الامور عن كثب منعاً لاستمرار الفوضى وسوء التصرف في الدوائر

ثالثاً : امام الشائعات التي تتناقلها الالسنة والاقلام عن احداث تعديل جزئي يتناول المجلس النيابي وحرصاً من الكتلة الدستورية [illegible] ترى الكتلة الدستورية ان كل تعديل جزئي لن يؤدي الى الغرض المنشود وان التعديل اذا كان لا بد من وقوعه يجب أن يشمل جميع الرياسات الحاضرة من رئاسة الجمهورية الى الوزارة الى المجلس حتى يكون المجال رحباً لاستفتاء البلاد بكل حرية

رابعاً : اعداد بيان يتضمن المسؤوليات عن الحالة الحاضرة واقرار كل مسؤولية في نصابها وتخويل رئيسها تقديم مذكرة تفصيلية الى المفوض السامي ببيان وجهة نظر الكتلة الدستورية

خامساً : تفويض رئيسها ان يدعو الى مؤتمر وطني عام عندما يرى لزوماً لذلك

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

النص الاصلي للقرار الذي اتخذه النواب

بانتخاب الشيخ بشاره خليل الخوري رئيساً للجمهورية

بعونه تعالى

نحن المجتمعين في دار حضرة الشيخ بشاره بك الخوري والموقعين ادناه قررنا بالاتفاق انتخاب [illegible] لرئاسة الجمهورية في الدورة الحالية سائلين الله التوفيق في مهمته و[illegible] ان يجعل عهده عهد [illegible] تحريراً في [illegible]

رياض الصلح

صائب سلام

محمد الفضل

محمد عبود

[illegible]

اعادة الاقضية الاربعة الى لبنان [1]

« ان فخامة الجنرال غورو القومسير العالي للجمهورية الفرنساوية في سوريا وكيليكيا

بناء على مرسوم رئيس الجمهورية في ٨ تشرين اول سنة ١٩١٩

وبما انه يجب تحقيق اماني الشعوب التي اعربت بحرية عن رغبتها في ضم اقضية حاصبيا وراشيا وبعلبك والمعلقة الى لبنان المستقل لتنظيم شؤونها الادارية ولوضع قانون اساسي للبنان الكبير

وبناء على اقتراح المندوب الاداري في المنطقة الغربية

قرر ما يأتي :

المادة الاولى — ضم اقضية حاصبيا وراشيا وبعلبك والمعلقة الى لبنان فيما يتعلق بنظامها الاداري

المادة الثانية — يتخذ حاكم لبنان جميع الوسائل اللازمة ليضم ادارياً الاقضية المذكورة الى ادارة اراضيه المركزية ويرسل بسرعة الى المندوب الاداري جميع الاقتراحات سواء كانت متعلقة بالتنظيم الاداري والمالي والقضائي في الاقضية المنضمة او المناصب التي تضمن سير المصالح المحلية بشكل معجل . الخ . . . »

(١) — صدر هذا القرار في زحلة في ٣ من آب ١٩٢٠، ورقمه ٢٩٩

تعيين حدود لبنان الكبير [1]

« ان فخامة الجنرال غورو القومسير العالي للجمهورية الفرنساوية في سوريا وكيليكيا وقائد جيش الشرق العام

بناء على مرسوم رئيس الجمهورية المؤرخ في ٨ تشرين الاول ١٩١٩

وبما ان فرنسا لم تقصد بمجيئها الى سوريا الا تمكين اهالي سوريا ولبنان من تحقيق اصدق امانيهم من حرية واستقلال .

وبما انه يقتضي لتلك الغاية ان ترد الى لبنان حدوده الطبيعية كما عينها ممثلوه واجمعت عليها رغائب عموم اهاليه .

وبما ان لبنان الكبير بحدوده الطبيعية يتمكن كحكومة مستقلة من السير بمساعدة فرنسا على الخطة التي رسمتها لنفسها بما يوافق مصالحه السياسية والاقتصادية

قرر ما يأتي :

المادة الاولى — تشكلت حكومة باسم دولة لبنان الكبير تشتمل :

اولاً — على منطقة لبنان الادارية الحالية

ثانياً — على اقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا وفقاً للأوامر الصادرة في القرار عدد ٢٩٩ المؤرخ في ٣ آب ١٩٢٠

ثالثاً — من اراضي ولاية بيروت المفصلة فيما يلي :

(ا) سنجق صيدا خلا ما ألحق منه بفلسطين بحسب الاتفاقات الدولية

(١) — صدر هذا القرار في ٣١ من آب ١٩٢٠ ، ورقمه ٣١٨

(ب) سنجق بيروت

(ج) قسم من سنجق طرابلس يشتمل على اراضي قضاء عكار الواقعة جنوبي النهر الكبير وقضاء طرابلس (مع مديريتي الضنية والمنية، وقسم من قضاء حصن الاكراد واقع جنوبي حدود لبنان الكبير المعينة في المادة الثانية من هذا القرار .

المادة الثانية — ان حدود دولة لبنان الكبير هي كما يأتي، بقطع النظر عن التعديلات الجزئية التي قد يقتضي وضعها للحدود فيما بعد :

شمالاً : من مصب النهر الكبير على خط يرافق مجرى النهر الى نقطة اجتماعه بوادي خالد الصاب فيه على علو جسر القمر .

شرقاً : خط القمة الفاصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي (اورونت) ماراً بقرى مصرعة مربعانة — حيط ابيح — فيصان (؟) على علو قريتي بريفا ومتربة (؟) وهذا الخط تابع حدود قضاء بعلبك الشمالية من الجهة الشمالية الشرقية والجهة الجنوبية الشرقية ثم حدود اقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا الشرقية .

جنوباً : حدود فلسطين كما هي معينة في الاتفاقات الدولية

وغرباً : البحر المتوسط . . . »

الغاء المتصرفية التاريخية ذات البروتوكول الدولي !

وفي ٣١ من آب ١٩٢٠، اصدر الجنرال غورو قراراً رقمه ٣٢١، قال فيه :

« المادة الاولى — تلغى المنطقة الادارية لاراضي لبنان المستقلة، ونظاماتها ومصالحها الادارية العمومية والمحلية »

اي ان هذا القرار ألغى كل ما كان له علاقة بمتصرفية لبنان المستقل !

تنظيم دولة لبنان الكبير (١)

« ان فخامة الجنرال غورو بناء على مرسوم... وعلى القرار نمره ٣١٨

واعتماداً على انه، الى ان يوضع موضع الاجراء القانون الأساسي اللبناني الذي سينظم توفيقاً للمادتين ٩٤ و ٩٦ من معاهدة سيفر، وللانتداب المنصوص عليه في المادتين المذكورتين، يلزم ان تعطى دولة لبنان الكبير تنظيماً ادارياً وفقاً لرغائب الاهالي يساعدهم على ان يحققوا بمساعدة فرنسا بروغرام الاستقلال والحكم الذاتي الذي عولوا عليه .

فلهذه الاسباب قد قرر ما يلي :

المادة الاولى — ان التنظيم الاداري الموقت لدولة لبنان الكبير الذي اعلن وتقررت حدوده في القرار عدد ٣١٨ الصادر في ٣١ آب سنة ١٩٢٠ يجري حسب التدابير التالية :

الفصل الاول

التقسيمات الادارية

المادة الثانية — تقسم دولة لبنان الكبير الى اربع متصرفيات وبلديتين مستقلتين . وهذه المتصرفيات تتألف من ١٢ قضاء، والاقضية تتألف من مديريات

المادة الثالثة — ان التقسيمات الادارية هي :

---

(١) — في ١ من ايلول ١٩٢٠ أصدر الجنرال غورو قراراً رقمه ٣٣٦، حدد فيه «موقتاً التنظيمات الادارية لدولة لبنان الكبير» على الوجه المبسوط اعلاه

١ – متصرفية « لبنان الشمالي » ومركز حكومتها « زغرتا »، وهي تتألف من :

قضاء عكار المشتمل على قضاء عكار الحالي والقسم الواقع جنوبي نهر « الكبير » من حصن الاكراد ما خلا القسم الواقع شمالي نهر « الكبير» والمحدود شرقاً بالخط الممتد على مرتفعات وادي الحديد

قضاء زغرتا المؤلف من مديريات الزاوية والضنية وبشري

قضاء البترون المؤلف من مديريتي الكورة ومديرية البترون نفسها

٢ – متصرفية « جبل لبنان » ومركز حكومتها بعبدا، وهي تتألف من :

قضاء كسروان . قضاء المتن . قضاء الشوف . مديرية دير القمر الحالية

٣ – متصرفية « لبنان الجنوبي » ومركز حكومتها « صيدا »، وهي تتألف من :

قضاء صيدا المؤلف من مديريات التفاح وجزين والشقيف والقسم الشمالي من الشمر

قضاء صور المؤلف من القسم الجنوبي من الشمر ومن القسم الواقع شمالي الحدود الفلسطينية من بلاد بشارة

قضاء حاصبيا المؤلف من قضاء حاصبيا الحالي ومن مرجعيون حتى الحدود الفلسطينية

٤ – متصرفية البقاع ومركز حكومتها زحلة، وهي تتألف من :

قضاء راشيا . قضاء البقـاع . قضاء بعلبك . مديرية الهرمل

٥ – مدينة بيروت وضواحيها التي يتألف منها منطقة قائمة بذاتها سيعين نظامها فيما بعد

٦ – مدينة طرابلس وضواحيها التي يتألف منها منطقة قائمة بذاتها سيعين نظامها فيما بعد

المادة الرابعة – ان عاصمة لبنان الكبير هي بيروت

المادة الخامسة – سيعين فيما بعد بعناية السلطة الادارية اقسام كل متصرفية بصورة مدققة .

القسم الثاني :

الهيئة التنفيذية الموقتة لدولة لبنان الكبير . السلطة التنفيذية والدوائر العامة

المادة السادسة – ان السلطة التنفيذية يقوم بها موظف عال فرنسي ينتدبه القومسير العالي للجمهورية الفرنساوية ويسمى حاكم لبنان الكبير

المادة السابعة – الحاكم مسؤول تجاه القومسير العالي عن النظام والامن العام والادارة العامة في اراضي الدولة اللبنانية

المادة الثامنة – يقدر الحاكم ان يستخدم القوة المسلحة لصيانة الامن، ولا يجوز له ذلك الا بمصادقة القومسير العالي، مـا خلا بعض ظروف استثنائية توجب اتخاذ التدابير المعجلة . وفي هذه الظروف يجب دون تأجيل اطلاع السلطة على هذه الظروف وعلى الوسائل المتخذة

المادة التاسعة – ينظم الحاكم ميزانية الدولة ويعرضها على موافقـة القومسير العالي، ويقرر الميزانيات المحلية . ويعرض على القومسير العالي كل المشاريع المتعلقة بالضرائب والمكوس والرسوم التي تتقاضاهـا الدولة والمتصرفيات والبلديات . وهو يعين الموظفين من كل الطبقات والدرجات ما

عدا الذين يناط اختيارهم بالقومسير العالي والذين سيأتي ذكرهم في المواد التالية .

المادة العاشرة — يكون الى جانب الحاكم دوائر الدولة العمومية وتتعلق هذه الدوائر به رأساً، ويكون على رأس كل منها موظف سام يعين بعد موافقة القومسير العالي ويكون الحاكم مرجعهم رأساً .

يعزل هؤلاء الموظفون على ذات الطريقة اذا ارتكبوا ذنباً كبيراً اثناء قيامهم بوظائفهم

المادة الحادية عشرة — يساعد رؤساء هـــذه الدوائر مستشارون فرنساويون فنيون يعينهم القومسير العالي بنـــاء على اقتراح الحاكم وبعد استشارته

المادة الثانية عشرة — مهمة هؤلاء المستشارين هي مساعدة رؤساء الدوائر بآرائهم واختباراتهم الادارية، ويمكنهم تفتيش الدوائر على اختلاف درجاتها بامر الحاكم

المادة الثالثة عشرة — كل القرارات الادارية التي يضعها رؤساء الدوائر تعرض على المستشارين الفنيين الفرنسويين الذين يوافقون عليها بامضائهم ويرفقونها عند الحاجة بملاحظاتهم، ولا تصبح هذه المقررات نافذة الا بعد موافقة الحاكم عليها . وسيوضع فيما بعد نظام اداري تحدد فيه انواع المقررات التي يحق لكل رئيس دائرة ان يتخذها مباشرة

المادة الرابعة عشرة — ان الدوائر العامة في الدولة هي الآتية، بقطع النظر عن التعديلات الجزئية التي يمكن ادخالها في المستقبل اذا دعت الى ذلك مصلحة الادارة :

١ — دائرة الداخلية والجاندرمة والبوليس

٢ — دائرة المالية

٣ — دائرة العدلية والاملاك والاوقاف

٤ — دائرة النافعة والبرق والبريد

٥ — دائرة المعارف والفنون الجميلة

٦ — الدائرة الاقتصادية (الزراعة والتجارة والصناعة)

٧ — دائرة الصحية والاسعاف

المادة الخامسة عشرة — يرجع رؤساء هذه الدوائر الى الحاكم رأساً ويعرضون عليه تقاريرهم ومشاريعهم وآراءهم

اللجنة الادارية

المادة السادسة عشرة — يكون الى جانب اعضاء السلطة التنفيذية مجلس مؤلف من ١٥ عضواً ويسمى « اللجنة الادارية للبنان الكبير »

اما صلاحية هـــذه اللجنة فهي ذات صلاحية مجلس الادارة القديم حسبما جاء في النظام الاساسي، ويكون لها رأي استشاري . ويجب ان تدعى لاعطاء رأيها في المسائل المتعلقة بالامور التشريعية وبالنظامات وبوضع ميزانية الدولة وتقرير الضرائب الجديدة والرسوم او الاحتكارات

المادة السابعة عشرة — يمكن لرؤساء الدوائر ان يفاوضوا اللجنة اذا وافق الحاكم على ذلك

المادة الثامنة عشرة — لا يمكن للجنة الادارية ان تتذاكر رسمياً اذا لم يكن عشرة من اعضائها على الاقل حاضرين، واذا تساوت الاصوات فالجانب الذي يكون فيه نائب الرئيس يرجح

المادة التاسعة عشرة — اذا اختلفت الحكومة واللجنة الادارية ولم يتوصلا الى الاتفاق فالقومسير العالي يعطي الرأي الفاصل

المادة العشرون — سيوضع نظام خاص فيما بعد يعين جلسات واشغال اللجنة، وماهية الاعمال التي تعرض عليها

المادة الحادية والعشرون — تؤلف اللجنة الادارية من ١٥ عضواً كما يأتي :

مدينة بيروت : ١ ارثوذكس، ١ ماروني او ممثل الاقليات المسيحية، ١ سني

مدينة طرابلس : ١ سني

متصرفية لبنان الشمالي : ٢ ارثوذكس، ١ ماروني

متصرفية لبنان الجنوبي : ١ شيعي، ١ ماروني، ١ درزي

متصرفية جبل لبنان : ٣ موارنة، ١ شيعي، ١ كاثوليكي(١)

المادة الثانية والعشرون — يعين القومسير العالي اعضاء هذه اللجنة بناء على طلب الحاكم الى ان ينتهي احصاء النفوس وتجري الانتخابات

المادة الثالثة والعشرون — العضو الذي يخطىء خطأ كبيراً يعزل من هيئة اللجنة على نفس الطريقة السابقة

المادة الرابعة والعشرون — ينتخب نائب رئيس اللجنة من قبل الاعضاء بالاقتراع السري وبالاكثرية المطلقة وموافقة القومسير العالي على تعيينه بقرار خاص . وعندما يحضر الحاكم جلسات اللجنة يرئسها ولكن لا يكون له صوت

---

(١) — في ٢٢ من ايلول ١٩٢٠ اصدر الجنرال غورو قراراً رقمه ٣٦٩ زاد في عدد اعضاء اللجنة وجعلهم سبعة عشر عضواً، فصار للسنيين في بيروت عضو وللسنيين في لبنان الجنوبي عضو ايضاً

الادارة المحلية

المادة الخامسة والعشرون — يعين متصرف لكل متصرفية ويدير هذا المتصرف ادارته بالنيابة عن حاكم لبنان الكبير

المادة السادسة والعشرون — يعين القومسير العالي المتصرف بناء على طلب حاكم لبنان الكبير، والمتصرف مسؤول تجاه الحاكم عن النظام والامن العام في كل منطقة متصرفيته وهو يسهر على تنفيذ القوانين والنظامات بدقة، وعلى تحصيل الضرائب، وعلى ادارة اعمال الحكومة . ويعرض على الحاكم العام المسائل التي بها تعلق بمصلحة الدولة العمومية على الميزانيات المحلية والاضافات والرسوم فوق العادة وتحديد تخوم المناطق .

المادة السابعة والعشرون — يكون الى جانب المتصرف مستشار فرنساوي . ويعرض المتصرف على المستشار المذكور كل المقررات . وهذا يوافق عليها ويعلق عند اللزوم ملاحظاته ويعرضها على الحاكم العام اذا حدث اختلاف في الرأي بينه وبين المتصرف .

المادة الثامنة والعشرون — وتكون بقرب المتصرف دوائر المتصرفية: المالية ، النافعة ، الصحية والاسعاف الطبي الخ وترتبط هذه الدوائر بالمتصرف رأساً . وهي تتلقى التعليمات عن تسيير اعمالها من السلطة المركزية ولكنها مسؤولة امام المتصرف عن تنفيذ الاوامر التي تتلقاها .

المادة التاسعة والعشرون — سيعين في نظام خاص فيما بعد تفاصيل اختصاص هذه الدوائر وكيفية عملها، وصلاحية الموظفين الذين يرئسونها، وعلائقهم مع السلطة المركزية والادارة المحلية مع تعيين النظام المختص بهم .

المادة الثلاثون — يكون في كل متصرفية لجنة ادارية الى جانب المتصرف لها رأي استشاري في كل ما يتعلق باعمال اللواء الادارية والمالية . وهذه اللجنة تعطي رأيها في الاشغال العمومية النافعة وفي فتح

وتخطيط طرقات المتصرفية وشعبها وفي استملاك ما يلزم للمنفعة العامة، وفي مسائل وضع الضرائب والرسوم التي فوق العادة، وفي تنظيم ميزانية المتصرفية وفي طلب المساعدات المالية . وهـــذه اللجنة تعين طرق المناقصات على الالتزامات ومدة هذه المناقصات، ولها ان تعين واحداً او اكثر من اعضائها ليكونوا من اعضاء لجنات المناقصة

المادة الحادية والثلاثون — تتألف اللجنة الادارية في المتصرفية من ١٠ اعضاء يعينهم حاكم لبنان الكبير بنـــاء على اقتراح المتصرف . ويعين هؤلاء الاعضاء لسنة . ويمكن عزلهم اذا اخطأوا خطأ كبيراً او اظهروا عدم الكفاءة في وظيفتهم . ومن حق المتصرف ان يكون رئيساً لهذه اللجنة . واذا تساوت الاصوات في التصويت فالارجحية حيث الرئيس

المادة الثانية والثلاثون — يعين على كل قضاء قائمقام مسؤول امام المتصرف عن النظام والامن العام في قضائه، وعن تنفيذ القوانين والنظامات بدقة وعن تسيير اعمال الحكومة بنظام

اما القرارات الادارية التي يقررها القائمقام فلا تصبح قابلة التنفيذ إلا بعد موافقة المتصرف . وستحدد في نظام خاص فيما بعد القرارات التي من صلاحية القائمقام ان يضعها مباشرة

المادة الثالثة والثلاثون — يعين حاكم لبنان الكبير القائمقام بناء على اقتراح المتصرف الذي ترجـــع اليه القائمقامية المطلوب لها هذا الموظف . ويعزل القائمقام لخطأ كبير ولعدم كفاءة في الوظيفة على الطريقة السابقة

المادة الرابعة والثلاثون — يعين على رأس كل مديرية مدير مرجعه القائمقام وهو مسؤول امام القائمقام عن النظام والامن العام وعن تنفيذ القوانين بدقة وتسيير اشغال الحكومة بنظام . ان القرارات الادارية التي يتخذها هذا الموظف لا تنفذ الا بعد موافقة القائمقام عليها

المادة الخامسة والثلاثون — المـــدير يعينه المتصرف بناء على اقتراح القائمقام الذي ترجع اليه المديرية ويجب ان يوافق على هذا التعين مستشار المتصرف الفرنساوي . ويعزل المدير لخطأ كبير او لعدم كفاءة في الوظيفة على الطريقة السابقة

المادة السادسة والثلاثون — سيوضع نظـــام خاص لتحديد وظائف ومهات وصلاحيات جميع هؤلاء الموظفين الاداريين ويبين علائقهم مع السلطة المركزية ومع بقية دوائر الحكومة المحلية على اختلافها، وتذكر فيه طرق تعيينهم وقانونهم الخصوصي

البـــلديات

المادة السابعة والثلاثون — البلديات الحالية الموجودة تبقى على حالها

المادة الثامنة والثلاثون — يهتم حاكم لبنان الكبير ودوائره بوضع انظمة بلديـــة في لبنان، ثم تعرض هذه التنظيمات على القومسير العالي ليوافق عليها

المادة التاسعة والثلاثون — يدخل هذا القرار في حيز التنفيذ ابتداء من اول ايلول سنة ١٩٢٠

المادة الاربعون — السكرتير العام ورئيس التفتيش الاداري وحاكم لبنان الكبير مكلفون كل حسب صلاحيته بتنفيذ هذا القرار »

مجلس ادارة جبل لبنان سنة ١٩١٨

سعد الله الحويك ، شديد عقل ، سليمان كنعان ، نعوم باخوس ، داود عمون ، محمود جنبلاط ، فؤاد عبد الملك ، محمد صبرا الاعور ، الياس الشويري ، نقولا غصن ، يوسف البريدي ، محمد محسن [١]

اما رئيس المجلس فيُعيّن من خارج المجلس بفرمان من المتصرف . ورئيس آخر مجلس كان حبيب باشا السعد الذي عيّنه اوهانس قيومجيان باشا .

اللجنة الادارية ١٩٢٠ — ١٩٢٢

ابراهيم ابو خاطر، عثمان علم الدين ، داود عمون ، نصري العازوري، حسن بيهم ، عمر الداعوق ، انطون عرب ، يوسف الجوهري ، ابرهيم حيدر، توفيق مجيد ارسلان[٢]، بطرس بشاره كرم، يوسف الخازن، نعوم اللبكي ، ابرهيم الصراف ، باترو طراد ، الحاج حسين الزين [٣]

(١) — في الحرب العالمية الاولى توفي عضو الشوف السني المرحوم حسين الحجار و «خلفه» ابنه عبد الحليم في عهد الحكم التركي

(٢) — عين متصرفاً للبنان الجنوبي وخلفه رشيد جنبلاط

(٣) — وردت اسماؤهم بهذا الترتيب في قرار تعيينهم (٢٢ من ايلول ١٩٢٠) وفقاً للابجدية الفرنسية

نواب مجلس ١٩٢٢ — ١٩٢٥ [١]

عن بيروت : الدكتور حليم قدوره ، واميل اده ، ومحمد المفتي ، والدكتور ايوب تابت ، ونخله التويني .

عن البقاع : عبد الله ابو خاطر ، وشبل دموس ، وابرهيم حيدر ، واحمد الحسيني ، وحسين قزعون ، وموسى نمور .

عن لبنان الشمالي : عبود عبد الرزاق ، ويعقوب النحاس ، ووديع طربيه ، والدكتور مسعود يونس .

عن لبنان الجنوبي : نصري العازوري ، والامير خالد شهاب ، وفضل الفضل ، ورزق الله نور ، ونجيب عسيران ، ويوسف الزين .

عن جبل لبنان : الدكتور نخله الاشقر ، والامير فؤاد ارسلان ، ونعوم باخوس ، ورشيد جنبلاط، والشيخ يوسف الخازن، ونعوم اللبكي ، وابرهيم المنذر ، وحبيب باشا السعد .

عن طرابلس : نور الدين علم الدين .

(١) — هكذا وردت اسماؤهم (على الهجائية الفرنسية) في قرار اعلان انتخابهم

نواب مجلس ١٩٢٥ – ١٩٢٩ [١]

عن بيروت : بترو طراد ، وجورج تابت ، وعمر بيهم ، وميشال شيحا ، وعمر الداعوق

عن طرابلس : خير الدين عدرا

عن جبل لبنان : جورج زوين ، وفؤاد ارسلان ، ونجيب السعد ، ويوسف الخازن ، والدكتور جميل تلحوق ، وابرهيم المنذر ، واميل ثابت ، وروكز ابو ناضر

عن لبنان الجنوبي : عبد اللطيف الاسعد ، ويوسف الزين ، ونجيب عسيران ، وخالد شهاب ، والدكتور حبيب نصيف ، ويوسف سالم

عن البقاع : حسين قزعون ، وشبل دموس ، والياس طعمه السكاف ، وموسى نمور ، وصبحي حيدر ، وصبري حماده

عن لبنان الشمالي : نقولا غصن ، ومسعود يونس ، ووديع طربيه ، وعبود عبد الرزاق

---

(١) – هكذا وردت اسماؤهم في قرار اعلان انتخابهم

مجلس الشيوخ [١]

عن الموارنة : اميل اده ، ويوسف اسطفان ، وحبيب السعد ، والبير قشوع ، ويوسف نمور [٢]

عن الارثوذوكس : ميشال (نخله) التويني ، وجبران النحاس

عن الروم الكاثوليك : سليم النجار

عن الاقليات : الدكتور ايوب ثابت

عن السنيين : عبد الله بيهم ، والشيخ محمد الجسر ، والشيخ محمد الكستي

عن الشيعيين : ابرهيم حيدر [٣] ، والحاج حسين الزين ، وفضل الفضل

عن الدروز : سامي ارسلان

---

(١) – عين الشيوخ بقرار رقمه ٣٠٥ من المفوض السامي دي جوفنيل في ٢٤ من نوار ١٩٢٦ ، وفي ١٨ من تشرين الاول ١٩٢٧ انضموا الى النواب وصاروا مجلساً واحداً

(٢) – توفي وعين بشاره خليل الخوري خلفاً له (١٤ من ت ١ ١٩٢٧)

(٣) – أقيل بقرار من المفوض السامي في ٢٥ من حزيران ١٩٢٦ بسبب حوادث بعلبك وعين أحمد الحسيني خلفاً له

مجلس ١٩٢٩ — ١٩٣٢ [1]

عن بيروت : عبد الله اسحق ، وجورج ثابت ، وبترو طراد ، ومحمد الفاخوري ، والدكتور حليم قدّورة

عن جبل لبنان : روكز ابو ناضر ، وتوفيق ارسلان[2]، واسكندر البستاني ، ورشيد جنبلاط ، ويوسف الخازن ، وانيس الخوري ، وميشال زكور ، وجبرائيل نصار

عن لبنان الشمالي : عبود عبد الرزاق ، ونقولا غصن ، وقبلان فرنجيه ، والدكتور مسعود يونس

عن لبنان الجنوبي : عبد اللطيف الاسعد ، ويوسف الزين ، وخالد شهاب ، ونجيب عسيران ، وسامي كنعان ، وجورج يعقوب

عن البقاع : صبري حماده ، وابرهيم حيدر ، وشبل دموس ، والياس طعمه السكاف ، وحسين قزعون ، وموسى نمور

عن طرابلس : رشاد اديب

النواب المعينون في مجلس ١٩٢٩ — ١٩٣٢

وفي ١٧ من حزيران ١٩٢٩ اصدر رئيس الجمهورية اللبنانية مرسوماً رقمه ٥١٩٥ بتعيين اعضاء في مجلس النواب السادة :

عن الموارنـــة : بشاره الخوري، وحبيب باشا السعد، واميل اده، ويوسف اسطفان، ويوسف السودا

(١) — لم يكمل دورته وحـــل في ٩ من توار ١٩٣٢ بمرسوم من المفوض السامي بونسو رقمه ٥٥ / R. L. (راجع : ص ١٧٩)

(٢) — توفي وانتخب ابنه مجيد توفيق ارسلان خلفاً له

عن السنيين : الشيخ محمد الجسر، وحسين الاحدب، وعبدالله بيهم

عن الشيعيين : احمد الحسيني، وعلي نصرت الاسعد، وفضل الفضل

عن الروم الارثوذوكس : حبيب جرجي طراد[1] وعبدالله نوفل

عن الروم الكاثوليك : هنري فرعون

عن الدروز : الدكتور سليم تلحوق

مجلس ١٩٣٤ — ١٩٣٧

عن بيروت : خير الدين الاحدب ، والدكتور ايوب ثابت ، ووهرام ليلكيان

عن جبل لبنان : حكمت جنبلاط، وفريد الخازن، وميشال زكور[2]، وكميل شمعون، وابرهيم المنذر

عن لبنان الشمالي : شبل عيسى الخوري[3]، ومحمد العبود عبد الرزاق، ونقولا غصن، وحميد فرنجيه

عن لبنان الجنوبي : نجيب عسيران، وفضل الفضل[4]

عن البقاع : صبري حماده، والياس طعمه السكاف، والدكتور محمد أمين قزعون

(١) — استقال وعين الدكتور نقولا فياض خلفاً له

(٢) — توفي وزيراً للداخلية (راجع : ص ٢١٧)

(٣) — توفي وانتخب نجيب حنا ضاهر خلفاً له

(٤) — توفي وانتخب ابنه بهيج الفضل خلفاً له

النواب المعينون في مجلس ١٩٣٤ — ١٩٣٧

وفي ٢٩ من كانون الثاني ١٩٣٤ صدر مرسوم رقمه ٥٣ بتعيين النواب السادة :

عن الموارنة : اميل اده[1]، وبشاره خليل الخوري

عن الروم الارثوذوكس : شارل الدباس[2]

عن الروم الكاثوليك : جبرائيل خباز

عن السنيين : خالد شهاب

عن الشيعيين : ابرهيم حيدر

عن الدروز : مجيد توفيق ارسلان

---

(١) — انتخب رئيساً للجمهورية (راجع : ص ١٩٧) وعين خليل ابي اللمع خلفاً له

(٢) — استقال وعين بترو طراد خلفاً له .

مجلس ١٩٣٧ — ١٩٣٩[1]

عن بيروت : حبيب ابو شهلا، وخسروف توتنجيان، وجورج ثابت، وشفيق نصيف، والدكتور سليم اللبابيدي، وعبدالله اليافي

عن جبل لبنان : خليل ابو جوده، وروكز ابو ناضر، ومجيد ارسلان، واسكندر البستاني، وسليم تقلا، وحكمت جنبلاط، واحمد الحسيني، وفريد الخازن، واحمد الخطيب، وكميل نمر شمعون، وزخيا طوبيا، وابرهيم المنذر

عن لبنان الشمالي : يوسف اسطفان، ويواكيم البيطار، ونجيب حنا ضاهر، ومحمد العبود عبد الرزاق، وخالد عبد القادر، ونقولا غصن، وحميد فرنجيه، وشفيق كرامي، وراشد المقدم

عن لبنان الجنوبي : احمد الاسعد، ورشيد بيضون، وكاظم الخليل، ويوسف الزين، ويوسف سالم، وخالد شهاب، ونجيب عسيران، ومارون كنعان

عن البقاع : صبري حماده، وابرهيم حيدر، ونسيب الداوود، والياس طعمه السكاف، والدكتور محمد امين قزعون، ونجيب نكد، وموسى نمور

---

(١) — لم يكمل هذا المجلس دورته وحله المفوض السامي في ٢١ من ايلول ١٩٣٩ بقرار رقمه ٢٤٦ / R. L. بسبب الحرب . (راجع : ص ٢٣٦)

النواب المعينون في مجلس ١٩٣٧ — ١٩٣٩

وفي ٢٦ من تشرين الاول ١٩٣٧ صدر مرسوم جمهوري رقمه ١٣٦٨ بتعيين النواب السادة :

عن الموارنة : الشيخ بشارة الخوري، والامير خليل ابي اللمع، وجواد بولس، والدكتور الياس عاد، وتوفيق عواد، وشارل عمون، وابرهيم عازار

عن السنيين : خير الدين الاحدب، ونصوح آغا الفاضل، وكمال جبر ، ومحيي الدين النصولي

عن الشيعيين : بهيج الفضل، والامير رشيد الحرفوش، وعلي العبدالله

عن الروم الارثوذوكس : بترو طراد، وجبران التويني، وخليل كسيب

عن الدروز : رشيد جنبلاط

عن الروم الكاثوليك : غبريال خباز

عن الاقليات : الدكتور ايوب ثابت

عن الارمن الارثوذكس : واهرام ليلكيان

مجلس ١٩٤٣ — ١٩٤٧[1]

عن بيروت : سامي الصلح، وألفرد نقاش، وهراتشيا شامليان، وعبدالله اليافي، والدكتور ايوب ثابت، وحبيب ابو شهلا، ومحمد بيضون، وموسيس دركالوسيان، وصائب سلام

عن جبل لبنان : امين السعد، وجورج زوين، وجورج عقل، وكميل شمعون، واسعد البستاني، وكمال جنبلاط، والدكتور جميل تلحوق، والسيد احمد الحسيني، واميل اده، والشيخ بشاره الخوري، ووديع نعيم، واميل لحود، ووديع الاشقر، والامير مجيد ارسلان، والدكتور عبد الغني الخطيب، وسليم تقلا، وجبرائيل المر

عن لبنان الشمالي : حميد فرنجيه ، ومحمد العبود ، وعبد الحميد كرامي، ويوسف اسطفان ، ونقولا غصن ، وسليمان العلي ، ويعقوب الصراف ، ومحمد المصطفى ، وسعدي المنلا ، ويوسف ضو ، ووهيب طاريا جعجع ، وبطرس سليم الخوري

عن لبنان الجنوبي : عادل عسيران، واحمد الاسعد ، ورشيد بيضون، ورياض الصلح، ومحمد الفضل ، وكاظم الخليل، ومارون كنعان، ويوسف سالم ، وعلي العبد الله ، ونسيب غبريل

عن البقاع : صبري حماده، ونسيب الداوود، وابرهيم حيدر، واديب الفرزلي ، ورفعت قزعون ، وهنري فرعون ، ويوسف الهراوي

---

(١) — في عهده انتخب الشيخ بشاره الخوري رئيساً للجمهورية وعدل الدستور وتم الجلاء ونعم لبنان بالاستقلال التام الناجز

الوزارات

الجمهورية الاولى

الوزارة الاولى في اول حزيران ١٩٢٦ الى ٥ من نوار ١٩٢٧

اوغست اديب رئيس الوزارة ووزير المال . نجيب قباني وزير العدل . بشاره خليل الخوري وزير الداخلية . يوسف افتيموس وزير الاشغال العامة . نجيب اميوني وزير المعارف . علي نصرت الاسعد وزير الزراعة . الدكتور سليم تلحوق وزير الصحة

الوزارة الثانية في ٥ من نوار ١٩٢٧ الى ٥ من كانون الثاني ١٩٢٨

بشاره خليل الخوري رئيس الوزارة ووزير العدل والمعارف . جورج تابت وزير الداخلية . خالد شهاب وزير المال . احمد الحسيني وزير الاشغال العامة . الدكتور سليم تلحوق وزير الصحة . الياس فياض وزير الزراعة

الوزارة الثالثة في ٥ من كانون الثاني الى ١٠ من آب ١٩٢٨

بشاره خليل الخوري رئيس الوزارة ووزير العدل والمعارف . الدكتور ايوب تابت وزير الداخلية والصحة . حسين الاحدب وزير المال والاشغال العامة والزراعة

الوزارة الرابعة في ١٩ من آب ١٩٢٨ الى ١٤ من نوار ١٩٢٩

حبيب السعد رئيس الوزارة ووزير العدل . حسين الاحدب وزير الاشغال العامة . صبحي حيدر وزير المال . موسى نمور وزير الداخلية . الدكتور اسبيردون ابو الروس وزير الصحة والمعارف

الوزارة الخامسة في ١٤ من نوار الى ١٢ من تشرين الاول ١٩٢٩

بشاره خليل الخوري رئيس الوزارة ووزير الداخلية والصحة . نجيب ابو صوان وزير العدل والمعارف . حسين الاحدب وزير المال والاشغال العامة والزراعة

الوزارة السادسة في ١٢ من تشرين الاول ١٩٢٩ الى ٢٠ من اذار ١٩٣٠

اميل اده رئيس الوزارة ووزير الداخلية والصحة . نجيب ابو صوان وزير العدل والمعارف . موسى نمور وزير المال . حسين الاحدب وزير الاشغال العامة . احمد الحسيني وزير الزراعة . جبرائيل منسى وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

الوزارة السابعة في ٢٥ من اذار ١٩٣٠ الى ٢١ من تموز ١٩٣١

اوغست اديب رئيس الوزارة ووزير المال والزراعة . احمد الحسيني وزير العدل . موسى نمور وزير الداخلية والصحة . حسين الاحدب وزير الاشغال العامة . جبران تويني وزير المعارف

الوزارة الثامنة في ٢٢ من تموز ١٩٣١ الى ١٠ من نوار ١٩٣٢

اوغست اديب رئيس الوزارة ووزير العدل والزراعة . صبحي حيدر وزير المال . موسى نمور وزير الداخلية والصحة . حسين الاحدب وزير الاشغال العامة . جبران تويني وزير المعارف

مجلس المديرين [1]

في ١٠ من نوار ١٩٣٢ الى ٢ من كانون الثاني ١٩٣٤

صبحي ابو النصر مدير الداخلية . صبحي حيدر مدير المعارف .

---

(١) — عملا باحكام قرار المفوض السامي رقم ٥٦ (٩ نوار ١٩٣٢) أعطي مجلس المديرين صلاحية مجلس الوزراء الذي ألغي

رفيق ارسلان مدير الزراعة . جميل شهاب مدير المال . سامي الخوري مدير العــدل . يوسف شمعون مدير الاشغال العامة . الدكتور كامل غرغور مدير الصحة

امانة سر الدولة

عُيّن عبد الله بيهم بموجب قرار من المفوض السامي امين سر الدولة في ٢ من كانون الثاني ١٩٣٤ الى ٢٠ من كانون الثاني ١٩٣٦

الجمهورية الثانية

الوزارة التاسعة في ٥ من كانون الثاني الى ١٤ من اذار ١٩٣٧

خير الدين الاحدب رئيس الوزارة ووزير الداخلية والعدل . ابرهيم حيدر وزير الاشغال العامة والزراعة . الامير خليل ابي اللمع وزير المال والبريد والبرق . حبيب ابو شهلا وزير التربية والصحة والاصطياف

الوزارة العاشرة في ١٤ من اذار الى ١٠ من تموز ١٩٣٧

خير الدين الاحدب رئيس الوزارة ووزير العدل والمــال والبريد والبرق . احمــد الحسيني وزير الاشغال العامة . ميشال زكور وزير الداخلية . حبيب ابو شهلا وزير التربية والصحة والاقتصاد الوطني والدفاع الوطني

الوزارة الحادية عشرة في ١٠ من تموز الى ٣٠ من تشرين الاول ١٩٣٧

خير الدين الاحدب رئيس الوزارة ووزير العدل والاقتصاد الوطني .

احمد الحسيني وزير الاشغال العامة . خليل ابي اللمع وزير التربية والصحة والخارجية والدفاع . جورج ثابت وزير المال والبريد والبرق . حبيب ابو شهلا وزير الداخلية

الوزارة الثانية عشرة في ٣٠ من تشرين الاول ١٩٣٧ الى ١٣ من كانون الثاني ١٩٣٨

خير الدين الاحدب رئيس الوزارة ووزير العدل والخارجية . ابرهيم حيدر وزير الصحة والبريد والبرق . مجيد ارسلان وزير الزراعة . موسى نمور وزير المال والدفاع . جورج ثابت وزير التربية والاقتصاد الوطني . حبيب ابو شهلا وزير الداخلية . سليم تقلا وزير الاشغال

الوزارة الثالثة عشرة في ١٣ من كانون الثاني الى ٢١ من اذار ١٩٣٨

خير الدين الاحدب رئيس الوزارة ووزير العدل والخارجية . ابرهيم حيدر وزير الصحة والبريد والبرق . حكمت جنبلاط وزير الزراعة . جورج ثابت وزير الداخلية . موسى نمور وزير المال والدفاع . خليل كسيب وزير التربية والاقتصاد . الدكتور كامل غرغور وزير الاشغال العامة

الوزارة الرابعة عشرة في ٢١ من اذار الى اول تشرين الثاني ١٩٣٨

خالد شهاب رئيس الوزارة ووزير العدل . احمد الاسعد وزير الصحة والبريد والبرق . حكمت جنبلاط وزير الزراعة . كميل شمعون وزير المال . يوسف اسطفان وزير الداخلية والدفاع . خليل كسيب وزير التربية والاقتصاد . سليم تقلا وزير الاشغال العامة والخارجية

الوزارة الخامسة عشرة في اول تشرين الثاني ١٩٣٨ الى ٢٢ من كانون الثاني ١٩٣٩

عبد الله اليافي رئيس الوزارة ووزير العدل . صبري حمــاده وزير

الاشغال العامة . حميد فرنجيه وزير المال والاقتصاد والدفاع . روكز ابو ناضر وزير المعارف والصحة . خليل كسيب وزير الداخلية والدفاع

الوزارة السادسة عشرة في ٢٢ من كانون الثاني الى ٢١ من ايلول ١٩٣٩

عبد الله اليافي رئيس الوزارة ووزير العدل . ابرهيم حيدر وزير الزراعة . حكمت جنبلاط وزير البريد والبرق . موسى نمور وزير المال . روكز ابو ناضر وزير المعارف والصحة . حبيب ابو شهلا وزير الداخلية والخارجية والدفاع . جبرائيل خباز وزير الاشغال العامة والاقتصاد الوطني

امانة سر الدولة (١)

عين عبدالله بيهم امين سر الدولة في ٢١ من ايلول ١٩٣٩ (وبقي في منصبه حتى ٩ من نيسان ١٩٤١)

وعُين الحاكم الفرنسي شوفلر مستشاراً له

حكومة الدولة

في ١٠ من نيسان ١٩٤١ صدر قرار من المفوض السامي عين بموجبه ألفرد نقاش رئيس حكومة دولة لبنان

وفي اليوم عينه صدر مرسوم رقمه ١ N بتعيين احمد الداعوق وكيلاً لامانة سر الدولة للاشغال العامة والبرق والبريد، وباعطائه لقب ورتبة : نائب رئيس مجلس وكلاء امانة سر الدولة (كذا ! ...)

وبتعيين كل من وكلاء امانة سر الدولة :

جوزيف النجار للمال والاعاشة . فيليب نجيب بولس للتربية والشبيبة . الدكتور فؤاد عسيران للصحة والاقتصاد .

(١) — في ٢١ من ايلول ١٩٣٩ صدر قرار من المفوض السامي، رقمه ٢٤٨ ، حل بموجبه مجلس النواب واوقفت الحياة الدستورية . (راجع : ص ٢٣٦)

الرجوع الى الوزارات

في ٢١ من كانون الاول ١٩٤١ ، و « بناء على تصريح الجنرال كاترو في ٢٦ من تشرين الثاني ١٩٤١ » ، اصدر رئيس الجمهورية مرسوماً بتعيين احمد الداعوق رئيساً لمجلس الوزراء ووزير للمال . فتشكلت وزارة جديدة على الوجه الآتي :

احمد الداعوق رئيس الوزارة ووزير المال . فيليب نجيب بولس نائب رئيس الوزارة ووزير العدل . احمد الحسيني وزير الداخلية . حميد فرنجيه وزير الخارجية . امين السعد وزير الاشغال العامة . رامز سركيس وزير التربية الوطنية . واصف عز الدين وزير التموين . احمد الاسعد وزير الزراعة والبريد والبرق . حكمت جنبلاط وزير الصحة والدفاع . الفرد السكاف وزير التجارة والصناعة .

الوزارة الثانية في ٢٧ من تموز ١٩٤٢ الى ١٨ من اذار ١٩٤٣

سامي الصلح رئيس الوزارة ووزير المال والاعاشة والتجارة والصناعة . موسى نمور نائب رئيس الوزارة ووزير الداخلية والبريد والبرق . احمد الحسيني وزير العدل والزراعة . فيليب نجيب بولس وزير الاشغال العامة والخارجية . حكمت جنبلاط وزير الصحة والدفاع . جورج كفوري وزير التربية الوطنية

رئاسة الدولة والحكومة :

في ١٨ من اذار ١٩٤٣ أصدر المندوب العام المفوض لفرنسا المحاربة في الشرق قراراً رقمه ١٣١ « ليمارس الدكتور ايوب ثابت سلطات رئيس الدولة رئيس حكومة الجمهورية اللبنانية » .

وقد شكل الدكتور ثابت حكومته على الوجه الآتي : الدكتور ثابت، رئيس الوزارة ووزير الداخلية والعدل والتموين

خالد شهاب، وزير المال والتربية والتجارة والصناعة والزراعة والبرق والبريد .

جواد بولس، وزير الاشغال العامة والخارجية والصحة

رئاسة الدولة

وفي ٢١ من تموز ١٩٤٣ صدر قرار رقمه ٣٠١ .F. C من المندوب العام عُين بموجبه :

بترو طراد رئيس دولة الجمهورية اللبنانية

وفي اليوم عينه اصدر رئيس دولة الجمهورية اللبنانية مرسوماً رقمه ١ .T. B عُين بموجبه : عبد الله بيهم امين سر للدولة وتوفيق لطف الله عواد معاون امين سر للدولة (١)

---

(١) — كانت مهمة هذه الحكومة محصورة في اجراء الانتخابات النيابية . وبعد انتخاب الشيخ بشاره الخوري رئيساً للجمهورية عدت مستقيلة بحكم الواقع . وغادرت السراية في ٢٥ من ايلول ١٩٤٣ يوم ألف رياض الصلح وزارته الاولى

فهرس

صفحة

صفحة



الضيعة

... لكل شبر من ترابها حكاية، ولكل قطرة ماء من ينبوعها نغمة، ولكل حجر من احجارها حديث، ولكل غصن من اغصانها نجوى



والدي : خليل بشاره الخوري



والدتي : كارولين سليم الخوري



جدي : الشيخ بشاره الخوري



جدتي : هيلانة زوجة الشيخ بشاره الخوري



افتح يدك يا كسلان !



بيت سبنيه

فاستأجرنا بيت الحاج احمد الحموي وهو السني الوحيد الذي يملك عقاراً هناك



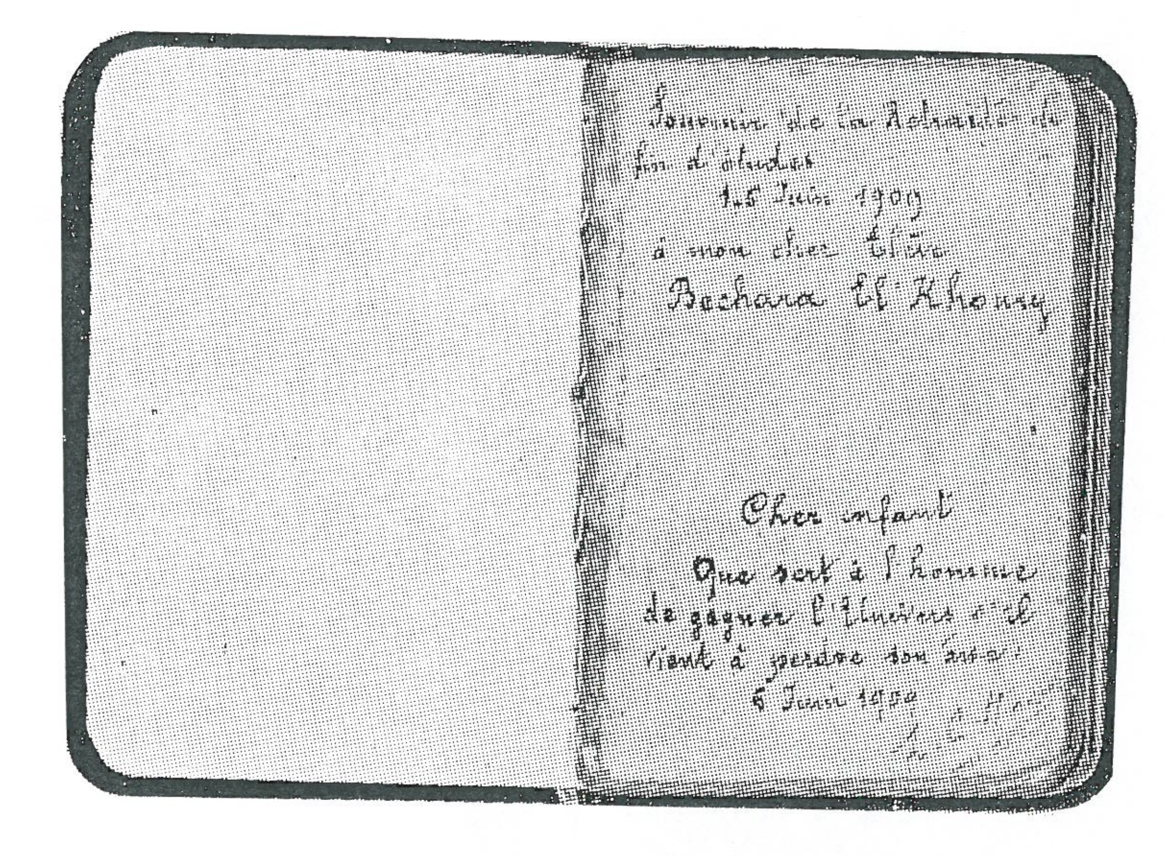
نعوم باشا

كانت هيبة الحاكم تملأ البلاد من ادناها الى اقصاها



في عهد المتصرفية : مفرزة من الجند اللبناني امام مدخل سراية بعبدا

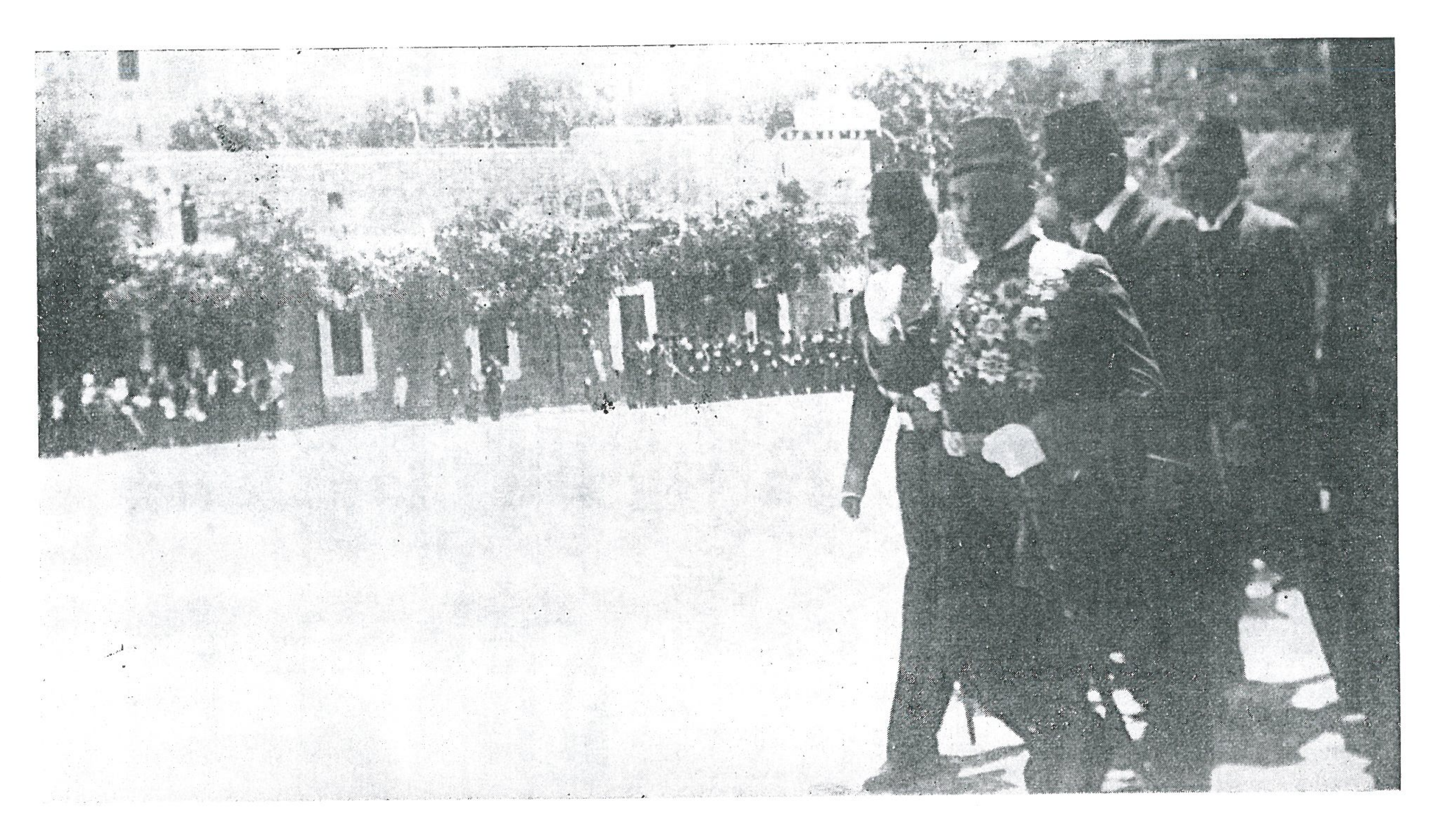




Souvenir de la Retraite de
fin d'études
1.5 Juin 1909
à mon cher élève
Bechara El Khoury

Cher enfant
Que sert à l'homme
de gagner l'Univers s'il
vient à perdre son âme!
6 Juin 1909

قال لي المربي الصالح : ماذا ينفع الانسان اذا ربح العالم كله وخسر نفسه ...

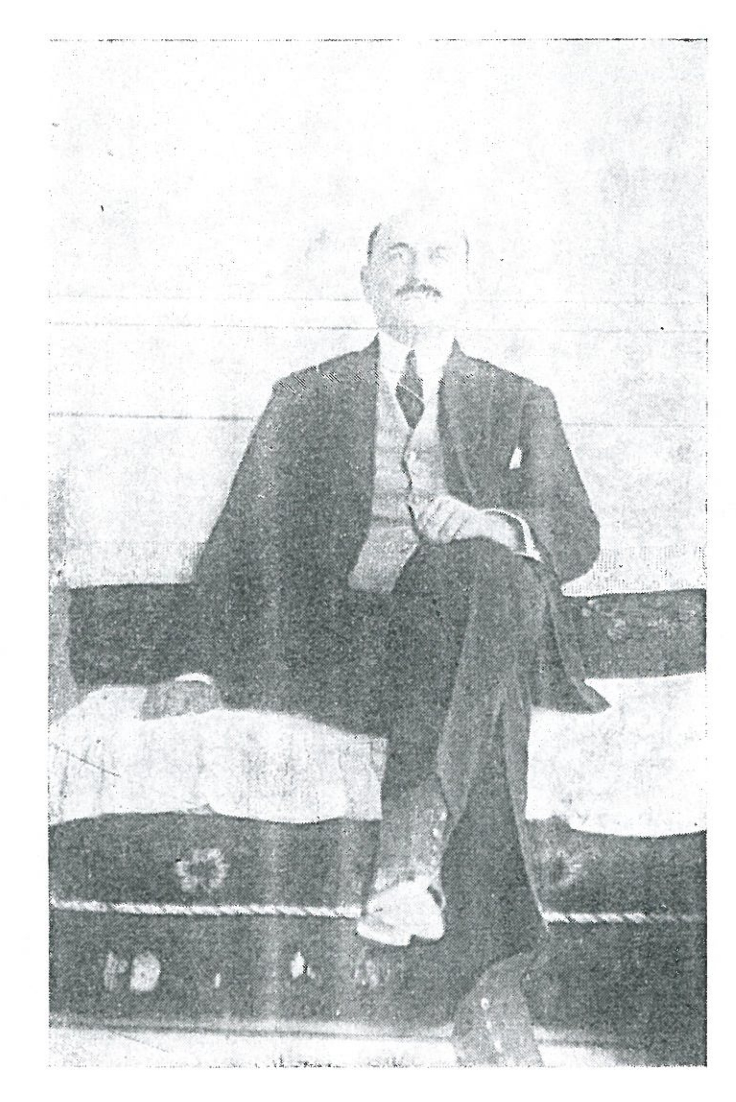


قبل « الزحف » على بيت الدين

يوسف فرنكو باشا، ونسيب بك جنبلاط، وخليل بك بشاره الخوري، ونخله بك الخوري في طريقهم الى عرض الجند في الميدان



في باريس



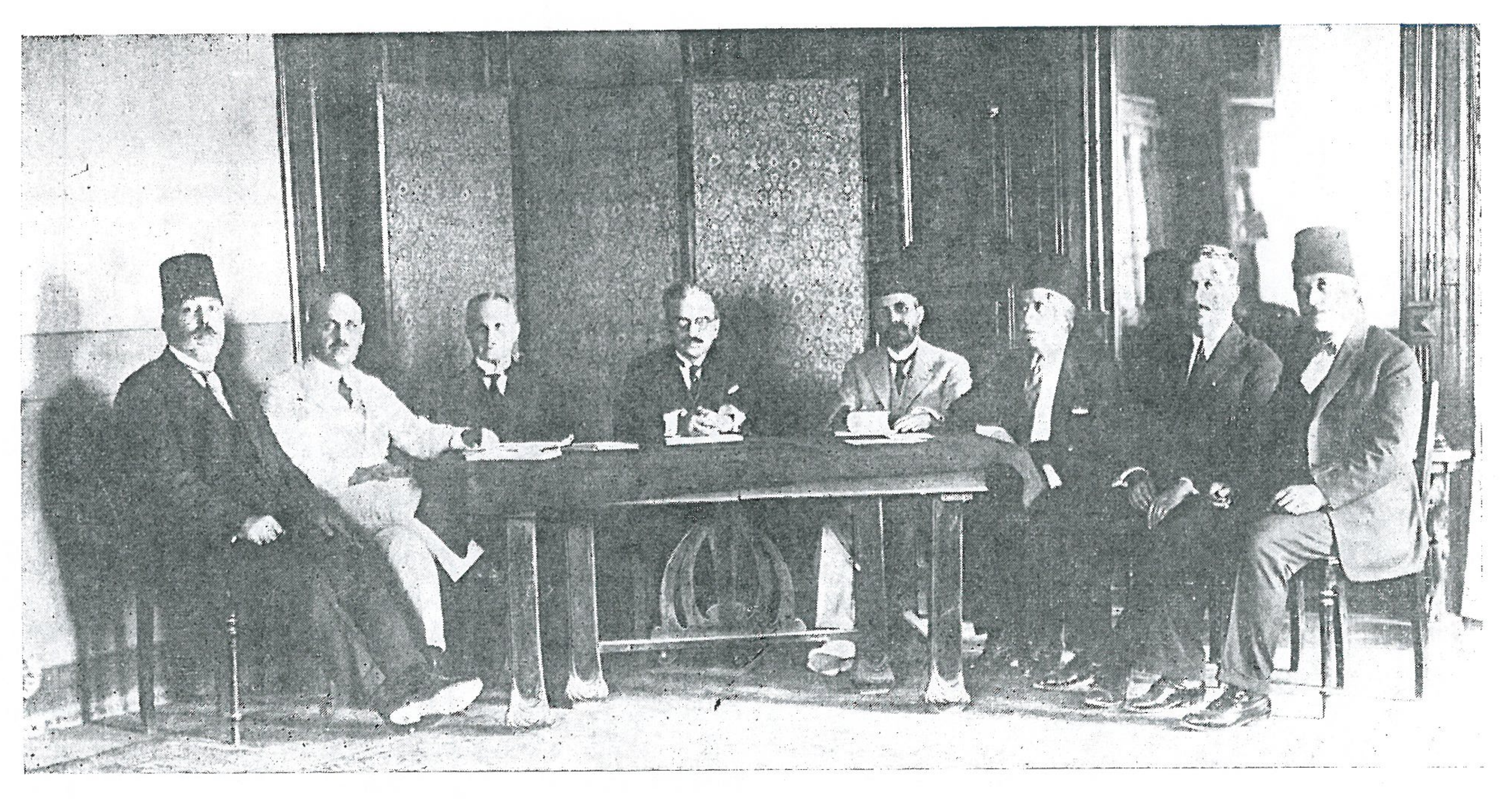
قبَيل المعترك



عروبة قبل الميثاق

الجالسان، من اليمين : شارل داود القرم، وارنست بشاره الاصفر (دمشق)

الواقفون، من اليمين : ميشال شيحا، انطوان السيوفي (دمشق)، بشاره خليل الخوري وجوزيف اسكندر الدحداح



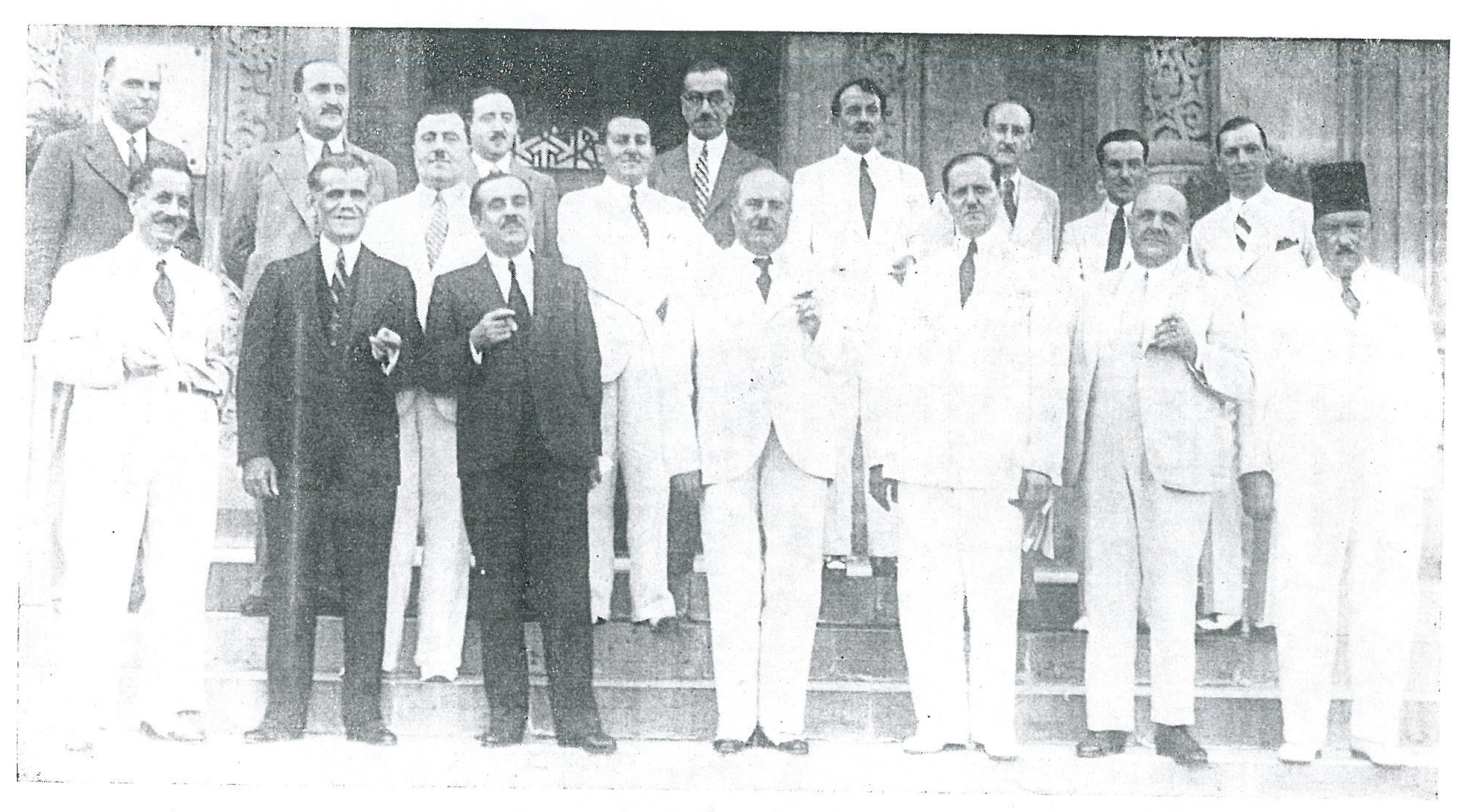
الوزارة الاولى في الجمهورية الاولى ١٩٢٦

من اليمين : الدكتور سليم تلحوق، نجيب الاميوني، يوسف افتيموس، نجيب القباني، الرئيس شارل دباس، أوغست باشا أديب (رئيس الوزراء)، بشاره خليل الخوري (وزير الداخلية) وعلي نصرت الاسعد



في عيد الهدنة ١٩٢٧

المفوض السامي پونسو والشيخ محمد الجسر رئيس مجلس النواب وبشاره خليل الخوري رئيس الوزارة



الصف الاول من اليمين : نجيب عسيران، بشاره خليل الخوري، خالد شهاب، دي مارتيل، اميل اده، ايوب ثابت، ميريه
الصف الثاني : المرافق دي ڤاتر، اوستروروغ، لافون، باترو طراد، غبريال خباز، حكمت جنبلاط،
كيافر، محمد العبود، وهرام ليلكيان، مرافق آخر للمفوض السامي (اخذ هذا الرسم بعد التوقيع على المعاهدة ١٩٣٧)



مع رفيقة حياتي وجهادي ليلة انتخابي رئيساً للجمهورية